جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة

اطروحة دكتوراه مقدمة

الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
كجزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

تقدم بها

ازهر صبحي عبد الحسين الجبوري

بأشراف

الأستاذ الدكتور
طلال محمد علي الججاوي

1443 هـ

2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا

صدق الله العظيم

سورة الكهف. اية .109

الإهداء

الى ... النبي العربي الأُمي الذي علم هذهِ الامة..... الرسول الكريم محمد وال بيته الاطهار (ص)

الى... الغيث المعطاء الذي نهلت من فيض علمه وكرمه الشيء الكثير..... من وهب عمره لي.... ابي (رحمه الله)

الى ... من حملتني وهن على وهن وسهرت الليالي على راحتي..... ينبوع الحنان والمودة..... امي

الى ... من اشّد بهم ازري ..ملامح طفولتي وعنوان شبابي ..... روافد الوفاء..... اخوتي واخواتي

الى ... من علمتني الوفاء ومنحتني الامل...ازكى عبق في دنياي ..... زوجتـــــي

الى ... فلذات كبدي وروح المستقبل ..... ســـــما و علـــــي وحسيـــــن ومحمـــــد

الى... مناهل العلم والمعرفة ..... اســـاتذتي الافاضـــل

الى.. كل الذين استشهدوا والذين يعملون بإخلاص من اجل مستقبل زاهر لأطفالنا في عراقنا الحبيب..

اهـدي هــذا الجهـــد المتواضـــع.....

الباحث

شكـر وامتنان

الحمد لله والصـلاة والسـلام على الرحمة المهداة سيدنا محمد وعلى آله وصـحبه ومن والآه ومن دعا بدعوته الى يوم الدين .

لا يسعني وانا اضـع اللمسات الاخيرة على بحثي هذا الا ان اسجد لله طويلا واحمده حمدا كثيرا بكرةً واصيلا ، على ما انعم عليَّ من صبر وقوة لإتمام متطلبات هذا البحث ، ووفقني به بتفضـــل أســـتاذي الفاضـــل الأســـتاذ الدكتور طلال محمد علي الججاوي حيث كانت لملاحظاته القيمة وارشـــاداته وروحه الابوية الاثر الكبير في انجازه ، جزاه الله عني خير جزاء ، واطال عمره وأمده بالصحة.

كما يقتضي واجب العرفان بالجميل بأن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى

رئيس قسم المحاسبة

الأستاذ الدكتور اسعد محمد علي العواد

والشكر والامتنان موصول لأساتذتي الأستاذ الدكتور مؤيد محمد علي الفضل والأستاذ الدكتور حيدر المسعودي، كما اقدم شكري ووافر امتناني الى الاساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، وأساتذة قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواتي واخوتي زملاء دراسة الدكتوراه.

الباحث

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح اهمية التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية، من خلال استخدام ذكاء الاعمال المتمثل بخرائط العمليات/ الارشادات التفصيلية لتحديد الإجراءات والعمليات والمستندات والأشخاص والصلاحيات والمسؤوليات التي يجب تطبيقها لتتبع الحدث الاقتصادي او المعاملة المالية من لحظة البداية الى النهاية أي انها توفر مساراً لتدفق البيانات من لحظة نشوئها ومعالجتها الى غاية الإفصاح عنها كمعلومات في التقارير المالية، ومفاتيح الرقابة التي ترافق دورة حياتها. وبما ان المحاسبة والتدقيق الداخلي من اليات الرقابة الداخلية، الأولى تختص بمراجعة صحة تدفق البيانات المتمثلة بالمعاملات المالية وتسجيلها والافصاح عنها كتقارير مالية، اما التدقيق الداخلي فيختص بإضفاء الموثوقية على صحة العمليات والأنشطة المتمثلة بالمعاملات المالية وغير المالية وتسجيلها والافصاح عنها كتقارير مالية. فقد استطاع الباحث تصوير وتحديد الإجراءات المقترحة التي تتكامل بها المحاسبة مع التدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة.

ويستنتج الباحث ان تطبيق خرائط العمليات المقترحة بما تتضمنه من إجراءات واهداف توضح التكامل بين المحاسبة مع التدقيق الداخلي ستؤدي بشكل كبير الى الحد من الاحتيال ، الا انها لا تؤدي الى مستوى صفر احتيال. كذلك فان الحد من الاحتيال يتطلب فهما للعمليات التجارية الأساسية لشركة والمستندات التي توثق هذه العمليات بما تتضمنه من إجراءات فضلا عن فهم المحاسبة كنظام للمعلومات بما يتضمنه من مبادئ ومعايير وسياسات وطرق توجه القياس والافصاح المحاسبي لإنتاج التقارير المالية من خلال الدورة المحاسبية وأخيرا فهم مفاتيح الرقابة الداخلية التي تهدف الى التأكد من حماية موجودات الشركة.

وأوصى الباحث بضرورة تعريف العلميات الرئيسية للشركة من بدايتها الى نهايتها وتبني مجلس الإدارة للشركة للسياسات والطرق والإجراءات التي يتم اعتمادها وتنفيذها من قبل الإدارة وعدم تغييرها الا بموافقة مجلس الإدارة، فضلا عن ضرورة المحافظة على استقلالية التدقيق الداخلي من خلال ارتباطه إدارياً بالمدير العام ووظيفياً بمجلس الإدارة كما لابد من اصدار تشريع يفرض على الإدارة الحاق تقرير المدقق الداخلي السنوي بالتقارير المالية السنوية للشركة.

ثبت المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
الاهداء	أ
شكر وامتنان	ب
المستخلص	جـ
ثبت المحتويات	د-و
ثبت الجداول	و
ثبت الاشكال	ز-حـ
ثبت المصطلحات	حـ-ط
المقدمة	2-1
الفصل الأول: أبحاث سابقة ومنهجية البحث	**23-3**
المبحث الأول: أبحاث سابقة	**18-3**
المبحث الثاني: منهجية البحث	**23-19**
الفصل الثاني: المحاسبة وإنتاج المعلومات	**89-24**
المبحث الأول: المحاسبة كنظام معلومات	**58-24**
تمهيد	24
المحاسبة ونظام المعلومات	25
نظام المعلومات المحاسبي	28
العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المؤسسة	37
نظرة عامة على معالجة المعاملات	39
نظام المعلومات المحاسبي واضافة قيمة	49
دور المحاسب في نظام المعلومات المحاسبي	51
أنواع نظم المعلومات المحاسبية	52
علاقة المحاسبة بالمهنية والأخلاق	53
مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية	58
المبحث الثاني: خصائص المعلومات في ظل الاطار الفكري للمحاسبة المالية	**89-59**
تمهيد	59
المفاهيم المرتبطة بالمعلومات المحاسبية	60
الحاجة الى المعلومات المحاسبية	60
مفهوم البيانات المحاسبية والمعلومات المحاسبية	63
قيمة المعلومات المحاسبية	65
خطر المعلومات المحاسبية	66
جودة المعلومات المحاسبية	67
انتاج المعلومات المحاسبية وفق الاطار الفكري للمحاسبة المالية	68
المستوى الأول – اهداف التقارير المالية	73
المستوى الثاني – عناصر القوائم المالية والخصائص النوعية	78
عناصر القوائم المالية	78

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	80
الفصل الثالث: ممارسات التدقيق الداخلي في التكامل مع الأنشطة الأخرى	**150-90**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الداخلي	**121-90**
تمهيد	90
مفهوم التدقيق الداخلي	90
ميثاق التدقيق الداخلي	94
مبادئ اخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي	97
استقلالية التدقيق الداخلي والتهديدات	99
الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الداخلي	104
إدارة الجودة الشاملة والتدقيق الداخلي	106
حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي	108
التدقيق الداخلي وسلامة امن المعلومات	111
التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	115
التدقيق الداخلي والمحاسبة والرقابة الداخلية	119
المبحث الثاني: ممارسات التدقيق الداخلي	**150-122**
تمهيد	122
الخدمات المهنية للتدقيق الداخلي	122
التخطيط لعملية التدقيق الداخلي	124
تقرير التدقيق الداخلي	127
الممارسات العملية للتدقيق الداخلي	129
تدقيق العمليات والإجراءات التحليلية	137
التدقيق على أساس المخاطر	141
تقنيات التدقيق الداخلي	148
الفصل الرابع: الاحتيال والتقارير المالية عالية الجودة	**203-151**
المبحث الأول: الاحتيال في التقارير المالية	**178-151**
تمهيد	151
مدخل تاريخي للاحتيال	151
مفاهيم الاحتيال	153
الاحتيال في الفقه القانوني	156
نظرية ثلث الاحتيال	157
تقنيات كشف الاحتيال	160
مخاطر احتيال الإدارة	160
مخاطر احتيال العاملين	162
التدقيق الداخلي والاحتيال	165
فاحصو الاحتيال والمدققون الداخليون	167
الاحتيال في القوائم المالية	168
منع الاحتيال واكتشافه	170
الاعلام الحمر والاحتيال	174
الاحتيال والسلوك الأخلاقي	177

المبحث الثاني: الدور التكاملي للمحاسبة والتدقيق في الحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة	**203-179**
تمهيد	179
الافتراضات المحاسبية	179
المبادئ المحاسبية	181
التقارير المالية عالية الجودة	193
خرائط العمليات وذكاء الاعمال	195
الفصل الخامس: الأنشطة الرئيسية للشركة و العمليات والإجراءات المقترحة للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة / دراسة حالة في الشركات الصناعية العراقية	**265-204**
المبحث الأول: آلية تصميم العمليات والإجراءات المقترحة للشركات الصناعية العراقية	**205-204**
المبحث الثاني: العمليات والإجراءات المقترحة للشركات الصناعية العراقية	**265-206**
تمهيد	206
الشراء الى الدفع	206
المخزون الى كلفة البضاعة المباعة	224
البيع الى التحصيل	235
الموجودات الثابتة	248
التقارير المالية	256
مناقشة الفرضيات	264
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	269-266
المبحث الأول: الاستنتاجات	**267-266**
المبحث الثاني: التوصيات	**269-268**
المصادر	**286-270**

ثبت الجداول

التسلسل	رقم الجدول	العنــوان	رقم الصفحة
1	1-2	أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات	62
2	1-3	وصف المخاطر	118
3	1-4	ملخص إجراءات الاعتراف بالمصروف	190

ثبت الاشكال

التسلسل	رقم الشكل	العنــوان	رقم الصفحة
1	1-1	متغيرات البحث	23
2	1-2	هيكل نظام المعلومات	31
3	2-2	نظام المعلومات المحاسبي	32
4	3-2	نظام المعلومات اليدوي	35
5	4-2	نظام المعلومات الالكتروني	36
6	5-2	نظام المعلومات الهجين	36
7	6-2	معالجة المعاملات بواسطة نظام المعلومات	41
8	7-2	نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية	43
9	8-2	سلسلة القيمة	45
10	9-2	العمليات التجارية، دورة المعاملات ونظام المؤسسة	47
11	10-2	ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بسلسلة التوريد	49
12	11-2	التفاعل والتكامل بين البيانات الخارجية والداخلية	64
13	12-2	الاطار الفكري للتقارير المالية	71
14	13-2	الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية	72
15	14-2	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	73
16	1-3	العلاقة بين قواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي والتدقيق الداخلي	98
17	2-3	موقع إدارة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي لتحقيق الاستقلالية	103
18	3-3	ممارسات التدقيق الداخلي لأمن المعلومات	114
19	4-3	إجراءات التدقيق البيئي	136
20	5-3	مكعب COSO	144
21	6-3	ترتيب المهام حسب الأولوية لتقييم المخاطر	146
22	1-4	شجرة الاحتيال	155
23	2-4	مثلث الاحتيال	158
24	3-4	اطار فحص الاحتيال الإداري	162
25	4-4	مخطط منع واكتشاف الاحتيال	174
26	5-4	رموز مخططات التدفق	197
27	6-4	التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالي عالية الجودة	203
28	1-5	اختيار المورد والموافقة عليه	209
29	2-5	تسجيل وتحديث الملف الرئيسي للمورد	211
30	3-5	اصدار طلب شراء	213
31	4-5	استلام المواد الخام والتعبئة والتغليف وتسجيلها/1	216
32	5-5	استلام المواد الخام والتعبئة والتغليف وتسجيلها/2	218
33	6-5	تسجيل فاتورة الشراء	220
34	7-5	الدفع الى المورد	223

35	8-5	الأنشطة الشهرية والسنوية	224
36	9-5	تحديد متطلبات خطة الإنتاج من المواد الأولية	227
37	10-5	عملية الإنتاج	230
38	11-5	استلام المنتجات النهائية في المخزن المركزي	232
39	12-5	الجرد الفعلي للمخزون	234
40	13-5	عقد العميل	237
41	14-5	الموافقة على الائتمان	239
42	15-5	ارسال السلع الجاهزة الى الموردين	241
43	16-5	التحصيل والرقابة على الائتمان	244
44	17-5	ملف التسعير	246
45	18-5	الأنشطة الشهرية	250
46	19-5	شراء واستلام الموجودات الثابتة	251
47	20-5	التسجيل والاندثار	253
48	21-5	البيع والتحويل	255
49	22-5	اغلاق الحسابات /1	258
50	23-5	اغلاق الحسابات /2	259
51	24-5	اغلاق الحسابات /3	261
52	25-5	اغلاق الحسابات وإصدار التقارير المالية	263

ثبت المصطلحات

التسلسل	المختصر	المصطلح
1	AAA	American Automobile Association
2	AIS	Accounting Information System
3	AICIA	American Institute of Certified Internal Auditor
4	AICMA	American Institute of Certified Management Accountant
5	AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
6	AICPA-CT	American Institute of Certified Public Accountants-Committee on Terminology
7	ACFE	Association of Certified Fraud Examiners
8	BIG 4	Big Four accounting firms (Deloitte, Ernst & Young, KPMG and PwC)
9	CGMA	Chartered Global Management Accountant
10	COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission
11	COSO-ERM	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission-Enterprise Risk Management
12	CRM	Customer Relationship Management

Enterprise Resource Planning	ERP	13
Financial Accounting Standards Board	FASB	14
Information System	IS	15
Institute of Internal Auditors	IIA	16
International Accounting Standards Board	IASB	17
International Chamber of Commerce	ICC	18
International Financial Reporting Standards	IFRS	19
International Organization for Standardization	ISO	20
International Accounting Standards	IAS	21
Management Information System	MIS	22
Operation/Production System	OPS	23
Statement of Financial Accounting Concepts	SFAC	24
Supply Cain Management	SCM	25
System Analysis Program	SAP	26
The Accounting Principles Board	APB	27
The Sarbanes–Oxley Act of 2002	SOX	28
Transaction Processing System	TPS	29

المقدمة

المقدمـــــــة

في ظل التطور المتسارع في بيئة الاعمال والتغيرات الثقافية التي رافقت القرن الحادي والعشرين من بدايته والتي ضغطت فيه المواقف المادية على الحياة المؤسسية والشخصية في المجتمع، وضغطت بشدة على موارد الافراد الشخصية سواء كانوا موظفين ام أصحاب شركات، بشكل يدفعهم الى ممارسة الاحتيال في سبيل المحافظة على مواردهم الاقتصادية ومركزهم الاجتماعي.

يعد الاحتيال مشكلة عالمية متجددة، اذ ان الاحتيال في شركة ما قد يؤدي الى افلاسها كما حدث في السنوات الأولى من هذا القرن فقد تسببت حالات الاحتيال في افلاس عدد من الشركات واضطرابات في أسواق رأس المال حول العالم.

تعتقد كثير من الشركات ان الاحتيال لا يمكن ان يحدث لديها، ولكن الواقع عكس ذلك اذ انه يمكن ان يحدث في أي مكان. وقد يرى البعض ان تأثيره محدود يتعلق بعدة شركات فقط، ولكن اذا خرجنا من هذا المنظور الضيق الى اخر أوسع فيمكن القول ان الاحتيال بدون إجراءات للحد منه قد يتحول الى ثقافة تهدد الشركات والاقتصاد الوطني والعالمي. الامر الذي دفع الى أصدار قانون ساربنز اوكسلي (SOX)عام 2002 في أمريكا الذي رشَد الحكم وساعد على ردع الاحتيال واكتشافه، كما سارعت الكثير من المؤسسات المهنية على مستوى العالم مثل AICPA,AICIA,AICMA,CGMA,ACFE الى اصدار العديد من البحوث والأدلة التي تقدم أفضل الممارسات في سبيل ردع الاحتيال.

ان الممارسات الاحتيالية تتطور في بيئة الاعمال لذلك فأن ما يمكن اعتباره اليوم أفضل ممارسة للحد من الاحتيال قد لا يكون كذلك غدا. لذلك أصبح الاحتيال هاجسا حقيقيا للإدارات وأصحاب المصالح في الحفاظ على موارد الشركة من التآكل من جهة، وهاجسا اخر للأطراف المستفيدة من التقارير المالية بسبب احتيال الإدارة. على الرغم من الخطر الذي يمثله الاحتيال على الأعمال، إلا أن العديد من الشركات لا تزال تفتقر إلى الأنظمة والإجراءات العملية للحد من الاحتيال.

في الوقت الذي تهدف فيه المحاسبة الى تقديم خدمة لكل من البيئة الداخلية والخارجية عن طريق تقديم معلومات مفيدة وذات جودة عالية لغرض المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال قياس الاحداث الاقتصادية وتوثيقها والافصاح عنها. تأتي الممارسات الاحتيالية التي يحصل فيها تواطؤ من قبل المحاسبين والمدققين الداخليين والإدارات والمدققين الخارجيين في الشركات التي افلست حول العالم وتؤدي الى ان يفقد المحاسبون والمدققون جزء كبير من سمعتهم وثقة المجتمع. على الرغم من ان المحاسبة تعد واحدة من طرق التعامل مع عدم التأكد والثقة في بيئة الاعمال من خلال عملية التوثيق للأحداث الاقتصادية وقياسها وفق مجموعة من المعايير والمبادئ

والسياسات والطرق من جهة، ومن خلال الاتساق في استخدامها من جهة اخرى. الا انه وبسبب المرونة الموجودة في استخدام بعض السياسات والطرق والتي تسمح بالحكم الشخصي للمحاسب ولغرض حصول إدارة الشركة على تأكيدات مستقلة وموضوعية بأن موارد الشركة تستخدم أفضل استخدام وتوجه في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة ومنها تحقيق الربحية والسيولة والميزة التنافسية، وان عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية تعمل بفعالية. كان لابد للتدقيق الداخلي من ان يأخذ دوره في اضافة قيمة للشركة، فضلا عن دوره في الحد من المحاسبة الإبداعية التي قد تنتهجها الإدارة. وبذلك فأنه يعمل على حفظ موارد الشركة وحماية المستثمر في السوق المالي. وهذا لا يمكن ان يحدث باستخدام الإجراءات المحاسبية والتدقيقية التقليدية في عصر يسوده التغيير والتطور السريع. لذلك أصبح لابد من ان نعود الى الأصول المحاسبية والتدقيقية العريقة التي اكتسبت المهنة من خلالها احترامًا وثقة كبيرة. والتأكيد على التراث الذي جعل مهنة المحاسبة والتدقيق مهنة يثق بها المجتمع وبيئة الاعمال. ليس المطلوب هنا ان تقدم المهنة أفضل ما لديها فقط بل يجب ان نخلق ثقافة محاسبية وتدقيقية متجددة، من خلال التكامل بين أفضل ممارسات المحاسبة والتدقيق الداخلي من خلال استخدام خرائط العمليات لاقتراح العمليات الإجراءات لأنشطة الشركة والتي ستشكل سلسلة للمعلومات الموثوقة تساعد في انتاج تقارير مالية عالية الجودة. حيث تم تقسيم البحث الى خمسة فصول تطرق الباحث في الفصل الأول الى الأبحاث السابقة ومنهجية البحث وفي الفصل الثاني تطرق الى المحاسبة وإنتاج المعلومات والفصل الثالث تطرق الى ممارسات التدقيق الداخلي في التكامل مع الأنشطة الأخرى والفصل الرابع الى الاحتيال والتقارير المالية عالية الجودة

اما الفص الخامس فتطرق الباحث الى أنشطة الشركة والعلميات والإجراءات المقترحة للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة / دراسة حالة في الشركات الصناعية العراقية، وتطرق في الفصل السادس الى اهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصـل الأول

أبحاث سابقة

ومنـهجيـة البحـث

Previous Research

and

Research Methodology

المبحث الاول

أبحاث سابقة

Previous Research

أولا: ابحاث عراقية

1-الجليلي ورمو،(2012) (أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الإداري) بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.

انطلق البحث من مشكلة الفساد الإداري الذي انتشر في العراق بعد العام 2003 بنسب متزايدة بالاعتماد على تأكيد تقرير منظمة الشفافية الدولية باعتبار ان العراق ثالث دولة بالفساد الإداري على مستوى العالم، وناقش الباحث هذه المشكلة من خلال ارتباطها بمهنة المحاسبة والتدقيق من خلال نوعية المعلومات المحاسبية، في ظل وجود اليات قادرة على الضبط والرقابة على صحة المعلومات.

وهدف البحث الى تسليط الضوء على الفساد من حيث المفهوم والانواع والأسباب وسبل مكافحته من جهة ودور المحاسبة والتدقيق في الحد منه من جهة أخرى، فضلا عن التطرق الى بعض الاستراتيجيات الحديثة للحد من الاحتيال.

وخلص البحث الى عدة استنتاجات أهمها رمي كرة الفساد في ساحة المحاسبة باعتبار ان للمحاسب مرونة في اختيار السياسات والطرق والإجراءات التي توفرها المعايير الدولية وهو امر غير منطقي. حيث ان وجود التدقيق الداخلي والخارجي هو يضفي تأكيداً على حسن اختيار المحاسب لهذه السياسات والطرق. فضلا عن أهمية الحوكمة وما تتضمنه من قواعد ومبادئ للحد من ظاهرة الفساد الإداري وبالتالي رفع جودة المعلومات المحاسبية.

وأوصى الباحث بضرورة اعتماد مبادئ حوكمة الشركات وإلزام الشركات بتشكيل لجان للرقابة بهدف زيادة الثقة بالمعلومات المحاسبية والحد من ظاهرة الفساد الإداري وإلزام الشركات المساهمة بضرورة تبني الحد الأدنى من بنود قانون ساربينز-اوكسلي لما لها من أهمية في تقليل مجالات الفساد الإداري من خلال تعليمات تصدرها وزارة المالية العراقية وسوق العراق للأوراق المالية. فضلا عن اعتماد الحوكمة الالكترونية لما لها من أثر في تقليل الفساد الإداري.

2-العايدي،(2015) (إطار مقترح لفحص الاحتيال ومنعه وتعزيز الثقة بالبيانات المالية)

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد كجزء من متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في علوم المحاسبة، استخدم فيها الباحث عينة من شركتين من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2012-2014.

وكان هدف البحث توضيح المفاهيم الخاصة بالاحتيال ووصف مجموعة الأساليب الخاصة بمنع الاحتيال ووضع إطار مقترح لمنع الاحتيال في سبيل تعزيز الثقة بالبيانات المالية. باعتبار ان الاحتيال مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤدي الى هدر الثروات.

وقد توصل الباحث الى وجود خلل في افصاحات القوائم المالية للشركات عينة البحث من خلال مقارنة الإطار المقترح بالقوائم المالية للشركات، وجاءت نتائج المقارنة بتطبيق الشركات نسبة 65% و50% على التوالي من إجراءات الإطار المقترح وهذا بدوره يؤدي الى تضليل الأسواق المالية من جهة وضعف ثقة هذه الأسواق بالبيانات المالية للشركات عينة البحث.

ويوصي الباحث بضرورة تطبيق الإطار المقترح في سبيل إضفاء موضوعية وثقة أكبر في البيانات المالية والابتعاد عن الأساليب الاحتيالية.

3-الزرفي،(2018) (دور الحوكمة في الحد من الاحتيال في البيانات المالية لنشاط البلديات)

أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس المعهد العالي للدارسات المالية والمحاسبية للحصول على شهادة المحاسبة القانونية، وهي بحث تطبيقي وإطار مقترح في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل.

ناقشت مشكلة البحث زيادة حالات الاحتيال وضعف تقديم الخدمات في المؤسسات البلدية بسبب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وضعف تطبيق قواعد الحوكمة.

وهدف البحث الى تقديم دليل استرشادي يتضمن اليات وقواعد الحوكمة في المؤسسات البلدية في سبيل تفعيل نظام الرقابة الداخلية وبالتالي الحد من الاحتيال وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. من خلال إيجاد معالجات محاسبية تتلائم مع المعايير المحلية والدولية تساعد في تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية في ظل تعدد أنظمة التمويل في هذه المؤسسات، فضلا عن تفعيل المواد القانونية الخاصة بإنشاء مجلس إدارة المؤسسة البلدية لأغراض التقرير والمراقبة والاشراف.

وقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها:

I. ضعف إجراءات الرقابة الداخلية بسبب اختراقها من قبل الإدارة والموظفين.
II. ازدواجية التسجيل للمبالغ التي يتم صرفها من المنحة التشغيلية.

III. عدم وجود تطبيق لمبدأ تحقق المصروف لبعض المصروفات وخاصة مصاريف التنظيف والتبليط والاستملاك.

وأوصى الباحث بضرورة توحيد طرق التمويل وايداعها في حساب البلدية التشغيلي، وتطبيق مبدأ تحقق المصروف فضلا عن تعزيز وتفعيل نظام الرقابة الداخلية وتبني الاليات والإجراءات المقترحة ضمن هذا الإطار.

4- فليح،(2018) (دور جودة التدقيق الداخلي في تخفيض ممارسات التلاعب بالأرباح)

أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس المعهد العالي للدارسات المالية والمحاسبية للحصول على شهادة المحاسبة القانونية، تم تطبيقها على عينة من شركتين هي شركة تسويق النفط لسنة 2012 والشركة العامة للنقل البري لسنة 2014.

تتمثل مشكلة البحث في ان اقسام التدقيق في الشركات العامة مازالت تعاني من انخفاض في جودة العمل بسبب ضعف الاستقلالية والموضوعية لهذه الأقسام وغياب الصلاحيات والمسؤوليات التي تتلائم مع التطور الحاصل في انشاط التدقيق الداخلي وقلة الكفاءة المهنية والعلمية فضلا عن عدم اعتماد هذه الأقسام على المعايير المحلية والدولية في عملها، مما انعكس سلباً على أدائها. كما ان المرونة والثغرات القانونية التي تضمنها قانون الشركات العامة في المادة (11) التي تتعلق باحتساب وتوزيع الارباح قد فاقمت هذه المشكلة وسمحت لإدارات الشركتين بممارسة إدارة الأرباح.

هدف البحث الى ضرورة تسليط الضوء على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وتوضيح مفاهيم وأساليب إدارة الربح وكشفها، فضلا عن اختبار جودة اقسام التدقيق الداخلي في الشركتين واقتراح إطار عمل لأقسام التدقيق الداخلي من شانه زيادة جودتها من ناحية وتخفيض ممارسات التلاعب في الربح من ناحية أخرى.

وقد استنتج الباحث وجود ضعف تشريعي في قانون الشركات خاصة فيما يخص اقسام التدقيق الداخلي، واختلاف الطرائق المستخدمة في ادارة الأرباح اذ تنوعت بين الاعتراف او التصنيف غير الصحيح للإيرادات والمصروفات.

وأوصى بضرورة ان يكون لأقسام التدقيق الداخلي ضوابط تصدر من جهات تشريعية ومهنية لتحديد الأهداف والمهام والصلاحيات والتنظيم الإداري والفني لأقسام التدقيق الداخلي من جهة وعلاقتها مع الجهات الرقابية من جهة أخرى. فضلا عن ضرورة تبني الإطار المقترح من قبل الباحث للإسهام برفع قدرة هذه الأقسام والارتقاء بجودة عملها.

5- العيساوي،(2018) (التدقيق المستند على مخاطر الاعمال وأثره على استمرارية النشاط)

أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدارسات المالية والمحاسبية للحصول على شهادة المحاسبة القانونية، وهي بحث تطبيقية في الشركة العامة للصناعات المطاطية والإطارات في النجف الاشرف للفترة 2014-2017.

سعى الباحث الى معالجة مشكلة أساسية وهي عدم مواكبة التطور الحاصل في مهنة التدقيق من قبل المؤسسات ذات الصلة من خلال عدم تضمين معيار التدقيق الدولي (570) ومعيار الانتوساي الدولي (1570) لتقييم استمرارية الوحدات الاقتصادية.

وهدف البحث الى بيان أهمية وعلاقة المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق والانتوساي بالتدقيق على مخاطر الاعمال واستمرارية نشاط الوحدة الاقتصادية. واقتراح برنامج تدقيقي مستند على مخاطر الاعمال من شأنه ان يساعد في عملية التخطيط لعلمية التدقيق وربط المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية وبالتالي توجيه جهد التدقيق الداخلي من التدقيق على مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف والمخاطر الملازمة الى مخاطر الاعمال لتقييم مدى إمكانية الشركة على الاستمرار او الفشل في تحقيق أهدافها.

واستنتج الباحث ان استخدام التدقيق المستند الى مخاطر الاعمال من شأنه ان يجعل عملية التدقيق واقعية بشكل كبير من خلال تحديد أنواع المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية، كما انه ساعد في تقييم عدم إمكانية استمرار الوحدة الاقتصادية عينة البحث في نشاطها.

وأوصى بضرورة اهتمام المؤسسات المهنية ذات الصلة وبالتحديد ديوان الرقابة المالية ومراقبي الحسابات بمخاطر الاعمال وتحديث برامجها وتقاريرها بما يتفق ومخاطر الاعمال. فضلا عن الاستفادة من البرنامج المقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال لتقييم إمكانية استمرار الشركة من عدمه.

6- الفتلاوي،(2020) (أثر هيكل الرقابة الداخلية على وفق إطار (COSO) في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية العراقية).

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير علوم في المحاسبة. وهو بحث تطبيقي في الوحدات الحكومية التي تطبق النظام اللامركزي في محافظات الفرات الأوسط (بابل، النجف، الديوانية وكربلاء).

وتمثلت مشكلة البحث باعتماد الوحدات الاقتصادية عينة البحث على الطرق التقليدية في نظام الرقابة الداخلية ونشاط التدقيق الداخلي، فضلا عن الضعف في اعتماد وتطبيق المعايير الدولية او الأطر والأدلة الحديثة والخاصة بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية. فضلا عن غياب الرؤية عن سبب وجودها واقتصاره على صفة الالزام. وبالتالي التأثير في جودة المعلومات المحاسبية.

وهدف البحث الى التعرف على أهمية وأثر مكونات هيكل إطار الرقابة الداخلية COSO بأبعادها الخمسة على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

واستنتج الباحث وجود ضعف في تطبيق هذا الإطار مما انعكس بشكل سلبي على جودة المعلومات المحاسبية.

وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بمكونات إطار الرقابة الداخلية COSO لما له من أهمية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وفتح افق التطور والتدريب للكوادر المهنية، والتوسع في الابحاث المستقبلية لمعرفة وتحديد ومعالجة أسباب تدني جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القطاع العام.

ثانياً: ابحاث عربية

1- الطيب،(2013) (دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي)

رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل مقدمة الى مجلس كلية الدراسات التجارية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تناول الباحث مشكلة أساسية هي غياب دور التدقيق الداخلي في رفع كفاءة الأداء المالي في الشركات السودانية، فضلا عن عدم ضعف التأهيل العلمي والعملي الكافيين للارتقاء بمستوى التدقيق الداخلي.

وهدف الباحث الى قياس أثر وجود وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة في تحسين الأداء المالي فضلا عن دراسة طبيعة نظم الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة ومدى توافقه مع طبيعة عمل المؤسسة وتقوية الجيد منها.

واستنتج الباحث عدم وجود فريق متخصص بالتدقيق الداخلي يقود عملية التدقيق من حيث التخطيط والتنفيذ ويتأكد من تطبيق ملائمة نظم الرقابة الداخلية.

وأوصى الباحث بضرورة اعتماد فريق متخصص للتدقيق الداخلي يتميز بالتأهيل العلمي والعملي من جهة والاستقلالية والموضوعية من جهة أخرى فضلا عن ضرورة وضع ضوابط للرقابة الداخلية تلائم طبيعة عمل المؤسسات الدوائية في سبيل الارتقاء بمستوى الأداء المالي.

2- الجعارات وخليفة،(2015) (المحاسبة الإبداعية بين الموثوقية والتلاعب اقتراح نموذج لضوابط ممارسات المحاسبة الإبداعية).

تطرق الباحثان الى مشكلة الفهم الخاطئ للمحاسبة الإبداعية باعتبارها صورة من صور التحايل والخداع، او بانها محاسبة احتيالية عن طريق التلاعب بالطرق والإجراءات والسياسات المحاسبية في ظل المرونة الموجودة في المعايير لتحسين واقع الشركة خلافا للحقيقة. وبالتالي فقد صاغ الباحثان مشكلة البحث بمدى إمكانية اقتراح نموذج ضابط لممارسات المحاسبة الإبداعية لتحقيق الابداع نفسه والموثوقية والحد من الممارسات الاحتيالية بما يكفل تحقيق جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

وهدف البحث بشكل أساسي الى تقديم نموذج ضابط لممارسات المحاسبة الإبداعية في ضوء الشريعة الإسلامية يعتمد ثلاثة على أنواع هي الضوابط الايمانية والاخلاقية والتوثيقية.

ومن أبرز النتائج التي توصل اليها الباحثان هو نموذج الضوابط والتأكيد على ان للمحاسبة الإبداعية وجه اخر إيجابي يتعلق بالموثوقية. وأوصى الباحثان بأهمية تطبيق واعتماد النموذج المقدم من خلال البحث لضبط الممارسات المحاسبية بشكل عام والمحاسبة الابداعية بشكل خاص.

3- لظن،(2016) (مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO)

بحث تطبيقي في القطاعات الحكومية في غزة. قدم الى مجلس كلية التجارة في الجامعة الإسلامية في غزة. انطلق البحث من الجدل والنقاش حول دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتمثلت المشكلة الرئيسية للبحث في تقييم مدى فاعلية المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر للقطاعات الحكومية وفق إطار الرقابة الداخلية COSO-ERM.

وهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم إدارة المخاطر والإجراءات المتبعة للحد منها وبيان وتقييم فاعلية دور المدقق الداخلي في تطبيق مكونات COSO-ERM وتقييم المخاطر ورفع كفاءة الوحدة الحكومية. واستنتج الباحث غياب الأنظمة والتعليمات واللوائح التي تنظم دور التدقيق

الداخلي في القطاع الحكومي، فضلا عن غياب الكفاءة والفاعلية للتدقيق الداخلي في تقييم ومتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية.

وأوصى الباحث بضرورة تفعيل إدارة المخاطر وانشاء دائرة لإدارة المخاطر في الوزارات الحكومية والعمل بمكونات إطار COSO-ERM، وتفعيل دور التدقيق الداخلي نظرا الى اهميته الكبيرة وذلك بإضافة قيمة للمؤسسة.

4- المقبول والدخيري، (2019) (أثر كفاءة المدقق الداخلي في اكتشاف الاحتيال المالي)

بحث تطبيقي على شركات المقاولات السعودية. ناقش مشكلة اساسية تتعلق بكفاءة المدقق الداخلي وأثرها في كشف الاحتيال من خلال اثر التخطيط والرقابة والتأهيل والتدريب المهني للمدقق الداخلي، فضلا عن اثر فهم المدقق الداخلي لبيئة العمل واثر ذلك كله في اكتشاف الاحتيال.

وهدف البحث الى تسليط الضوء على معايير التدقيق الداخلي التي تساعد باكتشاف الاحتيال ومعرفة مدى المام المدققين الداخليين بها من جهة ومدى استخدام المهارة لتحقيق ذلك من جهة أخرى.

وكانت اهم النتائج التي توصل اليها ان استقطاب الشركات للمدقق الداخلي ذي الكفاءة العلمية والعملية والتخطيط السليم والمسبق لعملية التدقيق الداخلي والرقابة فضلا عن المام المدقق الداخلي ببيئة عمل الشركة والفهم الجيد لطبيعة العمل أهمية كبيرة في المحافظة على موارد الشركة من الاحتيال المالي.

وأوصى الباحث بضرورة العمل على اهتمام الشركات بالتأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي من جهة وضرورة ان يتمتع بالاستقلالية والموضوعية من جهة أخرى، فضلا عن ضرورة المام المدققين الداخليين بجميع الأنظمة والتعليمات والمعايير والقوانين التي تتعلق ببيئة العمل ووظيفة التدقيق الداخلي.

5- كوكو واخرون،(2019) (أثر أخلاقيات مهنة المحاسبة على جودة التقارير المالية)

بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية وهو بحث ميداني على عينة من المحاسبين والمراجعين في المؤسسات الحكومية بولاية النيل الأزرق.

حاول الباحث معالجة مشكلة جودة التقارير المالية من خلال معرفة مدى اتباع المحاسبين والمدققين والمديرين لقواعد السلوك المهني وادأب المهنة عند اعداد التقارير المالية من جهة والتأهيل العلمي

والعملي لهم من جهة أخرى. فضلا عن تحديد اهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الالتزام بأخلاقيات المهنة.

وهدف البحث الى تسليط الضوء على اخلاقيات السلوك المهني واهم العوامل التي تعزز التزام المحاسبين بها وأثرها في جودة اعداد التقارير المالية.

واستنتج الباحثون وجود التزام بقواعد السلوك المهني من قبل المحاسبين والمدققين العاملين في القطاع الحكومي

واوصى الباحثون ضرورة اختيار الموظفين من ذوي التخصص المحاسبي للعمل كمحاسبين والعمل على التأهيل العلمي والعملي من خلال التدريب والتطوير المستمر مع التركيز على أخلاقيات المهنة فضلا عن توفير مراكز للتأهيل والتدريب المحاسبي.

ثالثاً: الأبحاث الأجنبية

1- دور التدقيق الداخلي في منع وكشف الاحتيال

Petraşcu & Tieanu (2014) (The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection)

لا يهدف البحث إلى وصف دور التدقيق بإيجاز في الكشف عن عمليات الاحتيال المحتملة فحسب، ولكن أيضًا الى ابراز أهميته في منع ارتكاب عمليات الاحتيال في أي كيان اقتصادي. علاوة على ذلك، يهدف التحليل إلى الإشارة بشكل خاص إلى المزايا التي يمكن أن يقدمها التدقيق الداخلي لإدارة كيان اقتصادي وشركائه، وللمجتمع ككل أيضًا. انطلاقاً من الفرضية القائلة بأن المدققين الداخليين ليسوا خصوم كيان ما.

وركز البحث على تحليل وتنظيم الأدبيات المكتوبة في هذا المجال، وكذلك على القواعد التي تحكم أنشطة التدقيق الداخلي المنشورة على المستوى الوطني والدولي وطريقة المقارنة من خلال تقديم تشابه بين التدقيق الداخلي والاحتيال. كما استخدم التوليف فيما يتعلق باستخلاص النتائج وتقديم الحلول، من أجل شرح وتقييم المواقف التي وجدت، فضلاً عن إلى حدود وخصائص التدقيق الداخلي.

استخلص الباحثان رأي "بدون تحفظات" (لاستخدام المصطلح من مجال التدقيق) بأن جميع الكيانات بحاجة إلى تدقيق داخلي لكفاءة الأعمال بمعنى الإدارة الجيدة لميراثها، لخفض التكاليف

(في إطار عمل منظم) مع تحقيق أقصى قدر من الربح وتحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل. علاوة على ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا النشاط بشكل صارم على أنه نشاط يولد نفقات، ولكن من منظور الفوائد التي ينطوي عليها في مكافحة الاحتيال وخاصة في زيادة القيمة المضافة المستقبلية.

2- دور نظام الرقابة الداخلية للشركة في منع الاحتيال.

Dimitrijevic et al (2015) (The Role of a Company's Internal Control System in Fraud Prevention)

ناقش البحث وجود أنواع مختلفة من معالجة البيانات بطريقة احتيالية كمشكلة أساسية ودور نظام الرقابة الداخلية المطور بوصفه حاجزا وقائيا ضد ذلك. واستهدف البحث توضيح المفاهيم النظرية لكل من الرقابة الداخلية ومنع الاحتيال وبيان مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية للشركة في الحد من الاحتيال. واستنتج الباحثون ان نظام الرقابة الداخلية هو أداة لتقييم الاتساق بين الوضع الفعلي واهداف التنمية. وبالتالي تتيح نظم الرقابة الداخلية الكشف عن الانحرافات المحتملة وذات الصلة بالهدف والرد عليها في الوقت المناسب.

اذ ان المهمة الأساسية للرقابة الداخلية هي عدم العثور على سبب الاحتيال فقط، بل اكتشاف ووقف المزيد من التمادي في الاحتيال. فضلا عن ان العديد من الشركات تمتلك رقابة داخلية ولكن دورها في منع الاحتيال مهمش، خاصة عندما يكون المديرون متورطين بشكل شخصي في الاحتيال.

واوصى البحث ان نظام الرقابة الداخلية، إذا تم تصميمه وتشغيله بشكل جيد يضمن نجاحه في جميع القطاعات ومع ذلك، يجب أن تتعاون الرقابة الداخلية مع الضوابط الأخرى (التدقيق الخارجي والمحاسبة الجنائية) وبقدر ما تستطيع تنفيذ طرق وتقنيات جديدة لمنع الاحتيال وتعمل الأساليب الوقائية التي تستخدمها الرقابة الداخلية على تسهيل مهمة الكشف عن الاحتيال.

حتى ذلك الحين فأن الرقابة الداخلية غير قادرة على إيجاد حل للاحتيال. للتغلب على هذه المشاكل.

3- تقنيات الكشف عن الاحتيال في المحاسبة

Sahiti & Bektashi (2015) (Detection Techniques of Fraud in Accounting)

ناقش البحث مشكلة عدم توقف الاحتيال رغم العديد من التغيرات التي أدخلت على التشريعات والضوابط الصارمة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين، اذ ان الاحتيال المحاسبي لا يضر بثقة المستثمرين فحسب، بل يضر أيضًا بجميع تحليلات الإدارة فيما يتعلق بأداء الأعمال. فضلا عن ان الأنشطة الاحتيالية المتعلقة بإعداد البيانات المالية للشركات تلقت قدراً كبيراً من الاهتمام في أعقاب فضيحة أنرون في الولايات المتحدة. هذه الفضيحة تركت عواقب لا يمكن تخيلها في عالم المال وكان لها تأثير كبير في الرقابة لتجنب عمليات الاحتيال المحتملة التي قد تضرب السوق من حين لآخر.

هدف البحث الى تقييم الاستراتيجيات والتقنيات المتاحة للاستخدام في كشف الاحتيال المحاسبي مثل (شجرة القرار، الشبكات العصبية، شبكات بانزي وأخيرا ادوات المتجهات المدعومة). كما هدف إلى تقييم أثر الاحتيال ودور المدققين ووسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة.

وخلص البحث إلى أن التقنيات المستخدمة للكشف عن الاحتيال في المحاسبة والاستراتيجيات المختلفة يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في علاج هذه الظاهرة بسبب جرس الإنذار لاحتمال وقوع الاحتيال الا انها ليست بلا قيود فضلا عن انها لم يتم تطويرها. ومع ذلك، فإن اليقظة مطلوبة بالضرورة لإضافة جميع الأطراف المشاركة في الشركة من خلال استخدام برامج مختلفة لمكافحة الاحتيال لتحفيز مساءلة المديرين التنفيذيين والموظفين من خلال المخبرين لمحاربة هذه الظاهرة المدمرة كما استنتج ان الصحافة تعمل مثل يد خفية لمراقبة منع الاحتيال ووجد الباحثان أن الصحافة تؤدي هذا الدور من خلال إعادة إرسال المعلومات من وسطاء المعلومات الآخرين مثل المحللين والمراجعين وأولئك الذين تمت مقاضاتهم مع التحقيق والتحليل الأصلي.

وفقًا للدور المزدوج للصحافة، يرى الباحثان أن الأعمال الموجهة نحو الصحافة من المرجح أن تأخذ التحليل الأصلي، في حين تركز المجلات غير التجارية بشكل رئيس على إعادة الإرسال. علاوة على ذلك، يستنتج البحث أن الصحافة تغطي الشركات والفضائح التي قد تهم مجموعة واسعة من القراء والمواقف التي تكون أقل تكلفة لتحديدها والتحقيق فيها.

4- جودة المعلومات المحاسبية وخصائص التدقيق الداخلي في نيجيريا

Ogundana et al (2017) (Quality of Accounting Information and Internal Audit Characteristics in Nigeria)

انطلق البحث من الاهتمام الكبير بممارسات الحوكمة خاصة بعد الانهيار البارز لعدد من الشركات الامريكية الكبيرة كان ابرز أسبابها الاحتيال المحاسبي. والتي اثارت موجه من الانتقادات حول جودة المعلومات المحاسبية. ونتيجة لذلك كانت هنالك حاجة لاستعادة مهنة المحاسبة ثقة المستثمرين والحاجة الى تقارير مالية عالية الجودة لتلبية توقعات المستثمرين الحاليين والمحتملين. يأتي مستوى جودة هذه المعلومات المحاسبية من ممارسات حوكمة الشركة، وبالتالي التأكيد على أهمية حوكمة الشركات في الشركات. في الآونة الأخيرة، في أعقاب الأزمات المالية التي أسفرت عن فضائح محاسبية، انتقل الانتباه نحو وظيفة التدقيق الداخلي كعامل مهم في هيكل حوكمة الشركات. لذلك بحثت هذه الورقة في مدى العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية للشركات. اعتمد البحث على تصميم البحث المسحي. كانت أداة البحث المستخدمة عبارة عن استبيان تم إعطاؤه للمدققين الداخليين لـ "Big 4". تم استخدام تحليل الانحدار الخطي في تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية. تمت التوصية بأنه من أجل توفير المصداقية للبيان المالي، يجب أن يكون هناك قانون يفرض إلحاق تقرير المدققين الداخليين بالبيان المالي.

5- تأثير فعالية التدقيق الداخلي ومسؤولية المدقق والتدريب على كشف الاحتيال

Drogalas et al (2017) (The Effect of Internal Audit Effectiveness, Auditor Responsibility and Training in Fraud Detection)

انطلق الباحث في تحديد المشكلة من ازدياد حالات الاحتيال في العالم وازدياد الطلب على خدمات تدقيق الاحتيال، مما يجعل استخدام إجراءات التدقيق الداخلي ذا أهمية قصوى بالنسبة للشركات. واستهدف تسليط الضوء على أهمية التدقيق الداخلي في الكشف عن الاحتيال، واستكشاف العلاقة بين فعالية التدقيق الداخلي ومسؤولية المدقق الداخلي والتدريب وكشف الاحتيال. على عينة من الشركات المدرجة في بورصة أثينا. كان المتغير التابع هو الكشف عن الاحتيال والمتغيرات المستقلة كانت التدقيق الداخلي ومسؤولية المدقق الداخلي وتدريب المدقق الداخلي.

يظهر التحليل أن فعالية التدقيق ومسؤولية المدقق وتدريب المدققين تؤثر بشكل إيجابي وملحوظ في اكتشاف الاحتيال. وأن هناك حالات يتعلق فيها الاحتيال بفشل المدققين في تحديد الأخطاء في البيانات المالية.

واوصى الباحثون الى حاجة الشركات إلى الاستثمار في عمليات التدقيق الداخلي والتدريب وإنشاء نظام تدقيق داخلي قوي ، وتوظيف موظفين ذوي خبرة وموثوق بهم كمدققين داخليين ، وتدريب موظفيها باستمرار على التعرف على الاحتيال المحتمل واكتشافه ، من خلال تطوير استراتيجيات وقائية مختلفة .

6- أداة التدقيق الداخلي لتقليل مخاطر الاحتيال

Klamut (2018) (Internal Audit Tool for Minimizing the Risk of Fraud)

ناقش البحث مشكلة تعرض الشركات بشكل متزايد لأنواع مختلفة من الانتهاكات أو الجرائم وخاصة الاحتيالية منها التي يكون مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية في نطاق الاقتصاد البولندي.

واستهدف البحث تقييم استخدام التدقيق الداخلي في الكشف عن الاحتيال في الشركات، في محاولة لإجابة السؤال المتعلق بمشكلة البحث الرئيسية وهو إلى أي مدى يستخدم التدقيق الداخلي في الشركات في عملية منع المخاطر؟

واستنتج الباحث ان التدقيق الداخلي لا يقوم بأعمال التدقيق فقط بل يقدم المشورة والتأكيدات بشكل متكرر للإدارة الى ان يصبح جزءًا من عمليات الإدارة في المنظمة. يتغير التدقيق إلى جانب تغيير سياسة الإدارة والبيئة الاقتصادية، وبالتالي يتكيف مع الاحتياجات الحالية لإدارة المخاطر مع ضمان الأداء السليم للرقابة الداخلية، ووفقًا لمبدأ "الوقاية خير من العلاج"، يتطلب أن يساعد التدقيق الداخلي الجهود المبذولة لإنشاء نظام ليس فقط للكشف عن التناقضات، ولكن قبل كل شيء، لمنع حدوث الإساءة.

7- تأثير الاحتيال والفساد في دور التدقيق الداخلي

Bitsika (2018) (The effects of Fraud and Corruption and the Role of Internal Audit)

انطلق الباحث من مشكلة وجود الاحتيال والفساد باعتبارها مشكلة موجودة وستستمر في الوجود بغض النظر عن مدى فعالية الرقابة الداخلية، اذ لا يمكن القضاء تماما على الفساد والاحتيال. وهدف البحث الى تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالفساد والاحتيال والأسباب التي تؤدي الى

وقوعهما، فضلا عن فحص اثار الفساد والاحتيال والدور المهم للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر ونظم الرقابة الداخلية للحد والكشف عن الاحتيال.

واستنتج الباحث ان الاحتيال أحد اهم المخاطر على المؤسسات، ويمكن ان تكون نتائجه مدمرة وقادرة على تهديد وجودها. كما ان مستوى تأثير الاحتيال والفساد على نشاط المنظمة لا يرتبط بحجمها. وتتمثل أهم آثار الاحتيال والفساد في الخسائر المالية والأضرار التي تلحق بسمعة ومعنويات الشركة وانخفاض قيمة الشركة وزيادة تكاليف التدقيق. فضلا عن ان دور التدقيق الداخلي ذو أهمية عالية في هذا الصدد اذ يوفر التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالاحتيال ضمانًا للمجلس والإدارة بأن الضوابط الموجودة لديهم مناسبة بالنظر إلى بيئة العمل والمخاطر. التدقيق الداخلي يقوم بدور هام ليس فقط في الكشف عن الاحتيال والفساد ولكن أيضًا في منع حدوثهما. وأن إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة يجب أن تعمل دون تأثير لا مبرر له من الإدارة العليا.

كما أوصى الباحث بضرورة تطبيق ERM Integrated لما له من دور كبير في ردع الاحتيال فضلا عن ضرورة إيجاد ثقافة مؤسسية من تبدأ من قمة الهرم المتمثل بالإدارة العليا نزولا الى الموظفين في المستويات الإدارية الدنيا هدفها حماية موارد المؤسسة.

8- تحليل مثلث الاحتيال والاحتيال الماسي والاحتيال نظرية البنتاغون لكشف الاحتيال في الشركات في إندونيسيا

Christian et al (2019) (Analysis of Fraud Triangle, Fraud Diamond and Fraud Pentagon Theory to Detecting Corporate Fraud in Indonesia)

انطلق الباحثون من مشكلة مفادها ان المعلومات المحاسبية السيئة يمكن ان تؤثر في قرارات تمويل رأس المال سواء كان هذا التمويل من اطرافٍ داخلية كالمساهمين ام اطرافٍ خارجية كالبنوك. اذ ان الاخبار التي تربط الشركات بحالات الاحتيال من شأنها ان تؤدي بشكل غير مباشر الى تخفيض سعر السهم في فترة قصيرة نسبيا. وهدف البحث الى تقديم دراسة مقارنة بين نظريات الاحتيال الثلاث من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي للنظريات الثلاث وتأثير المتغيرات المستقلة (النظريات الثلاث) على المتغير التابع وهو كشف الاحتيال من خلال فحص تجريبي للعوامل التي تمكن الاحتيال في الشركات على عينة من 626 شركة مدرجة في بورصة اندونيسيا.

واستنتج الباحثون ان جميع نظريات الاحتيال ذات الصلة بما في ذلك نظرية مثلث الاحتيال ونظرية الاحتيال الماسية ونظرية الخماسي الاحتيالي يمكن استخدامها بشكل فعال للكشف عن احتيال الشركات. وأوصى الباحثون ضرورة توسيع نطاق تحليل الاحتيال في الشركات من خلال تضمين تحليل لأنواع أخرى من الاحتيال على الشركات مثل إساءة استخدام أصول الشركة فضلاً عن الى ضرورة تطوير الصيغ والقياسات بحيث يمكن تطبيقها للكشف عن الاحتيال في الشركات العاملة في مجال التمويل والعقارات وصناعات البناء.

9- مثلث التهرب من الاحتيال: لماذا لا يمكن الكشف عن الاحتيال؟

Ergin & Erturan (2019) (Fraud evasion triangle: Why Can Fraud Not Be Detected?)

ناقش البحث مشكلة عدم قدرة بيئة الاعمال اليوم على اكتشاف الاحتيال باعتباره أحد أكبر التهديدات لوجود الشركة. وهدف الباحثان الى تحديد العوامل التي تمنع اكتشاف الاحتيال من خلال انشاء إطار عمل يسمى مثلث التهرب من الاحتيال، تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على المقابلات مع المحاسبين القانونيين المعتمدين ومدققي الحسابات المستقلين والموظفين الماليين في مختلف القطاعات من خلال طرح أسئلة مفتوحة لشرح أنواع الاحتيال التي شهدوها، وأسباب حدوث الاحتيال، وأسباب عدم منع الاحتيال والتدابير المحتملة لمنع الاحتيال. ووضع الباحثان العوامل المعيقة لكشف الاحتيال في ثلاث فئات، وهي مرتكبي الاحتيال والمدققون الداخليون وتصميم التدقيق الخارجي. واستنتجوا أن أدوات الأعمال التجارية اليوم لمكافحة الاحتيال ليست كافية. فضلا عن ان معظم الأدبيات والأبحاث تظهر أسباب الاحتيال ولا تشرح سبب عدم منع الأنشطة الاحتيالية.

ومن الناحية العملية استنتج الباحثان انه لا ينخفض الاتجاه المتزايد للاحتيال على الرغم من أن المنظمين يضعون المعايير وتخصص الشركات المزيد من الأموال لمكافحة الاحتيال ويرجع ذلك الى عدم استطاعة المدقق الداخلي المعين من قبل الإدارة ان يخطط بشكل مستقل لتضمين تدقيق الإدارة العليا الذي يكون محدودًا وقد يتم استبداله إذا حاول التحكم في الموضوعات التي لا ترغبها الإدارة العليا. كما ان مسؤولية المدققين الخارجيين لا تشمل التدقيق عن الاحتيال في البيانات المالية على اعتبار ان نظام الرقابة الداخلية من مسؤولية الإدارة بحيث تكون البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. واقترحوا حلولاً لكل من العوامل

الثلاثة لمثلث التهرب من الاحتيال. يمكن تنفيذ معظم الحلول المقترحة بسهولة بينما تتطلب بعض الحلول إجماعًا عالميًا وتغيير في التشريعات.

10- تأثير نظم المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي على التقارير المالية الاحتيالية

Mulyani et al (2019) (Influence of Accounting Information Systems and Internal Audit on Fraudulent Financial Reporting)

يناقش البحث مدى تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي وعوامل الثقافة المؤسسية في التقارير المالية الاحتيالية وأنشطة استدامة الشركات. استهدف البحث عينة من البنوك في إندونيسيا باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM). يعتمد هذا النموذج على المتغير المشترك المعروف باسم نمذجة المعادلة الهيكلية (CBSEM).

أظهرت النتائج أن نظم المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي وثقافة الشركات لها اثار سلبية الاحتيال في إعداد التقارير المالية. وهذا يدل على أنه كلما كان نظام المعلومات المحاسبية أكثر فعالية كان تنفيذ التدقيق الداخلي أفضل وثقافة مؤسسية أفضل سيؤدي هذا إلى تقليل احتمالية إعداد التقارير المالية الاحتيالية. وبالمثل، فإن المحاسبة واستدامة ثقافة الشركات لها تأثير إيجابي في الشركات. كما تؤثر التقارير المالية الاحتيالية سلبًا في استدامة الشركات الا ان البحث فشل في إثبات أن التدقيق الداخلي يؤثر في استدامة الشركات.

11- تأثير التدقيق الداخلي على منع الاحتيال في PT POS Indonesia

Mubin et al (2019) (The Effect OF Internal Audit On Fraud Prevention at PT POS Indonesia).

ناقش البحث مشكلة الاحتيال والحفاظ على موارد الشركة في ظل ندرة الموارد الاقتصادية، حاول هذا البحث معرفة كيفية تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي ، والتغلب على الاحتيال، ودور التدقيق الداخلي في منع عمليات الاحتيال في PT Pos Indonesia (Persero) Office Center of Bandung. واستهدف البحث تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالاحتيال والتدقيق الداخلي واهميته في الحد من الاحتيال. واستنتج البحث ان التدقيق الداخلي له تأثير في الجهود المبذولة للحد من الاحتيال وبناء على ما تقدم أوصى البحث بأن يولي المكتب الرئيسي لـ PT Pos Indonesia Bandung مزيدًا من الاهتمام وأن يعيد تقييم مؤشرات التدقيق الداخلي من حيث تنفيذ مهام التدقيق الداخلي من أجل زيادة فعالية تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي في المكتب الرئيسي

لـ PT Pos Indonesia Bandung. كذلك يجب أن تولي الشركة مزيدًا من الاهتمام وأن تعيد تقييم مؤشرات منع الاحتيال من حيث إجراء التناوب والالتزامات للموظفين للحصول على حقوق الإجازة لزيادة فعالية منع الاحتيال.

يرى الباحث ان هذا البحث جاء مختلفا عن البحوث السابقة في تناول موضوع الحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة من خلال التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي باعتماد تصميم العمليات التجارية الأساسية في الشركة وإجراءاتها وتحديد مفاتيح الرقابة الداخلية من خلال استخدام الذكاء في مجال الاعمال والتي توفر للمحاسب والمدقق الداخلي فهما عميقاً عن طبيعة عمل الشركة. كذلك فإنه يمثل إضافة نوعية ومساهمة جادة في تسليط الضوء على تكامل المحاسبة والتدقيق الداخلي على مستوى تصميم وتنفيذ ومراجعة الأنظمة الالكترونية واثراء ثقافة الشركة وتحسين عملياتها وزيادة قيمتها فضلاً عن توفير إجراءات لتكامل نظام المعلومات المحاسبي مع الأنظمة الأخرى والتدقيق الداخلي.

المبحث الثاني

منهجية البحث

Research Methodology

1-2-1 الأهمية الفلسفية للبحث

The Philosophical Importance of Research

أولاً: الأهمية الفلسفية (الفكرية)

يكتسب البحث أهميته من حجم تأثير متغيراته (التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي، الحد من الاحتيال، انتاج التقارير المالية عالية الجودة) في بيئة الاعمال، بلا شك ان الاحتيال أحد اهم التحديات التي تواجه العالم، بسبب دوره في هدر الموارد من جهة، واضعاف الثقة في الأسواق المالية من جهة أخرى، وقد يمتد تأثيره الى كامل الاقتصاد.

ولذلك فان الحد من الاحتيال يمثل اليوم إضافة نوعية الى المجتمع بشكل عام والى مجتمع الاعمال بشكل خاص، للحد من تحول الاحتيال الى اخطار تهدد وجود المجتمع، وبالتالي توفير معلومات مفيدة على شكل تقارير ذات جودة عالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثانياً: التأثير في الجانب التطبيقي

يتمثل بالإضافة النوعية الى مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص باعتبارها مهنة حية تواكب التغير والتطور في بيئة الاعمال. تلبي متطلبات المجتمع وتساعد بشكل كبير على زيادة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل ندرة هذه الموارد واحتدام المنافسة وإضفاء الثقة في الأسواق المالية. ان وضع إجراءات للحد من الاحتيال يمثل قيمة مضافة الى الشركات باعتباره يوفر ركيزة اساسية في عملية تطبيق الحوكمة المؤسسية، من خلال التكامل بين إجراءات المحاسبة والتدقيق الداخلي على شكل إرشادات تفصيلية لدورات الاعمال من بدايتها الى نهايتها، وارشادات عن ضوابط الرقابة التي يجب ان تتضمنها، والتي تقدم تطمينات بان هذه الارشادات تساعد في عملية التقييم والاكتشاف والاستجابة لمخاطر الاحتيال. كما ان البحث يمثل مساهمة جادة في اثراء المحتوى العلمي والتطبيقي الخاص في الحد من الاحتيال.

1-2-2 هدف البحث Research Objective

اولاً: الأهداف الفلسفية للبحث

1- توضيح مفهوم المحاسبة كنظام وتكامله مع الأنظمة الأخرى في الشركات.

2- توضيح مفهوم التدقيق الداخلي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى في الشركات.

3- توضيح مفهوم الاحتيال باعتباره مشكلة متجددة.

4- توضيح مفهوم التقارير المالية عالية الجودة واهميتها وفقا للإطار الفكري للمحاسبة المالية.

ثانياً: الأهداف التطبيقية للبحث

وضع إجراءات مقترحة للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للشركات الصناعية العراقية للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية علية الجودة.

1-2-3 مشكلة البحث Research Problem

اولاً: مشكلة البحث في صورتها الفلسفية

مع بداية القرن الحادي والعشرين وتنامي القيم المادية على حساب القيم المجتمعية والثقافية والدينية من جهة وتنامي المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة من جهة أخرى جاء الاحتيال نتيجة لذلك.

ان ضعف إجراءات المحاسبة والتدقيق الداخلي في الشركات واعتقاد معظم إداراتها بأن الاحتيال لا يمكن ان يحدث لديها، فضلا عن قلة الخبرة في المحاسبة والتدقيق الداخلي وعدم مواكبة التطور والاعتماد على الإجراءات التقليدية في ظل كوادر غير مؤهلة علمياً وعملياً وعدم وجود خطة للحد من الاحتيال قد فاقم هذه المشكلة.

ثانياً: مشكلة البحث في صورتها التطبيقية

يعد الاحتيال مشكلة كبيرة تواجه المجتمع بشكل عام وبيئة الاعمال بشكل خاص، كونه يتغير ويتطور مع بيئة الاعمال من جانب، وبسبب عدم وجود نظام مضمون تمامًا للحد من الاحتيال لجميع أنواع الشركات فلكل شركة خصوصيتها، فضلا عن ان طرق الاحتيال وأساليبه تختلف من بيئة الى أخرى ومن ثقافة الى أخرى ومن وقت لأخر، كما انه يمكن ان يحدث بشكل فردي او

جماعي بغض النظر عن العمر او الجنس ويمكن ان يحدث من قبل الأشخاص او الشركات على حد سواء.

وتستند مشكلة البحث على التساؤلات الآتية: -

1- هل التكامل بين الإجراءات المحاسبية وإجراءات التدقيق الداخلي يسهم في الحد من الاحتيال؟

2- هل الحد من الاحتيال يؤدي الى تقارير مالية عالية الجودة في ظل التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي؟

1-2-4 فرضيات البحث Research Hypothesis

لغرض الوصول الى هدف البحث وحل المشكلة البحثية تم صياغة الفرضيات الاتية:

الفرضية الاولى:

((التكامل بين الإجراءات المحاسبية وإجراءات التدقيق الداخلي المقترحة في الشركات الصناعية العراقية تسهم في الحد من الاحتيال))

الفرضية الثانية:

((الحد من الاحتيال في ظل التكامل بين الإجراءات المحاسبية وإجراءات التدقيق الداخلي المقترحة في الشركات الصناعية العراقية يؤدي الى تقارير مالية عالية الجودة))

1-2-5 الحدود المكانية والزمانية Spatial and Temporal Boundaries

1- الحدود المكانية: اقتراح إجراءات للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للشركات الصناعية العراقية.

2- الحدود الزمانية: إمكانية تطبيق إجراءات التكامل بين المحاسبية والتدقيق الداخلي من قبل الشركات الصناعية العراقية للسنوات القادمة.

1-2-6 أسلوب البحث:Research method

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي (الوصفي) ممزوجا بالمنهج الاستنتاجي الفلسفي بالاعتماد على المراجع والمصادر لتحقيق الجانب النظري للبحث، اما في الجانب التطبيقي فيستخدم المنهج

التحليلي المعياري ممزوجا بالمنهج الاستنتاجي في دراسة وعرض ومناقشة العوامل التي تشكل منهجاً للحد من الاحتيال، بالإضافة الى المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية لعدد من الشركات الصناعية العراقية، مع استخدام الخبرة العملية للباحث في هذا القطاع لعد من الشركات في العراق وتحديد نقاط القوة والضعف في أنظمتها في المحاسبة والتدقيقية لوضع الإجراءات المقترحة للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة.

1-2-7 مصادر جمع البيانات Data Collection Sources

من اجل اكمال متطلبات الجانب النظري والعملي اعتمد الباحث على المراجع والمصادر الاتية:

أ. **الجانب النظري**

1- القران الكريم.

2- الكتب العربية والأجنبية.

3- إصدارات المنظمات المهنية.

4- الاطاريح والبحوث العلمية.

5- المجلات والدوريات والنشرات.

6- الشبكة الدولية للمعلومات.

ب. **الجانب العملي**

1- المستندات والسجلات.

2- الانظمة الالكترونية.

3- البيانات المالية.

4- المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية.

5- وضع إجراءات مقترحة للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة في الشركات الصناعية العراقية.

1-2-8 متغيرات البحث Research Variables

يوضح الشكل (1-1) متغيرات البحث وكما يلي:

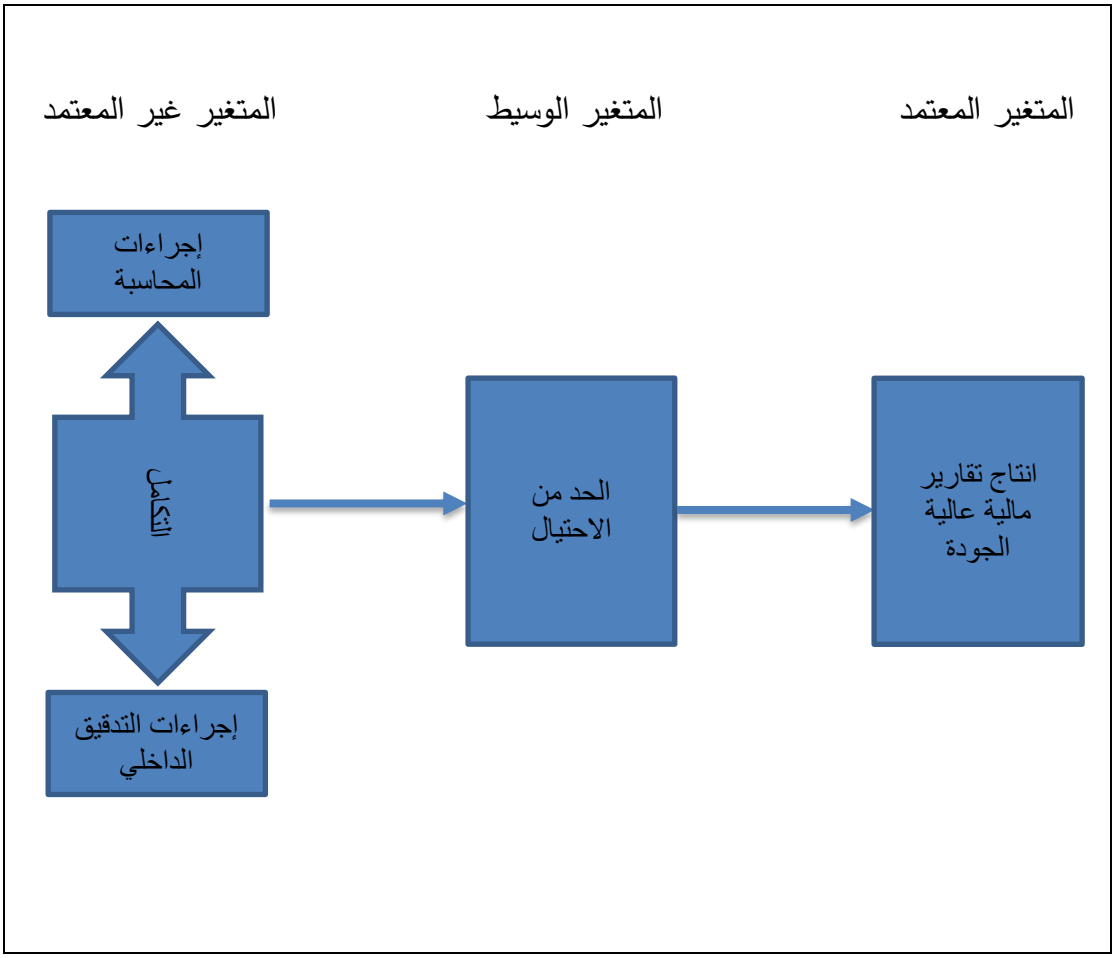

الشكل (1-1) متغيرات البحث

المصدر: اعداد الباحث

الفصل الثاني

المحاسبة وإنتاج المعلومات

Accounting and Information Production

المبحث الأول

المحاسبة كنظام للمعلومات

Accounting As Information System

تمهيـــــد:

بعد الكساد العظيم والثورة الصناعية والعولمة، يشهد العالم اليوم تطورا متسارعا وكبيرا في المجال التكنولوجي وهو ما بات يطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة.

ان الذكاء الصناعي، الجيل الخامس، القيادة الذاتية، الطب المتنبئ بالأمراض، تحديد الهوية، الواقع الافتراضي، العملات الافتراضية، الحوسبة الكمية والسحابية، انترنت الاشياء وتقنيات الفضاء الجوي...الخ، من التكنولوجيا التي أطلت بها سنة 2020، وما سيرافقها من تحديات نتيجة لاستخدامها، ستلقي بظلالها على حياة المجتمع وخصوصا الاقتصادية منها وبالتحديد عالم الاعمال كأسواق الأوراق المالية. اذ سينعكس ذلك بزيادة الطلب على المعلومات المحاسبية لتغذية الاسواق وكلما زاد الطلب على المعلومات زادت أهميتها وقيمتها.

ان كفاءة أسواق الأوراق المالية ومدى نجاحها يتوقف على ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ولما كانت المحاسبة هي لغة الاعمال وكما ان لغة الانسان تطورت من الإشارة الى أنواع عديدة، فان المحاسبة تطورت أيضا كنتيجة لتطور الانسان والبيئة المحيطة الى عدة أنواع.

فالأنسان يعبر عن شعور او عاطفة معينة بكلمة او مجموعة كلمات مترابطة ومتسلسلة بشكل مباشر من خلال الكلام او بشكل غير مباشر من خلال الكتابة. وبالمثل فان المحاسبة تعبر عن الاحداث الاقتصادية من خلال الأرقام وتسجيلها في السجلات المحاسبية وتقديمها كمعلومات للأطراف المستفيدة من خلال التقارير المالية لاتخاذ القرارات.

ولكن هذا لا يعني ان المحاسبة لغة مفهومة للجميع وبالتالي يستطيع كل من يطلع على التقارير المحاسبية تفسيرها. فكما اللغات الأجنبية او لغة الايماءات لفاقدي النطق مثلا يجهلها ولا يستطيع فهمها من لم يتعلمها، كذلك هي المحاسبة لا معنى لها بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم معرفة بها لان القرار الرشيد للمستثمر يعتمد على نسبة كبيرة من ادراكه ومعرفته بقراءة التقارير المالية.

لذلك لابد للمحاسبة باعتبارها لغة الاعمال من الاستجابة شكلا وجوهرا للتحديات الحالية والمحتملة الناتجة من التغيرات السريعة للبيئة المحيطة، وإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية لزيادة قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وهذا لا يتم الا من خلال تفعيل دور المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات يتوافق مع معايير الجودة.

ان الحاجة الى المعلومات المحاسبية تفسر اهمية المحاسبة باعتبارها لغة عالم الاعمال اذ انها تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً. ذلك لأنها توفر قاعدة لتسجيل وتتبع الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات من واقع المستندات، فهي تعكس الاحداث الاقتصادية التي مارستها الشركة خلال الفترة المالية.

فضلا عن الإبلاغ عن نتائج اعمال الشركة من خلال مجموعة التقارير المالية، اذ يوفر كشف الدخل المعلومات اللازمة للإبلاغ عن الإيرادات والمصروفات وبالتالي الربح او الخسارة تعكس الجهود والإنجازات لإدارة الشركة. في حين تعطي الميزانية صورة واضحة عن المركز المالي للشركة في لحظة معينة في تاريخ معين. اما كشف التدفق النقدي فهو يبين مصادر واستخدامات الأموال خلال الفترة المالية فهو بذلك يمثل جسرا بين كشف الدخل والميزانية.

2-1-1 المحاسبة ونظام المعلومات Accounting and Information System

مر مفهوم المحاسبة على مدى التأريخ الإنساني بتطورات هامه نتيجةً لاستجابة المحاسبة للتغيرات في بيئة الاعمال، وكان أبرزها هو تطوره من مسك الدفاتر والسجلات الى نظام للمعلومات.

فقد عرفت المحاسبة من قبل لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute for Certified Public Accountant – Committee on Terminology (AICPA–CT) بانها فن تثبيت وتصنيف وتلخيص الصفقات والاحداث الاقتصادية معبرا عنها بشكل نقدي طالما كانت هذه الاحداث او الصفقات الاقتصادية لها او جزء منها سمة مالية وتفسير النتائج.

ويرى بلقاوي ان هذا التعريف لم ينصف المنظور الاوسع للمحاسبة والذي أُدرِجَ في تعريف جمعية المحاسبة الامريكية(AAA) American Accounting Association ، اذ عرفت المحاسبة بأنها عملية تحديد وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية للسماح بأحكام وقرارات مستنيرة من قبل مستخدمي المعلومات (بلخاوي،2009:81).

اما (Hurt,2010:22) فيرى ان هذا التعريف يتضمن من ناحية عملية مسك الدفاتر وهو الجزء المخصص من المحاسبة لتحديد وقياس المعلومات الاقتصادية اما المهام المتبقية وهي التواصل وتسهيل اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين فهي مهام متعلقة بالمحاسبة. ويضيف ان الكثير من محترفي الاعمال والطلاب يخلط بين المحاسبة ومسك السجلات ويرجع هذا الخلط الى التعريف السابق.

ان مسك الدفاتر والسجلات يدور حول اثبات العمليات المختلفة في الدفاتر وعلى ضوء قواعد المحاسبة ومبادئها، والناحية الدفترية والمحاسبية موجودة حيثما وجد صرف وقبض او بيع وشراء، وما الى ذلك من مختلف العمليات التي لا حصر لها (الحاروني،7:1956).

ان أهمية مسك الدفاتر والسجلات تكمن في تمكين المالك من رؤية التقدم الذي يحرزه، اذ يطلق على هذه العملية عيون الاعمال (او عيون رجال الاعمال) Eyes of Business اذ تساعد عملية مسك الدفاتر والسجلات المناسبة والكافية المالك على اعداد خطط للمستقبل وتجنب ارتكاب الأخطاء وتحليل أسباب التغييرات التي تحدث(Carlson et al,1947:1) .

في هذا الصدد يوكد (Lerner,2004:1) ان عملية مسك الدفاتر هي العملية التي تعتمد بالأساس على تسجيل الأنشطة المالية للشركة، بينما عملية تصنيف المعاملات التجارية وتلخيصها وتفسير آثارها تتم بواسطة المحاسب يهتم كاتب الحسابات بالجوانب التقنية التي تتضمن تسجيل المعاملات، وهدف المحاسب هو استخدام البيانات للتفسير.

إن الفهم القوي لمسك الدفاتر ضروري لأي محاسب ممارس، ولكن معرفة قواعد وإجراءات مسك الدفاتر لا يكفي بأي حال من الأحوال لضمان النجاح في مهنة المحاسبة، يتم التعامل مع معظم مسك الدفاتر اليوم عبر تكنولوجيا المعلومات. يمكن للمحاسبين بعد ذلك أخذ المعلومات الملخصة وإكمال المهام المتبقية في تعريف AAA وهي التواصل، وتسهيل الأحكام المستنيرة، واتخاذ القرارات (Hurt,2010:22).

كما ان التعريف السابق للـ AAA لم يتطرق الى نوع المعلومات التي تهدف المحاسبة توفيرها لمستخدمي المعلومات، والتي تم تحديدها ضمن تعريف مجلس مبادئ المحاسبة (APB,1970:16) اذ عرف المحاسبة على انها نشاط خدمي وظيفته توفير المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية التي تتعلق بالوحدة الاقتصادية والتي يستهدف ان تكون نافعة الى مستخدمي المعلومات، لتمكينهم من المفاضلة بين البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الاقتصادية.

وعرف (Kieso et al,2019:3) المحاسبة المالية ايضاً "بأنها العملية التي تتوج بإعداد التقارير المالية عن الوحدة الاقتصادية لاستخدامها من قبل الأطراف الداخلية والخارجية"، أي من قبل مستخدمي المعلومات.

ويناقش (Kieso et al,2009:21) هل المحاسبة نشاطاً خدمياً ام انها نظاماً وصفياً وتحليلياً ام انها نظامٌ للمعلومات؟ ويرى ان المحاسبة تغطي كل ذلك، فهي نشاطٌ خدميٌ يوفر المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في المفاضلة بين البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

كما انها نظاماً وصفياً تحليلياً يحدد الحجم الكبير للمعاملات الخاصة بالأحداث والصفقات الاقتصادية والتي يمكن جمعها بمجموعة معينة من العناصر المترابطة عن طريق عملية القياس والتبويب والتلخيص والإبلاغ عنها في المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

فضلا عن كونها نظاماً للمعلومات يعتمد على تجميع وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن الوحدة الاقتصادية الى عدد كبير من المستخدمين.

اذ انها نظام ينقل معلومات حول كيان معين. هذه المعلومات ذات طبيعة مالية وسوف تظهر في البيانات المحاسبية فقط إذا كان المحاسب يستطيع قياسها بدقة معقولة

.(Weil, R. L.,2014:19)

اما (Horngren,2012:16) فيعبر عنها بانها لغة الاعمال وكلما فهمت لغة العمل بشكل أفضل، كان بإمكانك إدارة عملك بشكل أفضل كذلك يعرفها بانها نظام المعلومات الذي يقيس نشاط الأعمال، ويعالج البيانات في تقارير، ويبلغ النتائج إلى صانعي القرار.

اما (Warren, et al.2012:9) فقد عرفها على أنها نظام معلومات يوفر تقارير للمستخدمين حول الأنشطة الاقتصادية وحالة الأعمال.

طالما كانت المحاسبة هي لغة الاعمال فأن نظام المعلومات المحاسبي هو جهاز توفير المعلومات لتلك اللغة او ما يعبر عنه بالذكاء الذي يوفر المعلومات لهذه اللغة. فالمحاسبة هي عملية تحديد البيانات (الاحداث الاقتصادية) وجمعها وتخزينها بالإضافة الى تطوير المعلومات والقياس وعملية الاتصال (Romney& Steinbart,2018:36).

ويرى الباحث على الرغم من الاختلاف بين التعريفات السابقة فمنها من وضع المحاسبة موضع مسك الدفاتر واخر رأى انها نشاطا خدميا، ناهيك عن جدلية هل المحاسبة فن ام علم. الا ان

التعريفات الحديثة كلها تدور في فلك واحد وهو فلك نظام المعلومات اذ اشارت التعريفات السابقة الى ان المحاسبة تجمع البيانات وتعالجها وتقدم المعلومات لمستخدميها وهو ما يتطابق مع مكونات نظام المعلومات.

2-1-2 نظام المعلومات المحاسبي

Accounting Information System (AIS)

يختلف مفهوم النظام بين اختصاص واخر فقد يستخدم الكيميائي مصطلح النظام لوصف المادة التي تتكون من أكثر من عنصر خلال عدد من المراحل المختلفة، اما المهندس فيستخدم مصطلح النظام لتعريف أي عملية تجميع مستقل للمكونات الإلكترونية أو الكهربائية أو الميكانيكية التي تشكل وحدة قائمة بذاتها، ويستخدم علم الجيولوجيا مصطلح النظام للتعبير عن طبقات الصخور التي تكونت خلال فترة زمنية جيولوجية. ومن الواضح ان مفهوم النظام في كل من الاختصاصات السابقة يختلف اعتمادا على طبيعة المعرفة، والخصائص والمكونات التي يتم النظر فيها. ولذلك فانه لا يوجد تعريف مقبول عالميا لمفهوم النظام. ومع ذلك فأنه يحتوي ولو ضمنيا على مجموعة من الموضوعات المتشابهة: (Boczko,2012:6)

1- التجميع المنهجي المنسق، مجموعة من الأشياء او العناصر او المكونات المتشابهة.
2- الارتباط، توجد علاقة ارتباط قوية بين أجزاء النظام.
3- تعمل هذه المجموعة من العناصر او الأشياء او المكونات بشكل مباشر او غير مباشر لتحقيق هدف او اهداف محددة.

وفي إطار ما تقدم **يعرف** (Romney& Steinbart,2018:3) النظام على انه مجموعة مترابطة من مكونين او أكثر يتفاعلان فيما بينهما لتحقيق هدف معين.

يتكون نظام المعلومات عموما من ثلاث مكونات رئيسية هي (عصيمي،25:2011):

1- المدخلات Input: هي بيانات او يمكن ان تكون معلومات معاد تشغيلها من خلال تغذية عكسية. وتعرف البيانات على انها تلك المجموعة التي تتكون من حقائق، ارقام، رموز او حروف عن حدث معين تكون غير ذات معنى او دلالة فيما لو تم استخدامها لذاتها، وتكون غير معدة لاستخدامها ولكن يتم جمعها وادخالها للنظام ومعالجتها في سبيل انتاج

المعلومات المفيدة. وتتكون البيانات عادة على سبيل المثال من العمليات التجارية كقوائم البيع والشراء. فيما يعرف (Romney& Steinbart,2018:3) البيانات على انها الحقائق التي يتم من خلال نظام المعلومات جمعها وتسجيلها ومعالجتها لإنتاج المعلومات.

2- عمليات التشغيل او المعالجة Processing: وتتمثل بالجانب الفني لنظام المعلومات وهي العمليات التي ينبغي اجراؤها على البيانات لتحويلها الى معلومات وتختلف هذه العمليات بين نظام واخر، فعلى سبيل المثال تختلف عمليات نظام الإنتاج والتي تتمثل في العمليات الصناعية لتحويل المواد الأولية الى سلع تامة للاستهلاك النهائي. اما في نظام المعلومات فأن العمليات تستخدم البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية لإنتاج معلومات تقدم للمستخدمين من شانها المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

3- المخرجات Output: هي المعلومات التي ينتجها النظام وتعرف المعلومات على ناتج تشغيل ومعالجة البيانات. ويعرف (Romney& Steinbart,2018:3) المعلومات على انها بيانات تم تنظيمها من خلال نظام المعلومات ومعالجتها لتوفير المعنى وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وكقاعدة عامة فان المستخدمين يتخذون قرارات أفضل مع زيادة كمية ونوعية المعلومات.

يعرف (Simkin,et.al.,2014:5) نظام المعلومات المحاسبي بانه مجموعة البيانات وإجراءات المعالجة التي تنتج المعلومات المطلوبة من المستخدمين.

ويعرفه (Gelinas et al,2008:14) بانه مجموعة من العناصر المترابطة والتي تحقق بترابطها اهدافاً محددة ويجب ان يكون للنظام تنظيم وعلاقات متبادلة وتكامل واهداف مركزية. ويتكون عادة النظام من مجموعة من الأنظمة والتي تسمى الأنظمة الفرعية. والتي تدعم تحقيق الأهداف المركزية المحددة للنظام بشكل عام، اذ يتم تصميم الأنظمة الفرعية بالشكل الذي يسمح بتحقيق هدف تنظيمي او أكثر، ان أي تغييرات في النظام الرئيسي يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار تأثيره على الأنظمة الفرعية الأخرى وعلى النظام بشكل عام حتى لا يحدث أي تعارض بين اهداف الأنظمة الفرعية و اهداف النظام المركزية، كذلك فان أي نظام يعمل على تحقيق أهدافه فانه بشكل مباشر يعمل على تحقيق الأهداف المركزية للنظام بشكل عام.

ويرى (Turner et al,2017:4) ان نظام المعلومات المحاسبي يتكون من مجموعة من العمليات والإجراءات والأنظمة التي تجمع البيانات المحاسبية المتمثلة بالأحداث الاقتصادية للعمليات

التجارية، وتسجيلها في السجلات المحاسبية المناسبة، ومعالجة هذه البيانات من خلال التصنيف والتلخيص والدمج وأخيرا الإبلاغ عن نتائج هذه العميات كمعلومات تقدم للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

وهذا ما اكده (Hurt,2010:5) بقوله ان نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة مترابطة من الأنشطة والوثائق والتقنيات تم تصميمها لجمع ومعالجة البيانات والإبلاغ عن المعلومات الى مجموعة متنوعة من مستخدميها الداخليين والخارجيين.

ويرى ان نظام المعلومات المحاسبي عادة يتكون من خمسة عناصر يلعب كل منها دورًا حيويًا في كفاءة هيكل AIS وفعاليته:

1. المدخلات: تتضمن مدخلات AIS مستندات مثل قوائم المبيعات قوائم الشراء. سيحتاج المحاسبون أيضًا إلى طرح أسئلة مثل هذه لتصميم و / أو تدقيق النظام مثلا: ما أنواع المستندات التي سيحتاجها مستخدمو النظام، هل ستكون ورقية أم إلكترونية أم كليهما وكم عدد النسخ، وماهي المعلومات التي تحتويها؟

2. العمليات او المعالجة: يمكن أن تشمل أدوات المعالجة العمل اليدوي، أجهزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية. سيحتاج المحاسبون أيضًا إلى طرح أسئلة مثل هذه لتصميم و / أو تدقيق النظام مثلا: ما هي أدوات المعالجة التي يجب أن يستخدمها نظام AIS، هل يجب أن تكون الأدوات يدوية أم تعتمد على الكمبيوتر أم كلاهما؟

3. المخرجات: قد تتضمن مخرجات النظام لمعظم المنظمات البيانات المالية للأغراض العامة وكذلك التقارير الداخلية التي سيحتاجها المديرون ومستخدمو النظام، وكيف يتم تصميم AIS لتسهيل إنتاجها

4. التخزين: يمكن تخزين البيانات في نظام المعلومات المحاسبية داخليا (كما هو الحال في سجل نقدي أو ملف معاملات) أو عن بُعد (كما هو الحال في شبكة خارجية). قد تحتفظ المنظمات أيضًا بسجلات ورقية للمعاملات. سيحتاج المحاسبون أيضًا إلى طرح أسئلة مثل هذه لتصميم و / أو تدقيق النظام مثلا: كيف يجب تخزين البيانات على سجلات ام الكترونيا او بكلا الطريقتين؟، أين يجب تخزين البيانات داخليا ام عن بعد؟ او بكلا الطريقتين؟، كم من الوقت يجب تخزين البيانات ومتى يتم اتلافها؟

5. الرقابة الداخلية: تستخدم معظم المنظمات ضوابط داخلية مثل النسخ الاحتياطي اليومي للبيانات وفصل الواجبات (الحراسة والسلطة وحفظ السجلات) للسيطرة على أصول محددة. قد تكون هنالك أسئلة سيحتاج المحاسبون الى طرحها لتصميم و / أو تدقيق النظام مثلا: أ. ما هي

الضوابط اللازمة لتعزيز سلامة المعلومات في AIS؟ وما الآثار السلوكية المحتمل أن تحدثها الضوابط؟ وهل ان الضوابط فعالة من حيث التكلفة؟

كما موضح بالشكل (2-1) الاتي:

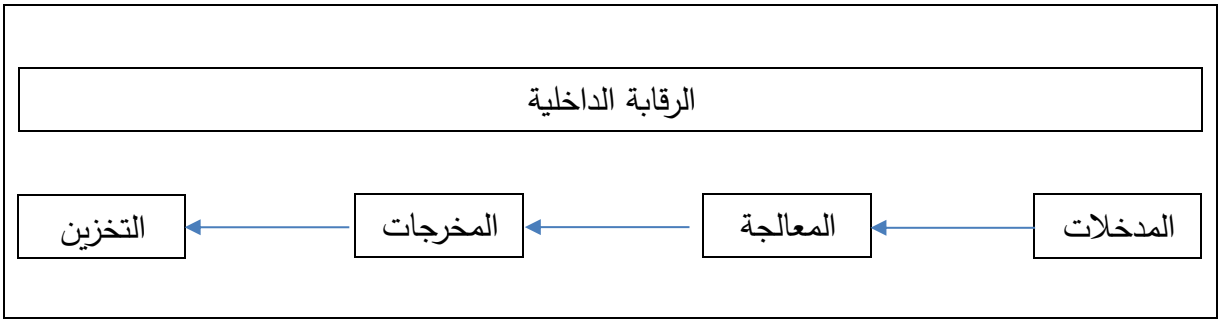

الشكل (2-1)

هيكل نظام المعلومات

Source:(Hurt,2010:5)

ويضيف ان نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تصميمه جيدا من شانه ان يعزز عملية اتخاذ القرارات في الوحدات الاقتصادية من خلال الاستجابة للعديد من عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية.

وهذا ما يؤكده (Turner, et al.2010:4) بقولهم ان العناصر الخمسة السابق ذكرها هي جزء لا يتجزأ من نظام المعلومات المحاسبي، وعلى الرغم من انه لم يصور الرقابة الداخلية في الشكل (2-2) الا انه يؤكد على ان الرقابة الداخلية يجب ان تكون موجودة في جميع مفاصل نظام المعلومات المحاسبي لما لها من دور كبير ومهم في حماية أصول الشركة والتحقق من دقة وموثوقية بياناتها، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتشجيع الالتزام بالممارسات الإدارية المحددة مسبقًا. باعتبارها مجموعة الإجراءات والسياسات المعتمدة داخل المنظمة.

دورات الاعمال

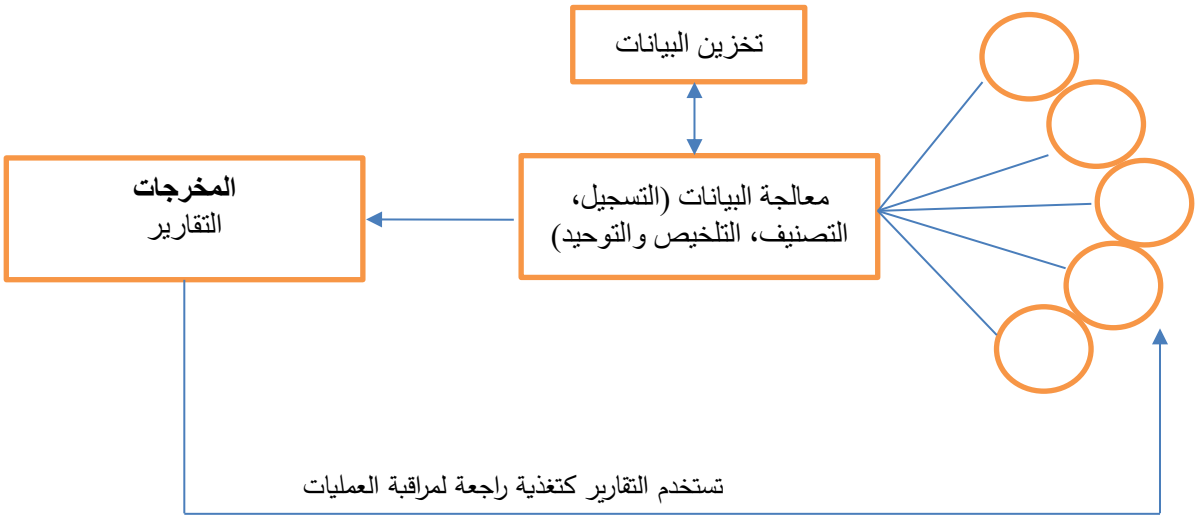

الشكل (2-2)

نظام المعلومات المحاسبي

Source:(Turner, et al.2010:5)

ان لكل نظام مجموعة من المقومات تمثل الأسس التي يقوم عليها وتكون مترابطة فيما بينها ومكملة لبعضها البعض، بالشكل الذي لا يمكن معه الاستغناء عنها إذا ما اريد تحقيق اهداف هذا النظام بفاعلية. وتتكون مقومات النظام المحاسبي من (الحبيطي والسقا،19:2003):

1- المجموعة المستندية Documents: تمثل المصدر الأساس لأثبات الاحداث الاقتصادية في سجلات الشركة ويمكن تقسيمها الى مستندات داخلية وأخرى خارجية. وان كل مستند يمر بدورة كاملة تعرف بالدورة المستندية تمثل المسار الذي يسلكه من بدء تنظيمه او استلام الوحدة الاقتصادية له حتى حفظه. وللمستندات أهمية كبيرة لما تمثله من دليل موضوعي داعم وموثق للأحداث الاقتصادية التي صورت كقيد في السجلات وتمثل أحد وسائل الرقابة على كافة الاحداث الاقتصادية فضلا عن كونها تمثل سجلا تاريخيا للأحداث الاقتصادية للمنظمة.

2- المجموعة الدفترية Accounting Records: هي الوعاء الذي يتم فيه تفريغ البيانات المستخرجة من المستندات المؤيدة للأحداث الاقتصادية وتشمل السجلات المحاسبية (دفتر اليومية العامة واليوميات المساعدة، وسجل الاستاذ العام وسجلات الأستاذ المساعدة. يتم في هذا الوعاء معالجة هذه البيانات من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل من

خلال اعتماد وتطبيق الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية وصولا لإنتاج التقارير المالية.

3- الدليل المحاسبي Chart of Accounts: هو الأداة او الخارطة التي توضح الخطوط العامة لعملية تحديد الحسابات التي ستتأثر بالأحداث الاقتصادية والتي يتم على أساسها التصنيف والتبويب والتجميع للبيانات المالية، ان نظام المعلومات للمحاسبة المالية يعتمد على دليل المحاسبة المالية الذي يتكون من مجموعة من الحسابات الاجمالية والفرعية التي تتضمنها قائمتا الدخل والمركز المالي مع وضع هذه الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة بشكل يوضح العلاقة بينها. فضلا عن كونه أداة تسهم في تسهيل العمل المحاسبي من جهة وتوفر توضيحا لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية وكيفية معالجتها (السيد،2009:44)

4- التقارير المالية Financial Reports: هي الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، او هي المعلومات التي تقدم الى المستخدمين لغرض اتخاذ القرارات. وتمثل الركيزة الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء.

ومن خلال ربط العناصر بالمقومات وبالاعتماد على الشكل رقم (2-2) أعلاه فتكون المدخلات والمعالجة والمخرجات كالاتي:

1- المدخلات: حيث تمثل الدوائر الخمس مدخلات نظام المعلومات المحاسبي ممثلة بمجموعة المستندات التي تتمثل في العمليات التي تقوم بها الشركة، فمع حدوث هذه العمليات يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتجميعها وادخالها في ضوء الدليل المحاسبي.

2- المعالجة: تبدأ عملية تشغيلها ومعالجتها من خلال التلخيص والتصنيف والتوحيد بالاعتماد على الدليل المحاسبي. وتكون السجلات المحاسبية سواء كانت اليوميات المساعدة، اليومية العامة، الأستاذ المساعد وسجل الأستاذ العام هي وسيلة تخزين هذه البيانات والتي توضح كيف تمت معالجتها على وفق المفاهيم والمبادئ والسياسات والطرق والإجراءات المحاسبية في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية.

3- المخرجات: ان نتيجة عملية المعالجة هي المخرجات المتمثلة بالتقارير المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي للاستخدام الداخلي او الخارجي.

تعمل الشركات بشكل مستمر لتحديث وتطوير أنظمتها المحاسبية لغرض الحصول على معلومات دقيقة وبالوقت المطلوب. فضلا عن قيام العديد من الشركات بتحديث نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بها استجابةً لمتطلبات قانون Sarbanes–Oxley. اذ تعتمد أنظمة المعلومات المحاسبية على عملية يشار إليها باسم الدورة المحاسبية(Kieso,2018:22) .

ان نظام المعلومات يستخدم المحاسبة ويتكامل معها لإنتاج المعلومات المحاسبية، بعبارة أخرى ان نظام المعلومات يستخدم الدورة المحاسبية لإنتاج المعلومات المحاسبية. وهذا ما يؤكده (Hurt & Zhen,2008) بتعريفه لنظام المعلومات المحاسبي السابق ذكره. يؤكده (Kieso,2012:21) بالقول ان نظام المعلومات المحاسبي يتضمن كل خطوة من خطوات الدورة المحاسبية ويتضمن أيضًا المستندات التي توفر دليلًا على المعاملات والسجلات وأرصدة المراجعة وأوراق العمل والبيانات المالية الناتجة. يرى (عصيمي،67:2011) ان الدورة المحاسبية هي مصطلح يتكون من كلمتين، فكلمة الدورة تعني تكرار نفس هذه الإجراءات او الخطوات المتتالية والمتكررة. وحسب طبيعة العمل. اما كلمة المحاسبية فيقصد بها القياس المحاسبي لتأثير الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة نشاط الشركة وتوصيل نتائج ذلك الى المستخدمين. ويعرفها بانها مجموعة من الإجراءات المتتالية والمتكررة التي يتم تطبيقها في المجال المحاسبي من اجل قياس إثر العمليات المالية على المنشاة وتوصيل نتائج هذا القياس الى مستخدمي المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويرى (Boczko,2012:38) ان العوامل التي تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية تنقسم الى قسمين

I. العوامل الخارجية: تشمل العوامل الخارجية القضايا المتعلقة بما يلي

1- التأثيرات السياسية: وتتضمن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تفرضها المنظمات الحكومية.

2- التأثيرات الاجتماعية: وتتضمن متطلبات المعايير المهنية مثل IAS وIFRS والمعايير المحلية.

3- التأثيرات التكنولوجية: وتتضمن القيود المفروضة على استخدام التكنولوجيا ودرجة التقدم التكنولوجي.

II. العوامل الداخلية: تشمل هذه التأثيرات قضايا تتعلق بما يلي:

1- حجم الشركة.

2- القاعدة المعرفية والقدرة الفكرية لموظفي الشركة.

3- مدى بساطة وتعقيد الهيكل التنظيمي للشركة.

4- ندرة الموارد

ويرى الباحث ان الأجزاء المكونة لاي نظام يجب ان تتوافق مع مفاهيم وفروض ومبادئ الإطار الذي يعمل النظام من خلاله، من هنا وحتى يمكن وصف النظام بأنه نظام محاسبي فالأمر يتطلب ان يتم تصميم وتشغيل النظام في إطار مفاهيم وفروض ومبادئ المحاسبة ومعاييرها، وهذا لا يعني ان هنالك نظام محاسبي يصلح لكل انواع الوحدات الاقتصادية باختلاف أنواعها واحجامها وانشطتها.

ويضيف (Romney&Steinbart,2018:36) ان نظام المعلومات يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات المحاسبية او غيرها وينتج معلومات للمستخدمين ويرى ان نظام المعلومات المحاسبي يمكن ان يكون نظاما يدويا بسيطا وهو ما يمكن توضيحه بالشكل (2-3) ادناه:

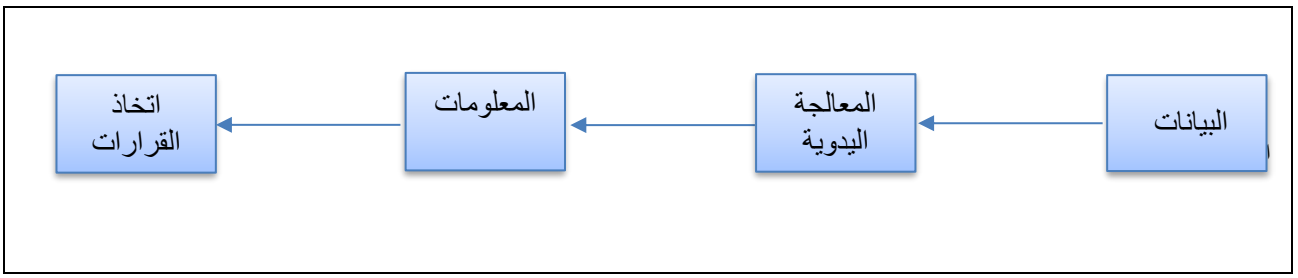

الشكل (2-3)

نظام المعلومات اليدوي

المصدر: اعداد الباحث

او نظاما الكترونيا معقدا يتم استخدام أحدث التكنولوجيا في تصميمه، كما في الشكل (2-4) ادناه:

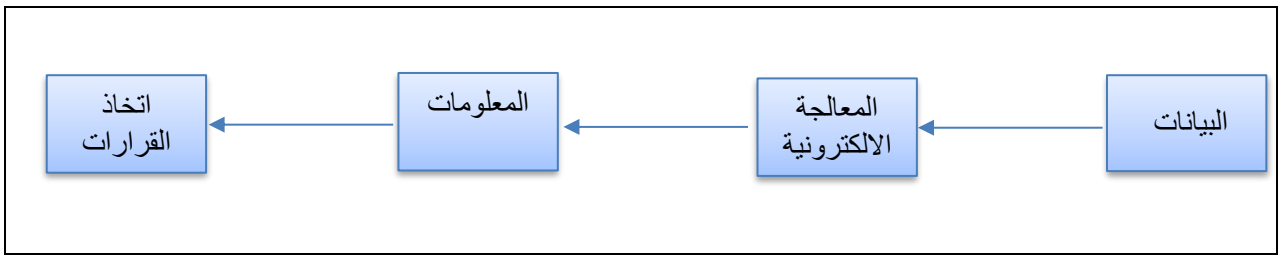

الشكل (2-4)

نظام المعلومات الالكتروني

المصدر: اعداد الباحث

او نظاما هجيناً بين هذا وذاك كما في الشكل (2-5) ادناه:

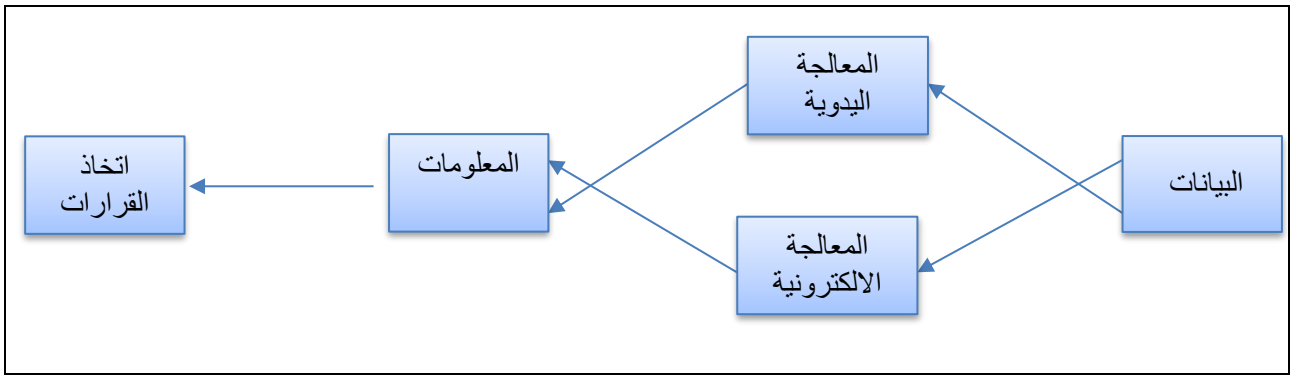

الشكل (2-5)

نظام المعلومات الهجين

المصدر: اعداد الباحث

ويرى الباحث ان نظام المعلومات المحاسبي هو مزيج من أنظمة المعلومات الإلكترونية والمحاسبة وهذا صحيح في حال تم استخدام نظام الكتروني مثل Oracle او SAB او غيرهما، ولكن في حال لم يتم استخدامها فهذا لا يعني اننا لا نستخدم نظام المعلومات المحاسبي او ان نظام المعلومات المحاسبي لا يمكن تطبيقه يدوياً في ظل السجلات الورقية. وقد يستفهم اخر لماذا نستهدف النظام المحاسبي اليدوي والالكتروني في هذا البحث على الرغم من وجود الأنظمة المحوسبة بشكل كامل؟ وللإجابة على هذا لابد ان نبين ان معظم الشركات في العراق سواء الصغيرة، المتوسطة او الكبيرة لازالت تستخدم النظام اليدوي بجانب بعض الأنظمة الالكترونية

المحلية كذلك ان القانون العراقي لازال يتطلب سجلات ورقية مصدقة لدى الكاتب العدل لتسجيل الاحداث الاقتصادية فضلا عن ان معظم الأنظمة الالكترونية المستخدمة لدى بعض الشركات الكبيرة المتوسطة او الصغيرة هي أنظمة محلية تعاني من الكثير من المشاكل في تصميمها إذا ما تمت مقارنتها بأنظمة مثل Oracle او SAB او ERP. كما ان النظام الورقي او اليدوي هو النظام الأساس الذي يبنى عليه أي نظام الكتروني. وهذا ما يفسر حسب رأي الباحث بقاء الأنظمة اليدوية وانتشارها في العراق على الرغم من ان الأنظمة الالكترونية توفر الجهد والوقت والكلفة.

إذا كان نظام المحاسبة فعالاً من حيث التكلفة، ويوفر مخرجات مفيدة، ويتمتع بالمرونة لتلبية الاحتياجات المستقبلية، فيمكنه المساهمة في كل من الأهداف الفردية والتنظيمية، وتعتمد أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية الفعالة على مبادئ أساسية معينة. هذه المبادئ هي (Kieso,2012:19):

(1) فعالية التكلفة

(2) الفائدة

(3) المرونة.

2-1-3 العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المؤسسة

The Relationship Between AIS and Enterprise System

تمت الإشارة الى نظام المعلومات المحاسبي على انه النظام الذي يتعامل مع البيانات والمعاملات المالية، ولذلك فان العديد من المنظمات قامت بتطوير أنظمة معلومات أخرى تعمل على جمع ومعالجة وتخزين المعلومات غير الواردة في نظام المعلومات المحاسبي. وعلى الرغم من ان تعدد الأنظمة في المنظمات له اثار سلبية كبيرة ومشاكل تبدأ بعملية تكرار التسجيل ولا تنتهي، عند تغيير البيانات في نظام وبقاء الأنظمة الأخرى بدون تغيير بل تصل الى صعوبة دمج البيانات بين أنظمة متعددة (Romney&Steinbart,2018:62).

ان تناقضات الأنظمة المتعددة واثارها السلبية دفعت الباحثين والمنظمات الى إيجاد نظام يتغلب على هذه المشاكل ويعمل على دمج الجوانب المختلفة لعمليات الشركة ضمن نظام واحد يعكس اثاره على نظام المعلومات المحاسبي.

فتاريخيًا، أدرجت أنظمة المعلومات نظام معلومات محاسبية منفصل (AIS)، وهو نظام فرعي متخصص لـ IS. كان الغرض من هذا النظام AIS المنفصل هو جمع ومعالجة وإبلاغ المعلومات

المتعلقة بالجوانب المالية لنظام المعلومات للأحداث الاقتصادية لعمل الشركة. على سبيل المثال، قد تكون مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن عملية بيع، مثل بيع الأحذية. تقوم بمعالجة البيع عن طريق تسجيل بيانات المبيعات في دفتر يومية المبيعات، وتصنيف البيانات باستخدام مخطط الحسابات، وترحيل البيانات إلى دفتر الأستاذ العام. بشكل دوري، سيقوم AIS بإنتاج موازين المراجعة والبيانات المالية. ومع ذلك، نظرًا للطبيعة المتكاملة لأنظمة المعلومات اليوم، نادرًا ما يتم تمييز AIS بشكل منفصل عن IS (Gelinas et al,2008:14).

ان أنظمة تخطيط الموارد تتغلب على هذه المشاكل وتقوم بدمج العمليات المختلفة على مستوى المؤسسات مع نظام المعلومات المحاسبي.

ويعرف (Gelinas et al,2008:663) نظام المؤسسة بانه دمج المعلومات والعمليات التجارية Business Process من جميع المجالات الوظيفية للمؤسسة، مثل التسويق والمبيعات والإيصالات النقدية والشراء والمدفوعات النقدية والموارد البشرية والإنتاج والخدمات اللوجستية وتقارير الأعمال (بما في ذلك التقارير المالية). اذ إنها تجعل التشغيل المنسق لهذه الوظائف ممكنًا وتوفر مصدر معلومات مركزيًا للمنظمة. مع نظام المؤسسة، يجب أن تكون الشركة قادرة على إجراء الأعمال التجارية في الوقت المناسب وبطريقة أقل تكلفة وتقديم الخدمات لعملائها التي لم تكن ممكنة لولا ذلك.

يرى (Hall,2011:31) انه نموذج لنظام معلومات يمكّن المؤسسة من أتمتة العمليات التجارية الرئيسية ودمجها. اذ يمكن من خلال نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) كسر الحواجز الوظيفية التقليدية من خلال تسهيل مشاركة البيانات، وتدفقات المعلومات، وإدخال ممارسات العمل المشتركة بين جميع المستخدمين.

يوجد داخل الشركة الكثير من الأنشطة التي تقوم بها الإدارات المختلفة، والتي غالبا ما تكون مترابطة مثل احتساب راتب الموظف، وهي معاملة يعمل عليها نظام الموارد البشرية ونظام المعلومات المحاسبي. اذ تتمثل المدخلات ببيانات الراتب والتي تجري معالجتها من خلال احتساب مبلغ الراتب على ضوء عقد الموظف محسوما منه الإجازات غير المدفوعة الثمن والعقوبات، والمخرجات تتمثل بالمعلومة النهائية للراتب المستحق الدفع للموظف.

يرى (Hurt,2010,21) انه من الضروري فهم واستيعاب الصورة الكبيرة لنظام معالجة المعاملات Transaction Processing System (TPS) والدورة المحاسبية Accounting Cycle في دراسة نظام المعلومات المحاسبي.

اما (Kay&Ovila,2014:6) فيذهب الى نظرة اشمل تكون على مستوى المؤسسة اذ يرى انه لفهم نظام المؤسسة، يجب أولاً أن تفهم الأعمال التجاريةBusiness Processes والأعمال الأساسيةUnderlying Business . ويؤكد (Gelinas et al,2008:3) لتثبيت نظام المؤسسة يجب فهم وتوثيق العمليات التجاريةBusiness Processes ، ومن الضروري ان يتم تغيير هذه العمليات لتطابق نظام المؤسسة Enterprise System. اذ تمثل العمليات التجارية الجزء الكبير من نظام المؤسسة. لذلك فانه من المهم على المحاسبين فهم هذا النظام، لأنهم سيكونون أعضاء في الفرق التي ستقوم بتصميم تشغيل الأنظمة في منظماتهم. كذلك فأن على المستشارين، مالكي العمليات التجارية Business Processes Owners، مستخدمي النظام والمدققين فهمه أيضا كي يكونوا قادرين على تثبيته واستخدامه وتدقيقه.

وهذا ما يؤكده أيضا (Turner, et al.2017:22) بقوله ان للمحاسبين عدة أدوار محتملة تتعلق بأنظمة المعلومات المحاسبية قد يكونوا مستخدمين لنظام AIS، أو جزء من فريق التصميم أو التنفيذ في AIS، و / أو مدققين لـ AIS.

2-1-3-1 نظرة عامة على معالجة المعاملات

An Overview of Transaction Processing

في ضوء ما تقدم يعرض (Hall,2011:7) وجهة نظر مفاهيمية لنظم المعلومات في شركة تصنيع تبين النظام الأساسي للشركة متفرع الى نظامين أساسيين هما نظام المعلومات الإداري MIS ونظام المعلومات المحاسبي AIS. غالبا ما تدمج وظائف كلا النظامين لتحقيق الكفاءة التشغيلية، اذ لا يتم تنظيم نظم المعلومات المادية في حزم منفصلة.

ويضيف ان كلا النظامين يركز على مفهوم المعاملة وتعتبر المعاملات مدخلات لنظام المعلومات، والتي تتم معالجتها من خلال عمليات التشغيل في النظام لتحويلها الى معلومات تقدم للمستخدمين. وتنقسم المعاملات الى قسمين هما المعاملات المالية والمعاملات غير المالية.

ويعرف (Kieso,2018:3-9) المعاملة Transaction على انها حدث خارجي بين وحدتين او أكثر يتضمن تبادل باتجاهين للسلع والخدمات او تحويل باتجاه واحد. ويعرف الحدث بشكل عام

بانه مصدر أو سبب التغيرات في الأصول والخصوم وحقوق الملكية. قد تكون الأحداث خارجية أو داخلية.

يستخدم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standard Board عبارة المعاملات والاحداث والظروف الأخرى التي تؤثر في المؤسسة التجارية للتعبير عن أسباب او مصادر التغيرات التي تطرأ على الأصول، الخصوم وحقوق الملكية.

وحسب Kieso فان الاحداث تنقسم الى نوعين:

1- حدث خارجي: وهي الاحداث الناتجة عن تفاعل المؤسسة مع بيئتها الخارجية. مثل التغير في سعر سلعة معينة تبيعها او تشتريها المؤسسة فضلا عن تأثرها بالكوارث كالفيضانات والزلازل.

2- حدث داخلي: تتمثل هذه الاحداث في استخدام الموارد داخليا كاستخدام المباني والمعدات المملوكة من قبل الشركة.

ويرى الباحث ان العديد من الاحداث لها عناصر داخلية وخارجية اذ يعد تعيين الموظف حدثا خارجيا باعتبار تبادل منفعة العمل مقابل الراتب، في حين ان استخدام العمالة في الإنتاج يعد حدثا داخليا. كذلك يمكن للمؤسسة البدء بالحدث والتحكم به والسيطرة عليه ويمكن ان تكون الاحداث خارجة عن سيطرتها.

ولان المحاسب بحاجة الى التمييز بين المعاملات المالية والمعاملات غير المالية فقد قدم (Hall,2011:7) تعريفا لكل منهما:

1- المعاملات المالية: هي الاحداث الاقتصادية التي تؤثر على أصول واسهم الشركة، ويظهر في حساباتها ويتم قياسه بالنقد، مثل المبيعات للزبائن والمدفوعات النقدية...الخ

2- المعاملات غير المالية: هي الاحداث الاقتصادية التي لا ينطبق عليها المفهوم الضيق للمعاملات المالية، مثل إضافة موردين جدد للمواد الأولية الى قائمة الموردين.

فضلاً عن فإن المعاملات المالية وغير المالية ترتبط ارتباطا وثيقا وغالبا ما تؤدي كل منها الى الاخر وتعالج سويا بنفس نظام المعلومات كما موضح بالشكل (2-6) ادناه:

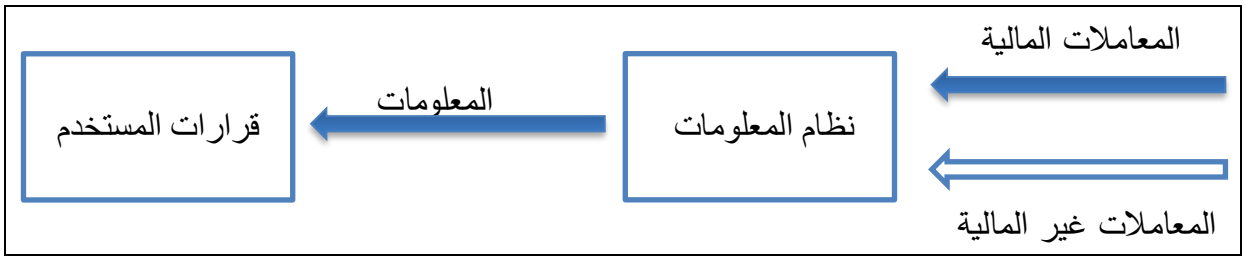

شكل رقم (2-6)

معالجة المعاملات بواسطة نظام المعلومات

Source: (Hall,2011:7)

ان نظام معالجة المعاملات TPS نظاما ضروريا واساسيا لاي نظام معلومات محاسبي حيث يتم عن طريقه تحويل الاحداث الاقتصادية الى معاملات مالية. وبالتالي يتم تسجيل هذه المعاملات المالية في السجلات المحاسبية. يتعامل TPSنظام معالجة المعاملات مع الأحداث التجارية التي تحدث بشكل متكرر.

يعرف (Kay&Ovila,2014:6) العمليات التجارية Business Process بانها الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها مؤسسة لخلق قيمة عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات. أي انها تعكس الأنشطة الأساسية التي تنجزها الشركة في سبيل تحقيق أهدافها مثل عمليات البيع والشراء والإنتاج.

فيما يعرفها (Romney&Steinbart,2018:30) على انها مجموعة من الأنشطة والمهام ذات الصلة والمنسقة التي يؤديها شخص أو كمبيوتر أو آلة، والتي تساعد في تحقيق هدف تنظيمي محدد.

ويوضح (Gelinas et al,2008:15) المكونات المنطقية للعمليات التجارية بالآتي:

1- عمليات المعلومات: وهو الجزء المرتبط بالعمليات التجارية التي تقوم بها الشركة.

2- عمليات التشغيل: يتكون من الأشخاص والمعدات او اللوازم والتنظيم والسياسات والإجراءات التي تهدف الى انجاز الاعمال في الشركة، كالإنتاج والتسويق والمبيعات والمحاسبة والتمويل والتخزين والتوزيع.

3- عمليات الإدارة: تتكون من الاشخاص والصلاحيات والسياسات والإجراءات التي تهدف الى عمليات التخطيط لموارد الشركة والتحكم بها وأبرز أنشطتها هي التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

يوضح (Kay&Ovila,2014:8) ان العمليات التجارية للمؤسسة ونظام المحاسبة مترابطان. اذ ان المعاملات المحاسبية Accounting Transactions التي تتعلق بعمليات تجارية Business Processes محددة تسمى بدورات المعاملات Transaction Cycles.

ويطلق عليها (Romney&Steinbart,2018:32) بمعالجة المعاملات Transaction processing ويعرفها على انها العملية التي تبدأ بالتقاط بيانات المعاملات وتنتهي بالمخرجات المعلوماتية، مثل البيانات المالية.

تسمى دورات معالجة المعاملات "دورات" لأنه عند عرضها معًا، فإنها تتضمن سلاسل من الأنشطة التي تتكرر مرارًا وتكرارً (Bondar&Hopwood,2013:11).

ويرى (Kay&Ovila,2013:8) ان فهم النظام المحاسبي للمؤسسة يتطلب فهم العمليات التجارية ودورات المعاملات الأساسية.

نظرًا لأن معظم المؤسسات تواجه أنواعًا متشابهة من الأحداث والأنشطة الاقتصادية، فمن الممكن تحديد العمليات التجارية الأساسية العامة بخمس عمليات تجارية رئيسية أو دورات معاملات وهي (Romney&Steinbart,2018:32):

1- دورة الإيرادات Revenue Cycle: يتم من خلالها بيع السلع والخدمات نقدا او بالأجل. ويعبر عنها أيضا بانها دورة المبيعات Sales Cycle اذ يرى (Kay&Ovila,2013:8) بان النظام المحاسبي يتوافق مع عنصر البيع في سلسلة القيمة، وان دورة المبيعات تتضمن عمليات معاملات التبادل بين المؤسسة وعملائها.
2- دورة الانفاق Expenditure Cycle: يتم من خلال هذه الدورة تبادل السلع والخدمات او المواد الأولية مقابل النقد او الدفع الاجل. ويطلق عليها أحيانا بدورة الشراء Purchasing Cycle اذ يرى (Kay&Ovila,2013:8) انها تتكون من المعاملات المتعلقة بشراء الأصناف

من البائعين. في بعض الأحيان. تتعلق دورة الشراء بالمعاملات بين المؤسسة وموردیها، بما في ذلك الموردين والاستشاريين. وان النظام المحاسبي يتوافق مع عملية الشراء في سلسلة القيمة.

3- دورة الإنتاج او التحويل The production or conversion cycle: يتم بموجبها تحويل المواد الأولية (الخام) الى سلع تامة الصنع.

4- دورة الموارد البشرية/ الرواتب The human resources/payroll cycle: يتم تعيين الموظفين وتدريبهم وتعويضهم وتقييمهم وترقيتهم وإنهاء خدماتهم.

5- دورة التمويل The financing cycle: يتم بموجبها توزيع ودفع الأرباح وبيع وشراء الحصص والاقتراض ودفع الفوائد المتعلقة بالقروض.

ويوضح الشكل (2-7) دورات المعاملات الرئيسية والعلاقات بينها:

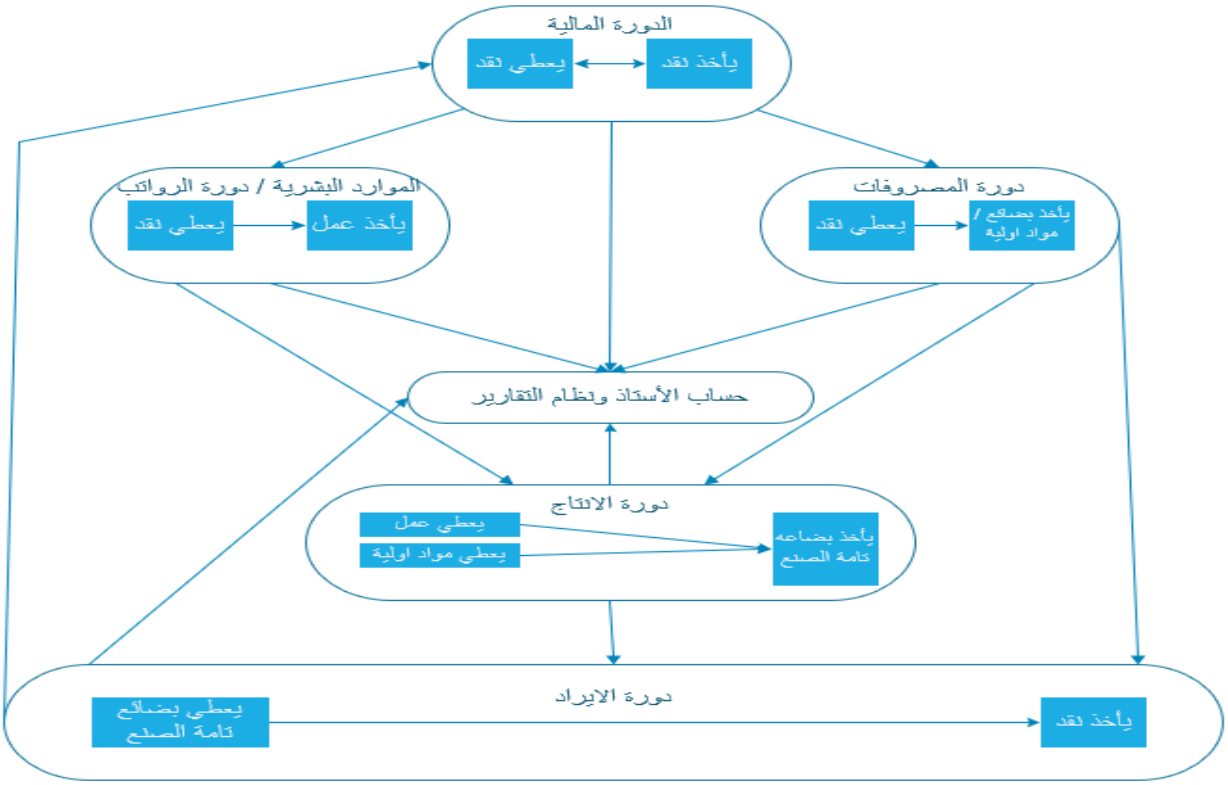

الشكل (2-7)

نظام المعلومات المحاسبي والانظمة الفرعية

Source: (Romney&Steinbart,2018:32)

تختلف طبيعة دورة معاملة باختلاف أنواع المؤسسات. فدورة الإنفاق لشركة الخدمات، على سبيل المثال، كشركات المحاسبة او المحاماة، لا تتضمن عادةً معالجة المعاملات المتعلقة بالشراء والاستلام والدفع مقابل البضائع التي سيتم إعادة بيعها. والشركات التجارية تختلف عن الشركات الصناعية بعدم وجود دورة للإنتاج او التحويل. يمكن أن تتضمن كل دورة معاملة العديد من العمليات أو الأنشطة التجارية المختلفة. يمكن أن تكون كل عملية تجارية بسيطة نسبيًا أو معقدة للغاية (Romney&Steinbart,2018:35).

ويرى (Gelinas et al,2008:15) ان إحدى القيم التي يوفرها نظام المؤسسة تتمثل في تنسيق أنشطة القيمة في سلسلة القيمة. يقوم النظام بتنفيذ هذا التنسيق من خلال مشاركة البيانات عبر العمليات التجارية Business Processes.

ويمكن النظر إلى جميع الأنشطة المالية للمنظمة كجزء من العمليات التجارية المختلفة. اذ ان العملية التجارية هي عبارة عن مجموعة مترابطة من المهام التي تتضمن بيانات ووحدات تنظيمية وتسلسل زمني منطقي. يتم دائمًا تشغيل العمليات التجارية من خلال بعض الأحداث الاقتصادية، وقد حددت جميعها بوضوح نقاط البداية والنهاية. على سبيل المثال، قد يتم تشغيل عملية إدارة أوامر العميل من خلال استلام أمر شراء العميل وتبدأ العملية بإنشاء أمر مبيعات وتنتهي بتحصيل مدفوعات العميل على حسابات القبض.

ان السمة الرئيسية للعمليات التجارية أنها لا تقتصر بالضرورة على مجال وظيفي واحد من نظام المعلومات أو المخطط التنظيمي. على سبيل المثال، يمكن أن تمتد عملية المبيعات عبر أقسام مختلفة في المخطط الهيكلي، مثل المبيعات والمخزون والشحن وفحص الائتمان (Bondar&Hopwood,2013:8).

ولطالما كانت العمليات التجارية لا تقتصر على مجال وظيفي واحد وان المعاملات غير المالية لابد من ان يكون لها تأثيرات ماليا بشكل غير مباشر، لذلك فان نظام المعلومات المحاسبي سيكون متواجدا في جميع الأنشطة والوظائف التي تؤديها الشركة لغرض تحقيق أهدافها سواء كانت هذه الأنشطة تتعلق بسلسلة القيمة ام سلسلة التوريد او نظام التوظيف.

يعرف (Bondar&Hopwood,2013:9) سلسلة القيمة بانها سلسلة الأنشطة (أي العمليات) التي تقوم بها الشركة والتي تضيف قيمة إلى المنتج. ان تعريف العمليات التجارية من خلال سلسلة القيمة له أهمية ذلك لان سلسلة القيمة تعطي طريقة سهلة وفعالة لعرض الأنشطة الخاصة بالشركة بطريقة تمكن من تحليل المزايا التنافسية لها. تتضمن العمليات التجارية الأساسية الأنشطة التي تضيف قيمة مباشرة إلى منتجات الشركة، وتشمل العمليات التجارية الداعمة الأنشطة التي تضيف قيمة بشكل غير مباشر وتدعم العمليات الأساسية. تشمل العمليات الأساسية الخدمات اللوجستية الواردة والإنتاج واللوجستيات الصادرة والمبيعات والتسويق والخدمة. تشمل العمليات الداعمة البنية التحتية الثابتة (المحاسبة والتمويل والحوكمة)، وتطوير التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والمشتريات. بشكل جماعي، تشمل العمليات التجارية الأساسية والداعمة على سلسلة القيمة الكاملة للأنشطة. ويعرف (Kay&Ovila,2013:6) سلسلة قيمة المؤسسة Enterprise Value Chain بانها إطار عمل منظم للعمليات التجارية. اذ تعتبر سلسلة القيمة مفيدة في عملية تنسيق الأنشطة المؤسسية مع الموردين والعملاء. وعلى الرغم من الاختلافات في سلسلة القيمة الا انها عادة ما تبدأ بشراء العناصر من الموردين وتنتهي ببيع العناصر للعملاء. ويوضح الشكل (2-8) ادناه سلسلة القيمة:

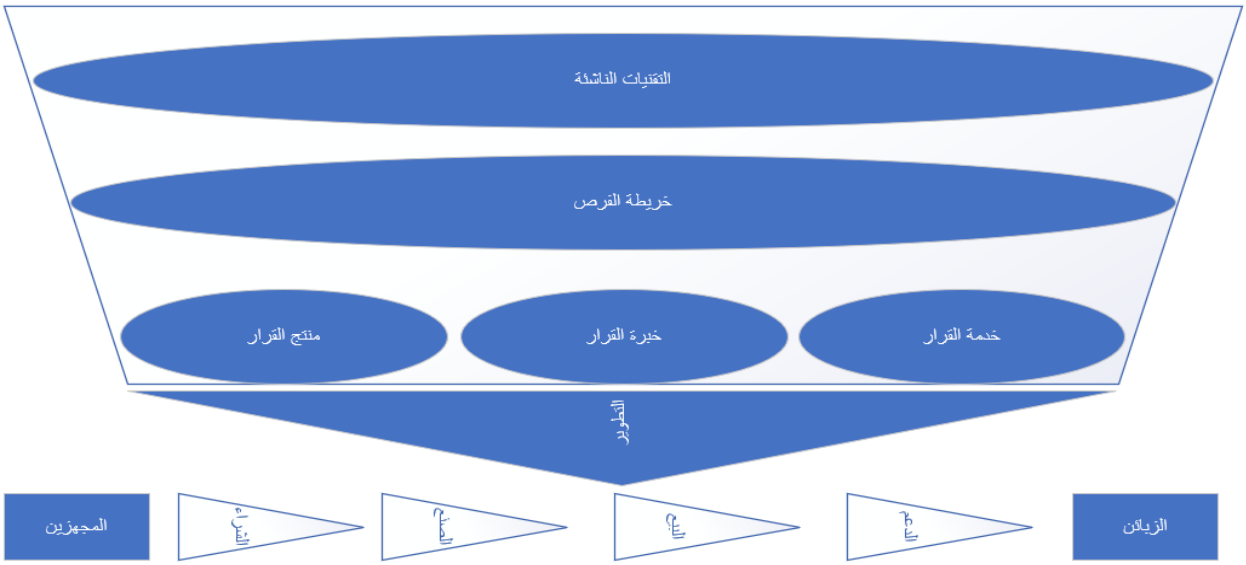

الشكل (2-8)

سلسلة القيمة

Source: (Kay & Ovila,2013:6)

بالإضافة إلى البحث والتطوير للخدمات والمنتجات والتجارب الجديدة، تتكون سلسلة القيمة من سلسلة من العمليات التجارية. تشمل هذه العمليات ما يلي:

- شراء العناصر من الموردين.
- تقديم الخدمة أو المنتج أو التجربة.
- تسويق وبيع الخدمة أو المنتج أو التجربة للعملاء.
- دعم وصيانة الخدمة أو المنتج أو الخبرة.

ان الأنشطة الأساسية والأنشطة الساندة تعتبر أنظمة فرعية في نظام سلسلة القيمة والتي هي نظاما فرعي من سلسلة التوريد (Romney& Steinbart,2018:39).

يدعم نظام المؤسسة العمليات التجارية وكما هو مبين في الشكل (2-9) ادناه:

1- نظام إدارة سلسلة التوريد Supply Chain Management (SCM) العمليات التجارية الخاصة بشراء الأصناف من الموردين، تركز سلسلة التوريد على حركة البضائع. تتضمن عمليات سلسلة التوريد اللوجستيات الواردة والإنتاج واللوجستيات الصادرة والمبيعات والخدمة. يختلف هذا النموذج عن سلسلة القيمة الأساسية من حيث أنه يشمل الشراء ويستبعد التسويق.

2- نظام العمليات / الإنتاج Operation/Production System (OPS) الموارد اللازمة لدعم تتبع وتنسيق العمليات التجارية لتقديم الخدمة أو المنتج أو التجربة. يختلف نموذج العمليات التجارية في الشكل (2-9) عن سلسلة القيمة ونماذج سلسلة التوريد من حيث أنه يشمل جميع العمليات في الشركة. يضع نموذج العمليات التجارية جميع عمليات المؤسسة في ثلاث مجموعات: العمليات التشغيلية، والعمليات الداعمة، وعمليات الحوكمة. تشمل العمليات التشغيلية كلاً من سلسلة القيمة وأنشطة سلسلة التوريد (المشتريات واللوجستيات الواردة والإنتاج واللوجستيات الصادرة والمبيعات والخدمات والتسويق). تشمل العمليات الداعمة التمويل والمحاسبة والتكنولوجيا والموارد البشرية. تشمل عمليات الحوكمة حوكمة الشركات، والإدارة الإستراتيجية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

3- نظام إدارة علاقات العملاء Customer Relationship Management (CRM)

أنشطة التسويق والمبيعات. يعد نظام المحاسبة فريدًا من نوعه من حيث أنه يمتد عبر سلسلة القيمة، ويتتبع معلومات المعاملات من شراء الأصناف من الموردين وحتى البيع للعملاء.

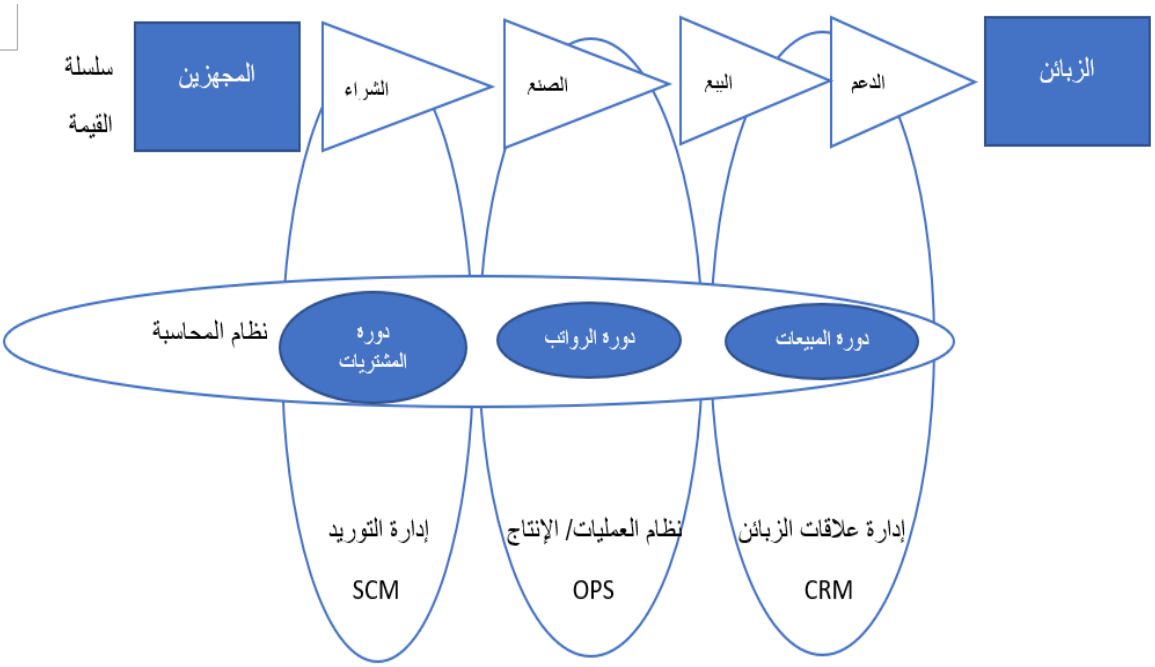

الشكل (2-9)

العمليات التجارية، دورة المعاملات ونظام المؤسسة

Source:(Kay&Ovila,2013:6)

ان نموذج دورة المعاملة the transaction cycle model هو نفسه نموذج العمليات التشغيلية operations process model باستثناء أن ست عمليات تشغيلية، بالإضافة إلى المحاسبة والتمويل، يتم دمجها في ثلاث عمليات تشغيلية تسمى دورات المعاملات التشغيلية:

• دورة الإيرادات. الأحداث المتعلقة بتوزيع السلع والخدمات على الكيانات الأخرى وتحصيل المدفوعات ذات الصلة. يشمل ذلك الخدمات اللوجستية الصادرة (على سبيل المثال، الشحن) والمبيعات والخدمات والتسويق، بالإضافة إلى دعم التمويل والمحاسبة.

• دورة الإنفاق. الأحداث المتعلقة بالحصول على السلع والخدمات من الكيانات الأخرى وتسوية الالتزامات ذات الصلة. وهذا يشمل المشتريات واللوجستيات الواردة ودعم التمويل والمحاسبة.

• دورة الإنتاج. الأحداث المتعلقة بتحويل الموارد إلى سلع وخدمات – إنتاج، بالإضافة إلى دعم التمويل والمحاسبة (Kay & Ovila,2013:6).

ويرى الباحث من خلال الشكل أعلاه وكما تم التطرق اليه سابقا ان نظام المعلومات المحاسبي يمتد على طول سلسلة القيمة ليغطي الأنشطة التي تبدأ بشراء المواد ومعالجتها لغاية تسليمها كسلعة للعميل.

وهذا ما يؤكده أيضا (Turner et al,2017:5) بقوله ان أحد اهم اهداف نظام المعلومات المحاسبية والتقارير الصادرة عن النظام إلى مساعدة الإدارة في مراقبة الشركة والتحكم فيها من خلال أنشطة سلسلة التوريد، ويعرف سلسلة التوريد بانها الكيانات والعمليات وتدفقات المعلومات التي تنطوي على حركة المواد والأموال والمعلومات ذات الصلة من خلال عملية لوجستية كاملة، تبدأ من الحصول على المواد الخام إلى تسليم المنتجات النهائية للمستخدم النهائي. تشمل سلسلة التوريد جميع الموردين ومقدمي الخدمات والعملاء والوسطاء.

ويوضح الشكل (2-10) علاقة نظام تخطيط موارد المؤسسة مع نظام المعلومات المحاسبي والذي سيتم اعتماده في بحثنا هذا لإنتاج تقارير مالية عالية الجودة:

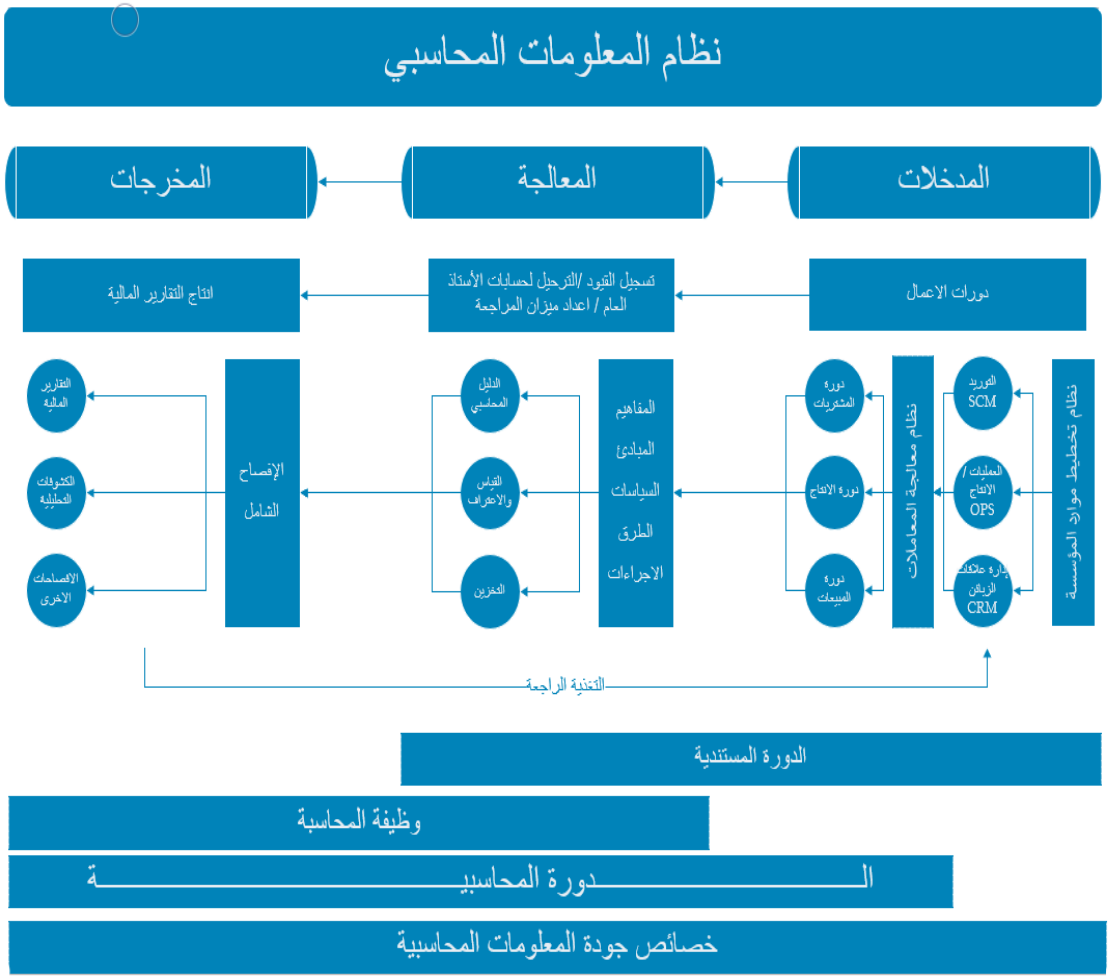

الشكل (2- 10) ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بسلسلة التوريد

المصدر: اعداد الباحث

2-1-4 نظام المعلومات المحاسبي واضافة قيمة

Accounting Information System and Add Value

يهدف نظام المعلومات المحاسبي الى :

1- تزويد المستخدمين بالمعلومات: هناك العديد من جوانب معلومات المحاسبة / الإدارة المالية بشكل عام، يمكن تحديد ثلاث فئات:

أولاً- معلومات المحاسبة المالية – أي المعلومات المعنية عمومًا بتقارير الأداء الموجه الى الخارج. غالبًا ما تكون مثل هذه المعلومات بأثر رجعي، وتاريخية بطبيعتها، ومنظمة للغاية، وغالبًا ما يتم

التحكم فيها من الخارج. إنها موجهة نحو المعاملات، وتهتم بتسجيل وتصنيف وعرض المعاملات المالية وفقًا للمفاهيم والمبادئ المعمول بها، ومعايير المحاسبة والمتطلبات القانونية الوطنية / الدولية القائمة.

ثانياً– معلومات المحاسبة الإدارية – أي المعلومات التي تهتم عمومًا بالمساعدة في صياغة استراتيجيات وسياسات الشركة، مع تخطيط ومراقبة الأنشطة التجارية، واتخاذ القرارات وحوكمة الشركات. غالبًا ما تكون هذه المعلومات تنبؤية وغير منظمة ويتم التحكم فيها داخليًا.

ثالثًا– معلومات الإدارة المالية – أي المعلومات المعنية عمومًا بالعمليات المرتبطة بالحصول على التمويل، والإدارة الفعالة وتطوير الموارد طويلة الأجل وقصيرة الأجل. وهي معنية في المقام الأول بقرارات التمويل والاستثمار التي يتم اتخاذها سعياً وراء تعظيم ثروة المساهمين من الشركات، وتقليل المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات على المدى الطويل.(Boczko,2012:8)

2– دعم صنع القرار وتسهيل السيطرة:

أولا– إدارة معالجة المعاملات والمعلومات: الحفاظ على العمليات التنظيمية داخل الشركة وتعزيزها، من خلال تسهيل جمع وتسجيل ومعالجة المعاملات التجارية. يرتبط هذا المفهوم بوضوح بدعم اتخاذ القرار من قبل صانعي القرار الداخليين وضمان المعالجة الموضوعية للبيانات الاقتصادية / المالية إلى معلومات محاسبية، مما يعني أن نظام المعلومات المحاسبية للمنظمات يجب أن يسهل انتاج المعلومات ليس فقط لأغراض صنع القرار، ولكن أيضًا للأغراض التي تتعلق بالمساءلة – أمام أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

ثانيا– الرقابة النظامية الداخلية والخارجية: للوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالأشراف والرقابة على اكتساب وإدارة وانفاق الموارد التنظيمية اذ يجب ان توفر أنظمة المعلومات المحاسبية تأكيدات على ان دخول، استخدام وخروج الأصول يتم وفق التعليمات والسياسات الإدارية المنصوص عليها. فضلا عن والوفاء بالمسؤوليات القانونية والاجتماعية والسياسية من خلال الموائمة مع متطلبات البيئة التي تعمل بها الشركة وهذا يعني ان نظام المعلومات المحاسبي يجب ان لا يسعى فقط الى ضمان تدفق وسلامة المعلومات، بل الى ضمان الحفاظ على الدقة والموضوعية في انتاج المعلومات. ويؤكد ذلك (Bondar&Hopwood,2013:11) بقوله يعتبر تعريف العمليات

التجارية من خلال دورات المعاملات شائعاً بين المحاسبين، وذلك لأن دورات المعاملات توفر طريقة ملائمة للمدققين لتتبع المعاملات أثناء تدفقها عبر النظام. (ان تتبع المعاملات يعتبر أداة مهمة يعتمد عليها المدققون بشكل روتيني في التحقق من دقة أرصدة الحسابات.) فضلا عن ذلك توفر دورات المعاملات للمدققين والمحاسبين طريقة ملائمة للتحقق من أن الضوابط في مكانها وتعمل مع تدفق المعاملات عبر النظام.

اما في عصر المعلومات فأن عدد العمال المنتجين للسلع والخدمات اقل من عدد عمال المعرفة ومنهم المحاسبون وهم العمال المنتجون للمعلومات حول أنشطة الأعمال وتحليلها ومعالجتها وتوزيعها، اذ ترى الشركات أن نجاحها أو فشلها يعتمد غالبًا على استخدام المعلومات التي يديرها العاملون في مجال المعرفة(Simkin et al,2014:8).

اما (Romney& Steinbart,2018:39) فيرى ان نظام المعلومات المحاسبي المصمم بشكل جيد يمكنه ان يضيف قيمة للشركة من خلال:

1. تحسين كفاءة وفاعلية العمليات وسلسلة التوريد في الشركة
2. تبادل المعرفة اذ يمكن أن تؤدي مشاركة المعرفة والخبرة إلى تحسين العمليات وتقديم ميزة تنافسية.
3. تحسين الرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام.
4. تحسين عملية صنع القرار

2-1-5 دور المحاسب في نظام المعلومات المحاسبي

The role of the accountant in the accounting information system

يرى(Turner,et,al.2008:22)،(Gelians&Dull,2008:26)و(Hall,2011:32) للمحاسب ثلاثة أدوار أساسية فيما يتعلق بنظام المعلومات المحاسبي تتمثل بالتصميم والاستخدام والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي اذ ان دور المحاسب في تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتمثل في مسؤوليته عن الجوانب الرئيسية للنظام وتقييم احتياجات المستخدمين للمعلومات، وتبدأ من تحديد مصادر البيانات وتحديد واختيار قواعد المحاسبة التي يتم تطبيقها وتحديد محتوى وشكل تقارير المخرجات فضلا عن تحديد الضوابط اللازمة للحفاظ على سلامة وكفاءة هذا النظام.

وهذا يعني ان المحاسبة اليوم باتت مسؤولة عن تصميم النظام من الناحية المفاهيمية وهذا هو الجزء المهم لحماية النظام من عمليات الاحتيال التي قد تحدث. اما إذا كان هذا النظام الكتروني فان الجانب التكنولوجي المتمثل بالأجزاء المادية هو من مسؤولية متخصصي تكنولوجيا المعلومات. ويختم قوله عن أهمية دور المحاسبين في تصميم الأنظمة بأن المشاركة النشطة للمحاسبين أمر بالغ الأهمية لنجاح النظام.

اما من ناحية استخدامه فان المحاسب هو المستخدم النهائي لنظام المعلومات المحاسبي لذلك فان مشاركته في عملية التصميم او تقديم صورة واضحة لاحتياجاتهم للمحاسبين المهنيين الذين يقومون بتصميم النظام. اذ ان أحد اهم أسباب فشل تصميم الأنظمة هو عدم مشاركة المحاسب المستخدم.

الدور الأخير الذي يقوم به المحاسب في ظل نظام المعلومات المحاسبي هو التدقيق، والتدقيق هو شكل من اشكال الشهادات والتأكيدات التي تقدم من المدقق الخارجي او المدقق الداخلي على مصداقية وموثوقية البيانات المالية الختامية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبي. ويقوم التدقيق الداخلي باعتباره نشاطا داخليا موجودا داخل الشركة بمجموعة واسعة من الأنشطة بالإضافة الى تدقيق البيانات الختامية كفحص امتثال العملية للسياسات التنظيمية، ومراجعة التزام الشركة بالتشريعات القانونية، وتقييم الكفاءة التشغيلية، والحد من ومتابعة الاحتيال داخل الشركة، وإجراء عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

2-1-6 أنواع نظم المعلومات المحاسبية The AIS Types

يمكن تصنيف نظم المعلومات المحاسبية الى ثلاث فئات هي اليدوية والأنظمة القديمة والأنظمة الحديثة، اذ تستخدم الأنظمة اليدوية المستندات والسجلات الورقية. فيما تستخدم الأنظمة القديمة التقنيات الالكترونية القديمة. اما برامج المحاسبة الحديثة فتقدم للمنظمات أنظمة قوية ومتقدمة تقنيًا لتكون بمثابة أنظمة معلومات محاسبية تدمج العمليات التجارية عبر المؤسسة

(Turner et al,2017:60).

ويرى (عصيمي،37:2011) ان أنواع نظم المعلومات المحاسبية يمكن ان تنقسم الى نوعين رئيسيين هما:

1- نظم معلومات المحاسبة المالية Financial Accounting Information System ويقوم على أساس قياس الاحداث الاقتصادية وتحليلها وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها ثم عرضها وتوصيلها الى مستخدميها لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة على شكل تقارير او قوائم مالية Financial Statement.

2- نظام معلومات المحاسبة الإدارية Management Accounting Information System والتي ينصب اهتمامها لخدمة الإدارة من خلال تزويدها بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والاشراف والرقابة أي لغرض تمكين الإدارة من القيام بأنشطتها على أكمل وجه.

2-1-7 علاقة المحاسبة بالمهنية والأخلاق

The Relationship of Accounting with Professionalism and Ethics

يواجه المحاسبون كغيرهم المشكلات الأخلاقية، ان المحاسبة كمهنة تتميز عن غيرها من المهن الأخرى بقبول أعضائها للمسؤولية تجاه مصالح من تخدمهم. فأننا نتوقع السلوك الأخلاقي لأولئك الذين يعملون في المهنة. ان هذا التكهن يتم التعبير عنه في مدونة السلوك الأخلاقي للمهنة. وكما ان للطب والقانون مدونة للأخلاقيات فأن للمحاسبة مثلها أيضا.

فالأخلاق مصطلح يشير الى مدونة او نظام أخلاقي يوفر معايير لتقييم الصواب والخطأ. والمشكلة الأخلاقية هي الموقف الذي يواجه فيه الفرد او المجتمع قرارا يختبر هذا النظام او المدونة. وتكون بعض هذه المشكلات معقدة ويصعب حلها. على سبيل المثال، ان تركيز أسواق رأس المال على الأرباح في المدى القريب يؤدي إلى إغراء إدارة الشركة بالانحناء أو حتى كسر القواعد المحاسبية لتضخيم صافي الدخل المبلغ عنه. في هذه الحالات، لا تكفي الكفاءة (الاختصاص، الجدارة) الفنية لحل المعضلة(Spiceland et al,2020:17) .

لذا بات ينظر لمتخصصي المحاسبة على أنهم أكثر الأشخاص اخلاقاً في بيئة الاعمال، ولسوء الحظ منذ وقت قريب وبسبب الاعمال غير الأخلاقية لفئة قليلة من المحاسبين كان هذا التصور موضع تساؤل. اذ ان الإحساس بالمهنية والأخلاق هو أساس لتقديم خدمات موثوقة وفعالة للمستخدمين. وبعكسه لا يمكن ذلك. ان المهنية والأخلاق مهارات أساسية للمحاسب لا يمكن ان

اكتسابها بطريقة سحرية بالحصول فقط على درجة بالمحاسبة، لذلك فان تطويرها لا يقل أهمية عن تعلم المحاسبة (Hurt,2010:41).

لذلك يستقطب المالكون والمديرون اليوم في المنظمات المحاسب الخبير في تحديد ومراقبة مخاطر الشركة، أي الاحداث التي قد تتسبب في عدم تحقيق الشركة لأهدافها. فضلا عن ضمان موثوقية انظمة المعلومات المستخدمة في انتاج المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة. وهذا يعني ان الصورة القديمة للمحاسب قد انتهت وتحطمت الى الابد، اذ أصبح المحاسب يتمتع بالمعرفة التجارية العامة ومهارات قياس وتقييم العمليات التجارية (Gelians&Dull,2008: iv).

بعد ما حدث لشركتي WorldCom و Enron أصبح تركيز المنظمات ينصب على إدارة مخاطر الشركة. ومن المتوقع بشكل متزايد ان يتولى اخصائي المحاسبة سواء كان محاسباً، مدققاً داخلياً ام مدققاً خارجياً دوراً قيادياً في تحديد وتخفيف مخاطر المؤسسة (Gelians&Dull,2008: iv).

وتبعا لذلك فان على المحاسب ان يصل الى الوظيفة وهو على معرفة عالية بالآتي:

1- خصائص المعلومات الأساسية.
2- تقنيات المعلومات، إذا كان نظام المعلومات المحاسبي الكترونياً.
3- العمليات التجارية الأساسية التي تسمح للمنظمة بالعمل بكفاءة وفاعلية.
4- أدوات التوثيق المشتركة المستخدمة لرسم تخطيطي للعمليات التجارية وتقييمها.
5- مفاهيم حوكمة الشركات/ الرقابة الداخلية التي يمكن تطبيقها للتخفيف من المخاطر.

فضلا عن ذلك ترى الدكتورة نانسي بيل ان هنالك سبعة خصائص للمهني يمكن تطبيقها على المحاسبة بالرغم من انها تخص التامين والمخاطر وهي:

1- التواصل بشكل فعال.
2- التفكير بعقلانية.
3- يستخدم المعرفة التقنية بشكل مناسب.
4- يدمج المعرفة من العديد من التخصصات.
5- يلتزم بالسلوك الأخلاقي.

6- يدرك تأثير القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية.

7- بنشاط يسعى لمعرفة إضافية.

في حين ركز هولي 1980 على عملية الاحتراف بدلا من خصائص المحترف وبين ان الاحتراف هو عملية او استراتيجية تكتسب المهنة من خلالها مزيدا من الاحترام والامتياز وأحيانا المكانة (Hurt,2010:42).

ان ما يشترك فيه بيل وهولي هو ان المهنية تعتمد على البعد الأخلاقي للمحترف، وهذا يعني ان المحاسب من دون البعد الأخلاقي لا يمكن ان يكون محاسبا محترفا.

ان من العلامات المميزة لمهنة المحاسبة تقديمها خدمة ليس فقط للمالك وانما للمصلحة العامة أيضا، بالتالي فان مسؤولية المحاسب المحترف لا تقتصر على تلبية احتياج صاحب العمل من المعلومات وانما لابد من تلبية متطلبات الأطراف الأخرى ذات العلاقة ومنها الجمهور او الطرف الثالث كما يسمى، لذلك فقد تحملت مهنة المحاسبة مسؤولية العمل من اجل المصلحة العامة، وهذا ما دعى الى التركيز على الاخلاق المهنية ودفع المنظمات المهنية وخاصة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC عن طريق مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين IESAB هو هيئة مستقلة لوضع المعايير تقوم بوضع وصياغة قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين والتي تكللت بإصدار مدونة قواعد السلوك Code of Ethics، اذ تتكون هذه المدونة من ثلاثة أجزاء. يحدد الجزء (أ) المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين المحترفين ويوفر إطارًا مفاهيميًا لتطبيق هذه المبادئ. يوفر الإطار المفاهيمي إرشادات حول المبادئ الأخلاقية الأساسية. يوضح الجزء (ب) والجزء(ج) كيفية تطبيق الإطار المفاهيمي في مواقف محددة ينطبق الجزء ب على المحاسبين المحترفين في الممارسة العامة. ينطبق الجزء ج على المحاسبين المحترفين في مجال الأعمال (مدونة قواعد السلوك،2014). والجدير بالذكر ان معظم المنظمات المهنية لديها قواعد السلوك الأخلاقي لأعضائها، ان لم يكن كلها.

فنجد لدى AICPA، المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، مدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بها والتي تنص على السلوك الأخلاقي الذي يجب على الأعضاء السعي لتحقيقه. وبالمثل، فإن معهد المحاسبين الإداريين (IMA) – وهو المعهد الامريكي للمحاسبين الإداريين المعتمدين –

لديه مدونة أخلاقيات خاصة به، كما يفعل معهد المدققين الداخليين (CIA) – وهو المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين الذي يقدم خدمات التدقيق الداخلي (Spiceland et al,2020:17).

يعرف قاموس (Dictionary) الاخلاق بانها فرع من الفلسفة يتعامل مع القيم المتعلقة بالسلوك البشري، فيما يتعلق بصواب بعض الأفعال وخطئها، وجودة وسوء دوافع وغايات هذه الأفعال.

ويرى (Hurt,2010:44) ان القضايا الأخلاقية ضمن سياق نظم المعلومات المحاسبية تشمل:

1. عمل تقديرات واقعية وغير متحيزة.
2. استخدام بيانات AIS بشكل مناسب.
3. الحفاظ على رقابة داخلية قوية على النقد والأصول المتداولة الأخرى.
4. الدفع مقابل البرمجيات وأشكال تقنية المعلومات الأخرى.

ويضيف نقلا عن Langenderfer and Rockness (1989) انه اقترح نموذجًا من ثماني خطوات للتعامل مع المعضلات الأخلاقية:

1. تحديد الحقائق.
2. تحديد القضايا الأخلاقية وأصحاب المصلحة المعنيين.
3. تحديد القواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالموقف.
4. تحديد مسارات العمل البديلة.
5. تقييم نتائج كل مسار عمل ممكن.
6. حدد أفضل مسار للعمل يتماشى مع القواعد والمبادئ والقيم.
7. إذا كان ذلك مناسبًا، ناقش البديل مع شخص موثوق به للمساعدة في اكتساب منظور أكبر فيما يتعلق بالبدائل.
8. التوصل إلى قرار بشأن مسار العمل المناسب.

لدى العديد من الشركات ممارسة راسخة لحل المشكلات الأخلاقية. قد تتضمن مناقشات مع طرف أو الإبلاغ عن الانتهاكات الأخلاقية دون الكشف عن الهوية، يجب عليك عمومًا اتباع هذه السياسة أولاً. كما هو الحال مع العديد من القضايا في ممارسة المحاسبة، ومن الجدير بالذكر انه لا توجد "طريقة واحدة صحيحة" لحل المشاكل الأخلاقية.

ويعرض (Spiceland et al,2020:17) انموذجا تحليليا للقرارات الأخلاقية ويرى ان الدافع للتصرف بشكل أخلاقي يأتي من داخل الانسان وليس من الخوف من العقوبات لانتهاك القوانين المهنية، ان سلسلة الخطوات الاتية توفر اطارا لتحليل القضايا الأخلاقية:

الخطوة 1: تحديد حقائق الموقف. وهذا يتضمن تحديد من وماذا وأين ومتى وكيف.

الخطوة 2: تحديد المسألة الأخلاقية وأصحاب المصلحة. قد يشمل أصحاب المصلحة المساهمين والدائنين والإدارة والموظفين والمجتمع.

الخطوة 3: تحديد القيم المتعلقة بالموقف. على سبيل المثال، في بعض المواقف قد تكون السرية قيمة مهمة قد تتعارض مع الحق في المعرفة.

الخطوة 4: حدد مسارات العمل البديلة.

الخطوة 5: قم بتقييم مسارات العمل المحددة في الخطوة 4 من حيث توافقها مع القيم المحددة في

الخطوة 6: حدد نتائج كل مسار عمل ممكن. إذا لم توفر الخطوة 5 مسارًا للعمل، فقم بتقييم عواقب كل مسار عمل محتمل لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الخطوة 7: اتخذ قرارك واتخذ أي إجراء محدد

ويتفق الباحث مع ما ذهب اليه Spiceland في ان الدافع للتصرف الأخلاقي يجب ان يأتي من داخل الانسان اعتمادا على فطرته، فالأخلاق موجودة لدى الانسان بالفطرة، وهذا ما أبلغنا به قول رسولنا الكريم محمد (ص) "انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق" قبل أكثر من 1400 عام فرسولنا الكريم يؤكد على أهمية الاخلاق من جهة لبناء الانسان والمجتمع ومن جهة أخرى يعمل من خلال دعوته الى ان تأخذ الاخلاق أفضل صورها.

ان أهمية وجود مدونة للأخلاقيات مهم جدا لمهنة المحاسبة، ذلك لان المحاسبة تعمل في بيئات ومجتمعات مختلفة من حيث تطورها العملي والتزامها الأخلاقي والديني. ولكون المعلومات المحاسبية تنتشر بين هذه المجتمعات كان لابد من ان يكون لمهنة المحاسبة والتدقيق مدونة سلوك أخلاقي لحماية المعلومات المحاسبية من التصرفات غير الاخلاقية التي قد تطالها بفعل احتيال الإدارة او موظفيها وزيادة جودتها.

2-1-8 مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية The Users of AIS

ان أحد اهم اهداف نظام المعلومات المحاسبي هو توفير المعلومات لمستخدميها لاتخاذ القرارات، وبما ان نظام المعلومات المحاسبي يقدم المعلومات الى كل من البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية، لذلك فانه يقدم المعلومات لنوعين من المستخدمين كما يرى (Boczko,2012:38):

I. المستخدمون الداخليون (البيئة الداخلية للمنظمة) وهم:
   1. المدير المالي.
   2. مدير الحسابات .
   3. المحاسبون الإداريون.
   4. المدققون الداخليون.
   5. مدراء الإدارات الأخرى.
   6. المدير العام.

II. المستخدمون الخارجيون (البيئة الخارجية لمنظمة):
   1. المساهمون.
   2. المدقق الخارجي.
   3. المساهمون والمقرضون المحتملون.
   4. منظمو الاسواق المالية.
   5. الجهات التنظيمية الحكومية.
   6. السلطات الضريبية.
   7. الموردون والدائنون.
   8. مجموعات مصالح أخرى مثل النقابات العمالية ومجموعات الموظفين والوكالات الاجتماعية / السياسية الأخرى.

المبحث الثاني

خصائص المعلومات في ظل الإطار الفكري للمحاسبة المالية

Information Characteristics Under the Conceptual Framework of Financial Accounting

تمهـــيد

تعد المعلومات المحاسبية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي ونشاط التدقيق الداخلي من جهة والمدخلات لعملية اتخاذ القرارات سواء الداخلية منها او الخارجية من جهة أخرى. وكي تكون هذه العملية ذات كفاءة وفاعلية لابد وان تكون مبنية على مدخلات ذات جودة عالية. أي لابد وان تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية وان تعكس التقارير المالية الوضع المالي للشركة، ومستوى الأداء، لغرض تمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وهي الغاية النهائية من وجود المحاسبة والتدقيق.

ان قوة تأثير المعلومات المحاسبية في القرارات الاقتصادية يعكس أهميتها. لذا بات المستخدمين يطالبون أكثر فأكثر بزيادة جودة هذه المعلومات (المنتج). وهذا ما انعكس على قيام المنظمات المهنية المحاسبية المتمثلة بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) بوضع معايير لجودة المعلومات المحاسبية. تتمثل هذه المعايير بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

فضلاً عن ذلك الى المؤسسات المعنية بنشاط التدقيق والرقابة الداخلية مثل المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين(IIA) Internal Auditor Institute ، ولجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) التي ترى ان التدقيق الداخلي يزيد من جودة هذه المعلومات وموثوقيتها.

وبالنظر الى الاهمية المتزايدة للمعلومات المحاسبية في الادبيات المحاسبية والواقع الاقتصادي باعتبار ان المعلومات أصبحت أحد موارد الاعمال، فإن ذلك يتطلب الوقوف على المفاهيم المتعلقة

بالمعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وسيتم التطرق الى هذه المواضيع من خلال التسلسل المنطقي للاطار الفكري للمحاسبة المالية

2-2 المفاهيم المرتبطة بالمعلومات المحاسبية

Concepts Related to Accounting Information

2-2-1 الحاجة للمعلومات المحاسبية Needs of Accounting Information

أصبحت المعلومات المحاسبية موردا للأعمال مثل الموارد الأخرى كالمواد الأولية ورأس المال. وهي بذلك أصبحت أحد العوامل الحيوية لبقاء الشركات على قيد الحياة. تتنوع الحاجة الى المعلومات في بيئة اعمال الشركة، فهنالك البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فلو نظرنا الى البيئة الداخلية للشركة فأننا نجد ان المستويات الإدارية الثلاثة (العمليات، الوسطى والعليا) تحتاج الى المعلومات لإنجاز اعمالها اليومية فالمعلومات تتدفق بشكل عمودي وافقي، يمثل التدفق العمودي للمعلومات انتقال المعلومة من الإدارة العليا الى إدارة العمليات مرورا بالإدارة الوسطى وبالعكس، اما التدفق الافقي فيتم ضمن المستوى الواحد. في حين ان البيئة الخارجية توجه صوب العملاء والموردين وأصحاب المصلحة في الشركة (Hall,2011:19).

من الناحية المفاهيمية، تسعى جميع الأنظمة إلى تحقيق الأهداف من خلال عملية تخصيص الموارد، والتي يتم تحقيقها من خلال عملية اتخاذ القرار الإداري. أي ان للمعلومات قيمة اقتصادية إلى حد أنها تسهل قرارات تخصيص الموارد، وبالتالي تساعد النظام في سعيه لتحقيق الأهداف. في الواقع، قد تكون المعلومات أهم مورد تنظيمي (Bodnar,2013:24).

ان عدم توافر المعلومات المحاسبية الكافية لمستخدميها سواء كانوا في البيئة الداخلية للشركة ام الخارجية سيكون احد اهم أسباب فشل القرارات الإدارية والاقتصادية، وهذا ينافي هدف المحاسبة في تقديم معلومات لمستخدميها لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ويرى (Romeny&Stinbart,2018:29) ان نظام المعلومات المحاسبي يتعامل مع نوعين من التقارير التي يقدمها للمستخدمين لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة:

النوع الأول: يوجه الى البيئة الخارجية للشركة والتي تحددها القوانين والأنظمة والتعليمات الحكومية بالإضافة الى المعايير المحاسبية وتسمى بالتقارير الخارجية او ذات الغرض العام وهي الزامية فضلا عن المعلومات الأساسية وهي المعلومات التي تربط الشركة مع بعض الأطراف الخارجية مثل فواتير العملاء او أوامر الشراء. **النوع الثاني:** يوجه الى البيئة الداخلية للشركة والذي يطلب من الإدارة لغرض اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الشركة، وهي معلومات اختيارية ولذلك يجب تحديد طبيعة ووقت والجهات المستفيدة من هذه المعلومات الواجب توفيرها.

ان تعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتنوع احتياجاتهم منها بات من الضروري ان تتم المفاضلة بين احتياجاتهم. اذ لا يمكن تلبية جميع احتياجاتهم من خلال اعداد نفس المعلومات المحاسبية. فعلى سبيل المثال تكون المعلومات المستقبلية مفيدة لأغراض التنبؤ واتخاذ قرارات الاستثمار، في الوقت نفسه فان هذه المعلومات لا يمكن التحقق منها أي انها غير مفيدة في تقييم أداء الإدارة، فضلا عن ان قياس الربح يعتمد على نموذج التكلفة، فمثلا يكون استخدام التكلفة التاريخية قابل للتحقق واقل تأثرا بتلاعب إدارة الشركة، الا ان التكلفة التاريخية ليست مفيدة بقدر التكلفة الجارية لأغراض التنبؤ بقيمة الشركة (Lo&Fisher,2018:42).

2-2-1-1 المفهوم والعلاقة بين البيانات والمعلومات

Concept and Relationship Between Data and Information

تعرف البيانات على انها مجموعة الحقائق غير المنتظمة والتي قد تكون على شكل ارقام، كلمات او رموز لا يوجد رابط او علاقة بين بعضها والبعض الاخر وبالتالي فأنها لا تؤثر في سلوك مستخدميها (البكري وسلطان،97:2001). وتعرفها (السامرائي،24:2004) على انها الحروف، الجمل، العبارات، الأرقام والرموز التي تكون غير منتظمة ومرتبطة بموضوع معين، اذ لا يمكن الاستفادة من وضعها الحالي الا بعد معالجتها وتطويرها من خلال الفرز والتصنيف والتبويب أي بتحويلها الى معلومات. وتعرف المعلومات بأنها بيانات مفيدة أو ذات مغزى لأنه تم فرزها ومعالجتها وتجميعها وتصنيفها (Simkin,2012:515).

كذلك تعرف بانها البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتصبح ذات معنى وقيمة للمستخدم (الرمحي والذيبة،17:2011)،(Romeny&Stinbart,2018:30). ويعرفها (Hall,2011:780) بأنها

الحقائق التي تجعل المستخدم يتخذ إجراءً لا يمكنه أو لم يكن ليتخذه. وعرفها (فيشر واخرون،49:2018) بانها دليلٌ يمكن ان يؤثر في قرارات الفرد.

ويمكن تعريف المعلومات بأنها مجموعة من الحقائق الاقتصادية التي تم تجميعها وتصنيفها ومعالجتها ضمن نظام معين لزيادة قيمتها في اتخاذ القرارات.

ويرى (طرابلسي،29:2009) ان معايير التفرقة بين البيانات والمعلومات هي:

1- الإضافة المعرفية: وتعني إذا تحققت الإضافة المعرفية للمستخدم فان البيانات قد تحولت الى معلومات، وذا لم تتم هذه الاضافة فهي لازالت تصنف في إطار البيانات. وجدير بالذكر ان ما يعتبر بيانات لمستخدم معين قد يعتبر معلومات لمستخدم اخر.

2- الارتباط: هو العلاقة بين المشكلة والقرار، ولكي تتحول البيانات الى معلومات بموجبه لابد من ان ترتبط هذه البيانات بمشكلة او حدث معين، يتم اتخاذ قرار حوله. اذ يمكن اعتبارها معلومات إذا كانت تؤثر فيه. فهي اما تؤدي الى اتخاذ قرار مفيد او ان يتم تغيير قرار تم اتخاذه سابقا او تعديله، لذلك فان ما يعد معلومات في فترة زمنية معينة قد يعد بيانات في فترات لاحقة.

ويوضح الجدول (1-1) ادناه أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات :

جدول (2-1)

أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات

ت	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
1	الطبيعة	قيم وحقائق أولية خام	قيم وحقائق نهائية
2	الموقع في النظام المحاسبي	مدخلات	مخرجات
3	المصدر	المستويات الدنيا في النظام	المستويات العليا في النظام
4	دلالتها	تأريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالة مستقبلية/ تنبؤية بدرجة كبيرة
5	القيمة الاقتصادية	بسيطة	عالية
6	الارتباط	مستقلة عن بعضها	ارتباط عالي
7	الأثر على القرار	لا يوجد تأثير مباشر	تأثير مباشر

المصدر :(شبير،34:2006)

ويرى الباحث ان علاقة المعلومات بالبيانات تتمثل بعلاقة المواد الأولية بالمنتج التام، اذ تجري عمليات التصنيع على المواد الأولية لتحويلها الى المنتج التام، كذلك البيانات تتم معالجتها من خلال نظام المعلومات المحاسبي لتحويلها الى معلومات عن طريق القياس والافصاح المحاسبي ضمن الدورة المحاسبية.

2-2-1-2 مفهوم البيانات المحاسبية والمعلومات المحاسبية

The Concept of Accounting Data and Accounting Information

تعرف البيانات المحاسبية على انها حقائق يتم جمعها وتسجيلها ومعالجتها وتخزينها من خلال انظمة المعلومات والتي تتمثل بمشاهدات تقييم او قياس لأنشطة الشركة (Romeny&Stinbart,2018:30). فمثلا هنالك حاجة لجمع البيانات المتعلقة بعملية المشتريات مثل تاريخ الشراء والمبلغ الإجمالي وبيانات عن البضاعة المشتراة مثل نوع السلعة وسعر الوحدة والكمية المشتراة، فضلا عن اسم المجهز ومندوب المشتريات او لجنة المشتريات).

ويرى (Romeny&Stinbart,2018:30) بانه غالبًا ما يتم ربط عملية جمع البيانات ومعالجتها بالعمليات التجارية Business Processes الأساسية في الشركة والتي يعرفها بانها عبارة عن مجموعة من الأنشطة والمهام ذات الصلة، المنسقة والمنظمة التي يؤديها شخص، كمبيوتر والتي تساعد في تحقيق هدف تنظيمي محدد.

ويرى الباحث ان عملية انتاج المعلومات تبدأ من جمع البيانات والتي تتمثل بأغلب العمليات التجارية التي تؤديها الشركة، هذه العمليات يجب ان توضع ضمن سياق عمل يعرف بالعمليات التجارية والذي يتكون من الأنشطة والإجراءات بما تتضمنه من المستندات، الموافقات والاشخاص ... الخ التي تحتاجها عملية البيع مثلا. ان وضع عملية البيع في ظل سياق عمل متفق عليه يساعد في تدفق البيانات بشكل جيد الى نظام المعلومات المحاسبي فضلا عن ضمان الكفاءة والفاعلية بالنسبة للأنشطة.

وتعرف المعلومات المحاسبية على انها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة بالبيانات التي تمت معالجتها من خلال المعالجات المحاسبية التي يجب ان تتميز بخصائص تتسم بها كي

تكون ذات فائدة لمستخدميها (بني عطا،95:2007). وعرفها (السيد،77:2009) على انها المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تتعلق بالأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي من خلال القوائم المالية والتقارير الداخلية.

ويرى (ال غزوي،37:2010) ان المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط تعني المنتج النهائي للبيانات التي تم تشغيلها من خلال نظام المعلومات المحاسبي، وهي تمثل لغة واداة الاتصال بين معديها ومستخدميها، على ان تكون هذه المعلومات مفيدة وذات كفاءة وفاعلية في عملية اتخاذ القرارات.

ان انتاج المعلومات عن طريق الاعتماد على العمليات التجارية لا يتم الا من خلال عملية تفاعل وتكامل البيانات بين الأطراف الداخلية والخارجية أي يتم دمج بيانات البيئة الخارجية مثل طلبات الزبائن من السلع او الخدمات بشكل فعال مع البيانات التي يتم إنشاؤها داخليًا. ويوضح الشكل (2-11) ادناه كيف تتفاعل البيانات الخارجية مع البيانات التي تم انشاؤها داخليا.

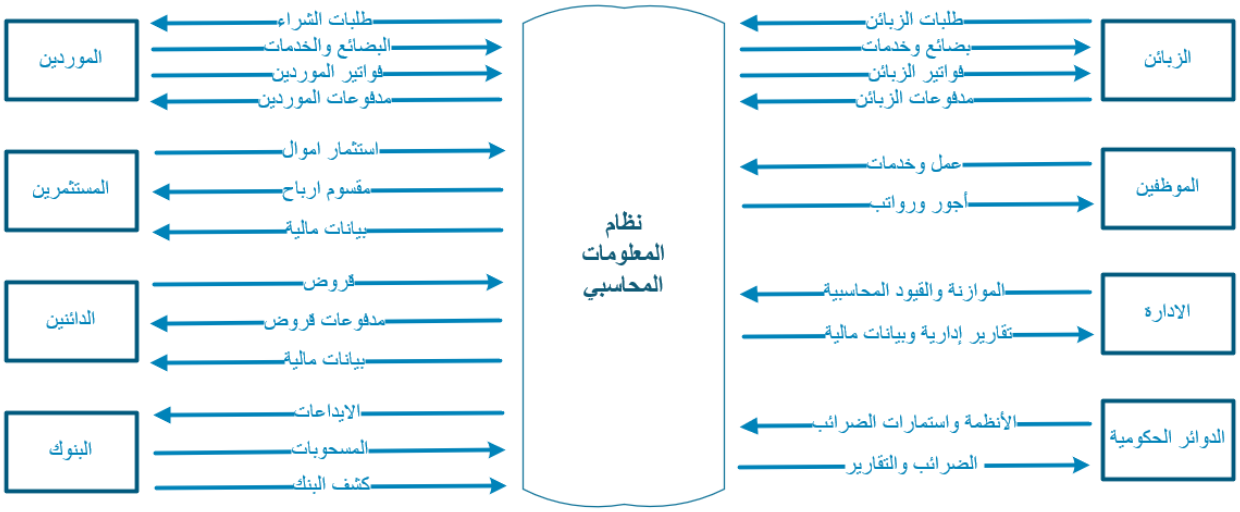

شكل (2-11)

التفاعل والتكامل بين البيانات الخارجية والداخلية

Source: (Romeny&Stinbart,2018:32)

ويعرف الباحث المعلومات المحاسبية بأنها الاحداث والمعاملات الاقتصادية التي تمت معالجتها ضمن نظام المعلومات المحاسبي لزيادة قيمتها من خلال زيادة المعرفة وتقليل درجة عدم التأكد وبالتالي تمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

2-2-1-3 قيمة المعلومات المحاسبية The Value of Accounting Information

ان قيمة المعلومة بالنسبة للمستخدم تتمثل بموثوقيتها Reliability، ولكي تحصل المعلومة على الموثوقية وتعد ذات قيمة، يجب ان تتوافر فيها خصائص الملاءمة Relevance، الدقة Accuracy، الاكتمال Completeness، التلخيص Summarization والتوقيت Timeliness. ان اي معلومات يتم انتاجها من دون هذه الخصائص يكون انتاجها هدرا للموارد في أحسن الأحوال، اما في اسوأ الأحوال فأنها تؤدي الى قرارات غير فعالة. اذ تتطلب القرارات الفعالة الى معلومات ذات قيمة عالية(Hall,2011:19) .

ويرى (Romeny&Stinbart,2018:30) ان قيمة المعلومة تتحدد من خلال الكلفة والمنفعة. أي ان قيمة المعلومات تساوي المنفعة التي تقدمها المعلومات مطروحا منها كلفة انتاجها. ويوضح ان المنافع الاساسية للمعلومات يمكن ان يعبر عنها بتقليل عدم التأكد وزيادة قدرة عملية اتخاذ القرارات في ظل تحسين القدرة على التخطيط وجدولة الأنشطة. فيما تمثل التكاليف التي ترتبط بإنتاج المعلومات بالوقت والموارد التي يتم انفاقها في سبيل انتاج وتوزيع هذه المعلومات، فضلا عن توافر خصائص الموثوقية. ومازال تحديد قيمة للمعلومات على الرغم من الاجماع على أهمية المعلومات صعباً، ولذلك فانهم يرون بحساب قيمة المتوقعة للمعلومات بأعلى قدر ممكن من الفعالية حتى لا تتجاوز تكاليف انتاجها منفعتها.

والجدير بالذكر انه ليس من الضروري ان اي بيانات جرى تشغيلها ومعالجتها من خلال نظام المعلومات المحاسبي يمكن ان تتحول الى معلومات مفيدة، اذ يرتبط تحولها الى معلومات مفيدة بشرطين أساسيين (علي،2011:90): الأول: تقليل درجة عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات والثاني: زيادة المعرفة، اذ حتى وان لم يتحقق الشرط الأول فان المعرفة المضافة من شأنها ان تساعد في صنع القرارات المستقبلية.

ويرى الباحث ان هنالك اتفاق بين الكتاب على أهمية وقيمة المعلومات، الا ان المشكلة الأساسية باتت تكمن في امرين أساسيين:

الأول: يتعلق بالموثوقية، ان فهم طبيعة عمل الشركة وتحديد أنواع البيانات اللازمة والإجراءات التي تساعد في عملية جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج المعلومات بطريقة تؤدي الى خفض كلفة

الإنتاج من جهة، وكمية المنفعة من جهة أخرى، على الرغم من ان القياس الكمي لتكاليف ومنفعة المعلومات قبل انتاجها واستخدامها ما يزال مثار جدل.

الثاني: يتعلق بخدمات التوكيد Assurance Service وهي الخدمات التي تؤدي الى زيادة وتحسين جودة المعلومات ومدخلاتها.

2-2-1-4 خطر المعلومات المحاسبية The Risk Of Accounting Information

يواجه مستخدمو للمعلومات المحاسبية على اختلاف فئاتهم المخاطر في كل من البيئة الداخلية والخارجية للشركة. يعبر عن هذا الخطر بالاحتيال. وقد عملت المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق على تقليص فجوة هذا الخطر في العديد من الإصدارات ومنها الإطار الفكري للمحاسبة المالية والمعايير الدولية للتقارير المالية فضلا عن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والخارجي واصدارات جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين Association of Certified Fraud (ACFE) Examiners فضلا عن إصدارات Committee of Sponsoring (COSO) Organizations of the Treadway Commission.

ينقسم خطر الاحتيال على ضوء بيئة الشركة الى احتيال الإدارة Management Fraud واحتيال الموظفين Employees Fraud. ففي البيئة الخارجية يواجه المستخدمون خطر احتيال الادارة، وفي البيئة الداخلية تواجه الإدارة خطر احتيال الموظفين وكلاهما يؤثر على قيمة المعلومات المحاسبية.

ويعرف (Louwers et al,2018:126) احتيال الإدارة بأنه فعل متعمد ترتكبه الإدارة ويضر بالمستثمرين والدائنين من خلال توفير معلومات ذات اهمية مادية بصورة مضللة ويسمى ايضا باحتيال التقارير المالية وهو التضليل المتعمد من خلال حذف او الافصاح عن مبالغ في التقارير المالية مخالف للحقيقة من اجل خداع مستخدمي التقارير المالية.

ان أحد اهم أسباب عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية يرجع الى المرونة التي سمحت بها المعايير المحاسبية للإدارة في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية عند اعداد التقارير المالية. اذ يرغب المستثمرون في التأكد من قيام الإدارة بواجباتها على أكمل وجه في استخدام الأصول بطريقة سليمة، ويحتاج المقرضون الى التأكد من ان الإدارة تلتزم بشروط القرض. وبالنظر الى ان

الإدارة يكون لها دوافع في المغالاة في تقدير أرباح الشركة لغرض رفع تقديرات المستثمرين والمقرضين في السوق، ونظر الى ان الإدارة تعتبر منتجا لهذه المعلومات فانهم يحتاجون الى تأكيدات بان هذه المعلومات يمكن التحقق منها ولا تخضع لاحتيال الإدارة اذ يطلق على جهود المديرين في اعداد قوائم مالية متحيزة بإدارة الأرباح Earnings Management (Lo&Fisher,2018:42) .

على نحو اخر فان احتيال الموظفين يعرف بانه استخدام وسائل الغش والاحتيال من اجل اختلاس النقد او الموجودات الاخرى المملوكة لرب العمل. عادة ما ينطوي على تزوير من نوع ما: باستخدام وثائق مزيفة، الكذب أو تجاوز الصلاحيات أو انتهاك سياسات صاحب العمل ويتكون من ثلاث مراحل: (1) الفعل الاحتيالي، (2) تحويل الأموال أو الممتلكات إلى استخدام المحتال، و (3) التستر (Louwers et al,2018:126).

2-2-1-5 جودة المعلومات المحاسبية

The Quality of Accounting Information

بشكل عام فان مصطلح الجودة يعني صلاحية الشيء للغرض الذي اعد من اجله او مطابقة الخدمة او السلعة للمواصفات المطلوبة، فجودة الخدمة تقاس بمدى قبولها من قبل الزبون وبالتالي فان الجودة مسأله نسبية حدودها قبول الزبون لها. ان مفهوم الجودة مفهوم واسع يهدف الى تحقيق التميز فيما تقدمه الشركة من سلع او خدمات. وطالما كانت البيانات المحاسبية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي لذا لابد من الاهتمام بجودة هذه المعلومات باعتبارها مدخلا لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدميها.

ان القاعدة العامة هنا تقول كلما زادت جودة المعلومات زادت معها جودة القرارات المتخذة. وهنا لابد من لفت الانتباه الى ان هنالك حدود للعقل البشري لفهم وتفسير المعلومات بفاعلية. لذلك فان أي زيادة غير مبررة تؤدي الى تجاوز هذه الحدود. فضلا عن زيادة الأعباء المالية المتمثلة بكلفة انتاج هذه المعلومات وبالتالي ستنخفض جودة اتخاذ القرارات (الرمحي والذيبة،17:2011)، (Romeny&Stinbart,2018:30).

ويرى (الشيرازي،195:1990) ان جودة المعلومات المحاسبية تعبر عن الخصائص التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة او القواعد الأساسية التي يمكن استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، اذ ان تحديد هذه الخصائص من شانه مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية واعداد التقارير المالية فضلا عن تقييم المعلومات المحاسبية الناتجة عن التغيير بين البدائل المحاسبية كما انها تعبر عن كفاءة تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي.

يعرف (الصباغ،2:2003) جودة المعلومات المحاسبية بانها المصداقية التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية والمنفعة التي تحققها للمستخدم، وان تكون هذه المعلومات خالية من التضليل والتحريف وان يتم اعداد هذه المعلومات في ضوء مجموعة من المعايير بما يحقق الهدف الذي اعدت من اجله.

وترى (حنان،18:2016) ان جودة المعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المعلومات على إضافة قيمة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرارات، من خلال تحسين قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم وخفض احتمالات عدم التأكد التي تصاحب عملية اتخاذ القرارات.

ويرى الباحث انه طالما كانت الجودة نسبية، وبسبب اختلاف البيئة التي تعمل وتتأثر بها المحاسبة والتي تختلف من مكان الى اخر ومن وقت الى اخر ونظرا لما توفره المرونة من بدائل محاسبية فيبدو ان الادبيات لم تتفق على تعريف موحد لجودة المعلومات المحاسبية، لذا أصبح لابد للمنظمات المهنية من التدخل لوضع قواعد لهذه المهنة. وتكللت هذه الجهود بوضع إطار عمل مفاهيمي يحدد مجموعة من المفاهيم تساعد في وضع قواعد مفيدة لجودة المعلومات وتوجه عملية تطوير المعايير المحاسبية الضابطة لأعداد التقارير المالية.

2-2-2 انتاج المعلومات المحاسبية وفق الإطار الفكري للمحاسبة المالية

Producing Accounting Information According to The Conceptual Framework of Financial Accounting

ان تحديد اهداف التقارير المالية يعد نقطة البداية في تحديد خصائص المعلومات المحاسبية، ذلك لان اهداف القوائم المالية تعتمد أساسا على توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات لترشيد قراراتهم وهو الغرض من المحاسبة.

في الفترة الأخيرة زاد اهتمام الباحثين بضرورة التركيز على احتياجات المستخدمين والمستفيدين او النظريات السلوكية، وعلى وجه الخصوص نظريات إثر المعلومات على الأسواق المالية، ويرجع السبب الأساسي لهذا التوجه الى ان المحاسبة لم تنشأ وتتطور الا لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية وهذا يعد توجها منطقيا. تؤكده ايضا كثافة الأبحاث الميدانية ذات النكهة السلوكية بدءً من دراسات Ball & Brown سنة 1968 مرورا بدراسات Beaver في سبعينيات القرن المنصرم وصولا الى نظرية الوكالة لـZimmerman ونظريات السوق الكفء (Fama) ونظريات ادارة الأرباح (الحميد،292:2009).

ولذلك فعلى مدى سنوات، قامت العديد من المنظمات المهنية بتطوير ونشر الأطر المفاهيمية الخاصة بها، ولكن لم يتم قبول أي إطار عالميًا والاعتماد عليه في الممارسة. وفي عام 1976 بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في تطوير إطار عمل مفاهيمي من شأنه أن يكون أساسًا لوضع قواعد المحاسبة ولحل الخلافات المتعلقة بإعداد التقارير المالية. منذ ذلك الحين، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سبع بيانات لمفاهيم المحاسبة المالية التي تتعلق بإعداد التقارير المالية لمؤسسات الأعمال(Kieso et al,2018:2-4).

وعرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الإطار الفكري للمحاسبة المالية Conceptual Framework of Financial Accounting عام 1976 على انه دستورٌ ونظامٌ متماسكٌ يتكون من الأهداف والاسس المترابطة فيما بينها والتي تؤدي الى إيجاد معايير محاسبية ثابتة وقادرة على وصف طبيعة وظيفة وحدود المحاسبة المالية والتقارير المالية. تحدد الأهداف الغرض من المحاسبة والتقارير المالية، وتحدد الأسس الفكرية التي ترتكز عليها الممارسات المحاسبية وتساعد في اختيار وقياس الاحداث التي تتم المحاسبة عنها وتوصيل النتائج الى مستخدميها (طبايبية،177:2016).

ويرى (Spiceland et al,2020:18) ان الإطار الفكري للمحاسبة المالية يمكن وصفه بأنه دستور المحاسبة لأنه ببساطه يوفر الأساس لمعايير المحاسبة، اذ يوفر هيكلا توجيهياً للمحاسبة المالية واعداد التقارير المالية.

ويعرفه (الججاوي والمسعودي،27:2018) على انه مجموعة من الأهداف Objectives والاسسFundamentals المترابطة فيما بينها، فالأهداف تحدد غايات التقارير المالية واغراضها

فيما تحدد الاسس المفاهيم الرئيسية التي تساعد في تحقيق تلك الأهداف وهي دليلا لاختيار الاحداث الاقتصادية والمعاملات للاعتراف بها وقياسها والابلاغ عنها.

ويرى الباحث تبعا لذلك فأن الإطار الفكري للمحاسبة المالية يحدد المفاهيم التي تقوم عليها التقارير المالية، تنبع هذه المفاهيم من هدف التقارير المالية وان الهدف يحدد غرض التقارير المالية. ويعني ذلك ان المفاهيم تحدد ماهية المعاملات والاحداث الاقتصادية التي سيتم تمثيلها وكيف ينبغي الاعتراف بها وقياسها والابلاغ عنها وهي بذلك تضع حدود للتقارير المالية.

وهذا ما أكده (نصار وحميدات،2:2016) بقولهما ان تزويد المستخدمين بالمعلومات المفيدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة هي الغاية الأساسية من اعداد ونشر البيانات المالية. بات الإطار المفاهيمي للمحاسبة يشكل اطاراً نظرياً لأعداد وعرض البيانات المالية مرشدا في عملية تحديد الاحداث والعمليات الاقتصادية التي يتوجب على المحاسبة تسجيلها وقياسها والافصاح عنها لمستخدميها.

ان الهدف من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية حسب رأي مجلس معايير المحاسبة المالية هو(طبايبية،177:2016):

1- تقديم الدعم للمجلس في اصدار المعايير المحاسبية.
2- توفير الأرضية الفكرية لمعالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم وجود معايير لمعالجتها.
3- الحد من الحكم الشخصي والاجتهادات عند اعداد التقارير المالية.
4- تعزيز قابلية المقارنة للتقارير المالية من خلال تخفيض استخدام البدائل المحاسبية.

ويرى (شاهين،90:2011) ان الإطار الفكري للمحاسبة المالية يعد ضرورياً لتحقيق:

1- التوصل الى الاتساق في الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية.
2- تقييم المبادئ والمعايير المعمول بها حاليا واستبعاد الممارسات غير المنطقية وبالتالي تضييق الخلاف في الممارسات العملية.
3- المواجهة المنطقية والاستجابة السريعة للقضايا النظرية (الفكرية) او العملية (التطبيقية) التي قد تستجد في المستقبل.

ويرى (الحميد،292:2009) على الرغم من ان هذا الإطار اكتسب قبولا لدى الكثير من علماء ومفكري المحاسبة وممتهنيها الا ان الجهود ما زالت مستمرة في تطويره كلما دعت الحاجة الى

ذلك، فضلا عن ان هذا الجهد لبناء مبادئ ومفاهيم محاسبية لم يرقَ بعد الى مستوى نظرية محاسبية علمية الا انه بات يشكل أساسا لبنائها. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للإطار الفكري هذا الا انه ما زال اطارا متفق عليه وليس اطارا علميا يصلح لكل زمان ومكان، اذ ما زال يحتاج الى التغيير كلما تغيرت ظروف البيئة المطبق فيها.

قام FASB بتقسيم الإطار الفكري للمحاسبة المالية الى ثلاثة مستويات. حدد المستوى الأول هدف التقرير المالي – أي الغرض من التقرير المالي. يوفر المستوى الثاني الخصائص النوعية التي تجعل احتساب المعلومات مفيدة وعناصر البيانات المالية (الأصول والخصوم وما إلى ذلك). يحدد المستوى الثالث مفاهيم الاعتراف والقياس والإفصاح المستخدمة في إنشاء وتطبيق المعايير المحاسبية والمفاهيم المحددة لتنفيذ الهدف. تتضمن هذه المفاهيم الافتراضات والمبادئ وقيود التكلفة التي تصف بيئة إعداد التقارير المالية الحالية، ويبين الشكل (2-12) لمحة عامة لمستويات الاطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية.

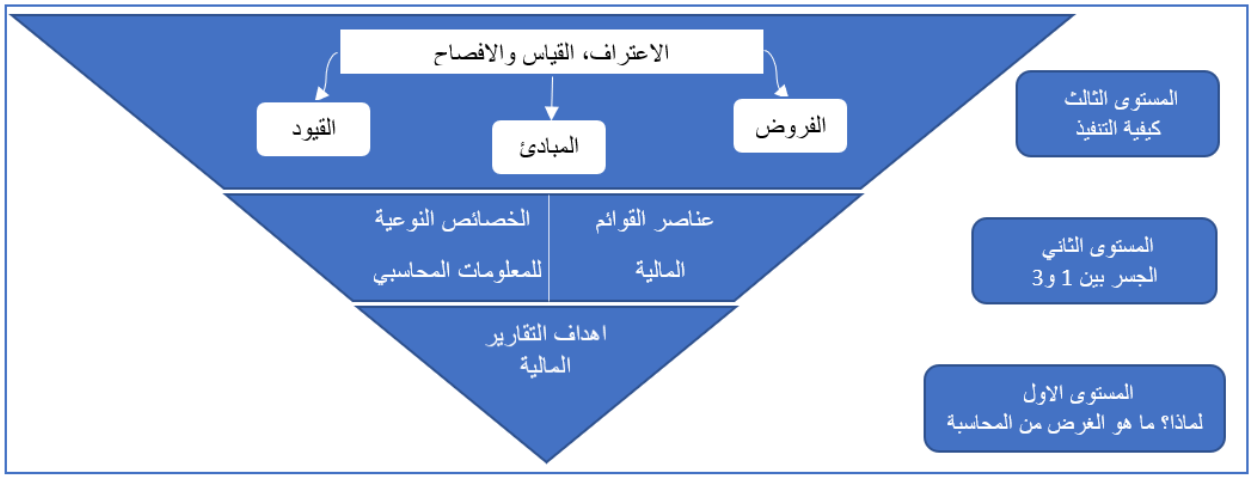

الشكل (2-12)

الإطار الفكري للمحاسبة المالية

Source: (Kieso et al,2018:2-5)

ويبين الشكل (2-13) الاطار المفاهيمي المعدل الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وفق البيان رقم (8) لسنة 2010 :

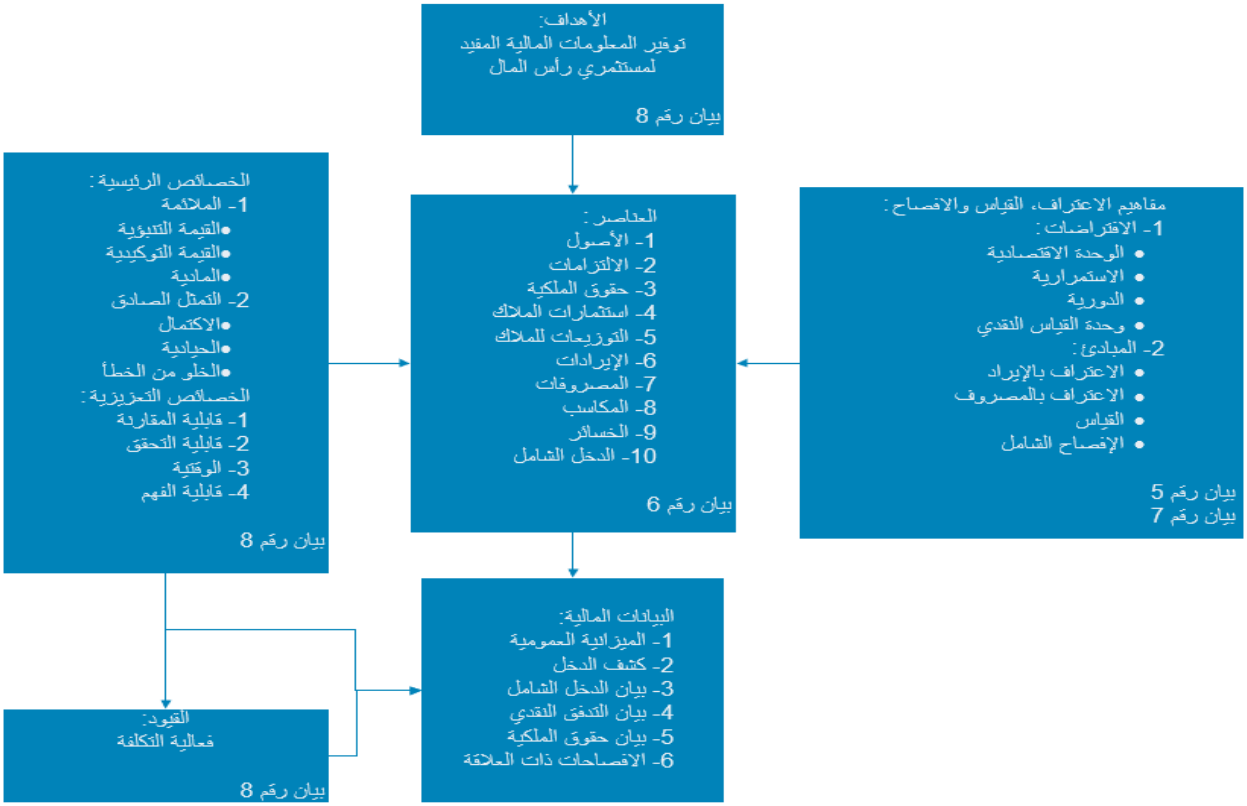

الشكل (2-13)

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

Source: (Spiceland,2020:19)

نشر FASB عدة بيانات لمفاهيم المحاسبة المالية The Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) والتي هي عبارة عن وثائق تغطي مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام. وتهدف بيانات مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية إلى خدمة المصلحة العامة من خلال تحديد الأهداف والخصائص النوعية والمفاهيم الأخرى التي توجه اختيار الظواهر الاقتصادية التي سيتم الاعتراف بها وقياسها وعرضها في التقارير المالية أو الوسائل ذات الصلة لإيصال المعلومات إلى هؤلاء ممن لديهم اهتمام، كذلك فأن هذه البيانات ترشد المجلس في عملية تطوير مبادئ محاسبية سليمة وتزود المجلس وهيئاته بفهم للمحتوى المناسب والقيود المتأصلة في التقارير المالية. الغرض من وثيقة SFAC هو تقديم نظرة عامة على مفاهيم المحاسبة والتعاريف والأفكار. يُنظر إليه على أنه مقدمة لبيان معايير المحاسبة المالية (SFAS).

https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156.317989

2-2-2-1 المستوى الأول - أهداف التقارير المالية

First Level- Objective of Financial Reporting

يوضح البيان رقم (1) (SFAC 1)،"أهداف التقارير المالية من قبل مؤسسات الأعمال" والذي حل بدلا منه SFAC رقم (8)، الفصل 1، "الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة،" الذي يعبر عن الغرض من المحاسبة.

وتعرف البيانات المالية ذات الغرض العام بأنها تلك البيانات التي تهدف الى سد حاجات المستخدمين غير المؤهلين لمطالبة الشركة بأعداد تقارير تكون مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة. اذ يهدف الى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة أولا مع البيانات المالية للشركة للفترات السابقة، وثانيا إمكانية المقارنة مع البيانات المالية للشركات الأخرى (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية،740:2015).

ان الهدف من التقارير المالية هو الهدف من الإطار المفاهيمي، أما الجوانب الأخرى من الإطار والمتمثلة بعناصر القوائم المالية، الخصائص النوعية، القياس، والافصاح فأنها تنبع من الهدف وتساعد على ضمان تحقيق التقارير المالية لأهدافها. وفي سياق متصل يرى (نصاروحميدات،3:2016) ان الاطار الفكري يعالج اعداد وعرض التقارير المالية ذات الغرض العام والتي تعدها الشركات سواء الخاصة ام الحكومية، والتي تستخدم المحاسبة المالية في تسجيل عملياتها. تعد هذه التقارير بشكل سنوي لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات. والجدير بالذكر ان هذا الإطار لا يطبق بالضرورة على عملية اعداد وعرض التقارير المالية التي تعد لأغراض خاصة مثل التقارير التي تعد لأغراض الضريبة. يتم توفير معلومات مالية مفيدة حول الشركة التي تعد التقرير للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمُقرضين، والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات الفعالة بشأن توفير الموارد للكيان(Kieso et al,2018:2-6).

ولكي يعمل الاقتصاد بكفاءة، يجب تخصيص هذه الموارد للشركات الخاصة التي ستستخدمها على أفضل وجه لتوفير السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع وليس للمؤسسات التي ستهدرها. أما الآليات التي تعزز هذا التخصيص الفعال للموارد في أسواق رأس المال. اذ تذهب اغلب الشركات إلى أسواق رأس المال للحصول على التمويل لممارسة نشاطها.

لكي تقوم المحاسبة بهذه المهمة يتطلب ذلك وجود نهج متكامل لإيصال المعلومات من خلاله الى المستخدمين، يرى (بلخاوي،103:2009) ان البحوث الميدانية تقدم لنا ادلة متناقضة حول تحديد احتياجات المستخدمين فهنالك ادلة تؤكد ان المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية للشركات الكبيرة هم المحللون الماليون وحملة الاسهم، في حين ان المالكين والمدراء هم المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية في الشركات الصغيرة. وبالنظر لاختلاف المستخدم فأن الاحتياج سيختلف، كما ان هنالك ادلة أخرى تؤكد ان المستخدمين لا يتمتعون بنفس درجة التفضيل لمختلف أنواع المعلومات التي تقدم ضمن إطار البيانات المالية وهو ما ذهب اليه مجلس مبادئ المحاسبة فقد حدد مجموعة من المستخدمين بالرغم من ان المجلس يعترف باختلاف احتياجاتهم للمعلومات وهي مشكلة قائمة، الا ان كلفة محاولة تلبية هذه الاحتياجات والارباك الذي قد يحصل نتيجة اكثر من مجموعة واحدة من المعلومات بشأن نتائج اعمال الشركة ستؤثر على منفعة هذه المعلومات وعملية اتخاذ القرارات بشكل سلبي فضلا عن تبني مجلس معايير المحاسبة المالية الموقف نفسه وهو خدمة احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل عام.

يمكن استنتاج ثلاثة اهداف فرعية للهدف العام للمحاسبة وهي (الججاوي والمسعودي،27:2018):

1- تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
2- تقديم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية.
3- تقديم معلومات مفيدة عن موارد الشركة والتزاماتها.

يتم تقديم هذه المعلومات عن طريق البيانات المالية للمحاسبة والتي يتوجب على الشركة اعدادها في نهاية الفترة المالية. ان هذه البيانات يتم تقديمها الى الأطراف الداخلية والخارجية وتتمثل الأطراف الداخلية بالإدارات والاقسام في داخل الشركة اما الأطراف الخارجية فتتمثل بالمستثمرين والدائنين والمقرضين والجهات الحكومية وغيرها.

ويشير (Spiceland et al,2020:5) الى ان الوسيلة الأساسية لإيصال المعلومات المالية إلى المستثمرين والدائنين والمستخدمين الخارجيين الآخرين انها تتم من خلال البيانات المالية ومذكرات الإفصاح ذات الصلة.

توفر البيانات المالية المعلومات حول ما يخص عمل الشركة عن (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،743:2015):

1- الأصول.
2- الالتزامات.
3- حقوق الملكية.
4- الدخل والمصروفات، بما فيها المكاسب والخسائر.
5- مساهمات المالكين والتوزيعات لهم.
6- التدفقات النقدية.

تقدم هذه المعلومات عن طريق مجموعة كاملة من البيانات المالية هي:

1- بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر للفترة.
2- بيان المركز المالي في نهاية الفترة.
3- بيان التغيرات في حقوق الملكية.
4- بيان التدفقات النقدية للفترة.
5- الملاحظات، وتشمل السياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى.

ويبين (الججاوي والمسعودي،23:2018) ان اهداف التقارير المالية أعلاه تتمثل بالآتي:

أ. توفير معلومات عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي ومصادر الأموال واستخداماتها فضلا عن التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية لغرض مساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة. أي ان القوائم المالية تهدف بشكل أساسي الى تقديم معلومات عن:

1- نتيجة نشاط الشركة Business Result: يوفر كشف (قائمة او بيان) الدخل Income Statement معلومات عن أداء الشركة لنشاطها سواء المتعلق بالأنشطة الاعتيادية للشركة (المصروفات – الإيرادات) او غير الاعتيادية (المكاسب – الخسائر) وما ينتج عنها من أرباح او خسائر يعبر عنه بالدخل الشامل،

2- قائمة المركز المالي للشركة Financial Position: توفر قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) Balance Sheet معلومات تتعلق بموارد الشركة والتزاماتها، اذ يتأثر مركز الشركة المالي بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها من جهة والالتزامات على هذه الموارد من جهة أخرى فضلا عن قدرتها على التكيف مع الظروف في البيئة المحيطة.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية Change in Owners' Equity: توفر قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات تبين التغيرات في حقوق ملكية الشركة، والتي تتأثر بنتيجة اعمال الشركة للفترة المالية ذاتها،

4- قائمة التدفقات النقدية Cash Flow: توفر قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement معلومات تتعلق بمصادر واستخدامات الأموال. من خلال تقسيمها الى أنواع من التدفقات النقدية هي التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية والتي تتعلق بالنشاط الاعتيادي والمستمر للشركة، والتدفقات النقدية عن العمليات الاستثمارية والتدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

فضلا عن الملاحظات والملخصات التي تتعلق بالسياسات المحاسبية المستخدمة واي إيضاحات تفسيرية هامة من شأنها توضيح ما قد يكون موضع لبس او شك من قبل المستخدمين.

ب- تلبية الاحتياجات المشتركة لمعظم مستخدمي القوائم المالية من المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ج- توفر القوائم المالية امكانية لتقييم كفاءة أداء الإدارة خلال الفترة المالية للقيام بواجباتها.

اما بخصوص مستوى هذه المعلومات فأن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يفترض المعرفة المعقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبة لدى مستخدمي البيانات المالية وان يكون لديهم الاستعداد لبذل جهد معقول لدراسة المعلومات (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية،2015:740). وهذا ما أكده ايضا (Kieso,20182-6) بقوله ان معدي البيانات المالية يفترضون ضمنيا ان المستخدمين بحاجة الى معرفة معقولة بالأعمال التجارية والمحاسبة المالية وبالتالي فان هذا الافتراض يؤثر في طريقة ومدى قيام الشركات بالإبلاغ عن المعلومات.

حدد الإطار الفكري للمحاسبة المالية عددا من الفئات كمستخدمين للبيانات المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها هذه الفئات (نصاروحميدات،5:2016).

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون: تتمثل اهم المعلومات التي يحتاجها هؤلاء بالآتي:
   أ. معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء او بيع الأسهم.
   ب. معلومات تساعد في عملية تقييم كفاءة أداء إدارة الشركة.
   ت. معلومات تساعد في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتساعد بمقارنة الشركة بالشركات الأخرى.
2- الموظفون: يحتاج الموظف الى مثل هذه المعلومات لغرض الوقوف على مدى الأمان الوظيفي، افاق التحسن الوظيفي في المستقبل ولغرض تعزيز مطالبهم كموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
3- الموردون والدائنون التجاريون: تحتاج هذه الفئة من المستخدمين الى معرفة مدى إمكانية وضع الشركة كعميل جديد قادر على سداد ديونه.
4- الزبائن: ما يحتاجه الزبائن هو معلومات تساعدهم على التنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار في عملية انتاج السلع وبيعها.
5- المقرضون: ان المعلومات التي تتعلق بقدرة الشركة المقترضة على توفير النقد اللازم لسداد أصل القرض وما يترتب عليه من فوائد في الوقت المناسب فضلا عن عدم تجاوز الشركة المقترضة نسبة الديون للغير الى حقوق الملكية والذي يعد محدد مالي يعتمد عليه المقرضون في اقراض الشركات هو ما يحتاجه المقرضون من المعلومات.
6- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لعمل الشركات: تحتاج هذه الفئات الى المعلومات اللازمة للتأكد من التزام الشركة للأنظمة والقوانين، وخاصة تلك القوانين ذات العلاقة بعملها كقانون الشركات، الضرائب والعمل... الخ.
7- الجمهور: يحتاج الى معلومات تخص الأطراف التي تم ذكرها في أعلاه، فضلا عن بعض المعلومات الخاصة التي قد لا يمكن توفيرها ضمن التقارير ذات النفع العام.

والجدير بالذكر ان فئات مستخدمي البيانات المالية تتسع لتشمل من لم يرد ذكرهم في إطار اعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية كأداة الشركة، والمحللين،

المستثمرين، السوق المالي، المنافسين والمحامين. أي كل من له مصلحة في الشركة بشكل مباشر او غير مباشر.

2-2-2-2 المستوى الثاني Second Level

يعد هذا المستوى الجسر او الرابط بين المستوى الأول والمستوى الثالث. فهو رابط بين الغرض من المحاسبة (الهدف) وكيفية تحقيق هذا الغرض (القياس والافصاح).

2-2-2-2-1 عناصر القوائم المالية Elements of Financial Statements

والتي يوضحها SFAC رقم 3، "عناصر البيانات المالية لمؤسسات الأعمال" والذي حل محله SFAC رقم 6، "عناصر البيانات المالية" اذ يتضمن تعريفات للعناصر التي تتضمنها البيانات المالية، مثل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.

لقد حدد الإطار الفكري للمحاسبة المالية تعريفا محددا لكل عنصر من هذه العناصر:

1- الأصول Assets: موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها مستقبلا وان الشركة قد اكتسبت حق الحصول او السيطرة عليها نتيجة احداث ماضية. ويلاحظ من التعريف السابق ان الأصل هو مورد اقتصادي وان أي مورد اقتصادي لابد من ان يتصف بالمنفعة Utility والندرة Scarcity، فضلا عن كونه اقتصادي أي ان المنفعة لابد من ان تكون أكبر من كلفة الحصول او السيطرة عليه، اما فيما يخص حق الحصول او السيطرة فتندرج بعدم تسجيل الأصل في سجلات الشركة والاعتراف بملكيته دون مستندات ثبوتية تؤيد ذلك، وتنقسم الأصول الى أصول متداولة Current Assets واصول غير متداولة Non-Current Assets (الججاوي والمسعودي،29:2018).

ويضيف (أبو نصار وحميدات،31:2016) ان المعيار المحاسبي رقم (1) صنف الأصل على انه متداول عندما ينطبق شرط واحد مما يلي:

- تحتفظ الشركة بالأصل لغرض تحصيله او بيعه او استخدامه خلال دورة تشغيلية.
- يكون احتفاظ الشركة بالأصل لغرض المتاجرة به خلال مدة لا تزيد عن 12 شهر.

- عندما يكون الأصل ذا طبيعة نقدية (النقد في الصندوق) او نقدية مكافئة (استثمارات قصيرة الاجل) ولا توجد قيود على استخدامه.

2- الخصوم Liabilities: هي تضحيات متوقعة في المستقبل بمنافع اقتصادية، نتيجة للالتزامات الحالية لوحدة معينة بتحويل او نقل أصول او تقديم خدمات الى وحدات أخرى نتيجة لعمليات او احداث تمت او وقعت في الماضي (شرويدر واخرون،262:2006). ويضيف (أبو نصار وحميدات،35:2016) ان الالتزامات تصنف الى متداولة وغير متداولة، ولكي يكون الالتزام متداول لابد وان تنطبق عليه احدى الحالات الاتية:

- يستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للشركة.
- يستحق السداد خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية.
- يحتفظ به لأغراض المتاجرة.
- لا يمكن تأجيل سداد الالتزام لأكثر من 12 شهرا.

3- حقوق الملكية Equity: هي ما يتبقى من أصول الشركة بعد طرح التزاماتها، وهي ما يعبر عنه بحصص الملكية في الشركة وهي تنشأ من الحق على الملكية والتي تبين علاقة الشركة بملاكها بصفتهم ملاكاً خلافا للعلاقات الأخرى مع المستخدمين، الموردين والمقرضين... الخ (شرويدر واخرون،262:2006).

4- الإيرادات Revenue: وهي التدفقات الداخلة للشركة نتيجة قيامها بأنشطتها الاعتيادية، الرئيسية والمستمرة والتي تؤدي الى زيادة في الأصول او نقص في الخصوم او كليهما معاً، خلال دورة انتاج السلع او تقديم الخدمات (الججاوي والمسعودي،31:2018).

5- المصروفات Expenses: هي التدفقات الخارجة من الشركة والناتجة عن قيام الشركة بأنشطتها الاعتيادية، الرئيسية والمستمرة والتي تؤدي الى نقص في الأصول او زيادة في الالتزامات او كليهما معاً خلال دورة انتاج السلع او تقديم الخدمات (الججاوي والمسعودي،31:2018).

6- المكاسب Gains: هي الزيادة في صافي أصول الشركة الناتج من العمليات العرضية او غير الرئيسية، غير الاعتيادية وغير المستمرة، والتي تؤثر على الشركة خلال الفترة باستثناء تلك الزيادة الناتجة عن الإيرادات او الاستثمارات من الملاك (شرويدر واخرون،210:2006).

7- الخسائر Losses: هي النقص في صافي أصول الشركة الناتج من العمليات العرضية او غير الرئيسية، غير الاعتيادية وغير المستمرة، والتي تؤثر على الشركة خلال الفترة باستثناء ذلك النقص الناتج عن المصروفات او التوزيعات للملاك (شرويدر واخرون،210:2006).

8- استثمارات الملاك Investment by Owners: هي الأصول التي يقدمها الملاك في للشركة كاستثمارات، تعمل هذه الاستثمارات على زيادة حقوق الملكية وتدرج في قائمة المركز المالي ضمن رأس مال الملاك (الججاوي والمسعودي،31:2018)..

9- التوزيعات الى الملاك Distribution: هي الانخفاض في صافي أصول الشركة والذي ينتج عن تحويل أصول او تقديم خدمات او الالتزام بخصوم تجاه المالكين من شأنها تخفيض حقوق الملكية بالشركة (الججاوي والمسعودي،31:2018).

10- الدخل الشامل Comprehensive Income: هو التغير الحاصل في حقوق الملكية لشركة معينة خلال فترة زمنية معينة، نتيجة لصفقات او احداث او ظروف اخرى من مصادر لا ترتبط بالمالكين ويمكن قياسه من خلال المعادلة الاتية (الججاوي والمسعودي،31:2018):

الدخل الشامل = (الإيرادات – المصروفات) + (المكاسب – الخسائر)

2-2-2-2-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

Qualitative Characteristics of Accounting Information

يوضح SFAC رقم 2، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة والذي حل محله SFAC رقم (8)، الفصل 3.

حتى تكون التقارير المالية المحاسبية ذات الغرض الخاص والعام ذات منفعة لمستخدميها وقرائها لابد من ان تكون ذات جودة معينة (الشيرازي ,194:1990). وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعبر عن الصفات الرئيسية للمعلومات المالية، والتي تعتبر دليلا لتقييم مدى جودة هذه المعلومات (الجعارات،67:2008)، ويضيف (بلقاوي،248:2009) تكون المعلومات ذات منفعة بخلوها من انحياز معديها وقدرة مستخدميها على فهمها ومقارنتها مع المعلومات للشركات الأخرى للوقوف على الفرص البديلة فضلا عن تركيزها على الجوهر الاقتصادي أكثر من الجوهر الفني. ويرى (سلمان،56:2012) ان أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوضح بشكل اكبر في تصفية المعلومات المحاسبية

التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة الشركة . وتجدر الإشارة الى ان اول من تطرق الى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كانت من قبل جمعية المحاسبة الامريكية في عام 1966 من خلال نشرها لبيان النظرية المحاسبية الأساسية، حيث بينت وجوب توافر معايير معينة للمعلومات المحاسبية هي (الملائمة، قابلية الاثبات، عدم التحيز وقابلية القياس) (A.A.A,1966:8). والتي استمرت الى ان نشر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (8) لسنة 2010 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة والذي يعد البيان الأكثر شمولية واهمية في تحديد الجودة اللازمة للمعلومات المحاسبية، تم تصنيف هذه الخصائص الى نوعين هي الخصائص الرئيسية والخصائص الثانوية ويمكن توضيح هذا التقسيم من خلال الشكل (2-14) الاتي:

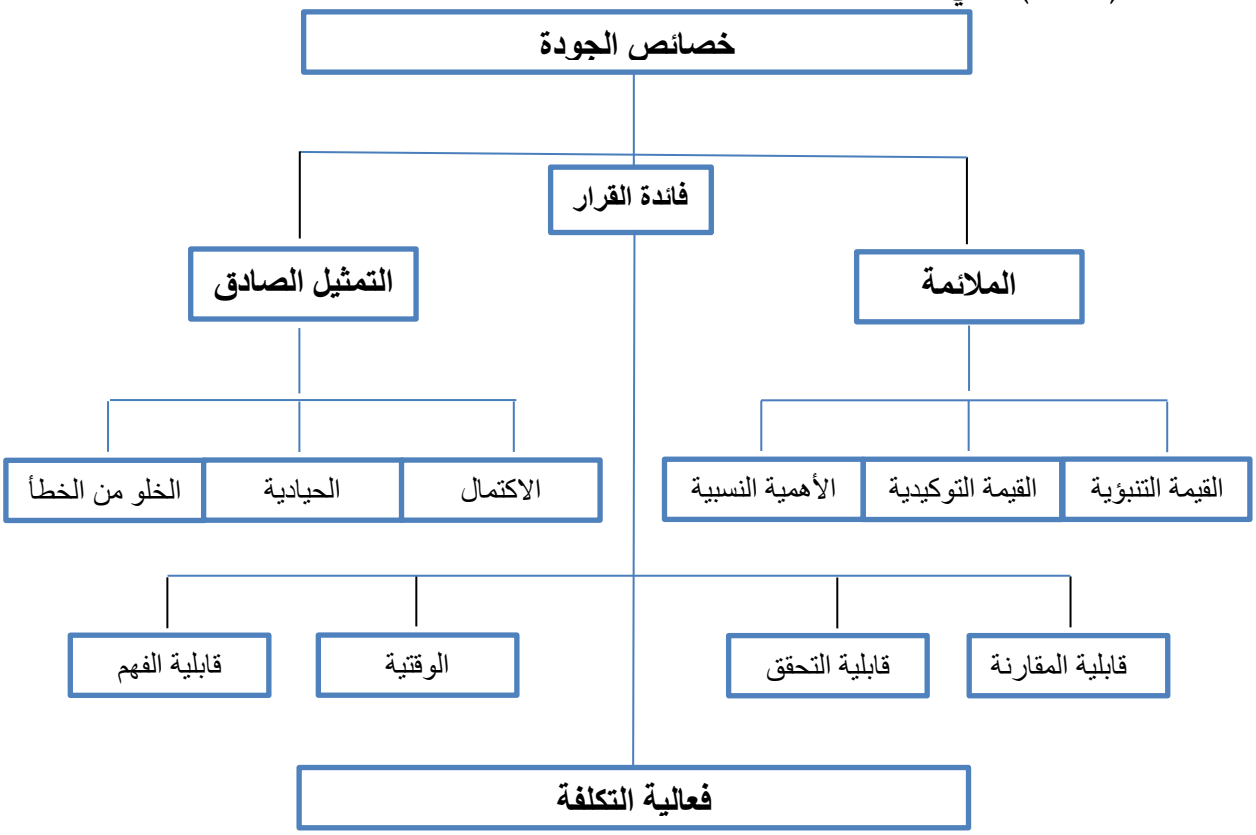

الشكل (2-14)التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المالية

Source: (Spiceland et al,2020:20)

النوع الأول: الخصائص النوعية الرئيسية Fundamental Qualities:

1- الملائمة Relevance: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان تكون قادرة على احداث فرق في قرار المستخدم، اذ لا تعد تلك المعلومات التي ليس لها ذلك التأثير ملائمة ، فالمعلومات المالية تكون قادرة على احداث هذا الفرق عندما يكون لها قيمة تنبؤية او قيمة توكيدية او كلاهما (Kieso et al,2018:2-8) .

أ. القيمة التنبؤية Predictive Value: هي تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالمستقبل، أي يمكن استخدام هذه المعلومات لتوقع نتائج القرار في المستقبل (جربوع،46:2014).**اي ان القيمة التنبؤية للمعلومات هي قدرة المعلومات على زيادة وتحسين إمكانية مستخدمها على التنبؤ بالمستقبل.**

ب. القيمة التوكيدية Confirmatory Value: متى ما وفرت المعلومات تأكيدا لمستخدميها على ان قراراتهم السابقة صحيحة او تغيير تقييمهم لهذه القرارات، تتحقق القيمة التوكيدية لها (الججاوي والمسعودي،33:2018). **وعليه فأن القيمة التوكيدية للمعلومات تمكن المستخدمين من التأكد من صحة قراراتهم السابقة او تغيير قراراتهم المستقبلية. وهنا لابد من الإشارة الى ان القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية مترابطتان، فالأولى تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمستقبل اما الثانية فتمكنهم من تأكيد او تصحيح التوقعات السابقة.**

ج. المادية (الأهمية النسبية) Materiality: تعبر المادية عن الأهمية النسبية او جوهرية المعلومة، ان لحذفها او عدم اظهارها او التلاعب بذكر المعلومة من شأنه ان يؤثر في القرارات التي يتخذها المستخدمون فالأهمية النسبية هي جانب من الملائمة، التي تعتمد على الوضع الخاص للشركة وتستند على طبيعة أو حجم العنصر الذي يتم الإبلاغ عنه (Spiceland et al,2020:21).

وهذا يعني ان المعلومات التي لا يمكن اعتبارها جوهرية هي معلومات غير ملائمة، اذ يعد تقييم الأهمية النسبية من أكثر المواضيع صعوبة، ذلك لأنه يتطلب تقييم كل من الحجم النسبي واهمية عنصر ما. وفي الواقع يبدو انه من الصعب تقديم إرشادات صارمة وملزمة في اعتبار عنصر معين جوهريا ام لا. وعلى الرغم من ان الشركات ومدققي حساباتهم يتبنون بشكل عام

القاعدة الأساسية التي تنص على أن أي شيء يقل عن 5 في المائة من صافي الدخل يعتبر غير جوهري. ومع ذلك، يمكن أن يعتمد الكثير على قواعد محددة أخرى ولا تعد هذه النسبة الا تقييما اوليا لمادية المعلومات اذ لابد من الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الكمية والنوعية بدلا من الاعتماد على تحديد عتبات كمية لتحديد المادية. فقط من خلال ممارسة الحكم الجيد والخبرة المهنية يمكن العثور على إجابات معقولة ومناسبة فيما يتعلق بقضايا الأهمية النسبية (Kieso et al,2018:2-8).

وهذا يعني ان المادية هي عتبه متكونه من مزيج من أهمية البند النسبية (الحجم) وطبيعة العنصر فان تخطتها المعلومة أصبحت لها أهمية نسبية (مادية) واصبح حذفها او عدم اظهارها يؤثر في قرارات مستخدم المعلومات.

2- التمثيل الصادق Faithful Representation: وتعني الى أي مدى تعكس المعلومات المالية الظواهر والاحداث الاقتصادية التي يعبر عنها بمعاملات وموارد الشركة والحقوق المترتبة عليها (فيشر واخرون،69:2018). ان تمثيل الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام لا يكفي بل يجب ان يتم تمثيلها بصدق. يوجد التمثيل الصادق عندما يكون هناك اتفاق بين مقياس أو وصف والظاهرة التي يدعي تمثيلها. على سبيل المثال ، مصطلح المخزون في الميزانية العمومية لشركة البيع بالتجزئة يفهم من قبل المستخدمين الخارجيين لتمثيل البنود المعدة للبيع في سياق الأعمال العادية اما اذا كان المخزون يتضمن مثلا حسابات القبض ، فإنه يفتقر إلى التمثيل الصادق(Spiceland et al,2020:21).

وهنالك ثلاث خصائص تساهم في تحقيق التمثيل الصادق هي:

أ. الاكتمال Completeness: هو وصف الظواهر بشكل مكتمل، فلكي تكون المعلومات في التقارير المالية ممثلة بشكل صادق لابد من ان تكون مكتملة في الحدود التي تسمح بها المادية والتكلفة، اذ ان أي حذف للمعلومات ذات الأهمية النسبية (المادية) يمكن ان يجعل التقارير المالية تقارير مضللة (الناغي،298،2011).

ويرى الباحث ان هذا يعني ان هذه الخاصية تعني ان التقارير المالية يجب الا يحذف منها أي بنود او معاملات هامة نسبيا، اذ ان المستخدمين يحتاجون الى رؤية مكتملة لكل عمليات المشروع ذات الأهمية النسبية.

ب. الحيادية Neutrality: وتعني ان تكون التقارير المالية قد اعدت بشكل غير متحيز لخدمة طرف او مجموعة معينة من المستخدمين على حساب الأطراف الأخرى او لتحقيق غرض او هدف معين ويجب ان تكون معدة للاستخدام العام ودون تحيز (أبو نصار وحميدات،9:2016).

ان عملية اعداد التقارير المالية تتضمن مساحة واسعة من الحكم الشخصي، الاختيارات، التقديرات لذلك لابد من عدم الإشارة الى المبالغ الواردة بها للدخل والأصول او الالتزامات على انها مبالغ حقيقية، ومع ذلك يمكننا القول ان هذه المبالغ محايدة وخالية من التحيز (فيشر واخرون،70:2018). ويرى (شرويدر واخرون،87:2006) انه يجب التركيز على الملائمة والموثوقية سواء عند صياغة المعايير او عند تطبيقها وليس على الاثار التي قد تترتب عن تطبيقها على مصالح بعض الجهات، اذ لابد من ان يكون الاختيار بين البدائل المحاسبية محايدا وخاليا من أي تحيز الى نتائج محددة مسبقا انطلاقا من اهداف التقارير المالية التي تخدم العديد من المستخدمين ممن لديهم مصالح متباينة.

ويرى الباحث ان الحيادية كخاصية لابد من ان تعتمد من لحظة انشاء المعايير اذ لابد من ان يكون المعيار المحاسبي معد بشكل حيادي، ان تأثير حيادية المعيار يؤثر بحيادية المعلومات التي تظهرها التقارير المالية. ان الحكم الشخصي والاختبارات والتقديرات التي تحاول المعايير تضييقها والحد منها الى ادنى حد لابد من ان تكون عملية مستندة على منهج حيادي لتكون المعلومات التي تظهرها القوائم المالية والمستندة الى هذه المعايير حيادية ولا تفضل مصلحة طرف على اخر.

ج. الخلو من الخطأ Free From Error: وتعني خاصية الخلو من الخطأ بان المعلومات المحاسبية يجب ان تتصف بالدقة اذ تعني الدقة هنا ان المعلومة تعبر عن الحدث او الموقف كما هو في حقيقته (العوضي، 183:2006).لا يعني خلو المعلومات من الخطأ أن الظواهر الاقتصادية التي تم وصفها دقيقة تماما أي ان التمثيل الصادق لا يعني ضرورة دقة المعلومات في جميع النواحي (FASB,SFAC.NO 8,2010:18).ان عدم وجود أخطاء او حذف في الظواهر الاقتصادية لا يعني الدقة الكاملة للمعلومات، ولكنه يعني ان تصميم وتطبيق عملية انتاج المعلومات دون خطأ. اذ ان عملية انتاج معلومات تخلو من الخطأ هو ناتج عن عدم وجود أي خطأ في عملية انتاجها وبالتالي فأنها تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية الموصوفة

(الججاوي والمسعودي،34:2018). سيمثل عنصر المعلومات الخالي من الخطأ البند المالي بشكل أكثر دقة (صدقاً).

ان التمثيل الصادق لا يعني التحرر الكامل من الخطأ. وذلك لأن معظم إجراءات إعداد التقارير المالية تتضمن تقديرات لأنواع مختلفة في اطار حكم إدارة الشركة. على سبيل المثال ، يجب على الإدارة تقدير مبلغ الحسابات غير القابلة للتحصيل لتحديد مصروفات الديون المعدومة. ويتطلب تحديد مصاريف الاستهلاك تقدير الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات ، بالإضافة إلى القيمة المتبقية للأصول (Kieso,2018:2-10).

ونستنتج من ذلك ان خاصية الخلو من الخطأ لا تعني الدقة المطلقة للمعلومات المحاسبية، ان بعض التقديرات المتعلقة ببعض عناصر القوائم المالية هي تقديرات يتخللها الحكم الشخصي، لذلك فأن ما نصفه بخلو المعلومات من الخطأ يعني ان الاحداث الاقتصادية قد تمت معالجتها والابلاغ عنها دون أخطاء.

النوع الثاني: الخصائص التعزيزية Enhancing Qualities:

هي الخصائص المكملة للخصائص الأساسية ووجودها يرفع من منفعة التقارير المالية، ويقترح الاطار الفكري ان هذه الخصائص هي مرغوب فيها ولكنها ليست ضرورية. وتنقسم هذه الخصائص الى :

أ. قابلية المقارنة Comparability: تزداد فائدة المعلومات اذا كان في الإمكان مقارنة معلومات الشركة مع نفس المعلومات للفترة السابقة فضلا عن مقارنتها بنفس المعلومات الشركات الأخرى، وبذلك يمكن للمستخدمين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل من خلال التعرف على الأداء والمركز المالي للشركة (الجعارات،55:2008). وهذا يعني اتاحة إمكانية المقارنة للمستخدمين من خلال مقارنة مجموعة التقارير المالية لشركة معينة لفترة زمنية معينة مع فترات زمنية أخرى، او مع تقارير مالية لشركات أخرى لنفس الفترة، ومن الجدير بالذكر وعلى الرغم من ارتباط الاتساق والثبات في استخدام السياسات والطرق المحاسبية بقابلية المقارنة الا ان قابلية المقارنة لا تعني التوحيد والتماثل (الججاوي والمسعودي،35:2018). ان الثبات والاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية من فترة الى أخرى يؤدي الى تحسين قابلية المقارنة. **أي ان قيمة المعلومة المتمثلة بمنفعتها**

لاتخاذ القرارات تزداد متى ما وفرت إمكانية للمقارنة سواء مع الشركات المنافسة او للشركة ذاتها خلال فترة زمنية.

ب. قابلية التحقق Verifiability: تشير ضمنيًا إلى أن جهات القياس المختلفة ذات المعرفة والمستقلة ستصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كانت المعلومات تمثل تمثيلًا صادقًا لما يُراد تصويره. يتضمن التحقق المباشر مراقبة العنصر الذي يتم تصويره. على سبيل المثال ، عادةً ما تكون التكلفة التاريخية لقطعة أرض يتم الإبلاغ عنها في الميزانية العمومية للشركة قابلة للتحقق بدرجة كبيرة. يمكن إرجاع التكلفة إلى صفقة التبادل ، شراء الأرض. من ناحية أخرى ، يصعب التحقق من القيمة العادلة لتلك الأرض. قد يختلف المثمنون في تقييمهم للقيمة العادلة. قد يكون التحقق من تقديراتهم غير مباشر ، بما في ذلك فحص نماذج التقييم الخاصة بهم وتقييم مدى معقولية مدخلات النموذج. غالبًا ما يرتبط مصطلح الموضوعية بإمكانية التحقق. التكلفة التاريخية للأرض موضوعية ويسهل التحقق منها ، ولكن القيمة العادلة للأرض خاضعة ، وقد تتأثر بالتجربة السابقة للقياس والتحيزات. من الصعب التحقق من القياس الذاتي ، مما قد يجعل المستخدمين يشكون في مصداقيته التمثيلية (Spiceland et al,2020:22). بمعنى اخر ان التعبير او التأكيد الوارد في التقارير المالية والذي يمكن التحقق منه بموضوعية يكون اكثر قابلية للتحقق من ذلك الذي لا يمكن التأكد منه بموضوعيه (فيشر واخرون،70:2018). **ونستنتج من ذلك بأن قابلية التحقق يمكن التعبير عنها بتحقق القياس فهي خاصية مرتبطة بالقياس المحاسبي، فمتى ما تحقق اثبات قياس حدث اقتصادي بشكل موضوعي قام به طرف معين بواسطة اطراف أخرى تحققت خاصية قابلية التحقق.**

ج. التوقيت المناسب Timeliness: وتعني توقيت توفير المعلومات اذ يجب ان تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرارات الاقتصادية في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات إمكانية التأثير في القرارات. ولابد من الإشارة الى ان المعلومات تفقد قيمتها في عالم التجارة والمال بشكل سريع، اذ ان المعلومات المتعلقة بالماضي تساعد على التبوء بالمستقبل، ولكن في وقت لاحق سيكون المستقبل هو الوقت الحاضر وبذلك فإن معلومات الماضي تصبح غير مفيدة لاتخاذ القرارات (أبو نصار وحميدات، 11:2016). وهذا يعني تكون

المعلومات مفيدة بشكل اكبر عندما تكون متاحة للمستخدمين في وقت مبكر بما يكفي للسماح لهم باستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

د. قابلية الفهم Understandability: هو الارتباط بين مستخدمي المعلومات والقرارات التي يقومون باتخاذها، ويمكن التعبير عنه بانه جودة المعلومات التي تتيح للمستخدمين المطلعين بشكل معقول رؤية أهميتها اذ يمكن تعزيز قابلية الفهم عن طريق تصنيف المعلومات وتمييزها وتقديمها بوضوح ودقة (Kieso,2018:2-12). ويرى (مطر والسويطي،2012:332) ان قابلية الفهم كخاصية للمعلومات تتأثر بمهارة وخبرة معدي ومستخدمي المعلومات.

يعتقد FASB ان التصنيف الحالي لخصائص المعلومات المحاسبية هو تحسين في النظام السابق القائم على أربعة خصائص أساسية. ومن الجدير بالذكر اذا قيدنا فائدة المعلومة المحاسبية بخاصية الملائمة والتمثيل الصادق بانهما خصائص أساسية يجب توافرها، فماهي درجة الملائمة وماهي درجة التمثيل الصادق للمعلومة؟ فعندما يتم قياس الخصائص على مدى متواصل فهل من المنطقي ان نقول ان هذه الخصائص رئيسية او ضرورية؟ ومتى تكون معلومة معينة ملائمة بدرجة كافية او تم التعبير عنها بصدق كافٍ؟ ما زالت الإجابة الواضحة لهما غير موجودة (فيشر واخرون،2018:71).

ويرى (رياض،2012:45) ان جودة المعلومات المحاسبية تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل المتعلقة ببيئة المحاسبة وطبيعة المعلومات فضلا عن تقرير مراقب الحسابات وكما يلي:

1- العوامل المتعلقة ببيئة المحاسبة: وتتكون من:

أ- العوامل الاقتصادية: يختلف تأثير الأنظمة الاقتصادية على جودة المعلومات المحاسبية فالأنظمة الرأسمالية تركز على احتياجات المستخدمين في الوقت الذي تركز فيه الأنظمة الاشتراكية على احتياجات الدولة من المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة.

ب-العوامل الاجتماعية: تؤثر عادات وتقاليد المجتمعات على سلوك الانسان وبالتالي فان سلوك وعادات المجتمع المتحفظ من شانها ان تؤثر في درجة التحفظ او السرية في اعداد التقارير المالية والعكس بالعكس.

ج- العوامل الثقافية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص بمستوى التعليم والثقافة ووجود المنظمات المهنية الفاعلة، والمحاسبة والتدقيق بشكل عام. اذ كلما زاد الوعي الثقافي ومستوى التعليم في مجتمع ما زادت قابلية الفهم لمستخدمي المعلومات.

د- العوامل القانونية: تتأثر مهنة المحاسبة بالمعايير والأنظمة والتعليمات والقوانين خاصة وانها كمهنة ترتبط بقوانين الضريبة والشركات ومعايير المحاسبة فضلا عن أنظمة مسك الدفاتر والسجلات، وبالتالي فان هذا بدوره ينعكس على الكيفية التي تعد وتعرض بها المعلومات المحاسبية في البيانات المالية.

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات: يتأثر مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الابلاغ عنها في البيانات المالية بمجموعة من الصفات او الخصائص والتي تم التطرق اليها فيما تم ذكره من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3- تقرير المدقق الخارجي (مراقب الحسابات): ان عمليات التدقيق الخارجي تضفي الثقة والمصداقية على التقارير المالية. حيث يقع على عاتق الإدارة اعداد التقارير المالية على وفق المبادئ والمعايير المحاسبية، ثم يقوم المدقق الخارجي (مراقب الحسابات) بتدقيق التقارير المالية للتعبير عن رأيه الفني المحايد حول ما إذا كانت التقارير تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة ، ونتائج عملياتها ، وتدفقاتها النقدية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية. ان تقرير مراقب الحسابات يزيد من ثقة أولئك الذين يعتمدون على المعلومات لاتخاذ قراراتهم. لذلك ، يلعب المدققون الخارجيون دورًا مهمًا في أسواق رأس المال، فضلا عن ذلك فإن تقرير التدقيق الخارجي يوفر لإدارة الشركة رأياً فنيا محايدا حول فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية (Spiceland et al,2020:14).

فضلا عن دور المدقق الداخلي في تحسين نوعية جودة المعلومات المحاسبية على مستوى العمليات والتقارير المالية حيث يشير ما سبق ضمنيا الى دور المدقق الداخلي في التأكد من الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية.

وهذا ما أكده أيضا (خليل 24:2007) بقوله ان جودة المعلومات المحاسبية يجب ان لا تقتصر على الخصائص الفنية بل لابد وان تتسع لتتضمن معايير أخرى تجعل المعلومات

المحاسبة ذات جودة عالية كالمعايير الرقابية والقانونية. وبين ذلك ايضا (جمعة ونوال،2012 :18) اذ وضح ان جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بالمعايير الاتية:

أ- المعايير القانونية: للأنظمة والتعليمات والقوانين أهمية كبيرة في توجيه المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية فضلا عن توثيق العمليات والاحداث الاقتصادية للشركة.

ب- المعايير الرقابية: يرتكز نجاح مجلس الإدارة وإدارة الشركة على الرقابة، باعتبارها من مكونات العملية الإدارية، ويتوقف نجاح الرقابة بالشركة على وجود رقابة فعالة على التصرفات المالية لإدارة الشركة تساعد في ضمان وتحسين جودة المعلومات التي يتم انتاجها والافصاح عنها.

ج- المعايير المهنية: تعمل المنظمات المهنية في سبيل إيجاد قاعدة مشتركة والتوصل الى معايير لجودة المعلومات المحاسبة، من خلال ضبط وتوحيد الممارسات المحاسبية وتقليل الحكم الشخصي ووضع حد ادنى للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية فضلا عن وجود معايير التدقيق التي تضفي التأكيد والثقة وعلى المعلومات المحاسبية.

ومن خلال مراجعة المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية يرى (خليل، 23:2007) ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تنقسم بين خصائص تتعلق بالقياس المحاسبي كخصائص القابلية للتحقق، فضلا عن خصائص التوقيت المناسب، وبين الأهمية النسبية وقابلية المقارنة التي تتعلق بالإفصاح المحاسبي، اما خصائص الملائمة، القابلية للفهم والقيمة التنبؤية فهي خصائص تتعلق بمستخدم المعلومات.

الفصل الثالث

ممارسات التدقيق الداخلي في التكامل مع الأنشطة الأخرى

Internal Audit Practices in Integration with other Activities

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي الى التدقيق الداخلي

A conceptual Introduction to Internal Audit

تمهيد:

مع التطور المتسارع في الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية أصبح التدقيق الداخلي في حاجة ملحة الى تطوير وتحسين عملياته لتلبية توقعات أصحاب المصلحة، سعت المنظمات المهنية ومنها على وجه التحديد معهد المدققين الداخليين الأمريكي لوضع معايير ذات مستوى عالي لغرض الالتزام بها من قبل المدققين الداخليين لتطوير مهاراتهم وتعزيز استقلاليتهم لزيادة قيمة الشركة عن طريق تحسين عملياتها وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة، وما زالت هذه المنظمات تعمل بجد في هذا الإطار لتقديم كل ما هو مفيد لتحقيق اهداف مهام التدقيق الداخلي، وسنستعرض في هذا المبحث مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق التدقيق الداخلي ومبادئ اخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي والاستقلالية والتهديدات وتقرير المدقق الداخلي والمفاهيم الحديثة لهذا النشاط الحيوي مع علاقته بالمفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة والحوكمة وسلامة امن المعلومات وادارة المخاطر .

3-1-1 مفهوم التدقيق الداخلي The Concept of Internal Audit

يرتبط التدقيق الداخلي ارتباطًا وثيقاً بتطور الأزمة الاقتصادية لعام 1929 في الولايات المتحدة، كان أرباب العمل مهتمين بتخفيض الضرائب والرسوم بحيث يتم تحليل الحسابات التي تحتوي على معاملات الضرائب والرسوم تحليلاً شاملاً من أجل العثور على إمكانية تقليل الوعاء الخاضع للضريبة أو المعاملات التي تتم دفع الرسوم مقابلها بشكل غير صحيح، حيث نستخدم مصطلحات مختلفة مثل: التفتيش والرقابة والمراجعة والتدقيق والإشراف. كل مصطلح من هذه المصطلحات تعني:

1- مقارنة الوضع الفعلي بالموقف الذي ينبغي أن يكون.

2- اعداد وتحليل الانحرافات والمخاطر.

3- اقتراح أو توصية بإجراءات للمساهمة في تقديم معلومات صحيحة.

ان مصطلح التدقيق عموماً مشتق من الكلمة اللاتينية – "audire" والتي تعني الاستماع وإبلاغ الآخرين. في البلدان الأنجلو سكسونية، اما اليوم فيشير الاصطلاح إلى إصلاح شامل للمحاسبة والمعلومات الأخرى، يقوم بها متخصص مستقل من أجل التعبير عن رأي حول انتظام وصدق المعلومات المدققة (Daniela & PETRAŞCU:2010,238) .

وبشكل عام ، يتم تعريف التدقيق بإنها عملية منهجية للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها فيما يتعلق بحالة الشركة أو عملية أو حساب مالي أو رقابة ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً وإبلاغ النتائج للمستخدمين المستهدفين، وقد تكون المعايير التي تُقارن بها الحالة الحالية معياراً قانونياً أو تنظيمياً (مثل قانونSarbanes Oxley)، أو سياسات وإجراءات يتم إنشاؤها داخليا. يتم تعريف الرقابة الداخلية على أنها "عملية يتأثر بها مجلس إدارة الشركة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين – مصممة لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف في الفئات الاتية: –

(1)موثوقية التقارير المالية.

(2)فعالية وكفاءة العمليات.

(3)الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.(COSO 1992)"

فضلاً عن ذلك، يحدد معهد المدققين الداخليين (IIA) الرقابة على أنها "أي إجراء تتخذه الإدارة لتعزيز احتمالية تحقيق الأهداف والغايات المحددة". قد تكون الضوابط وقائية (لردع الأحداث غير المرغوب فيها) ، وكيفية اكتشاف وتصحيح الأحداث غير المرغوب فيها، ونظام الرقابة هو التركيب المتكامل لمكونات وأنشطة الرقابة التي تستخدمها الشركة لتحقيق أهدافها وغاياتها

. (Kagermann et al,2008:193)

وقد اشار Eze الى ان التدقيق الداخلي هو ممارسة وانضباط المنهج الذي يتم إعداده بشكل منظم لتقييم الأنشطة التشغيلية في سبيل انجاز اهداف الشركة وتعزيز الرقابة الداخلية والحكم الرشيد وكفاءة العمليات وتحديد العيوب وزيادة الإنتاجية. التدقيق الداخلي هو آلية مهمة مصممة لتقييم التنظيم الداخلي للشركة بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية نحو الفعالية (Eze,2016:37). ويشير

(Gurama & Mansor) بان التدقيق الداخلي يستلزم مدخلات كالموارد البشرية والمادية المطلوبة لكي يعمل بكفاءة، لأداء المهمة الفعلية لوظائف التدقيق الداخلي (Gurama,Mansor,2018:70). اما معهد المدققين الداخليين فيشير الى ان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي وتأكيدي واستشاري يضيف قيمة إلى عمليات المنظمة ويحسنها، ويساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويوفر نشاط التدقيق الداخلي تأكيداً للإدارة ولجنة التدقيق على أن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة يتم فهمها وإدارتها بشكل مناسب، وهو يعمل كمستشار داخلي في العديد من مجالات الاهتمام في داخل الشركة(IIA, 2020)، ويساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق رؤيتها واهدافها من خلال نهج منظم ومنضبط للتقييم، وبالتالي تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحكم الرشيد(Pitt,2014:17)، وهذا يجعل مهمة المدققين الداخليين محفزاً لتعزيز حوكمتها والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال تقديم المفيد من الأفكار القائمة على تقييم وتحليل المعلومات والعمليات التشغيلية، وان تأثير وظائف التدقيق الداخلي تسهل عمل الرقابة الداخلية ولجنة التدقيق ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال فريق مدققين كفوئين مع مراقبة جودة التدقيق الداخلي (Oussii,2018:24). ويشير كل من Granttو Bligh الى ان زيادة الطلب على التدقيق الداخلي يُعزى إلى العلاقات التعاقدية بين الإدارة وحملة الأسهم الشركات كجزء من معالجة مشكلة الوكالة في العلاقات بين المساهمين والمديرين لتقليل فجوة التوقعات (Bligh & Grantt,2013:1-2) .

ان الهدف الأساس للتدقيق الداخلي في الشركة هو تعزيز كفاءة العمليات وفعاليتها من خلال تقديم النقد البناء، ويتكون التدقيق الداخلي من أربعة مكونات أساسية: Eden & Leah,1996:262-271))

1) التحقق من السجلات المكتوبة.

2) تقييم الاكتمال والإجراءات المنطقية والتوظيف والخدمات الداخلية للتأكد من أنها فعالة وتتوافق مع سياسات الشركة.

3) تحليل السياسات.

4) اعداد التقارير وتقديم توصية من شأنها تحسين الفعالية الإدارية.

لذا فإن التدقيق الداخلي لا يمكن أن يكون قادراً على تقديم النقد البناء دون أن يكون فعالاً ويتمتع بالكفاءة، ويتم تعريفه على أنه استخدام الموارد التنظيمية بذكاء من خلال القيام بالممارسات الصحيحة على وفق الإجراءات والسياسات المنصوص عليها لتوفير النتيجة المرجوة (Ridley& Cutting,2008:34)، وان الفاعلية مصطلح أوسع من الكفاءة، حيث يتم التركيز بشكل كبير على كيفية التأثير بالمخرجات التي يمكن أن تحقق الأهداف والغايات التنظيمية المحددة(Eze,2016:45) ، او انها تقديم خدمة أفضل أو الحصول على عائد أفضل بنفس الكلفة في وقت أو جهد محدد، اما التدقيق الداخلي غير الفعال فيشير الى وجود نقاط ضعف في الشركة لم يتم الكشف عنها او التعرف على المخاطر يؤشر على وجود تدقيق داخلي غير فعال (Sikka,et al.,2009:135). وأشار Sarens بأنه من مهام التدقيق الداخلي جمع معلومات حيوية كافية وموضوعية وفعالة استراتيجياً لكيفية التعامل مع المخاطر الكامنة داخل الشركة وغيرها من التعقيدات الاحتيالية نحو فعالية أهداف الشركة.(Sarens,2009:1) .

ويرى Akhmedjanov أن بناء وظيفة التدقيق الداخلي يساعد على تقليل نفقات الشركة، والتي ترتبط بإجراءات التدقيق الخارجي ويكون هذا ممكناً في الحالة التي يكون فيها المدقق الخارجي قادراً على الاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها في سياق التدقيق الداخلي وهذا سيساعد أيضاً في تقليل حجم الأنشطة التي يقوم بها المدقق الخارجي، ويمكن تحقيق أهمية كبيرة لتحسين كفاءة الشركة من خلال التكامل بين المحاسبة وإدارة التدقيق الداخلي، والتي يجب أن تشكل معاً نظاماً يمكن من خلاله البحث عن جميع المشاكل الحالية واقتراح التحسينات للحفاظ على الموارد وتبسيط العمليات وتقليلها وترشيق تكلفة السلع المصنعة والأعمال والخدمات وتحسين القدرة التنافسية للشركة، ومع ذلك ، لا ينبغي أن ننسى الوقت المرتبط بتطوير منهجيات التدقيق الداخلي اللازمة ووثائق العمل من أجل استقرار نشاط الخدمة (Akhmedjanov,2016:558) .

ويرى الباحث ان نشاط التدقيق الداخلي يوفر تأكيدًا للإدارة ولجنة التدقيق ومجلس الادارة على أن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة يتم فهمها وإدارتها بشكل مناسب. وهو يعمل كمستشار داخلي في العديد من مجالات الاهتمام، ويجب أن يكون لدى كل شركة بغض النظر عن حجمها

نوع من نظام الرقابة الداخلية، ونعتقد أن أفضل خدمة للشركة هي من خلال طاقم تدقيق داخلي يتمتع بموارد كافية وكفاءة مهنية ليقدم خدمات ذات قيمة مضافة بالغة الأهمية لتحقيق الكفاءة والفاعلية، وتعزيز إنشاء ضوابط فعالة من حيث التكلفة، وتقييم المخاطر، والتوصية بإجراءات التخفيف لتلك المخاطر. كجزء لا يتجزأ من فريق الإدارة، يقوم المدققون الداخليون بتزويد الإدارة العليا بالتحليلات والتقييمات والاستشارات والمعلومات حول الأنشطة التي يقومون بتدقيقها، كما أنهم يراقبون الأخلاقيات التنظيمية، تقييم التقنيات الحديثة، تحليل الفرص، تقييم الجودة والاقتصاد والكفاءة، وتقديم اتصالات دقيقة وفي الوقت المناسب، وان النطاق الشامل لمسؤولياتهم يوفر لهم منظوراً واسعاً عن الشركة، وهذا بدوره يجعلهم مورد قيم للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في تحقيق الأهداف والغايات العامة، فضلاً عن تعزيز الرقابة الداخلية والحوكمة.

3-1-2 ميثاق التدقيق الداخلي Internal Audit Covenant

الهدف الأساس للمحاسبة هو توفير معلومات محاسبية عالية الجودة تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة، ويأتي مستوى جودة هذه المعلومات المحاسبية من ممارسات حوكمة الشركة، وبالتالي التأكيد على أهمية حوكمة الشركات، وفي الآونة الأخيرة، على أعقاب الأزمات المالية التي أدت إلى فضائح مالية كبيرة، كان الاهتمام يتجه نحو وظيفة التدقيق الداخلي كعامل مهم في هيكل حوكمة الشركات. لذلك كان يجب التركيز على العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية للشركات، ومن أجل توافر المصداقية في البيانات المالية، يجب أن يكون هناك ميثاق مكتوب ومعمول به لتنظيم عمل التدقيق الداخلي ويكون بمثابة الدستور للمدققين الداخليين. ان تراجع موثوقية التقارير المالية والاتهامات بالتضليل والكذب احدى نتائج الفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات، وظهرت هناك حاجة لمهنة المحاسبة لاستعادة ثقة المستثمرين في جودة التقارير المالية والحاجة إلى تقرير مالية عالية الجودة لتلبي توقعات المستثمرين الحاليين والمحتملين. وأدى هذا الى التدخل على المستوى الدولي للحكومة الفيدرالية الأمريكية وتمرير قانون Sarbanes-Oxley عام 2002 بهدف استعادة ثقة الجمهور في الشركات. وبالمثل، في محاولة لتحقيق نفس هدف استعادة الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح على حد سواء (Ogundana, et al.,2017:2-3)، لذلك فان ميثاق التدقيق الداخلي هو احد الأدوات المهمة

التي تضمن ثقة المستثمرين بالشركة والذي ينطبق على جميع المديرين والمسؤولين والموظفين في التدقيق الداخلي، ويقدم الميثاق مبادئ توجيهية يتحمل جميع الأشخاص المعنيين المسؤولية تجاهها، ويؤدي انتهاك الميثاق الى الاضرار بسمعة الشركة في السوق وقد تتعرض الى خسائر كبيرة نتيجة انتهاك المبادئ (Mariano & Tribó,2010:6)، وأشار معيار التدقيق الداخلي الأمريكي رقم 1000 بوجوب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالته الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي والمبادئ الأساسية للممارسة المهنية، ومبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي، وأشار معيار 1100 بوجوب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بصفة دورية بمراجعة ميثاق التدقيق الداخلي وتقديمه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه، كما يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، وان يتمتع المدققين الداخليين بالموضوعية في أثناء أداء أعمالهم (IIA, 2008)، ويرى (العواد) ان ميثاق التدقيق الداخلي يتضمن وضع خطة تدقيق استراتيجية تضمن تغطية الشركة ككل على مدى ثلاث سنوات، كما يجب ان تكون هذه الخطة قائمة على المخاطر ويتم مراجعتها سنوياً (العواد،2021:258)، ويرى Badara& Saidin ان المدققين الداخليين يمثلون وظيفة فعالة في التطورات الجديدة في هيكل الحوكمة لأنهم يسهموا في الدور المهم في تقييم فعالية الرقابة الداخلية، وهذا هو السبب في أن وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة عادة ما تضيف قيمة وتحسن عمليات الشركة، ولهذا فان التدقيق الداخلي يدعم الأخلاقيات والقيم المناسبة داخل الشركة لضمان الأداء التنظيمي والمساءلة والتواصل لفحص مخاطر المعلومات والرقابة في مناطق مختلفة من الشركة، والتنسيق لأنشطة الشركة وإيصال المعلومات الى لإدارة العليا، بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات أيضا أن يكون لديها وظائف تدقيق داخلي لفحص عملياتها لدعم الإدارة. &Badara) (Saidin,2012:43، وتعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا للمعايير المهنية وتقوم بتنفيذ المسؤوليات بموجب خطة واستراتيجية التدقيق استنادا الى ميثاقها من خلال الاتي: (Pickett,2002:113):

- مراجعة هدف التدقيق الداخلي وبيان المهمة والتأكد من أن ذلك يوفر منصة لاستراتيجية تدقيق ذات قيمة مضافة وقائمة على المخاطر، كما يجب وضع الأهداف في داخل ميثاق تدقيق معتمد رسمياً.
- الإشراف على أنشطة التدقيق الداخلية وتنظيمها.
- الموافقة على استراتيجية التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية والتغييرات التي تمت خلال العام.
- مناقشة مدى كفاية الضوابط الداخلية مع المدقق الداخلي والإدارة من حيث الملائمة.
- النظر في أي مسائل قانونية تؤثر في الشركة.
- مراجعة الأداء العام للتدقيق الداخلي واعداد تقارير منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق بشأن التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات أداء رئيسية محددة.
- التأكد من أن خدمة التدقيق الداخلي تعمل وفقًا للمعايير المهنية وبالجودة ذاتها.
- النظر في التقارير الواردة من المدقق الخارجي للتدقيق الداخلي.
- الموافقة على المعايير التي وضعها التدقيق الداخلي لتقييم نوع المشاريع الاستشارية التي يقوم بها والاستجابة لها ومراجعة نتائجها وما إذا كانت تضيف قيمة إلى الشركة.
- اصدار تقرير التدقيق الداخلي السنوي من مدير التدقيق وبيان الرأي في مدى كفاية الرقابة الداخلية داخل الشركة.
- التأكد من وجود اتصال جيد بين المدققين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة والإدارة بهدف تعزز تحقيق أهداف التدقيق الداخلي. وعموماً يتكون ميثاق التدقيق الداخلي في الشركات من العناصر الاتية: (Ramadili, 2011:1192)

1- الرسالة.

2- الارشادات الإلزامية.

3- السلطة والنطاق.

4- الاستقلالية والموضوعية.

5- المسؤولية.

6- تأكيد وتحسين الجودة.

3-1-3 مبادئ اخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي

Principles of ethics for the (IA) profession

تعرف الأخلاقيات لغة على انها: الأخلاق جمع خلق، والخُلُق -بضمِّ اللام وسكونها- هو الدِّين والطبع والسجية والمروءة، وحقيقته أن صورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخَلْق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها(الاصفهاني،2008: 297)،

اما الاخلاق اصطلاحاً، فقد عرَّفها الجرجاني بأنَّها: هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر ورويَّة، فإن كان الصادر عنها الأفعال الحسنة كانت الهيئة خلقًا حسنًا، وإن كان الصادر منها الأفعال القبيحة سميت الهيئة التي هي مصدر ذلك خلقاً سيئاً(الجرجاني،2010: 101)، اما ابن مسكويه عرف الخلق بقوله: حال للنفس، داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا رويَّة، وهذه الحال تنقسم إلى قسمين: منها ما يكون طبيعياً من أصل المزاج، كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء نحو غضب، ويهيج من أقل سبب، وكالإنسان الذي يجبن من أيسر شيء، أو كالذي يفزع من أدنى صوت يطرق سمعه، أو يرتاع من خبر يسمعه، وكالذي يضحك ضحكاً مفرطاً من أدنى شيء يعجبه، وكالذي يغتمُّ ويحزن من أيسر شيء يناله. ومنها ما يكون مستفاداً بالعادة والتدريب، وربما كان مبدؤه بالرويَّة والفكر، ثم يستمر أولًا فأولًا، حتى يصير ملكة وخلقاً (ابن مسكويه،1908: 41)، وقد عرف يالجن الأخلاق من وجهة النظر الإسلامية بأنها: مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني، التي يحددها الوعي، لتنظيم حياة الإنسان، وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه (يالجن،2002: 75). كما هو معلوم ان أي مهنة من المهن لا تخلو من قواعد سلوكية واخلاقية لتنظيمها اما عرفاً او تشريعاً، وان المحاسبة بشكل عام تتميز بقبولها مسؤولية العمل بما يصب في المصلحة العامة، وهذا يعني ان مسؤولية المحاسب لا تكون تجاه العميل فحسب بل عليه ان يراعي المصلحة العامة من خلال الامتثال لأجزاء معينة من القوانين واللوائح والقواعد الأخلاقية. (مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية،2012: 13)

إن وجود مبادئ لأخلاقيات المهنة ضروري وأساسي لمهنة التدقيق الداخلي باعتبارها تقوم أساساً على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ومن هذا المنطلق،

فإن مبادئ أخلاقيات المهنة المعتمدة من المعهد الأمريكي للمدققين الداخلين يمتد نطاقها إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة التدقيق الداخلي لكي تشمل أيضاً عنصرين أساسيين، هما: المبادئ وقواعد السلوك المهني، حيث ان قواعد السلوك المهني تتمثل بالمعايير التي يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها لمساعدتهم في تحويل هذه المبادئ(الاستقامة والموضوعية والحفاظ على سرية المعلومات والكفاءة) إلى تطبيقات عملية، تساعد في توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين نحو الممارسات العملية التي تخدم الشركة وأهدافها (PRC,2019:45) .

ويرى الباحث ان الأخلاق أصلٌ نفسيٌ مستقرٌ وقوة راسخة للنفس تنزع بها بسهولة ودون تكلف إلى اختيار الخير أو الشر، بضابط الشرع الحنيف والفطرة السليمة، وتظهر آثارها في الأقوال والأفعال، اما الخلق لابد أن يكون راسخاً ودائماً يكون تلقائياً لا يحتاج إلى إعمال فكر، ولا مجاهدة نفس. كما ان مدونة أخلاقيات المدقق الداخلي هي إطار العمل أو الموجه الذي يبين الحد الأدنى من متطلبات مهنة التدقيق الداخلي التي يجب اتباعها من أجل الحفاظ على الأنشطة المهنية وتعزيزها حيث انها تضيف قيمة إلى الشركة التي يتم تقديم خدمات التدقيق الداخلي فيها، فضلا عن كونها اداة تفسيرية للمبادئ الاربعة التي هي الاستقامة والموضوعية والسرية والكفاءة. والشكل (3-1) يوضح العلاقة بين مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي والتدقيق الداخلي:

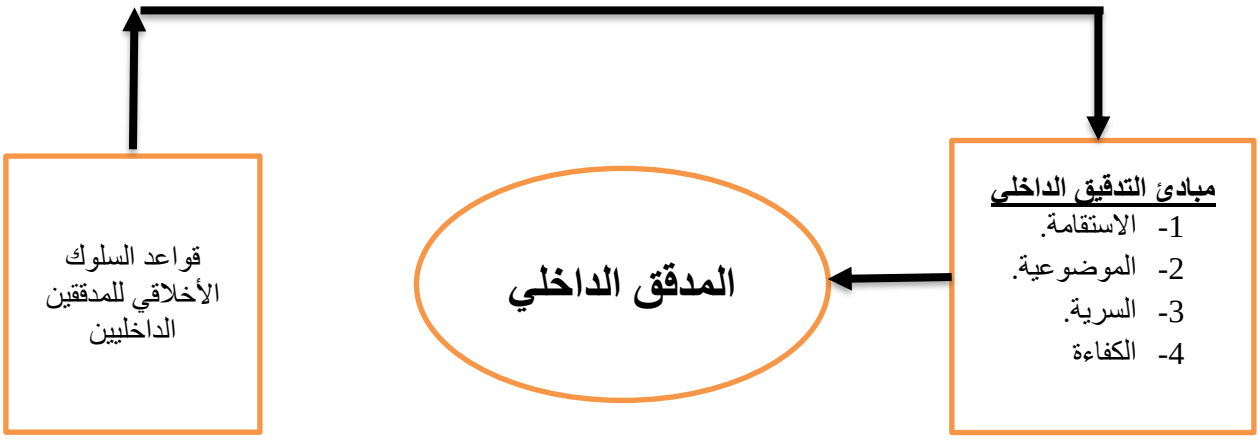

الشكل (3-1)

العلاقة بين مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي والتدقيق الداخلي

المصدر: اعداد الباحث

ويشير معهد المدققين الداخليين الى ان مدونة الأخلاقيات تتضمن المبادئ والتوقعات التي تحكم سلوك الأفراد والمنظمات في إجراء التدقيق الداخلي، ويصف الحد الأدنى من متطلبات السلوك والتوقعات السلوكية بدلاً من الأنشطة المحددة، وان الغرض من مدونة أخلاقيات المعهد هو تعزيز الثقافة الأخلاقية في مهنة التدقيق الداخلي، وتعد مدونة الأخلاقيات ضرورية ومناسبة لمهنة التدقيق الداخلي، كونها قائمة على الثقة الموضوعة في ضمانها الموضوعي بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (https://na.theiia.org/standards).

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح شركات تختلف من ناحية قطاع الاعمال والأهداف والحجم والهيكلية وتعقيد العمليات، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل الشركات أو من خارجها .وعلى الرغم من ان تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يشكّل امراً أساسيا لكي يتمكّن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم، ويتمثل الغرض من المعايير في: (IIA,2020:2)

1. توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
2. توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
3. إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
4. تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

3-1-4 استقلالية التدقيق الداخلي والتهديدات:

Internal Audit Independence and Threats

يقصد باستقلالية المدقق الداخلي، أن يتبع اعلى هرم في الهيكل التنظيمي للشركة لإتاحة الفرصة له للقيام بمهامه على افضل وجه، دون التأثير في قرارته نتيجة تدخل بعض المستويات الإدارية او جهات خارجية لها علاقة بالشركة مما يتيح لمدير التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين التحرر من اي تهديدات للقيام بمسؤولياتهم وهذا يتطلب أن يتاح له امكانية الوصول المباشر وبدون أي

قيود أو شروط الى الإدارة العليا ومجلس الادارة، كما يجب مراعاة الاستقلالية على مستوى المساعدين في كافة الإجراءات العملية (الرمحي، 2017: 20-21) .

ووفقاً لـ (Christopher et al) فان الاستقلالية تطورت للمدققين الداخليين في السنوات الاخيرة والمطالبة بمزيد من المساءلة والاستقلالية والموضوعية، ويرى البعض أن المسؤوليات الموسعة لوظيفة التدقيق الداخلي في بيئة عالم الأعمال المتغير إلى جانب المنافسة الاقتصادية المتزايدة والعولمة تخلق ضغطا على التدقيق الداخلي ، مما قد يعرض استقلاليتها للخطر، ويؤكدون على ذلك بالقول: إن الاستقلال والموضوعية بالنسبة لمهنة التدقيق الداخلي هي: التحرر من تضارب المصالح المادية الذي يهدد الموضوعية. بعبارة أخرى، إنها حالة يتم فيها إدارة التهديدات بشكل موضوعي إلى الحد الذي يتم فيه التحكم بشكل مقبول في مخاطر خدمات التدقيق الداخلي (Christopher et al,2008:201).

ويشير (الجبوري، 2013: 15) عند اجراء تقييم لاستقلالية المدقق الداخلي يجب النظر الى عدم وجود أي معوقات للاستقلالية سواء في الشكل او الجوهر، كما يجب على المدققين الداخليين ان يكونوا متحررين من أي قيود شخصية نتيجة العلاقات العامة والخاصة سواء كانت داخلية او خارجية يمكن ان تؤثر على مدى التحقق او درجة الكشف او اضعاف الاستنتاجات التي توصلوا اليها اثناء عملية التدقيق مما تؤثر في عملية التدقيق وهدفه. (الجبوري:2013: 15)، ونص معيار التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي رقم (1111) إلى الاتي:

1- نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقلاً، وعلى المدققين الداخليين أن يلتزموا الموضوعية أثناء تأدية مهامهم.

2- يجب ان يرتبط مدير التدقيق بأعلى المستويات التنظيمية لضمان القيام بمهامه دون أي مؤثرات في استقلاليته.

ويشير المعيار الدولي للتدقيق الداخلي 11000 الى أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية في أداء عمله، ويندرج أسفل هذا المعيار المعايير الفرعية المتعلقة بما يلي: - (IIA,2012)

أ .**الاستقلالية المهنية** :أن يكون المدقق الداخلي مرتبطاً بأعلى جهة تنظيمية مستقلة لها صلاحيات يصدر عنها تكليف المدقق الداخلي وتضمن تنفيذ عملياته بفاعلية.

ب .**الاستقلالية في أداء عملية التدقيق** :أن يتصف المدقق الداخلي بعدم الانحياز والحياد في أداء مهامه وألا يتأثر أداؤه بالمصالح الشخصية.

ج .**الاستقلالية الفنية** :تعني امتلاك المدقق الداخلي للمهارات الفنية لتأدية عمله من خلال التأهيل العلمي والتدريب المهني المناسب.

د .**الاستقلالية المالية** : تشير الى أن يتم تحديد رواتب ومكافآت موظفي التدقيق الداخلي ومناقشة تفاصيلها من قبل الإدارة العليا.

واورد معهد المدققين الداخليين في 2017 قائمة بالمفاهيم والتعريفات حول الاستقلال للتدقيق الداخلي نوجز أهمها: (IIA,2017: 3-4)

1100 – الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين في أداء عملهم، وان الاستقلالية هي التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على إجراء عملية التدقيق بطريقة غير منحازة، لتحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال، ويتمتع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإمكانية الوصول المباشر وغير المقيد إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، كما يمكن تحقيق ذلك من خلال علاقة إبلاغ مزدوجة.

1110 – الاستقلال التنظيمي: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تقديم تقرير إلى اعلى مستوى داخل الشركة يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بالوفاء بمسؤولياته. يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة، على الأقل سنوياً الاستقلال التنظيمي لنشاط التدقيق الداخلي، ويتم تحقيق الاستقلال التنظيمي بشكل فعال عندما يقدم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تقارير وظيفية إلى مجلس الإدارة. تتضمن أمثلة التقارير الوظيفية ما يلي:

1. اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي.
2. اعتماد خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر.

3. اعتماد ميزانية التدقيق الداخلي وخطة الموارد.

4. تلقي اتصالات من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي حول أداء نشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بخطته والمسائل الأخرى.

5. المصادقة على قرارات تعيين وعزل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.

6. اعتماد مكافأة الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.

7. إجراء استفسارات مناسبة للإدارة والرئيس التنفيذي للتدقيق لتحديد ما إذا كان هناك نطاق غير مناسب أو قيود على الموارد.

1110 – يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي خاليا من تدخل الادارة في تحديد نطاق التدقيق الداخلي وأداء العمل وإبلاغ النتائج، ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الكشف عن هذا التدخل لمجلس الإدارة ومناقشة الآثار المترتبة عليه.

1111 – التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة: يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق مع مجلس الإدارة ويتفاعل معه بشكل مباشر ".

وفي دراسة Bi Lily تقول: توفر وظائف التدقيق الداخلي ضمانًا لفعالية جميع وظائف العمل في الشركة وتركز بشكل استباقي على خلق قيمة مضافة للشركة. ومع ذلك، فإن إدراك دورهم الاستراتيجي يعتمد على استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي وموضوعية المدققين الداخليين، وعلى الرغم من أن معايير معهد المدققين الداخليين (IIA) يتطلب أن تكون وظائف التدقيق الداخلي مستقلة في أداء واجباتها، فإن الرؤساء التنفيذيين للتدقيق يرفعون تقاريرهم إلى مجلس الإدارة والمدققون الداخليون يتمتعون بإمكانية الوصول المباشر وغير المقيد إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وتوضح الدراسة أن هذه المتطلبات الدنيا غير متوافقة من خلال وظائف التدقيق الداخلي حول العالم. يؤدي تعقيد حوكمة الشركات إلى تباينات في هياكل مجلس الإدارة، كما تكشف الدراسة أن هيكل مجلس إدارة المؤسسة هو عامل مهم يؤثر على استقلالية التدقيق الداخلي وممارسات التدقيق الداخلي، وترتبط ممارسات التدقيق الداخلي بشكل إيجابي باستقلالية التدقيق الداخلي (Bi Lily, 2019: 40).

ويشير (أبو سرعة) الى ان المدقق الداخلي عليه أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي كافيا بما يسمح بأداء المهام المكلف بها، كما يجب أن يكون المدقق موضوعيا في أدائه لأعمال التدقيق، ويجب ان يكون موقع المدقق الداخلي في الشركة من حيث المستوى الإداري التابع له المدقق واضح ويرتبط بالإدارة العليا، مع تحديد الجهة التي يقدم إليها التقرير، كذلك بيان سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمدقق، مع تحديد احتياجات إدارة التدقيق الداخلي من الأفراد والأموال والأدوات المختلفة سنويا. وفي جانب اخر فإن معظم الآراء للمؤسسات والشركات توجهت بوضع إدارة التدقيق الداخلي في مستوى مستقل يرتبط بمجلس الإدارة مباشرة، لأن ذلك يجعل المدقق الداخلي بعيداً عن أي ضغوط من الأقسام أو الإدارات الأخرى (أبو سرعة، 2010: 44). والشكل (3-2) يوضح موقع التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي للشركة لتحقيق الاستقلالية:

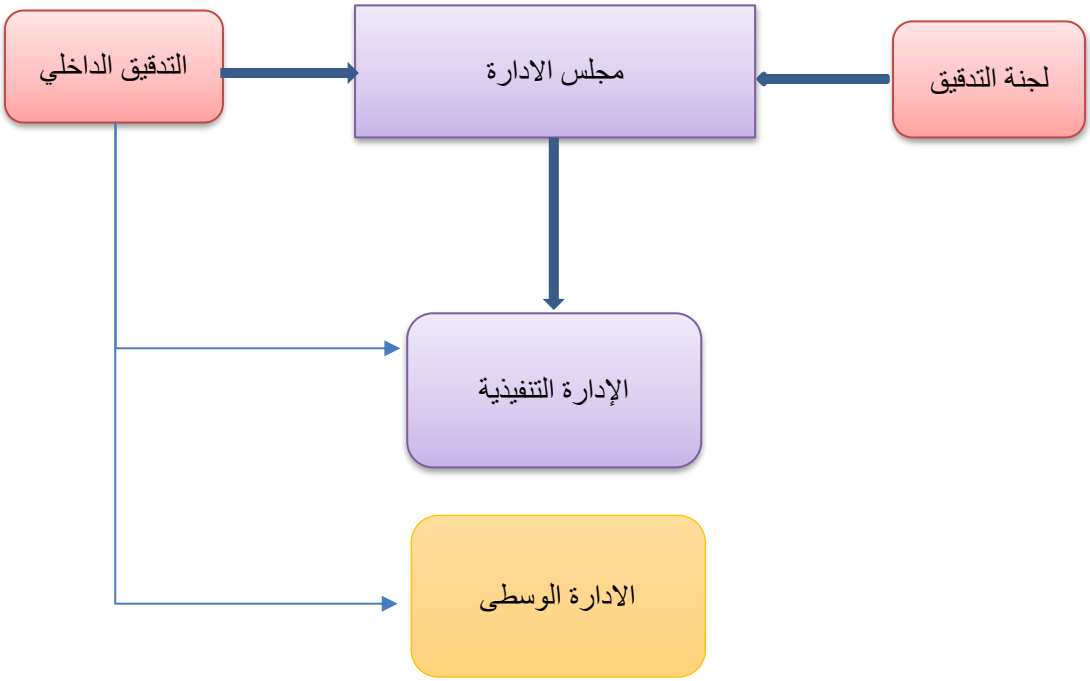

الشكل (3-2)
موقع إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي لتحقيق الاستقلالية
المصدر: اعداد الباحث.

3-1-5 الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الداخلي

Outsourcing of internal audit

من المعروف ان المدققين الداخليين هم موظفون في الشركة ويتم توظيفهم من قبل الشركة نفسها سواء كانت الشركة مصرف ام مستشفى ام حكومة ام شركة صناعية، ومع ذلك في السنوات الأخيرة، تقدم العديد من شركات التدقيق الخدمات المهنية كخدمات التدقيق الداخلي، لذلك يمكن استخدام المدققين الداخليين اما من قبل الشركة التي ينتمون اليها او من شركة خدمات مهنية مستقلة (العواد،2021: 253)، وأصبحت الاستعانة بمصادر خارجية لممارسة التدقيق الداخلي الاتجاه السائد في كثير من العمليات التجارية في العقود القليلة الماضية، وتبحث الكثير من شركات الاعمال عن شركات التدقيق والخدمات المالية الأخرى الاستشاريين لتقديم خدمات التدقيق الداخلي، واستنادًا إلى مسح معهد المدققين الداخليين (IIA) لعام 2015 أشار (Barr&Pulliam,2016:48) الى ان 38 ٪ من المنظمات العالمية تزعم أنها تعهد خدمات التدقيق الداخلي إلى حد ما الى شركات التدقيق، وتصل النسبة إلى 56٪ في شمال أمريكا، والممارسة الأقل انتشاراً في جنوب أفريقيا بنسبة 27٪. ، وتظهر هذه الإحصاءات زيادة كبيرة في الاعتماد على شركات التدقيق في الممارسة العملية عند مقارنتها بنتائج دراسة لعام 2001 لنفس المعهد والتي وجدت أن 21.5٪ و31.5٪ من الشركات الأمريكية والكندية على التوالي استعانت بمصادر خارجية على الأقل لجزء من خدمات التدقيق الداخلي الخاصة بهم الى شركات التدقيق (Kusel et al,2001:63)، وفي مسح معهد المدققين الداخليين العالمي لعام 2015 الذي أشار بأنهم توقعوا زيادة بنسبة 18٪ في الاستعانة بمصادر خارجية في العام التالي (Barr&Pulliam,2016:49) . ولا شك أن الاستعانة بمصادر خارجية قد تم من خلال زيادة الطلب على المدققين الداخليين في جميع أنحاء العالم ، اذ تشير الأبحاث الحديثة إلى ارتفاع الطلب على المدققين الداخليين بشكل ملحوظ بينما انخفض المرشحون الذين يبحثون عن وظائف اخرى (Sanglier,2015:41-45) وكان الكثير من هذا الطلب نتيجة لتزايد أهمية المدققين الداخليين في هياكل حوكمة الشركات ، فضلا عن توسع دور المدققين الداخليين في تدقيق البيانات المالية، ليقوموا بدوراً رائداً في مراجعة الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR) كما هو

مطلوب من قبل قانون Sarbanes Oxley (SOX) بعد عام 2002. وفي الواقع، ان المهنة وصفت بأنها تواجه أشد النقص من المدققين الداخليين منذ أكثر من عقد من الزمن (IIA: 2015) وفي دراسة لـ Garey et al يشير الى محددات الاستعانة الخارجية للتدقيق الداخلي باستخدام بيانات استقصائية عن 99 شركة مدرجة في البورصة الأسترالية ، حيث تعتمد الشركات الاسترالية بنسبة 54.5 % بشكل كامل على التدقيق الداخلي من داخل الشركة و 45.5 % تعهد بعض أو كل وظائف التدقيق الداخلي الى شركات تدقيق خارجي، وتشير نتائج تحليلات الانحدار إلى أن الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الداخلي مرتبطة بالتكلفة المتوقعة والكفاءة الفنية للمزود الخارجي، وعلى عكس التوقعات، كلما كبرت الشركة ، زاد الميل إلى الاستعانة بمصادر خارجية. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الشركات الصغيرة تتبنى التدقيق الداخلي لأول مرة، من خلال الاستعانة بمصادر خارجي، وتشير هذه النتائج إلى أن الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الداخلي هي فرصة عمل موسعة للمحاسبين المحترفين؛ ولكن مع قيام 75% من الشركات بالاستعانة بمصادر خارجية مرتبطة بمدقق الحسابات الخارجي، فإن هناك آثارًا على استقلالية المدقق الخارجي بسبب قبوله هذه الخدمات (Garey et al.,2006:1) .

وتسائل Mubakoe حول أثر الاستعانة بمصادر خارجية على مهنة التدقيق الداخلي، والأسباب الكامنة وراء قرار الاستعانة بمصادر خارجية، وتأثير الاستعانة بمصادر خارجية على جودة التدقيق الداخلي، وجودة التقارير المالية، من حيث الاستقلال والأثر المالي على الشركات، وقد اجابت الدراسة التي قام بها على هذه التساؤلات بالقول: ان الكثير من الأدلة تشير الى تحسين جودة التدقيق الداخلي وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين الخارجيين عند مقارنتهم بالمدققين الداخليين ، ولكن هذا الاستقلال يبقى مهدداً عندما يكون مزود الخدمة مدقق حسابات. ولم يتوصل البحث بما يكفي لتحديد التأثير الحقيقي للاستعانة بمصادر خارجية على تكاليف المدققين الداخليين الخارجيين، ومن المفيد سد هذه الفجوات (Mubakoe,2018:1) .

اما دراسة Allegrini & D'Onza الميدانية فقد اوضحت الملامح الأساسية لأنشطة التدقيق الداخلي في الشركات الايطالية الكبرى، اذ تبين أن جميع الشركات الكبرى لديها وحدات تدقيق داخلي، وأن وحدات التدقيق الداخلي الموجودة لدى البنوك وشركات التأمين تم تشكيلها بشكل أساس استجابة للمتطلبات القانونية، وتبين أن معظم وحدات التدقيق في هذه الشركات هي

صغيرة الحجم ولكن نسبة كبيرة منها تتمتع بقدر معقول من الاستقلالية حيث انها غير مرتبطة بالإدارة، وتبين أنه يوجد ميل لدى الشركات المرتبطة ببعضها كمجموعة للاعتماد على شركة تدقيق واحدة للحصول على خدمات التدقيق الداخلي(Allegrini & D'Onza, 2003:194).

وقام Kevin بدراسة تأثير هيكل التدقيق الداخلي على الانطباع السائد لدى مستخدمي البيانات المالية بمقدرة وظيفة التدقيق الداخلي على منع حصول غش القوائم المالية في الولايات المتحدة؛ حيث قام بدراسة ميدانية لآراء مسؤولي الاقراض لدى الشركات، وتبين أن الانطباع السائد لدى هؤلاء المسؤولين بأن قيام المدققين الداخليين بتوجيه تقاريرهم إلى الإدارة العليا يجعلهم في مركز لا يمكنهم من تقليل حدوث غش القوائم المالية، وأن توجيه هؤلاء المدققين تقاريرهم إلى مجلس الإدارة يجعلهم في مركز أكثر استقلالية وبالتالي يمكنهم من تقليل حالات غش القوائم المالية، لكن الدراسة لم تظهر فروقات في الانطباع السائد عن إمكانية تقليل غش القوائم المالية تعود إلى كون وظيفة التدقيق الداخلي يتم الحصول عليها من داخل الشركة أو من مصدر خارجي، خاصة عندما يتم توجيه التقارير إلى لجنة التدقيق في الشركة(Kevin, 2003:315) .

3-1-6 إدارة الجودة الشاملة والتدقيق الداخلي

Total Quality Management & IA

بدأ مصطلح الرقابة على الجودة الشاملة في الولايات المتحدة الامريكية نهاية الخمسينيات وكان موجها حول تخفيض نسبة التلف الذي يتم اكتشافه بعد انتهاء العملية الإنتاجية، ثم تطور ليشمل اكتشاف الإنتاج التالف بمجرد حدوثه، ويعد هذا الولادة الحقيقية لمفهوم رقابة الجودة (الصحن واخرون، 2008: 191) ويقصد بمفهوم إدارة الجودة (TQM) مجموعة من الأفكار والأساليب التي تتضمن جميع جوانب العمل داخل الشركة بما يحقق التطوير والتحسين المستمر في مستويات الجودة لكافة المنتجات والعمليات، مما يحقق رضا الزبون وزيادة الإنتاجية ودعم الأداء التنافسي للشركة(نور وسرايا،2005: 67).

يرى Douglas & Judge وجود علاقة بين درجة اعتماد ممارسات إدارة الجودة الشاملة (TQM) داخل الشركات والمزايا التنافسية التي تم تحقيقها، ووجدوا دعماً قوياً نسبياً لهذه العلاقة. فضلاً عن

ذلك، أظهرت بياناتهم بعض التأثير للهيكل التنظيمي على فعالية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة، وتم العثور على مقياسين للهيكل التنظيمي، بعنوان "الرقابة" و "الاستكشاف"، لتقديم تأثيرات مستقلة ومترابطة على الأداء المالي للشركات التي تنفذ برامج إدارة الجودة الشاملة (Douglas & Judge,2017:158) .

يتطلب مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) التزاماً كاملاً من قبل الجميع في المؤسسة برؤية الجودة والتحسين المستمر والرقابة والقياس في جميع ممارساتها ومنتجاتها والخدمات التي تقدمها لعملائها ويتطلب ايضاً الالتزام بالضوابط والإجراءات من قبل موردي المنتجات والخدمات للشركة وتنطبق رؤية الجودة الشاملة على كل من الموردين الداخليين والخارجيين وان إدارة الجودة الشاملة هي مساهم مهم في ممارسات حوكمة الشركات الجيدة وتتطلب مهنة التدقيق الداخلي في ميثاقها الأخلاقي، من جميع المدققين الداخليين تحقيق مستوى عالٍ لمعايير الجودة وتنفيذ التحسين المستمر في جميع الممارسات والمنتجات والخدمات التي يقدمونها لعملائهم. ينبغي للتدقيق الداخلي أن يسهم في سياسات وبرامج إدارة الجودة الشاملة للمؤسسة من خلال ممارسة أدواره المستقلة والموضوعية في مجال التأكيد والاستشارات. وفي دراسة Bin Haron et al يرى ضرورة تعزيز العلاقة بين الايزو ISO والتدقيق الداخلي وأن وظائف قسم التدقيق الداخلي والمتطلبات التي تفرضها تحديات إنشاء نظام الجودة الشاملة وفقاً لمفاهيم الارتباط بين خصائص إدارة الجودة، وهي ضرورة شاملة لتحديث الوسائل والأساليب المستخدمة باستمرار في تنفيذ مهام الجودة الشاملة والتدقيق الداخلي، والاستخدام المفيد والفعال لأنظمة تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ البرامج الحديثة لأعمال التدقيق الداخلي في ظل الجودة الشاملة ويجب أن تسعى لجذب الانتباه من خلال دمج العنصر البشري للتحكم في النظام. كما يجب تطوير التدقيق وفقًا للمعايير المحددة لتقييم أداء التدقيق الداخلي الفعلي فيما يتعلق بالجودة الشاملة(Bin Haron et al,2012:660) .

ان آثار إدارة الجودة الشاملة تتمثل من خلال إشراك مجموعة كاملة من المنظمات التي تدعم المرافق المختلفة والبرامج ذات الصلة والتي تؤثر في الثقافة والمواقف والأنشطة التنظيمية بما في ذلك الآثار المترتبة على مهنة التدقيق الداخلي. إن مشاركة المدققين الداخليين وتمكينهم من أداء عالي المستوى هو ما يميز إدارة الجودة الشاملة وأيضاً حافز لتحول نموذجي في وظيفة التدقيق

الداخلي التي كانت في الأصل فقط كمستشار مستقل في الشركات. (Zainal and Muda,2009:154-155).

ويرى الباحث ان تبني مفهوم الجودة الشاملة للتدقيق الداخلي يسهم في تطوير الممارسات الحالية وتحسين العمليات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة لتحقيق اهداف التدقيق والتوقعات المتعلقة بأصحاب المصالحة واضافة قيمة للشركة.

3-1-7 حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي

Corporate Governance and Internal Auditing

ظهر مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance على غرار مصطلح العولمة Globalization ومصطلح الخصخصة Privatization وهي مصطلحات حديثة نسبياً في اقتصاديات الدول النامية، وقد ازداد الاهتمام بموضوع الحوكمة نظراً للازمات المالية التي شهدها الكثير من الأسواق المالية والتي كان ورائها القصور في الإفصاح والشفافية للمعلومات المالية لعدد من الشركات في الأسواق المالية العالمية. وتعرف حوكمة الشركات بانها مجموعة من النظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق جودة الأداء والتميز من خلال استخدام الأساليب المعيارية لتحقيق اهداف الشركة والوصول لأفضل الممارسات، ويرى البعض الاخر انها تدقيق مستقل يقوم به المديرون لغرض حماية مصالح المساهمين(العواد،2021: 293)، وتعرف على انها مزيج من العمليات والهيكليات التي يمارسها مجلس الإدارة لأعلام وإدارة ومراقبة وتوجيه أنشطة المؤسسة بهدف تحقيق أهدافها (PRC,2021:3-5)، ويرى Pailodze, et al. ان حوكمة الشركات تنظم بشكل جيد اللوائح القانونية والعلاقات التنظيمية مع الشركة وتحمي مصالح الملاك والمستثمرين على حد سواء، او هي مزيج من الاقتصاد والآليات الإدارية التي تساعد على إنفاذ حقوق المساهمين وتشكيل هيكل رقابة الشركة، وهي ايضاً نظام التفاعل بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمديرين والمساهمين والأطراف المهتمة الأخرى لتحقيق مصالحهم وحماية استثماراتهم، وان نظرية حوكمة الشركات هي نتيجة لممارسة عامة تستند على المفاهيم الاتية: (Pailodze et al, 2020:51)

أ) مفهوم علاقات الوكيل (نظرية الوكالة).

ب) المفهوم الإداري.

ج) مفهوم الإدارة الاستراتيجية.

د) نظرية المسؤولية الاجتماعية.

ان تعزيز العامل البشري في إدارة الشركات هو السمة الرئيسية في الاقتصاد الحديث ويجب أن تمتلك الهيئات الحكومية وكذلك الشركات معلومات كاملة ودقيقة نظراً لأن مجال النشاط الاقتصادي يتجاوز حدود الدولة والتشريعات المحلية ليشمل التشريعات الدولية، وكذلك فإن تشريعات الدولة التي تُقام فيها العلاقات التجارية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فإن عملية تدقيق مثل هذا النوع من العمليات هي عملية معقدة للغاية وطويلة وبالتالي ينبغي إجراء التدقيق من قبل متخصصين مؤهلين تأهيلاً عالياً. تعتمد الإدارة الفعالة للشركة التي تعد شرطًا مسبقًا للنمو الاقتصادي والاستدامة على التقارير التي يعدها المدققون (G.Sulashvili & Murvanidze,2017).

ان الحاجة الى زيادة فاعلية الإدارة في المنظمات ضرورية لتحسين قاعدة تشريعية وإدخال آليات رقابة جديدة، لتعزيز كفاءة نظام المحاسبة والرقابة على حد سواء ومن الضروري تحسين القوانين، ووجود معلومات كاملة عن الأداء المالي للمنظمات، والنتائج. هذا ممكن من خلال استخدام معايير المحاسبة الدولية ومواءمتها بالكامل مع معايير التدقيق الداخلي الدولية. (Dwi,2017:154).

يرى Kutateladze & Pailodze ضرورة إيجاد طرق لتحسين المحاسبة ومنهجية التدقيق الداخلي، من خلال تحديد الوضع المالي للشركة الذي سيتم تقييمه بموضوعية من خلال إجراءات التدقيق الداخلي التي ترتبط مباشرة بالإجراءات المحاسبية الصحيحة لغرض الوصول إلى أهداف الشركة وإنجاز المهام المطلوبة. (Kutateladze & Pailodze,2018)، لقد اسهم تطور الشركة في تطوير الأشكال التنظيمية للرقابة والتدقيق الداخلي، إن أهم شكل من أشكال الحوكمة في الأعمال التجارية الكبيرة هو التعاون بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، ويتميز بالفصل بين وظائف الإدارة والملكية، والهيكل التنظيمي المعقد والمصالح المشتركة مع الأطراف ذات العلاقة اذ تعمل الشركات الحديثة في ظروف سوق سريعة التغير مع مستوى عالٍ من عدم اليقين والمخاطر

المالية التي تجعل تطبيق الحوكمة في الشركات أكثر صعوبة ، مما يجعل إدارة الشركة أقل قدرة على الاستجابة بسرعة وكفاءة للتحديات المتزايدة التي تواجه التدقيق الداخلي والذي واجبه حماية الشركة من الأخطاء وأوجه القصور المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يسهل التدقيق الداخلي تحديد نقاط الضعف وبيان مبادئ الإدارة التي تم انتهاكها وضمان نظام فعال إلى حد ما لحوكمة الشركات والرقابة، حيث ان وجوده مهم بشكل خاص لأصحاب المصلحة(Pailodze, et. al, 2020:55) ويؤكد إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية على أهمية إدارة المخاطر في حوكمة الشركات ودور الآليات مثل التدقيق الداخلي في هذه العملية. وبالتالي، يتم تفسير التدقيق الداخلي على أنه تقنية لإدارة المخاطر توفر خدمات استشارية مسبقة وخدمات ضمان لاحقة من خلال تحديد مجالات المنظمة التي يمكن أن تؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف التنظيمية. تستند الأهداف على قدرة الإدارة على إدارة المخاطر، والتي تتضمن تحديد الأهداف، وتحديد محركات المخاطر، وتنفيذ الاستجابات المناسبة للمخاطر والعلاقات الاجتماعية التي تمارس فيها الضوابط. ويتمثل الدور الاستشاري للمدققين الداخليين في كونهم يوصون بشكل استباقي بالاستجابات المناسبة لمعالجة المخاطر(معهد المدققين الداخليين، 2012). يوفر نشاط التدقيق الداخلي تأكيدًا للإدارة ولجنة التدقيق على أن المخاطر التي تتعرض لها الشركة يتم فهمها وإدارتها بشكل مناسب. يجب أن يكون لدى كل شركة بغض النظر عن حجمها نوع من نظام الرقابة الداخلية، ويعتقد معهد المدققين الداخليين (IIA) أن أفضل خدمة للشركة هي من خلال طاقم تدقيق داخلي يتمتع بموارد كاملة وكفوئين مهنيًا يقدم خدمات ذات قيمة مضافة بالغة الأهمية لتحقيق الكفاءة والفاعلية، ويُكلف ممارسو التدقيق الداخلي بمساعدة الشركة في الاضطلاع بالمسؤوليات بشكل فعال، وتعزيز إنشاء ضوابط فعالة من حيث التكلفة، وتقييم المخاطر، والتوصية بإجراءات تخفيف تلك المخاطر. كجزء لا يتجزأ من فريق الإدارة، ويقوم المدققون الداخليون بتزويد الإدارة العليا بالتحليلات والتقييمات والاستشارات والمعلومات حول الأنشطة التي يقومون بمراجعتها. كما أنهم يراقبون الأخلاقيات التنظيمية، تقييم التقنيات الناشئة، تحليل الفرص تقييم الجودة والاقتصاد والكفاءة، وتقديم اتصالات دقيقة وفي الوقت المناسب، وان النطاق الشامل لمسؤولياتهم يوفر لهم منظوراً واسعاً عن الشركة، وهذا بدوره يجعلهم مورد قيم للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في تحقيق الأهداف والغايات العامة، فضلاً عن تعزيز الرقابة الداخلية والحوكمة(IIA. 2020) .

تشمل مهام التدقيق الداخلي مراقبة مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية، وتجدر الإشارة إلى أن نطاق وأهداف التدقيق الداخلي تكون في كل حالة مختلفة وتعتمد على حجم وهيكل الشركة ومتطلبات أصحابها. عادةً ما تتضمن وظيفة التدقيق الداخلي عنصرًا أو أكثر من العناصر الاتية:

.(Karimjon, 2016:748)

أ) مراقبة فعالية إجراءات الرقابة الداخلية – ان وضع نظام المحاسبة والرقابة الداخلية هو من مسؤولية الإدارة، ويجب أن يحظى هذا بالاهتمام المناسب دائما، وعادة ما يتم إعطاء خدمة التدقيق الداخلي مسؤولية فحص هذه الأنظمة ومراقبة أدائها الفعال فضلا عن تقديم التوصيات لتحسينها.

ب) دراسة المعلومات المالية والإدارية – تشمل مراجعتنا للوسائل والأساليب المستخدمة لجمع وقياس وتصنيف المعلومات وإعداد التقارير على أساسها، وكذلك الطلبات المحددة لبعض الأجزاء المكونة لها، بما في ذلك الاختبار التفصيلي للمعاملات والمحاسبة لأرصدة الحسابات والإجراءات الأخرى.

ج) السيطرة على الاقتصاد والكفاءة والفعالية بما في ذلك الضوابط غير المالية للشركة.

ز) مراقبة الامتثال لتشريعات الدولة والأنظمة والمتطلبات الخارجية والسياسات والتوجيهات ومتطلبات الإدارة الداخلية الأخرى.

ويرى الباحث ان دور نشاط التدقيق الداخلي في الحوكمة يتمثل تقييم عمليات الحوكمة وبالتالي التوصية بأجراء التحسينات اللازمة على الاساليب والعمليات والأنشطة التي من شأنها ان تضيف قيمة للحوكمة في الشركة.

3-1-8 التدقيق الداخلي وسلامة امن المعلومات

Internal Audit and Information Security Safety

في أوائل السبعينات ازدهرت صناعة جديدة أطلق عليها صناعة المعلومات واصبحت تلك الصناعة مقياساً لتقدم الدول ومصدرا للقوة، وتعد المعلومات في الوقت الحاضر سلعة او خدمة تشترى وتباع باعتبارها مصدر قوة اقتصادية وعسكرية لارتباطها بمختلف النشاطات الإنسانية وتداخلها في كافة

جوانب الحياة العصرية، وأصبح الوعي بأهميتها مظهراً لتقدم الأمم والشعوب (رستم، 25،1995)، وأصبحت المعلومات اليوم ركيزة أساسية في تطور المجتمع وتحقيق الرفاهية، وقد دخلت تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الميادين الاجتماعية والإنسانية والعلمية (إبراهيم، 2008: 25). وقد أتاح التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاح كميات هائلة من المعلومات، وهذا يولد مخاطر كبيرة على أنظمة الكمبيوتر والمعلومات والعمليات والبنى التحتية التي تدعمها، على الرغم من التقدم الكبير في مجال أمن المعلومات، لا تزال العديد من أنظمة المعلومات عرضة للهجمات الداخلية أو الخارجية، وإن وجود تدقيق داخلي لأمن نظام المعلومات Certify Information System Auditor (CISA) يزيد من احتمالية تبني إجراءات أمنية مناسبة ومنع هذه الهجمات أو تقليل العواقب السلبية (Maria, et al., 2010: 43) ، ويشير Suduc & Filip الى ان تقدم ظاهرة العالم الرقمي لها فوائد هائلة ، ولكنها من ناحية أخرى تخلق أيضاً مخاطر كبيرة وغير مسبوقة، اذ تتيح تقنية الويب للمستخدمين الوصول السريع وغير المكلف إلى قدر كبير من المعلومات المتوفرة على مواقع الويب أو المكتبات الرقمية أو مصادر البيانات الأخرى (Suduc et al,2009:32) ، وان نفس العوامل التي تولد الفوائد مثل السرعة وإمكانية الوصول إذا لم يتم التحكم فيها بشكل صحيح يمكن أن تترك أنظمة المعلومات (IS) عرضة للاحتيال والتخريب ، وهناك العديد من التقنيات الأمنية التي يمكن تطبيقها، ويجب أن يتم اختيار واحد أو مجموعة من التقنيات الأمنية وفقاً للمخاطر المحتملة، لذلك فإن الخطوة الأولى لتوفير الأمن هي تحديد المخاطر، وبعد ذلك تحديد تلك التقنيات والتي ستوفر المستوى المناسب من الأمان للبيانات والأنظمة وسيقوم برنامج التدقيق القائم على المخاطر بتحسين نظام أمان الشركة (NSSA&GAO,2001:14). يستخدم المدققون الداخليون مجموعة من الإجراءات التي تكفل سلامة وامن المعلومات للتأكد مثلا: من ان الأقفال، وغطاء التأمين على الأجهزة وتكاليف إعادة البيانات ، وإجراءات النسخ الاحتياطية اليومية لنظام المعلومات والبيانات ، وعمر التخزين خارج الموقع ، وتناوب وسائط النسخ الاحتياطي إلى موقع آمن ، وبرامج التعافي من الكوارث الحالية والمستقبلية كافية وسليمة، ويمكن التخفيف من هذه التهديدات من خلال ضوابط الأمان المنطقية التي تقيد إمكانات الوصول إلى مستخدمي النظام وتمنع المستخدمين غير المصرح لهم من الوصول إلى النظام (Champlain,2003,47) .

وفقًا لـ .Garg et al، يجب اليوم على الشركات معالجة أربعة أنواع رئيسية من مخاطر تكنولوجيا المعلومات والتي هي: مخاطر الأمان، المخاطر المتاحة[1]، مخاطر الأداء ومخاطر الامتثال، وتمثل مخاطر الأمان الوصول غير المصرح به إلى المعلومات: تسرب البيانات، وخصوصية البيانات، والاحتيال، وأمن نقطة النهاية. تشمل مخاطر الأمان أيضًا تهديدات خارجية واسعة النطاق، مثل الفيروسات، بالإضافة إلى هجمات أكثر استهدافاً على تطبيقات معينة ومستخدمين محددين ومعلومات محددة.(Garg et al,2003:75) ، وأظهر استطلاع أجرته شركة Ernst & Young أن الحوادث الأمنية يمكن أن تكلف الشركات ما بين 17 و 28 مليون دولار لكل حادث، وأظهر استطلاع آخر تم إجراؤه خلال 13 عامًا بمساعدة 522 ممارسًا لأمن الكمبيوتر في الولايات المتحدة أن حوادث الفيروسات تحدث بشكل متكرر (بنسبة 49٪ في منظمات المستجيبين). ثاني أكثر الحوادث التي وقعت كانت إساءة استخدام من الداخل للشبكات (44٪) تبعها سرقة أجهزة الكمبيوتر المحمولة وغيرها من الأجهزة المحمولة (42٪) .(Richardson,2008:5-8)

أحد العناصر الرئيسية لبيئة الرقابة الداخلية داخل أي شركة هو سياسة أمن أنظمة المعلومات، وتوفر سياسة أمان المعلومات اطار عالي المستوى مشتق منه كافة عناصر الرقابة الأخرى المتعلقة بأمن المعلومات، ويفترض من جميع الشركات تقريباً ان يكون لديها سياسة أمان خاصة بخدمات المعلومات ووفقًا لاستطلاع أجرته مجموعة Datapro Information Services Group عام 1996 لأكثر من 1300 شركة في الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى والجنوبية وأوروبا وآسيا ، فإن 54% فقط لديها سياسة خاصة بأمن المعلومات، وكانت هذه النسبة قد بلغت 82% في عام1995 ، وأشار الاستطلاع إلى أن 62 % من الشركات المستجيبة قد عينت شخصا ليكون مسؤولاً عن أمن الكمبيوتر، وأن الغالبية من المستجيبين أفادوا بأن أقل من 5% من ميزانية تكنولوجيا المعلومات (IT) لشركتهم مخصصة للأمن. وأكد استطلاع عالمي منفصل أجراه Xephon الإنجليزي أن أقل من 60% من الشركات المستجيبة لديها سياسات أمان خاصة بالمعلومات. وان نسبة 2٪ من المستجيبين لا يعرفون ما إذا كان لدى منظمتهم سياسة خاصة

[1] هو خطر تأثر أداء وتوافر أنظمة وبيانات تكنولوجيا المعلومات سلبًا ، بما في ذلك عدم القدرة على استرداد خدمات المؤسسة في الوقت المناسب ، بسبب فشل مكونات أجهزة أو برامج تكنولوجيا المعلومات ؛ نقاط الضعف في إدارة نظام تكنولوجيا المعلومات. أو أي دولة أخرى أو أي حدث آخر. (https://www.openriskmanual.org/wiki/IT_Availability_Risk)

بأمن المعلومات. وتشير الدراسات إلى أن العديد من المنظمات راضية عن أمن المعلومات في عصر تنتشر فيه أجهزة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات بمعدل عالي في بيئة تتسم بالمخاطرة، وعموما إذا لم يكن لدى الشركة سياسة أمنية خاصة بأمن المعلومات فهذا مؤشر ضعف كبير في الرقابة الداخلية. يجب تطوير السياسة الأمنية وتنفيذها في أسرع وقت ممكن (Champlain,2003:35). والشكل (3-2) ادناه يوضح ممارسات التدقيق الداخلي لأمن المعلومات:

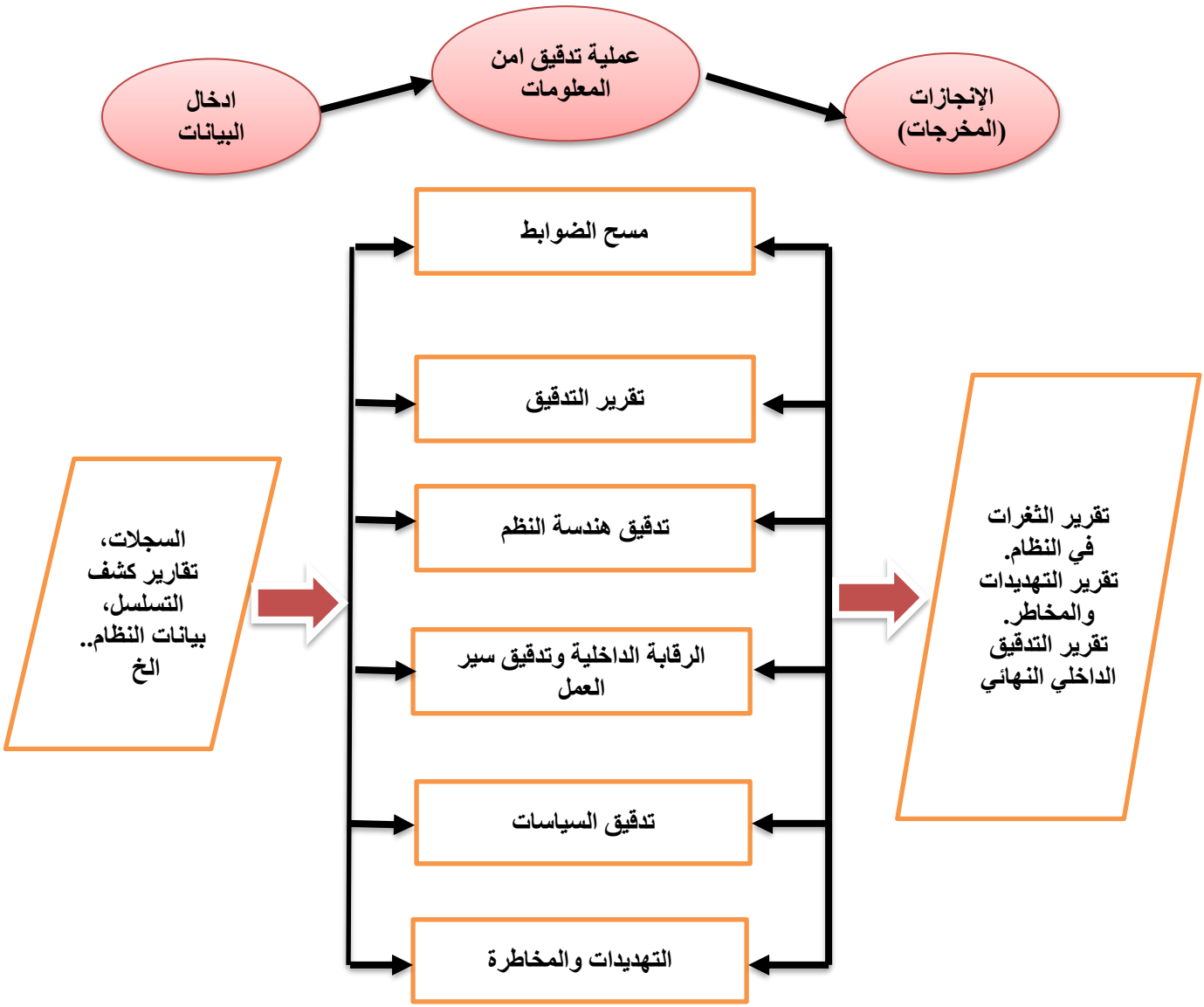

الشكل (3-3)
ممارسات التدقيق الداخلي لأمن المعلومات
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Suduc, at al. 2010)بتصرف.

ويرى الباحث ان معايير أمن نظم المعلومات هي الحد الأدنى من المعايير والقواعد والإجراءات التي وضعتها الإدارة العليا والتي يجب تنفيذها للمساعدة في ضمان تحقيق سياسة أمن نظم المعلومات، والتي يتم تنفيذها من قبل الموظفين (مثل مسؤولي أمن النظام والمستخدمين) تحت إشراف الإدارة والتي يتأكد منها المدقق الداخلي بمدى الالتزام بمعاييرها، ويجب أن تحدد معايير أمن أنظمة المعلومات المتطلبات التفصيلية لكل عنصر رقابة في أنظمة المعلومات مثل عناصر الرقابة التفصيلية التي يجب تحديدها في المعايير والتي هي الحد الأدنى لطول كلمة المرور المكون من ثمانية أحرف، وفترة انتهاء صلاحية كلمة المرور لمدة 30 يوماً على سبيل المثال، ويجب أن تكون هذه المعايير عامة بما يكفي لتطبيقها على جميع أنظمة المعلومات الحالية والمقترحة التي تمتلك شكلاً من أشكال الأمن المنطقي و / أو المادي، ومتى رأت الإدارة أن المعايير بحاجة إلى التغيير، يمكن إبلاغ الموظفين بالتغييرات وتنفيذها من دون الحاجة إلى موافقة مجلس الإدارة. وهذا يمكّن الشركة من الاستجابة بسرعة أكبر للتقدم التكنولوجي، وفيما يتعلق بالتدقيق توفر معايير أمن نظم المعلومات معياراً معتمداً من الإدارة أو خط أساس يمكن على أساسه تقييم مدى كفاية الضوابط المطبقة على أنظمة المعلومات.

3-1-9 التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

Internal Audit and Risk Management

ان الخطر موجود في كل مكان وينشأ مباشرة من عدم القدرة على التنبؤ به، وان عملية تحديد وتقييم وإدارة مخاطر أي عمل تتطلب العودة إلى أهدافه الاستراتيجية: لأنه سيكون من الواضح عدم السيطرة على كل شيء، ومن المحتمل أن تكون العواقب المحلية للأحداث لها تأثير في نطاق عالمي، مثل الإرهاب والأوبئة وأزمة الائتمان غير المتوقعة. ومع ذلك، يمكن أن تشمل أيضاً إنشاء فرص جديدة وقيمة. وسوف نستعرض الموضوع من اتجاهين الأول إدارة المخاطر والثاني تقنيات التدقيق الداخلي وعلاقتها مع إدارة المخاطر.

توفر إدارة المخاطر إطاراً للشركات للتعامل مع حالة عدم اليقين والرد عليها. بينما تؤكد بأنه لا يوجد شيء مؤكد في الحياة، إن الممارسة الحديثة لإدارة المخاطر تشير الى نهج منظم وشامل اذ

ينبغي أن يحسن هذا النهج مرونة الأعمال وزيادة القدرة على التنبؤ ويساهم في تحسين العوائد، وهذا مهم اليوم بشكل خاص بالنظر إلى وتيرة تغيير الحياة (Hopkin,2010:3).

أصبحت إدارة المخاطر في الوقت الحاضر على أجندة جميع الشركات؛ وتولي الحكومات والبورصات والمساهمون والمنظمون اهتماماً خاصاً بإدارة المخاطر. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال دائما. بدء البحث في إدارة المخاطر عام 2007. وكان هذا هو الوقت الذي بدأت معظم الشركات الكبيرة غير المالية لتوها في بناء وظائف إدارة المخاطر وتنفيذ أطر إدارة المخاطر، وفي ذلك الوقت، أظهرت الدراسات أن إدارة المخاطر كانت مدفوعة إلى حد كبير بمتطلبات البورصة وكانت أساسية جداً في طبيعتها. تم تحديد العديد من التحديات المتعلقة بضعف ثقافة المخاطر والارتباك حول الأدوار والمسؤوليات التي تلعبها مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين وفرق إدارة المخاطر بشكل عام، وركز مديرو المخاطر بشكل أساسي على أنشطة الشركة، مثل تطوير أطر إدارة المخاطر، وإجراء تقييمات المخاطر الأساسية، وإعداد تقارير المخاطر التي لم تظهر ارتباطًا واضحاً بين المخاطر المحددة وأهداف الشركة، وقد أدى ذلك إلى إجراءات شبيهة للغاية بالامتثال وأحياناً إجراءات بيروقراطية مفرطة. غالبًا ما استغرق الأمر شهوراً للحصول على نتائج ذات مغزى وسرعان ما أصبح تمريناً مريحاً. قاومت وحدات الأعمال ما كان يُنظر إليه على أنه "مبادرة مكتب خلفي" ، زاعمين أن المخاطر معروفة بالفعل وتحت السيطرة. بشكل عام، فشلت إدارة المخاطر في توفير تغيير ذا مغزى لكيفية عمل الشركات أو تخطيط المديرين التنفيذيين واتخاذ القرارات (Sidorenko&Demidenko,2017:2).

ويرى الباحث ان ادارة المخاطر تعد علما جديدا نسبيا فقد تم تعريفها بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة، وهذا ما يجعلنا نتعرض لمجموعة من التعاريف حول إدارة المخاطر.

يشير حماد الى ان إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى (حماد،2007: 50)، اما سلام وموسى فقد اشارا الى انها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار

أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف (سلام وموسى،2007: 55)، ويمكن أن تصنف وفقا لمعايير عديدة نذكر منها: (حمايزية،2016: 43-44)

1- المخاطر الصافية والمخاطر المضاربة:

المخاطر الصافية: فتكون نتيجة حادث طارئ أو خارج عن إدارة المؤسسة وعادة ما تتمثل في الكوارث الطبيعية، التقنية، الانفجارات النووية، الفيضانات، الحرائق، السرقة...الخ، فهذه المخاطر تنطوي على خسارة إذا وقعت.

المخاطر المضاربة: هي أخطار تتحملها الشركة بإرادتها وتنتج عن اختياراتها على أمل تحقيق ربح فخطر المضاربة من المحتمل ان يحقق الربح أو الخسارة، فدخول سوق بمنتوج معين يحمل خطرا نتيجة المضاربة يتمثل على سبيل المثال في عدم تقبل المنتوج في السوق، أو عدم تغطيته تكاليف طرحه في السوق، وأن هذه المخاطر يتم تحملها مقابل إمكانية ربح، فهو رهان إداري قابل للمراقبة المسبقة من مخاطر المضاربة نذكر :التقلبات النقدية، افلاس الموردين، التطور التقني .

ويضيف Hopkin من أجل فهم المخاطر بشكل كامل، من الضروري تقديم وصف تفصيلي حتى يمكن تحديد فهم مشترك للمخاطر ويمكن فهم الملكية / المسؤوليات بوضوح، ويوضح الجدول 3-1 المخاطر الأكثر قابلية للتطبيق في الشركة، وستحتاج القائمة إلى تعديل لتقديم وصف كامل للرقابة على المخاطر كي يمكن جمع النطاق الصحيح من المعلومات حول كل خطر، ويجب فهم التمييز بين المخاطر، الرقابة والفرص بشكل واضح. ويهدف المثال أدناه إلى التمييز بين هذه الأنواع من المخاطر، بحيث يمكن تحديد المعلومات المطلوبة لوصف كل نوع من أنواع المخاطر (Hopkin,2010:3) .

وقد أشار Pickett الى ان إدارة المخاطر هي عملية تقوم على تحديد المخاطر المحيطة بالشركة ويتم ترتيبها حسب درجة الخطورة ومن ثم تحديد التهديدات والفرص المحتملة، لذلك كان على المدققين الداخليين ان يواجهوا تحدياً حول إدارة المخاطر بشكل كبير والمتمثل بدورهم الاستشاري في مساعدة الإدارة على تحديد هذه المخاطر والاستجابة لها وتقييمها فيما يتعلق بكفاءة وفاعلية ادارتها من حيث مواجهتها او الحد منها، تقليل تأثيرها وتحويل تأثيرها وفقاً لما هو مطلوب.(Pickett,2011: 265)، لذلك كان موضوع إدارة المخاطر محل اهتمام العديد من

المنظمات المهنية واللجان ذات العلاقة مثل COSO اذ أصدرت 2004 اطار عمل بعنوان (إدارة مخاطر الشركة) يقوم على تحديد المخاطر وتحليلها من منظور متكامل لجميع نواحي الشركة. (الجوهر وعبد علي،2017: 167) والجدول (3-1) يوضح وصفاً للمخاطر:

جدول (3-1)

وصف المخاطر

•اسم أو وعنوان المخاطرة •بيان المخاطر، بما في ذلك نطاق المخاطر وتفاصيل الأحداث والتبعيات المحتملة. •طبيعة المخاطر، بما في ذلك تفاصيل تصنيف المخاطر والجدول الزمني للتأثير المحتمل •أصحاب المصلحة في المخاطر ، الداخلية والخارجية على حد سواء •موقف المخاطرة أو حدود المخاطر. •احتمالية وحجم الحدث والعواقب في حالة حدوث الخطر عند المستوى الحالي. •مستوى الرقابة المطلوبة أو المستوى المستهدف من المخاطر. •تجربة الحادث والخسارة •آليات وأنشطة الرقابة الحالية. •المسؤولية عن تطوير استراتيجية وسياسة المخاطر. •إمكانية تحسين المخاطر ومستوى الثقة في الضوابط الحالية. •توصيات تحسين المخاطر والمواعيد النهائية للتنفيذ. •المسؤولية عن تنفيذ التحسينات. • المسؤولية عن تدقيق الامتثال للمخاطر.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (Hopkin, 2010)

ولابد من الإشارة الى ان توزيع الأدوار في اطار الرقابة وإدارة المخاطر في الشركة يتضمن مسؤولية الإدارة عن ايجادها وتنفيذها في حين تكون مسؤولية مجلس الإدارة مسؤولية اشرافية على عمل الإدارة التنفيذية من خلال الاستعانة بالخدمات الموضوعية والمتمثلة بالتأكيد والاستشارة من التدقيق الداخلي.

كما لابد من الإشارة الى توزيع الأدوار في نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي وضعته جمعية المدققين الداخليين لتعزيز وترسيخ فهم عمليات الرقابة وإدارة المخاطر في الشركة من خلال توضيح وتوزيع الأدوار والواجبات والمسؤوليات الرئيسية حيث بينت ان ملكية العمليات وإدارة المخاطر والرقابة هي للإدارة التشغيلية، وان مهمة الاشراف على المخاطر والرقابة هي مهمة إقسام إدارة

المخاطر، ويتبقى للتدقيق الداخلي مهمة تقديم التأكيد المستقل حول فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة (PRC,2021,75-77-5).

3-1-10 التدقيق الداخلي، المحاسبة والرقابة الداخلية

Internal Audit, Accounting and Internal Control

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية Internal Control Concept تعرف الرقابة الداخلية على انها أي تصرف او تدبير يتخذه ويتبناه مجلس الإدارة والإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة بهدف إدارة مخاطر المؤسسة وتحقيق أهدافها المخططة (الوردات،2006: 132).

عمليات الرقابة الداخلية Control Processes هي مجموعة السياسات والإجراءات اليدوية منها والمؤتمتة والأنشطة والعمليات التي يتم تصميمها وتطبيقها للتأكد من ان المخاطر ضمن الحدود المقبولة (PRC,2021:84-5).

وتعرف COSO الرقابة الداخلية على انها العملية التي يتم إنجازها من قبل مجلس الإدارة، الإدارة، والموظفين والتي تم تصميمها لتقديم تأكيدات معقولة حول تحقيق الأهداف التالية: (الغزاوي،2008 :49)

1- فاعلية وكفاءة العمليات.

2- موثوقية التقارير المالية.

3- الالتزام والتقيد بالأنظمة والقوانين.

ثانيا: تصنيفات الرقابة الداخلية Internal Control Classification

يتم تصنيف الضوابط الرقابية بشكل رئيسي الى : (المعموري،2011: 12)

1- ضوابط رقابية توجيهية Directive Control : هي التدابير والإجراءات التي تتخذها إدارة الشركة بهدف تشجيع الموظفين على حسن الأداء وتلافي حدوث الاحداث غير المرغوب فيها من خلال تخفيض نسب الخطأ وتحقيق نتائج إيجابية.

2- ضوابط رقابية وقائية او مانعة Preventive Controls: هي تلك السياسات والإجراءات التي يتم وضعها للعمليات والأنشطة بهدف الوقاية او منع وقوع الاحداث غير المرغوب فيها، فهي تستخدم في توقع النتائج قبل وقوعها ومحاولة تعديل العمليات والأنشطة بهدف تجنب او تقليل او تحويل المخاطر وتحقيق الأهداف.

3- ضوابط رقابية كاشفة Detective Controls: هي مجموعة السياسات والإجراءات الموضوعة بهدف كشف الاحداث غير المرغوب بها بعد وقوعها لغرض منع تكرارها.

4- ضوابط رقابية تصحيحية Corrective Controls: هي الإجراءات التي يتم تطبيقها من اجل تصحيح الاحداث غير المرغوب فيها التي حدثت والتي تم كشفها من قبل الضوابط الرقابية الكاشفة.

5- ضوابط رقابية خاصة بالمراقبة Monitoring Controls:

6- ضوابط التغذية الراجعة Feedback Controls:

ولتحقيق اهداف الرقابة الداخلية السابق ذكرها لابد من فهم الاليات الرقابية التي سيتم استخدامها بهدف تقليل المخاطر او تجنبها او تحويلها ويمكن تعريف هذه الاليات بانها الإجراءات او الوسائل التي يتم اعتمادها وتطبيقها من اجل تحقيق الرقابة. وتعتبر المحاسبة احدى اليات الرقابة الداخلية والتي تتمثل بالالتزام بالسياسات والمعايير والإجراءات المحاسبية والمالية في تسجيل الاحداث الاقتصادية أولا بأول للمحافظة على موارد واصول الشركة واعداد تقارير مالية موثوقة تعكس الحالة الحقيقية للشركة فهي تساعد الإدارة في تطبيق الرقابة

اذ ان المحاسبة تركز على المضمون اكثر من تركيزها على الشكل وتركز على توزيع الصلاحيات والمسؤوليات في الشركة فضلا عن مراعاتها للعلاقة بين التكلفة والمنفعة. وتسهم المحاسبة ايضا في تحقيق الرقابة من خلال الفصل بين الواجبات والمسؤوليات (العملية، صلاحية الموافقة على اجراء العملية، تسجيل العملية، حفظ الأصول الناتجة عن العملية) والمراجعات المتكررة للأنشطة العمليات الرئيسية للشركة من خلال تسجيل الاحداث الاقتصادية الناتجة عن هذه العمليات والأنشطة فضلا عن اجراء المطابقات الدورية عن طريق التقارير المالية التي تنتجها (الدخيل وخلف، 2011 :3)

التدقيق الداخلي Internal Audit هو الاخر الية من اليات الرقابة الداخلية حيث يهدف التدقيق الداخلي الى تحسبن العمليات واضافة قيمة لعمليات المؤسسة وبالتالي فانه يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال استخدام أسلوب مهني منهجي منتظم لتقييم وتحسين كفاءة وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وبالتالي فان التدقيق الداخلي هو احد اليات الرقابة الداخلية (PRC,2021: 105-5). ان افضل طريقة لتوضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي والمحاسبة والرقابة الداخلية هي إظهار المكان المناسب لكليهما في نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. كما لابد من الإشارة الى توزيع الأدوار في نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي وضعته جمعية المدققين الداخليين لتعزيز وترسيخ فهم عمليات الرقابة وإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال توضيح وتوزيع الأدوار والواجبات والمسؤوليات الرئيسية حيث بينت ان ملكية العمليات وإدارة المخاطر والرقابة هي للإدارة التشغيلية، وان مهمة الاشراف على المخاطر والرقابة هي مهمة إقسام إدارة المخاطر، ويتبقى للتدقيق الداخلي مهمة تقديم التأكيد المستقل حول فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة (PRC,2021,75-77-5). كذلك فان للرقابة الداخلية اليات أخرى هي الهيكل التنظيمي Organization Structure مجلس الإدارة Board of directors ، لجنة التدقيق Audit committee ، فلسفة الادارة واسلوبها في العمل Management philosophy and style of work ، نزاهة الادارة وقيمها الأخلاقية Management integrity and ethical values ، سياسات وممارسات الموارد البشرية HR Policies and Practices، السياسات Policies، الإجراءات Procedures، التقيد بالقوانين والأنظمة Compliance with laws and regulations ، وضع الموازنات Budgeting، التبليغ Report، المعلومات والتواصل Information and communication، ادارة الأداء Performance Management، المراقبة Monitoring، التدقيق الخارجي External Audit ، حماية الأصول Safeguarding Assets وفصل المهام Segregation of Duties. (PRC,2021:96-106-5).

ويرى الباحث ان العلاقة بين التدقيق الداخلي والمحاسبة والرقابة الداخلية تصبح اكثر أهمية عند معرفة ان كل منها تدار بطريقة مختلفة عن الأخرى الا انها تتكامل في تحسين العمليات، اضافة قيمة وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة للشركة.

المبحث الثاني

ممارسات التدقيق الداخلي والخدمات المهنية

Internal Audit Practices and Professional Services

تمهيد:

يتسارع التدقيق الداخلي في ممارساته العملية في التطور نتيجة حاجة العديد من الأطراف ذات العلاقة للاعتماد عليه في توفير تأكيدات حول موثوقية تدفق المعلومات وصولا الى التقارير المالية التي تقدمها الإدارة ، ونتيجة لتطور بيئة الاعمال من النواحي القانونية والتكنلوجية ازدادت الحاجة الى الاهتمام بالممارسات العملية لهذا النشاط وتطوره، فالتدقيق الداخلي اليوم ليس كما كان عليه قبل عدة أعوام، فهو يمارس أعماله مع الأنشطة الأخرى ليضيف قيمة للشركة من خلال تحسين العمليات المختلفة في الشركة. وسوف نستعرض في هذا المبحث الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للشركة في ظل التطورات الحديثة وعلاقته بالأنشطة الأخرى لتحسين العمليات واضافة قيمة للشركة.

3-2-1 الخدمات المهنية للتدقيق الداخلي

Internal Audit Professional Services

التدقيق هو فحص مستقل ومنهجي للسجلات والحسابات، وكتب ووثائق الشركة. ويقوم بتقييم التقارير المالية اذا كانت خالية من أي احتيال او غش، بالإضافة إلى ان الإفصاحات غير المالية تمثل وجهة نظر حقيقية وعادلة (William & Prawitt, 2016,21)، وتتضمن عملية التدقيق معرفة العميل / الشركة، من خلال التخطيط ووضع الاستراتيجيات للتدقيق ، وجمع المعلومات للحصول على الأدلة المتعلقة بالتدقيق ، وتقييم تأثيرها على عملية التدقيق بالكامل، من خلال ممارسة الشك المهني وتوثيق أعمال التدقيق ورفع التقارير عنها إلى أصحاب المصلحة (Yoon et al,2015)، ويوفر التدقيق الداخلي مراجعة موضوعية وغير متحيزة للعمليات داخل الشركة، ويقدم المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي تقاريره إلى اعلى مستوى من الإدارة في الشركة، وعادة ما يكون مجلس الإدارة(Bartlette et al,2016:435) ، ولضمان فعالية التدقيق الداخلي ، يجب السعي الى ايكال المهمة الى الكوادر المؤهلة وذات الخبرة والمهارة وان يعمل وفقًا للمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك الأخلاقي، على المدققين الداخليين للشركة واجب مهني مسئولية تجاه تقديم رؤية موضوعية وغير متحيزة للشركة (Almansour et al, 2016:940) ، ويساعد قسم التدقيق الداخلي على ضمان عمل الأنشطة المختلفة بطريقة منظمة وفعالة وأن الإدارة ملتزمة بسياسات الشركة بشكل صحيح وانهم يسعون الى حماية موجودات الشركة، وتنقسم خدمات التدقيق

الداخلي على قسمين هما الخدمات التأكيدية والاستشارية، وتعتمد الهيئات الحاكمة والإدارة العليا في الشركات على التدقيق الداخلي للحصول على تأكيد موضوعي ونظرة ثاقبة على فعالية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية ووظيفة التأكيد هي وظيفة مستقلة وموضوعية مكلفة بمراجعة إجراءات وضوابط الإدارة، وتقديم تقرير بنتائج عمليات التدقيق الخاصة بهم إلى مجموعة الحوكمة. في معظم المؤسسات يتم تنفيذ هذا العمل بشكل أساسي من خلال نشاط التدقيق الداخلي كما يمكن أن يقدمها مدقق حسابات خارجي. ويستخدم نشاط التدقيق الداخلي الإرشادات والتوجيهات المقدمة إلى الإدارة من قبل مجموعة الحوكمة باعتبارها المعايير الرئيسية التي تقوم على أساسها بإجراء عمليات التدقيق(Mefford,2014:13)، ويشير معهد المدققين الداخليين الأسترالي الى ان هنالك نوعين من خدمات التدقيق الداخلي هما خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية، وتوجد أنواع أخرى مختلفة من التدقيق مثل الامتثال، والتدقيق المالي أو تدقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدقيق التشغيلي لمراجعة الكفاءة والفعالية والاقتصاد ويوجد نوع اخر يسمى التدقيق المتكامل الذي يجمع بين عدد من أنواع التدقيق مثل الامتثال، والمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (IIAA,2020:22)، وتختلف عمليات التأكيد والاستشارات في ثلاثة جوانب: 1- الغرض الأساسي من الارتباط ، الذي يحدد طبيعة ونطاق المشاركة والأطراف المعنية، 2- المصطلحات المستخدمة للرجوع إلى هذه الأطراف، 3- يتم استخدام الجهة الخاضعة للرقابة للإشارة إلى الأشخاص الخاضعين للتقييم في مهمة التأكيد، اما العميل فتستخدم للإشارة إلى الأشخاص الذين يسعون للحصول على خدمات في عملية استشارية، وان الغرض الأساسي من خدمات التأكيد الداخلي هو تقييم الأدلة ذات الصلة بالموضوع الذي يهم شخص ما وتقديمه الاستنتاجات المتعلقة بالموضوع، وان وظيفة التدقيق الداخلي تحدد طبيعة ونطاق ارتباطات التأكيد، وان الغرض الأساسي من خدمات الاستشارات الداخلية هو تقديم المشورة والمساعدات الأخرى، بشكل عام بناءً على طلب محدد. يتفق العميل ووظيفة التدقيق الداخلي بشكل متبادل حول طبيعة ونطاق الارتباطات الاستشارية، والتي بشكل عام تتكون من اشتراك طرفين فقط: العميل الذي يسعى للحصول على المشورة، والثاني المدقق الداخلي بتقديم النصيحة الى عملاء الارتباط. (Anderson, et all.2017:41)، ويمكن تقديم الخدمات الاستشارية من خلال قدرة التدقيق الداخلي على تقديم اقتراحات من اجل التحسين والتطوير على الأنظمة داخل الشركة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لديه (ربايعة،2018: 18) وفقًا لمعهد المدققين الداخليين المعتمدين في المملكة المتحدة ، تتمثل مسؤولية عمليات التدقيق الداخلي في توفير تأكيد مستقل بأن عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية في المؤسسة تعمل بشكل فعال، ويمكن للمدقق الداخلي أن يساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين تلك

العمليات في هذه المرحلة، ومع ذلك فإن هذا التغيير البسيط في عمل المدقق قد يكون له تأثير عميق على المبيعات المستقبلية، وفي هذا السياق يصبح دور التدقيق الداخلي منطقياً بشكل متزايد، ويكون المدقق الداخلي مسؤولاً عن إدارة الضوابط الداخلية وقيادة الانضباط وضمان الجودة داخل الشركة، ويلعب التدقيق الداخلي دوراً استراتيجياً وداعماً. نظرا لأن منظمات الاعمال أصبحت أكثر تعقيداً، فإن مساهمة المدقق الداخلي في الأنشطة اليومية تحتاج أيضًا إلى النمو (Honey, 2019:78)، وتشير الفقرتان (186 & 290) من قواعد السلوك الأخلاقي الى ان يتم الإبلاغ عن النتائج والتوصيات الناتجة عن أنشطة التدقيق الداخلي بشكل مناسب للمكلفين بالحوكمة. لا تشمل خدمات التدقيق الداخلي خدمات التدقيق الداخلي التشغيلية غير المرتبطة بضوابط المحاسبة الداخلية أو الأنظمة المالية أو البيانات المالية ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الخدمات التي تنطوي على تمديد للإجراءات المطلوبة لإجراء تدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية لن يُنظر إليها على أنها تمس بالاستقلالية طالما أن موظفي الشركة لا يؤدون وظائف إدارية، ويحذر المعيار من أن إجراء جزء كبير من أنشطة التدقيق الداخلي لعميل التدقيق قد يؤدي إلى تهديد المراجعة الذاتية وأنه يجب على الشركة النظر في التهديدات والمضي قدمًا بحذر (IESBA, 2007:1).

ويرى الباحث إن قيمة عمليات التدقيق الداخلي في مشهد الأعمال المتغير هو تحسين الكفاءة التشغيلية والقدرة على تحديد الفرص التي يمكن أن تزيد من القدرة التنافسية والربحية من خلال تقديم خدمات التأكيد والاستشارة للشركة، كما يلعب المدققون الداخليون اليوم دورًا حيويا في تشكيل استراتيجية العمل من خلال تقديم رؤى حول المخاطر والفرص، وضمان التحسين المستمر لأنشطة الشركة.

3-2-2 التخطيط لعملية التدقيق الداخلي

Planning the Internal Audit Process

يتمثل دور المدقق الداخلي في تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية للإدارة بأن المخاطر الرئيسية تتم إدارتها بشكل فعال. وللقيام بذلك، يقوم المدقق الداخلي بفحص أنشطة الشركة وتقييم جودة عمليات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وأطر حوكمة الشركات في جميع أجزاء الشركة، وتقديم رأي حول فعالية هذه القضايا. بالإضافة إلى تقديم التأكيد، فإن معرفة المدقق الداخلي بإدارة المخاطر تمكنه من العمل كمستشار وتقديم الدعم لتحسين إجراءات المنظمة. على سبيل المثال، في مرحلة تطوير نظام رئيسي جديد اذ يمكن للمدقق الداخلي أن يساعد الإدارة في ضمان تحديد المخاطر بوضوح ووضع الضوابط المناسبة لإدارتها، من خلال إبلاغ الإدارة العليا بأنه تم تقييم المخاطر

المهمة، وتسليط الضوء على مكانها وتقديم التحسينات الضرورية، اذ يساعد المدقق الداخلي الإدارة العليا على إثبات أنهم يديرون الشركة بفعالية نيابة عن أصحاب المصلحة، وعليه فإن المدققين الداخليين ، جنباً إلى جنب مع الإدارة العليا والمدققين الخارجيين، يمثلون جزءً مهماً من ترتيبات الحوكمة في الشركات، ولتمكين ما ورد أعلاه ، يتعين على رئيس المدققين الداخليين إعداد خطة تدقيق داخلي سنوية قائمة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي. يجب أن يكون النشاط المقترح متسقًا مع أولويات الشركة وأهدافها مع مراعاة إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة، بما في ذلك مستويات تقبل المخاطر التي حددتها الإدارة وحكم التدقيق الداخلي على المخاطر(ARA,2020:2)، ويرى.Kagermann, et al قبل أن يتمكن المدققون من التحضير لعملية التدقيق وإجرائها ، يجب أن يفهموا بشكل صحيح وكامل موضوع التدقيق وهدفه. بالنسبة لعمليات التدقيق القياسية والخاصة المدرجة في الخطة السنوية ، ويتم تحديد الهدف في خطة التدقيق، اما بالنسبة لعمليات التدقيق التفصيلية، عادة ما يتم تحديد هدف التدقيق في طلب التدقيق. قبل بدء العمل، ويحدد المدقق الداخلي الإطار الزمني للتدقيق ، ويختار فريق التدقيق ويحدد خطوات التدقيق اللازمة لتحقيق أهداف التدقيق. ويتم وصف خطوات التدقيق هذه في برنامج عمل التدقيق. قبل البدء في عملية التدقيق يجب أن يتشاور المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي مع المدققين للتأكد من أن الموظفين المسؤولين عن مجال التدقيق سيكونون مستعدون لتنفيذ خطة التدقيق بفاعلية وبكفاءة، وفي التوقيتات المحددة

(Kagermann, et. al, 2008: 298).

ويرى Hopkin بان تعد خطة التدقيق الداخلي على وفق نظام محدد، يتم ادراج مشاكل الشركة في النموذج المناسب، مع توضيح المهام المطلوبة والتوقيتات المناسبة.، ويتلقى الرئيس التنفيذي معلومات حول جميع الأنشطة في الشركة لتخصيص عدد المدققين والوقت المقدر لتنفيذ عملية التدقيق، كما يتم إرسال نسخة من برنامج التدقيق المعني أو الخدمات الأخرى التي يتعين على التدقيق الداخلي تنفيذها إلى مسؤول التدقيق للقيام بتنفيذ الخطة حسب ما هو مخطط لها(Hopkin,2010:3)، وقد أشار معيار التدقيق الدولي 2201 عند وضع خطة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار ما يلي: (معهد المدققين الداخليين،2018: 14)

1. استراتيجيات وأهداف النشاط الخاضع للتدقيق والوسائل التي يستعملها هذا النشاط للرقابة على أدائه.
2. المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته.
3. الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في مستوى مقبول.

4. مدى كفاية وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة.
5. فرص إدخال تحسينات هامة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في ذلك النشاط.
6. عند التخطيط لمهمة تدقيق لجهات خارج الشركة، يجب على المدققين الداخليين إعداد اتفاق كتابي معهم بخصوص الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف والتوقعات الأخرى، بما في ذلك القيود على توزيع نتائج المهمة والاطلاع على وثائقها.

يجب على المدققين الداخليين الاتفاق مع عملاء المهمات الاستشارية حول الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف وتوقعات العميل الأخرى، وأن يكون هذا الاتفاق مكتوباً.

وفقاً لـ Betti & Sarens نتيجة لتغير بيئة الأعمال الحالية باستمرار، يتوجب على الشركات تغيير أولوياتها وفقًا لذلك. نتيجة لذلك، يحتاج المدققون الداخليون إلى البقاء ديناميكيين من أجل تطوير خطة وإجراء عمليات تدقيق تتماشى مع تغييرات الأعمال. وتتضمن ديناميكية وظيفة التدقيق الداخلي جانبين:

أولاً : يمكن أن يكون الوقت بين تقييم المخاطر وبدء التدقيق طويلاً، وغالباً ما يمتد إلى عدة أشهر، وإذا مر وقت طويل ، فهناك احتمال أكبر بأن يكون التدقيق خارج النطاق. لذا على التدقيق الداخلي مراجعة الخطة بانتظام أو تقليل الوقت بين تقييم المخاطر وبداية التدقيق. بهذه الطريقة، ستكون خطة التدقيق أكثر اتساقاً مع استراتيجية المنظمة وأهدافها.

ثانياً: يقول معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إنهم يدرجون بعض الأيام الاحتياطية في تخطيطهم للسماح بـ "عمليات تدقيق مفاجئة". يمكن أن يشمل ذلك الطلبات الخاصة من الإدارة أو لجنة التدقيق التي لم يتم تضمينها في خطة التدقيق الداخلي الأولية المصادق عليها من قبل لجنة التدقيق، وترتبط هذه الطلبات بأحداث غير متوقعة، مثل حالة الاحتيال أو الحوادث التشغيلية. ومع ذلك، يمكن أن تكون مرتبطة أيضًا بالتغيرات البيئية أو الاستراتيجية. على سبيل المثال، يمكن أن تقرر المنظمة تغيير الأولويات بحيث تصبح بعض عمليات التدقيق التي تم التخطيط لها في البداية أقل أهمية، أو أنه يتطلب تضمين تدقيق جديد لتغطية المخاطر الناشئة أو المخاطر التي تأخذ الأولوية. هناك حاجة إلى ديناميكية خطة التدقيق الداخلي بشكل خاص في بيئة الأعمال المتقلبة هذه حيث يمكن أن تتغير المواقف بسرعة. يشير بعض الذين تمت مقابلتهم إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تبدو في بعض الأحيان منفصلة عن واقع الأعمال. لذلك، فإن زيادة الديناميكية ستمكن المدققين الداخليين من الاقتراب من الأهداف الاستراتيجية للشركة وزيادة قدرتهم على إضافة قيمة،

ويشير مصطلح "الديناميكية" كما هو مذكور أعلاه إلى الدرجة التي يمكن بها تأجيل أو دفع الارتباطات المخططة بسبب تغير الأولويات (Betti & Sarens, 2018:5) . ويرى Eulerich أن المدققين الداخليين أن يكون لديهم معرفة جيدة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات الأساسية والمعرفة الرقابية وتقنيات التدقيق القائمة على التكنولوجيا ويتطلب من المدققين الداخليين "النظر في استخدام التدقيق القائم على التكنولوجيا وتقنيات تحليل البيانات الأخرى للتخطيط لعملية التدقيق بفاعلية وكفاءة عالية (Eulerich, 2019:6) .

3-2-3 تقرير المدقق الداخلي Internal Auditor Report

يتم تقييم قسم التدقيق على أساس جودة المخرجات الأساسية وأهمها تقرير التدقيق، ففي الكثير من الحالات تتأثر فعالية التدقيق بحد ذاته بنوعية تقرير التدقيق، ومن المهم أن يكون التقرير عالي الاحترافية ويوصل الرسالة المطلوبة بطريقة واضحة وغير قابلة للتفسير او التأويل.

يعد إعداد التقرير الخطوة الاخيرة من خطوات عملية التدقيق الداخلي باعتباره الاداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق الداخلي عن الإجراءات العملية التي قام بها والمشاكل التي واجهته اثناء عملية التدقيق وتحديد نقاط الضعف في السياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وعمل التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف هذه واقتراح التصحيحات اللازمة، مع طرح النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة قيامه بعملية التدقيق الى لجنة التدقيق (امين، 2020: 24)، وترى (الجوهر واخرون) ان تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في الإبلاغ عن نتائج تدقيق العمليات والبرامج والأنشطة الأخرى الى لجنة التدقيق والإدارة العليا في الشركة، مع تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية، ومدى التزام الشركة بالقوانين والتعليمات وتنبيه الإدارة الى مخاطر عدم الالتزام (الجوهر واخرون، 2017: 124)، ويؤكد معهد المدققين الداخليين ضمن الجزء الثالث من التدقيق اليدوي على المدققين تحقيق اجتماع مع الجهة الخاضعة للرقابة للوصول الى فهم متبادل لمحتوى مسودة التقرير وأي مخاوف تدقيق أخرى غير واردة في التقرير، وان الغرض منه هو تجنب أي سوء فهم أو سوء تفسير للحقيقة وإتاحة الفرصة للجهة الخاضعة للتدقيق لتوضيح بعض البنود المحددة والتعبير عن آرائها حول مخاوف التدقيق الهامة والتوصيات والمعلومات الأخرى المعروضة في مسودة التقرير، ويجب أن يضمن هذا الاجتماع أيضا أن الرد الرسمي من الجهة الخاضعة للتدقيق لا يحتوي على أي مفاجآت للمدقق. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون اجتماع بمثابة فرصة لتكوين شعور بأن التقرير يتم تقديمه بروح عمل الفريق لتحسين الطريقة التي يتم بها إنجاز الاعمال الموكلة للأقسام والأنشطة المختلفة في الشركة (IIA, 2018:4)، ويرى (الوردات،2017 :3) ان تقرير المدقق الداخلي يفترض ان يتضمن الامور الاتية:

1- أهداف التدقيق: ان يحتوي التقرير على أهداف التدقيق وأسبابه وما هي الفوائد المتوقعة من ذلك التدقيق.

2- نطاق التدقيق: بيان الأمور أو الأقسام التي تم التدقيق عليها، والفترة المغطاة (إن وجدت)، وأمور أخرى لم يتم تدقيقها وطبيعة ومدى التدقيق المنجز.

3- النتائج: أن تحتوي النتائج على الملاحظات، النتائج والتوصيات، خطة عمل لتطبيق تلك التوصيات.

4- الملاحظات: هي عبارة عن حالات واقعية ذات علاقة بالموضوع تحت التدقيق، وهي ضرورية لدعم رأي المدقق في امور معينة، وتوضح أي نقاط خلافيه في نتائج وتوصيات المدقق. يكون التركيز على الملاحظات الهامة والتي لها تأثير مادي على سير اعمال المنشأة. أما الملاحظات الأقل أهمية فيمكن نقلها بشكل غير رسمي.

1- الوضع: هي عبارة عن نتائج مقارنة ما يجب أن يكون مع الواقع الحالي. عندما تأخذ إدارة الوحدة المدققة الإجراءات التصحيحية لتطبيق التوصيات وبالتالي تتحقق المقاييس التي وضعت للملاحظات، فمن المفروض أن يذكر ذلك في التقرير.

2- القياس: عبارة عن المعيار او التوقعات التي يتم استخدامها لأغراض تقييم الوضع وهو ما يجب ان يكون وان المقياس لأي ملاحظة يجب ان يكون محدداً بأهداف التدقيق ويجب تحديد المقياس خلال عملية التخطيط لأعمال التدقيق.

3- الحالة الموجودة/الوضع الراهن: إثباتات لحقائق معينة تم اكتشافها خلال عملية التدقيق (الوضع الراهن)

4- السبب: سبب وجود الفرق بين الوضع الراهن والقياس في بعض الاحيان، يكون السبب واضحاً من الحقائق الموجودة، وفي احيان اخرى، يتطلب البحث لمعرفة اسباب وجود خطأ معين.

5- التأثير: الخطر الناجم عن وجود مثل ذلك الفرق وما ستتعرض له المنشأة نتيجة الوضع الحالي لا يتوافق مع الوضع الطبيعي. على المدقق الداخلي أن يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير توصيات المدقق على الوضع الحالي وعلى عمليات المنشأة. في العادة، فإن الملاحظة تأخذ القدر الكافي من الاهتمام في حالة ان لها تأثيراً كبيراً ولها اهمية كبيرة.

6- التوصيات: هي عبارة عن رأي المدقق عن مدى تقييمه لتأثير الملاحظات والتوصيات على النشاطات المختلفة.

يتعين على المدقق الداخلي وضع التوصيات بناءً على الملاحظات والاستنتاجات التي تكونت لديه وذلك كلما دعت الضرورة الى ذلك وان تكون لغة التقرير مفهومة غير قابلة للتأويل او التفسير، وان يقدم المدقق الداخلي التوصيات المتعلقة بتحسين نظام الرقابة الداخلية وتصحيح الانحرافات التي واجهها اثناء القيام باستعمال تقنيات التدقيق من خلال الاستفسارات والمقابلة والمعاينة والتحليلات والمعاينة.

3-2-4 الممارسات العملية للتدقيق الداخلي

Practical Internal Audit Practices

يمارس المدققون الداخليون مهامهم باعتبارهم مستشارين للشركة من خلال تقديم توصيات تؤدي الى أرباح إضافية او توفير في التكاليف (العواد،2021: 256) من خلال الممارسات الاتية:

3-2-4-1 تدقيق الامتثال Compliance audit

الامتثال هو ترجمة للمصطلح اللاتيني Complere ويعني الوفاء أو تلبية معايير محددة، وشاع مصطلح الامتثال في العديد من المجالات الاجتماعية والتجارية والمهنية المختلفة ومنها في مجالات التدقيق الداخلي والخارجي، (سلطان ووهيب،2019: 60)، وعرف ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الدليل الارشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات الامتثال بانه: عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية(المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة (ديوان الرقابة المالية الاتحادي:33)، وان تدقيق الالتزام (الامتثال) يتعلق بتحديد كون الشركة محل التدقيق قد التزمت بالإجراءات أو القواعد أو القوانين المحددة و الموضوعة من قبل السلطة العليا، فعلى سبيل المثال، في منشأة الأعمال الخاصة، فإن تدقيق الالتزام (الامتثال) يمكن أن يشمل تحديد كون موظفي إدارة الحسابات قد التزموا بالإجراءات المحددة أو السابق تحديدها وفق القوانين والتعليمات النافذة أو فحص معدلات الأجور للتأكد من مدى اتفاقها مع الحد الأدنى للأجور الوارد في القوانين المنظمة، أو فحص الاتفاقات والعقود مع المصارف والمقرضين وغيرهم، للتأكد من التزام الشركة او المصرف بالمتطلبات القانونية الواردة في هذه الاتفاقيات (قلقول وشنيخر،2018: 7)، ويهدف تدقيق الامتثال الى التأكد من ان الشركة تمتثل لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات الداخلية ذات العلاقة وكذلك للمعايير الدولية (عطية، 2016: 21).

3-2-4-2 التدقيق المالي Financial Audit

ان توافر نظام محاسبي ملائم ومتكامل في الشركة يعد من العناصر الهامة التي تساعد في نجاح مهمة التدقيق الداخلي وفاعليته، باعتبار ان النظام المحاسبي يمثل البيئة التي يتم فيها انجاز جميع العمليات المالية المتعلقة بأنشطة الشركة، بالإضافة الى كونه مصدراً للمعلومات والتقارير لمختلف المستويات الداخلية والخارجية على حد سواء (سرايا،2007:110)، ويرى (بلعزوز) ان التدقيق المالي يقصد به تدقيق الوثائق المالية والمحاسبية واستخراج الانحرافات الموجودة للتوصل الى مدى تطابقها مع الواقع وبطريقة منظمة بالاعتماد على تقنيات وإجراءات محددة وفقاً للمعايير المحددة. (بلعزوز،2010: 21) ويقوم المدقق الداخلي بفحص السجلات المالية للتأكد من مدى تعبير الحسابات في الشركة عن حقيقة اعمالها من مصروفات وايرادات، إذ يعتمد المدقق على جمع الأدلة والقرائن المبررة التي يدعم بها رأيه، وذلك في إطار القوانين والتشريعات والممارسات المعمول بها في البلد الذي يوجد به مقر الشركة. (Suyono, 2012:49)

ويرى الباحث ان على المدققين الداخليين التحقق من ان السجلات المالية تخلو من أي انحرافات او غش او تلاعب وان جميع العمليات التي حدثت خلال السنة قد تم تسجيلها بشكل صحيح.

3-2-4-3التدقيق التشغيلي Operational Auditing

من المفترض أن يقوم المدير بتخطيط وتنظيم ومراقبة العمليات التنظيمية لتحقيق أعلى فائدة تنظيمية ممكنة، وفي عالم الاعمال اليوم، يحاول المديرون الخاضعون للمساءلة ان يقوموا بالتأكد من الوفاء بالتزاماتهم من خلال المراقبة والتقييم الدقيقين لما لهما من أهمية في التعامل مع المشكلات والقضايا التنظيمية من خلال تلقي ردود الفعل المستمرة، لذلك، يمكن اعتبار نجاح مدير الشركة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كأحد العوامل الفعالة في نجاح الشركة لتحقيق الأهداف التنظيمية المحددة من خلال الاستعانة بالمدققين الداخليين داخل الشركة (Tehrania & Ghorbanib,2013:1806)، اذ يمارس المدققون الداخليون التدقيق التشغيلي من خلال دراسة وحدة معينة من الشركة لغرض قياس أدائها من خلال تدقيق العمليات التشغيلية، والتي تعني فحص كل او جزء من أنشطة الشركة (العواد:2021: 154)، هنالك وجهات نظر متعددة حول من يقوم بالتدقيق التشغيلي، ولقد استندت كل وجهة نظر إلى مجموعة من الأسباب لتدعيم رأيهم، فيرى البعض أن المدقق الداخلي يعد من أفضل الأطراف للقيام بهذه المهمة ويستند أصحاب هذا الراي إلى مجموعة من الأسباب، أهمها: إن التدقيق التشغيلي هو تطور لعملية التدقيق الداخلي وتوسع لنطاق عمله ليمتد إلى ابعد من النواحي المالية والمحاسبية، بهدف خدمة الإدارة عن طريق تحديد نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة على الأنشطة المختلفة، لكون المدقق الداخلي أكثر خبرة ومعرفة بمجالات انشطة الشركة المختلفة وأهدافها ومشاكلها المحتملة وذلك من خلال

عمله المستمر داخل الشركة (رجب:2013: 27)، اذ يتم تقييم التنفيذ والانجازات، أي اجراء تدقيق شامل وتدقيق تحليلي للإجراءات التشغيلية والانشطة والضوابط الداخلية لتقييم مدى الملائمة الاقتصادية والكفاءة والفعالية، ولا يقتصر التدقيق التشغيلي على الجوانب المحاسبية فقط، وانما يشمل تقييم كل انظمة أو أساليب الانتاج وأنشطة التسويق وغيرها (Honey, 2019:96) . تتميز عمليات التدقيق التشغيلي عن الأنواع الأخرى من التدقيق الداخلي من خلال وجود هدف لتدقيق الكفاءة والفعالية والاقتصاد، وقد يكون لديهم أيضا أهداف أخرى مثل تقييم الامتثال للوائح أو اختبار ضوابط نظام المعلومات، ولكن الفحص المباشر لواحد أو أكثر من العمليات هو المهم أي انه يفحص كون الاعمال في المؤسسة فعالة في تحقيق أهدافها وتعمل بكفاءة وعلى نحو اقتصادي، ويوجد مصطلح آخر شائع الاستخدام هو تدقيق الأداء الذي له نفس الهدف، الهدف من استخدام نهج التدقيق التشغيلي هو معرفة كون العمليات التجارية تدار بطريقة ذات كفاءة واقتصادية ، وكفاية إجراءات الرقابة (IIAA, 2021, 7-8) .

3-2-4-4 تدقيق الأداء Performance Auditing

يشمل تدقيق الأداء (PRC,2021:31-1):

أ. تدقيق الاقتصادية والكفاءة: وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يركز بصورة اساسية على كفاءة واقتصادية نشاط او برنامج معين من خلال النقاط الاتية:

1. هل تحصل الشركة على مواردها وتستخدمها بشكل اقتصادي وكفوء؟
2. هل هنالك أسباب لعدم الكفاءة؟
3. ضرورة مراعاة تنفيذ التشريعات والأنظمة والقوانين والتعليمات المرتبطة بالكفاءة والاقتصاد والتقيد بها.

ب. تدقيق البرامج (نتائج البرامج): وهو تدقيق لنشاط معين او برنامج معين يركز بشكل أساسي على الناتج لهذا البرنامج او النشاط أي انه يركز على فاعلية هذا البرنامج او النشاط ويتحقق في النقاط الاتية:

1. تحقيق الأهداف المطلوبة التي تم تحديدها سابقا.
2. فعالية البرامج والأنشطة موضوع التدقيق في تحقيق تلك الأهداف.
3. ضرورة مراعاة والتقيد بتنفيذ التشريعات والأنظمة والقوانين والتعليمات المرتبطة بالنشاط او البرنامج موضوع التدقيق.

ان تدقيق الأداء هو لتحسين الكفاءة والفاعلية والاقتصادية التي تدور حولها الأنشطة والوظائف والبرامج التنظيمية داخل الشركة. حيث ان تدقيق الكفاءة هو تقييم منهجي لأساليب الإدارة ويهدف إلى تقييم مستويات الأداء الفعلية المتعلقة بمعايير النظراء المعمول بها أو المعايير الداخلية (على سبيل المثال، الربحية أو أهداف خطة العمل المعلنة وما إلى ذلك). لتحديد الفرص لضمان مزايا الأداء، ويهدف إلى تحديد فرص تحسين الكفاءة والإنتاجية بحيث تتدفق الموارد إلى القنوات الأكثر ربحية لضمان العوائد المثلى، وتشمل معايير قياس الكفاءة معدل العائد الإجمالي، واستخدام القدرات، واستخدام الموارد الوطنية والمالية والمادية والبشرية، وأداء التدفق النقدي وفترة السداد للشركة بأكملها، وبالتالي، يسعى تدقيق الكفاءة إلى تقييم الكفاءة التنظيمية الشاملة (Group IV, 2010:7) ، اما تدقيق الاقتصادية يتطلب توفير الموارد التي تستخدمها الشركة في متابعة أنشطتها في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية المناسبة (ECA, 2021:6)، ويتعلق تدقيق "الكفاءة" بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والنتائج المتحققة، اما تدقيق "الفاعلية" فهو مدى تحقيق مجموعة الأهداف المحددة والنتائج المرجوة. ويجب على المدققين تحديد المخاطر المحتملة لتحقيق الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وبالتالي تطوير أسئلة التدقيق، ولكل مفهوم من المفاهيم السابقة الذكر أهمية متساوية، وسيتم تحديد المخاطر المحتملة على أساس كل حالة على حدة ومع ذلك، يتم تشجيع المدققين الداخليين على اعتبار الفاعلية عنصراً مهماً من عناصر تقويم الأداء. وليس من المفترض أن يهدف تدقيق الأداء إلى تغطية فحص متزامن وشامل لجميع جوانب الاقتصاد والكفاءة والفاعلية. بدلاً من ذلك، سيتم دراسة بعض القضايا المتعلقة بالاقتصاد أو الكفاءة أو الفاعلية، أو بمزيج منها، بناءً على المخاطر المحتملة والمحددة. من خلال كونها انتقائية بهذه الطريقة، من غير المرجح أن يتعرض التدقيق الى خطر عال نتيجة هذه الانتقائية (ECA, 2017:18).

ويرى الباحث ان تدقيق الكفاءة هو التأكد من ان الأنشطة المختلفة في الشركة تدار بشكل كفوء وان المخاطر قد تم تحديدها بشكل مقبول، اما تدقيق الاقتصاد هو التأكد من توفير الموارد في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالجودة العالية وبأقل الكلف اما تدقيق الفاعلية هو التأكد من تحقيق النتائج المتوقعة بناء على الأهداف المحددة.

3-2-4-5 تدقيق تكنلوجيا المعلومات Information Technology Audit

اتاحت تكنلوجيا المعلومات فرصاً كثيرةً للشركات وقدمت ميزات تنافسية عديدة، الا ان استخدام هذه التكنلوجيا يرتبط بمخاطر متنوعة، تستوجب على مستخدميها التعرف عليها وتقييمها لاتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تجنبها لأنها تؤدي الى فقان أصولها القابلة للتلف كالبرمجيات او المعلومات، او المعدات، وان تكنلوجيا المعلومات تمثل تحدياً كبيراً لمهنة التدقيق الداخلي والخارجي على حد سواء حيث اصبح المدقق مطالباً بتصميم إجراءات خاصة لتدقيق الأجهزة والبرامج وقواعد

البيانات والافراد والشبكات، لذلك تتجه العديد من الشركات الى تقييم المخاطر المرتبطة بها من خلال تحديد مخاطر كل منطقة والتركيز على وضع الضوابط الكفيلة لضمان قدرتها على الاستمرارية، وعلى المدقق تقدير هذه المخاطر وتخفيضها الى ادنى قدر ممكن ومقبول. ان تدقيق تكنلوجيا المعلومات قد لا يكون فعالاً من حيث التكلفة (Laudon & Laudon,2012:259)، وان الغرض من تدقيق إطار عمل تكنولوجيا المعلومات لمخاطر الأعمال هو عنصر أساسي للإدارة المسؤولة لأي شركة. في الوقت الذي يوفر الاستخدام الشامل لتكنولوجيا المعلومات فوائد كبيرة للشركة، فانه ينطوي أيضا على مخاطر متعددة، نظرا لأهمية تكنولوجيا المعلومات للأعمال التجارية بشكل عام ، يجب التعامل مع مخاطر تكنولوجيا المعلومات مثل مخاطر الأعمال الرئيسية الأخرى، مثل المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر البيئية، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل ومخاطر الامتثال، كلها تقع تحت "مظلة" المخاطر والتي هي نتيجة الفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة (ISACA, 2009:11)، ويغذي التقدم التكنولوجي الابتكار في كل صناعة من الصناعات في عالم الاعمال اليوم، وهو يقود التعلم الآلي إلى السيارات ذاتية القيادة والأجهزة الطبية الذكية، إنترنت الأشياء، وتعمل تقنية Blockchain على إعادة اختراع المعاملات المالية وإمكانية تتبع المنتجات الاستهلاكية، كما تقوم الطائرات بدون طيار بأدوار في تسليم الطرود إلى إجراء الجرد المادي، إلى إنقاذ الأرواح وتعمل السحابة والبيانات الضخمة والتحليلات والروبوتات على جعل العمليات التجارية أكثر كفاءة ومرونة واستنادًا إلى المزيد من الرؤى مع نضوج التقنيات وسقوط الحواجز التي تحول دون دخولها، تنغمس المنظمات عبر الصناعات في الابتكار الذي أصبح ممكنًا بفضل التقنيات الجديدة. ولكن مع التقنيات الناشئة، تتطور ملامح المخاطر، ويدرك الرؤساء التنفيذيون ذلك جيدًا. وجد الاستطلاع العالمي الحادي والعشرون للرؤساء التنفيذيين لشركة PWC أن سرعة التغيير التكنولوجي هي مصدر قلق كبير بين الرؤساء التنفيذيين، ويجب على المتخصصين في إدارة المخاطر مساعدة مؤسساتهم على التأكد من أن العمليات والضوابط فعالة مع عدم إبطاء وتيرة الابتكار، من المتوقع أن تسهم وظائف التدقيق الداخلي في تقييم التأثير الكامل لـ التقدم التكنولوجي ومن ثم التمحور مع كل ابتكار جديد لفهم كامل لكيفية عمل هذا الابتكار لتغيير ملف مخاطر الشركة، وتطمح مجالس الإدارة أن يكون لوظائف التدقيق الداخلي منظور حول المخاطر التي تجلبها التقنيات الجديدة وعلى الضوابط المعمول بها لإدارة تلك المخاطر الجديدة بشكل مناسب، كما يتوقعون من التدقيق الداخلي تقديم المشورة حول الكيفية التي يجب أن تستغل بها مؤسستهم التقنيات الجديدة وتقديم توصيات كجزء من عملية التدقيق التي تدفع مستويات الابتكار التكنولوجي للمؤسسة (PWC,2018:3)، وهناك منهجيات جديدة وتقنيات متاحة لمساعدة الرؤساء التنفيذيين للتدقيق هم وفرقهم على مواجهة تحديات الأتمتة ، وتعدين

العمليات ، والمخاطر الديناميكية، ويميل الرؤساء التنفيذيون للتدقيق الداخلي ومدراء التدقيق الداخلي إلى منح أنفسهم درجات أعلى في مجالات الحوكمة – لا سيما لامتلاكهم رؤية للاعتراف بالحاجة إلى التحول والبدء في صياغة خطة وفق هذه المتغيرات في بيئة الاعمال، وعلى العكس من ذلك ، فإنهم يمنحون أنفسهم أدنى درجات عندما يتعلق الأمر بتمكين التكنولوجيا – وهذا ليس مفاجئاً بالنظر إلى أن القدرات مثل التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي (AI) والتعدين في العمليات تظل جديدة نسبيا لمعظم مجموعات التدقيق الداخلي، في حين أن الحوكمة هي مجال داخلي، وان المدققين أكثر دراية بها ولا يحتاجون إلى مستويات كبيرة من الابتكار، ومع ذلك ، فمن الواضح أن هناك نقصاً في الاعتراف بالصلة بين الإدارة الفعالة واستخدام التقنيات التمكينية لإحراز تقدم ملموس، وتحتاج وظائف التدقيق الداخلي اليوم إلى فهم ومعالجة هذه التقنيات لتجاوز المخاطر المحتملة، ويحتاج الرؤساء التنفيذيون ايضاً للتدقيق لتقييم قدرات التدقيق الداخلي الحالية لوظائفهم وإعطاء الأولوية للبدء أو للاستمرار بعملية التدقيق الداخلي الحديثة (Christensen, 2021).

3-2-4-6 التدقيق البيئي Environmental Audit

بدأت عمليات التدقيق البيئي الأولى المعترف بها علنًا في جنوب إفريقيا زهاء عام 1989، وأجرت شركة ESKOM تدقيقًا بيئيا رئيسيا اعتبره المراقبون نجاحا اذ نجح في جعل العديد من الشركات الأخرى تبدأ التفكير في التدقيق البيئي، لا توجد متطلبات قانونية محددة لإجراء عمليات التدقيق البيئي في جنوب إفريقيا، ومع ذلك ، من أجل تحقيق الامتثال لمتطلبات قانونية بيئية معينة ، فإن التدقيق البيئي كأداة هو أكثر الوسائل منطقية للتحقق رسميًا من الامتثال (Department of Environmental Affairs and Tourism,2004:4)، في بيئة الأعمال الحديثة، يجب أن تكون المؤسسات مسؤولة اجتماعياً، أي قادرة على مواءمة عملياتها مع بيئتها، بطريقة تعود بالفوائد على كل من المجتمع والشركة. وان أحد الجوانب المهمة للمسؤولية البيئية للشركات هو احترام تأثير الشركات على البيئة، من خلال خلق صورة بيئية عن طريق منع وتقليل التلوث البيئي لزيادة الميزة التنافسية، والتقليل من التكاليف البيئية، ومن أجل الحد من تأثير الأشكال المختلفة للضرر البيئي، أدخلت الدول المتقدمة تشريعات أكثر صرامة في هذا الصدد، بالإضافة إلى نظام موحد وموثق جيداً لمراقبة جميع الظروف ذات الصلة في الشركات التي تسبب التلوث، وقد ساهم عدد من العوامل في السنوات الأخيرة في تغيير موقف الشركات تجاه البيئة (Ljubisavljević et al, 2017:522) ، والهدف من التدقيق البيئي الذي يمارسه المدققون الداخليون هو التأكد من ان الشركة تلتزم بالقوانين واللوائح البيئية على سبيل المثال (المخلفات الخطرة)، من خلال تقييم فاعلية الرقابة على المخلفات القائمة ومعالجتها، وتحديد الاثار البيئية للعمليات والخدمات الحالية، كما يتأكد المدققون من تحديد الطرق الخاصة بتخفيض المستخدم من المواد والماء والطاقة، واي

تأثيرات بيئية أخرى ناتجة من العمليات الإنتاجية والأنشطة الاخرى داخل الشركة (لطفي،2005: 172-173)، وقد ساهم عدد من العوامل في السنوات الأخيرة في التغيير في موقف الشركات العالمية تجاه البيئة، وأهمها:(Črnjar,2009:244-254)

1. تطوير السياسة البيئية الدولية والوطنية.
2. تعزيز وتنمية الوعي البيئي.
3. إدخال العلامات البيئية.
4. خلق صورة بيئية للمؤسسة.
5. الخوف من التكاليف المترتبة على الإضرار بالبيئة.
6. الوفورات الناتجة عن انخفاض استهلاك الموارد (مثل المياه، المواد الخام والمنتجات القابلة لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير).

أ- تدقيق التقيد: وهذا يتضمن تدقيق الموقع ومراجعة ونقد عمل الاستشاريين والمقاولين، ومن الأمور الأخرى، تاريخ الموقع، ومسوحات الموقع، والتحليلات الكيميائية والفيزيائية، وتقييم المخاطر والنمذجة. ووفقًا لذلك، تعتمد الشركات على خبرة المدقق الداخلي في استخدامه مصادر المعلومات المشار إليها لتحديد تاريخ الموقع والظروف المحيطة به (Nicolson & Wackett, 2015:2).

ب-تدقيق أنظمة إدارة البيئة: ان مفهوم إدارة البيئة هو نشاط من أجل حماية الشؤون العامة. وهو كأي إدارة أخرى تشكل عملية إنسانية، حيث يتفاعل ويعمل الافراد والجماعات معا، من أجل تحقيق مجموعة من القيم، والاهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة(المحياوي، 2006: 283)، يتزايد اعتماد أنظمة الإدارة البيئية (EMS) كإطار لدمج سياسات وبرامج وممارسات حماية البيئة للشركات بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات حول العالم، وتتبع العديد من الشركات التي تتبنى نظام الإدارة البيئية معايير الصناعة، مثل "الرعاية المسؤولة" في قطاع المواد الكيميائية، أو الإرشادات الدولية مثل ISO 14001 أو خطة الإدارة البيئية الأوروبية والتدقيق (إيماس)، ولقد كان نمو نظام الإدارة البيئية كعملية لدمج السياسات والبرامج البيئية للشركات سريعاً للغاية خلال العقد الماضي. وتوسع مفهوم الشهادة الخارجية مع إدخال المعيار البريطاني 7750 في أوائل التسعينيات، تلاه تطوير EMAS في عام 1993، وإصدار سلسلة ISO 14000 في عام 1996. بحلول منتصف عام 2001، كان أكثر من 30300 شركة

في جميع أنحاء العالم تعتمد على إرشادات ISO 14001 التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في سويسرا (Morrow & Dennis,2002:159) ويقوم المدقق الداخلي في الشركات للتأكد من الالتزام بأنظمة إدارة البيئة على وفق المعايير المحددة (Hillary,2004:562)، وعليه فان الهدف من عمليات التدقيق البيئي هو توحيد عملية التقييم لمرافق البنية التحتية، والممارسات، الإجراءات الحالية المعتمدة للامتثال لمتطلبات الأداء، والامتثال البيئي وتحديد الثغرات في الإدارة جنبا إلى جنب مع التدابير التصحيحية ذات الصلة (CPCB,2021:21).

ج- إجراءات التدقيق البيئي: تهدف إجراءات التدقيق البيئي الى التأكد من تنفيذ برامج البيئة بطريقة فاعلة وكفؤة واقتصادية ومتوافقة مع السياسات العامة، وتقييمات الأثر البيئي للاستثمارات المخططة، اما إجراءات التدقيق البيئي فتتضمن ثلاث مراحل وهي :مرحلة ما قبل التدقيق، audit-Pre،وفي موقع التدقيق Audit site-at ، وما بعد التدقيق audit-Post لكل من هذه المراحل عدد من الأهداف المحددة والواضحة وكل من هذه الأهداف يجب ان تتحقق من خلال إجراءات محددة تسفر عن نتائج لكل من هذه المراحل(ياسين، 2018: 374)، ويمكن عرض الإجراءات الأساسية للتدقيق البيئي والمقترحة من قبل غرفة التجارة العالمية (ICC) بالشكل رقم (3-4) (يحيى،2013: 45):

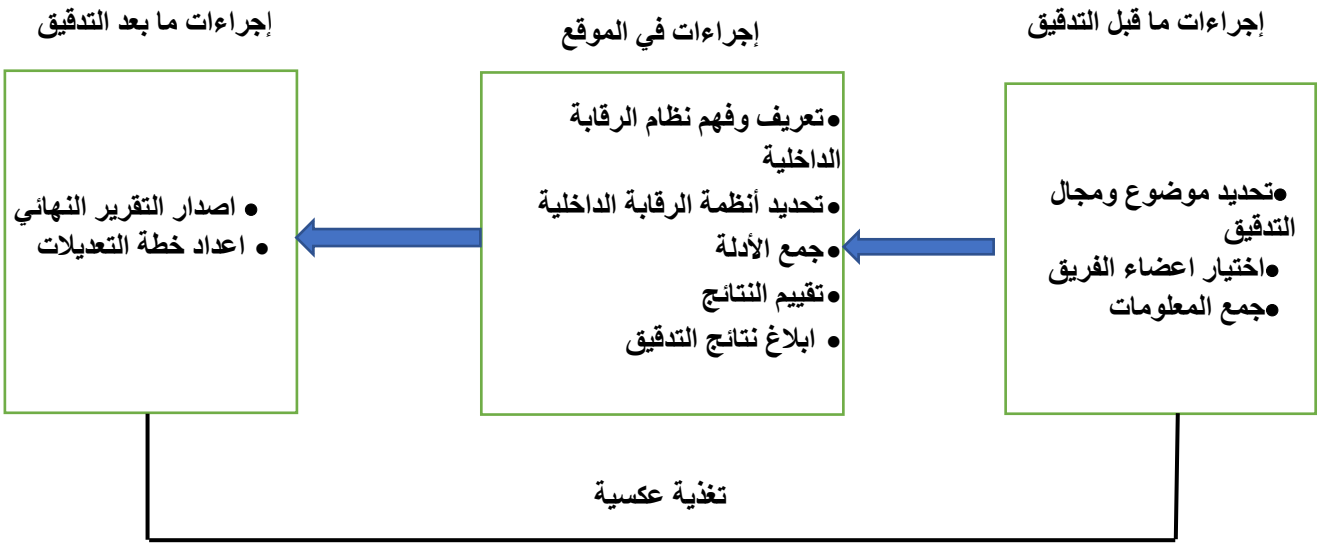

الشكل (3-4)

إجراءات التدقيق البيئي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على(يحيى،2013: 45)

3-2-5 تدقيق العمليات والإجراءات التحليلية.

Operations Audit and Analytical Procedures

أن التدقيق الداخلي هو جزء من نظام الرقابة الداخلية وضعته إدارة المنظمة ليكون بمثابة مساعدة للإدارة لضمان تنفيذ العمليات المالية بشكل صحيح وفقاً للتعليمات والقوانين ذات العلاقة ووفقاً لرغبات مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الأخرى التي وضعتها الإدارة من أجل ضمان حسن التنفيذ، ومراقبة تقليل التكلفة، واستخدام القدرات، وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة. هذا يعني أن التدقيق الداخلي هو جزء لا يتجزأ من نظام معقد مصمم من قبل إدارة أي منظمة لضمان حسن سير أعمالها ومنع إساءة استخدام الموجودات. ويلعب المدققون الداخليون دوراً أساسياً ليس فقط في إدارة المخاطر ولكن أيضاً في تقديم الاستشارات وخدمات التأكيد للمديرين التنفيذيين. وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية، يصور تقرير معهد المدققين الداخليين (IIA) أنشطة أساسية للمدقق الداخلي وهي، تنسيق أنشطة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، وتسهيل تحديد وتقييم المخاطر، والحفاظ على إطار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة وتطويره، ومن أجل دعم الإدارة تطوير استراتيجية إدارة المخاطر يتم توظيف المدققين الداخليين من قبل الشركات لتضم مجموعة التدقيق الداخلي في بعض الشركات أكثر من مائة شخص وعادة ما تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي أو كبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين أو حتى الى لجنة التدقيق بمجلس الإدارة، وتختلف مسؤوليات المدققين الداخليين بشكل كبير، اعتماداً على صاحب العمل، ويتكون بعض اقسام

التدقيق الداخلي من موظف واحد أو اثنين فقط قد يقضون معظم وقتهم في إجراء تدقيق الامتثال الروتيني. وقد يكون موظفو التدقيق الداخلي الآخرون من الموظفين الذين لديهم مسؤوليات متنوعة مثل تقيم الأداء وتدقيق العمليات والتدقيق البيئي والاجتماعي. (Dozie et al, 2019:47-48) وأشار Tehrania & Ghorbanib الى ان تدقيق العمليات هو أحد خدمات الاستشارات الإدارية التي تزداد أهميتها يوما بعد يوم. من الواضح أن هذا النهج هو عملية منهجية تستخدم لتقييم استخدام الموارد الاقتصادية في المنظمات ويتم إبلاغ الأشخاص المهتمين بنتائج التقييمات جنبا إلى جنب مع بعض التعليقات لتحسين العمليات التشغيلية. وبناءً على ذلك، يبدو أن التوظيف المناسب للأساس المنطقي الحالي في تدقيق العمليات يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو تحسين الكفاءة المالية ، أن تدقيق العمليات كنهج مفيد يؤثر على الكفاءة المالية للشركة وقد أحدث تحولا كبيرا في التفكير التقليدي في مجال الرقابة الإدارية، ويتمتع تدقيق العمليات بعدد من المزايا المهمة منها: انه طريقة أفضل للرقابة على العمليات المالية داخل المنظمات، والتخطيط الفعال في المستقبل، وتسهيل اتخاذ قرارات إدارية فعالة ومناسبة ودقيقة، وتقييم سليم للعمليات المالية، وعليه يمكن القول ان التدقيق التشغيلي هو عملية التقييم المنتظم والمنهجي للفعالية والكفاءة والادخار الاقتصادي لأنشطة الشركة بحيث يتم إبلاغ الأشخاص المعنيين بنتائج هذا التقييم جنبا الى جنب مع الاقتراحات العملية من أجل تحسين سير عمليات الشركة. ووفقًا لذلك، تلعب المكونات الرئيسية الثلاثة "الفعالية" و "الكفاءة" و "الادخار الاقتصادي" دوراً أساسياً في وصف طبيعة "التدقيق التشغيلي" بحيث يساعدنا الوعي السليم بهذه المكونات على اكتساب فهم عميق لمفهوم "المحاسبة التشغيلية" (Tehrania & Ghorbanib,2013:1805-1807)

يعتقد البعض ان تدقيق العمليات هو عملية تقييم الأنشطة التشغيلية للشركة – سواء على المستوى اليومي أم على نطاق أوسع، بينما قد ينظر اخرون الى انه يعمل على تقييم الشؤون المالية للشركة فقط. الا ان تدقيق العمليات يتعمق أكثر، حيث إنه بمثابة نظرة مفصلة على جميع الإدارات والعمليات الداخلية التي تشكل عمليات الشركة. اذ يفحص كيفية إدارة الشركة لأعمالها، بهدف زيادة الفعالية الشاملةhttps://gocardless.com/en-us/guides ، يركز المدققون الداخليون في مجالات عملهم الرئيسية على مخاطر التمويل والامتثال إلى مخاطر الأعمال التشغيلية، حيث تتحمل لجان التدقيق أعباء عمل أثقل – وأكثر تعقيداً، ويتزايد اعتماد لجان التدقيق على وظيفة التدقيق الداخلي لمساعدتها على تجاوز مخاطر الأعمال الخارجية التي تؤثر على العمليات، بما في ذلك مخاطر النيل من السمعة من قبل وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك مخاطر الأمن الالكتروني. ونتيجة لذلك، تم بالفعل منح وظيفة التدقيق الداخلي في العديد من الشركات مقعداً على طاولة مجلس الإدارة كمستشار موثوق به في لجنة التدقيق، اذ يقول ,Jerry Ravi، الشريك

في مجموعة الخدمات الاستشارية Eisner Amper لقد ضاع المدققون الداخليون في مخاطر التقارير المالية لفترة طويلة، ولكن حددت مجالس الإدارة العديد من المخاطر التشغيلية باعتبارها من بين أكثر مجالات الاهتمام أهمية (Jerry Ravi, 2020)، وفي دراسة استقصائية نشرتها Eisner Amperفي أواخر كانون الثاني من عام 2015 اجري مسح من بين 300 مشارك في مجالس الإدارة العامة والخاصة وغير الربحية، كانت أكثر اهتمامات العمل إلحاحًا التي تم تحديدها هي المخاطر التشغيلية، بما في ذلك مخاطر السمعة (75٪) ، الأمن الالكتروني / مخاطر تكنولوجيا المعلومات (61٪) ومخاطر الامتثال التنظيمي (53٪). حوالي الثلث32٪ من جميع المستجيبين كانوا من مجالس إدارة الشركات العامة، و 56٪ من جميع المستجيبين الذين يمثلون أعضاء لجنة التدقيق في مجالسهم. يقول المراقبون إن التحول من تحديد مخاطر التمويل والامتثال والتخفيف من حدتها يعكس الطريقة التي تنظر بها العديد من المؤسسات إلى المخاطر حاليا. يقول ريتشارد تشامبرز، الرئيس والمدير التنفيذي لمعهد المدققين الداخليين (IIA) ، إن أكبر المخاطر هي التي يمكن أن تكون في ضوابط إعداد التقارير المالية، لذلك ركز الكثير من المدققين الداخليين على إعداد التقارير المالية لفترة من الوقت. "لكننا رأينا مؤخراً إعادة التوازن إلى التدقيق الداخلي في عبء العمل لتعكس مخاطر العمليات، وما إذا كانت هذه العمليات تتسم بالكفاءة والفعالية – وهي مناطق لا تشكل تقليدياً جزءً من عملهم ". وعلى نفس المنوال، فإن أكبر مجالات تركيز خطط التدقيق الداخلي لعام 2016 للمدققين الداخليين ستكون في المخاطر التشغيلية، والتي من المتوقع أن تشغل 24٪ من الخطة. ومن المرجح أن تشمل المخاطر المالية العامة 7٪ فقط من خطة التدقيق (Frost, Lindsay,2016:1)

اما الإجراءات التحليلية فقد يستخدمها المدققون الداخليون للحصول على أدلة التدقيق، وتتضمن الإجراءات التحليلية دراسة ومقارنة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، كما هو الحال في التدقيق الخارجي، ويعتمد تطبيق الإجراءات التحليلية على فرضية أنه في حالة عدم وجود شروط معروفة يمكن توقع وجود العلاقات بين المعلومات واستمرارها، تشمل الأمثلة على الشروط المعاكسة للمعاملات أو الأحداث غير العادية أو غير المتكررة، التغيرات المحاسبية والتنظيمية والتشغيلية والبيئية والتكنولوجية، عدم الكفاءة وعدم الفعالية. أخطاء. الغش والاحتيال؛ أو أعمال غير قانونية، وغالباً ما تزود الإجراءات التحليلية المدقق الداخلي بوسائل كفؤة وفعالة للحصول على الأدلة، وينتج التقييم من مقارنة المعلومات مع التوقعات المحددة أو التي وضعها المدقق الداخلي، وعموما فإن الإجراءات التحليلية تكون مفيدة في تحديد:

1. اختلافات غير متوقعة.
2. عدم وجود خلافات عند توقعها.

3. الأخطاء المحتملة.
4. الاحتيال المحتمل أو الأعمال غير القانونية.
5. معاملات أو أحداث أخرى غير عادية أو غير متكررة.

يواجه المدققون الداخليون اليوم ظروف التطور التكنلوجي السريع والتي تحثهم على تطبيق تكنولوجيا المعلومات المناسبة واستخدام الإجراءات التحليلية كتقنيات تدقيق رئيسية، وتتيح تحسين التكنولوجيا تطوير وتطبيق الإجراءات التحليلية التي لم يكن من الممكن تصورها في وقت "التدقيق اليدوي". وان استخدام الإجراءات التحليلية من خلال الآثار الإيجابية لهذه الإجراءات في نتائج التدقيق، لأنها تزيد من فعاليته وكفاءته (Ježovita, et al.,2018:15) .

واشار Caratas & Spatariu الى انه من المهم جداً إدارة الموارد المالية والموارد البشرية والوقت بكفاءة وفعالية، اذ تفرض ظروف العمل المعاصرة توقعات أكبر وتتطلب إجراءات أسرع من قبل صانعي القرار، ويجب أن يكون المدققون الداخليون قادرين على التغلب على تلك التوقعات من أجل البقاء مع احتياجات الإدارة وتوقعات أصحاب المصلحة (Caratas & Spatariu,2014:530) وان ظروف التشغيل اليوم تشهد بيئة مخاطر متزايدة، وأن المدققين الداخليين لديهم دور لتوقع المخاطر وتحديد الاتجاهات في نظام الرقابة الداخلية، ويجب على المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم ومهنيتهم التطبيقية بشكل مستمر ليكونوا قادرين على مواكبة الابتكارات والتعقيد والحيوية والديناميكية للشركة(PWC, 2018:3) ويمكن استخدام التكنولوجيا لتحقيق نفس المستوى من الضمان ولكن بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة أقل، أو يمكن استخدامها لتحقيق مستوى أعلى من التأكيد عبر تدقيق أكثر فعالية بتكلفة مماثلة، وتمكّن التكنولوجيا أيضاً التقنيات الإحصائية (على سبيل المثال ، تحليل أخذ العينات والانحدار) التي يمكن أن توفر مستويات ثقة قابلة للقياس الكمي بشكل موضوعي للمساعدة في بناء التأكيد، ودفع المدققين إلى التركيز في الغالب على تحسين الكفاءة، وتم إيلاء اهتمام أقل لزيادة الضمان بنفس التكلفة من خلال تحسين الفعالية، على الرغم من أن هذه التكلفة ستجني الفوائد الإضافية للوفاء بتوقعات العملاء والمستثمرين بشكل أفضل وتقليل مخاطر التدقيق والسمعة والمسؤوليات (Byrnes et al.2015:95)من المتوقع أن يؤدي توافر التكنولوجيا إلى استخدام التحليلات إذا كان المدققون الداخليون يمتلكون المستوى المطلوب من المهارات والمعرفة. تشير (KPMG, 2018) إلى أن التغيير السريع في العمليات التجارية التي تغذيها الرقمنة يتطلب أن يكون المدققون الداخليون خبراء في طرق تحليل البيانات المتقدم، وتوفر التكنولوجيا التي يحتاجها المدققون الداخليون الى اداء

مهامهم والمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها لتطبيقها على مجموعة من التحليلات المختلفة. يخلص (EY., 2018) إلى أن التحليلات هي منطقة دائما عالية التأثير لعدة أسباب: (Brown et al,2015:453)

أولاً: تحليلات ما وراء الأساسيات فهي أقوى معزز لكفاءة وفعالية التدقيق الداخلي المتاح.

ثانيًا: تولد الرقمنة المستمرة للأعمال كميات هائلة من البيانات، يمكن للتحليلات تحويلها إلى معلومات قيمة ورؤى تجارية.

ثالثًا: أصبحت أدوات تحليل وتصوير البيانات الآن أبسط وأرخص وأكثر توفرًا وأسهل في الاستخدام من أي وقت مضى.

ويرى Li et al ان المسار الوحيد الممكن الذي يمكن أن يتخذه تطوير نشاط التدقيق الداخلي. هو ان تكون المشكلة التي تم تحليلها ذات صلة، لأنها تركز على أهمية التدقيق الداخلي ليكون فعالاً بهدف أن تؤدي نتائج عمليات التأكيد إلى توصيات يمكن تطبيقها في الممارسة العملية ولها تأثيرات قابلة للقياس. يتفق المؤلفون على أنه يمكن تحسين الفعالية والكفاءة من خلال استخدام أكثر أهمية للتحليلات في التدقيق الداخلي(Li et al,:2018:28).

ويرى الباحث ان تدقيق العمليات والإجراءات التحليلية بات من الأهمية بمكان انها كلها تدخل في جميع أنشطة الشركة وعملياتها لغرض تحديد وتحليل المخاطر التي تتعرض لها هذه الأنشطة والعمليات واقتراح حلول لتجنب او تخفيف او تحويل هذه المخاطر من جهة وتقييم تطبيق الرقابة الداخلية والاشارة الى الاعلام الحمراء واقتراح تحسينات على الضوابط الرقابية لحماية الشركة من الاحتيال من جهة أخرى.

3-2-6 التدقيق على أساس المخاطر Risk based audit

تواجه جميع الشركات، بغض النظر عن حجمها أو هيكلها أو طبيعتها، مخاطر داخل مؤسساتها، وتؤثر المخاطر على قدرة الشركة على البقاء والمنافسة بنجاح للحفاظ على قوتها المالية وصورتها الإيجابية في نظر المستهلك؛ والحفاظ على الجودة الشاملة لمنتجاتها وأفرادها. ولا توجد طريقة عملية مثلى لتقليل المخاطر إلى الصفر، ويجب أن تحدد الإدارة مقدار المخاطر التي يجب قبولها، وتسعى جاهدة للحفاظ على المخاطر ضمن هذا المستوى. تسهم اهداف الحد من المخاطر بشكل كبير في الحد من الاحتيال، وان عملية تقييم المخاطر تتكون من أربعة مراحل، يجب استخدامها للمساعدة في تحديد الضوابط الرئيسية كما يلي: (COSO,2019:13-16)

1) تحديد العمليات الأساسية: لتحديد مجالات المخاطر حيث تكون الضوابط ضرورية، يجب على الإدارة أولاً تحديد عمليات أعمالها الأساسية (بشكل رسمي أو غير رسمي) ، ويمكن

تحقيق ذلك من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك تحليل نموذج الأعمال، تحليل البيانات المالية الرئيسي وفهم اهداف العملية.

2) فهم العملية: يجب أن تفهم الإدارة أيضًا كيفية بدء عمليات الأعمال الأساسية الخاصة بها، وترخيص تسجيلها، ومعالجتها وإعداد التقارير عنها.، كما يجب أن يشمل ذلك جميع عناصر الرقابة اليدوية والآلية وأي تطبيقات تدعم العملية ويمكن إنجازها من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك، مراجعة العمليات التجارية، مناقشة أهداف العملية مع مالكي الرقابة ومالكي العمليات ومنفذي العملية.

3) تحديد المخاطر: تحديد المخاطر هو عملية تكرارية يجب تحديثها لالتقاط التغييرات في ملفات تعريف المخاطر للعملية، ويجب أن تخفف الإدارة من المخاطر المحددة مع الضوابط إلى مستويات تحمل مقبولة، ويمكن تحديد المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، من خلال الاتي:

- ❖ مناقشة المخاطر المعروفة مع الزملاء.
- ❖ فهم مكان حدوث الاحتيال المحتمل.
- ❖ فهم قضايا الرقابة السابقة (أي تقارير التدقيق السابقة).
- ❖ تحليل مراجعات الميزانية العمومية.
- ❖ فهم الضعف والضغط والمرونة.

4) تحديد أهداف الرقابة وتأكيدات القوائم المالية: تساعد تأكيدات البيانات المالية في تحديد مخاطر العملية والرقابة من خلال مساعدة الإدارة على فهم المكان الذي يجب فيه وضع التأكيدات الوجود، الدقة، التقييم والحدوث، الالتزامات والحقوق والعرض والافصاح ضمن العملية، وفي بعض الحالات، يمكن الاستفادة من تأكيدات البيانات المالية للمساعدة في تحديد مخاطر العمليات والامتثال بمجرد تحديد مخاطر العملية والرقابة، يجب وضع

أهداف رقابة محددة بوضوح للتخفيف منها. لضمان موثوقية عمليات المعاملات المالية، ويجب معالجة جميع تأكيدات البيانات المالية ذات الصلة في العملية.

ومن الناحية النظرية، تبدو فكرة تحديد مقدار المخاطر من الأنواع المختلفة التي ترغب الشركة في تحملها وقبولها أمرًا سهلاً، ولكن من الناحية العملية، يعد الأمر صعبا ومعقدا ويحتاج إلى جهود مستمرة من المسؤولين عن الحوكمة في الاتفاق على ما هو مقبول ومن جميع مستويات الإدارة في الإبلاغ عن مقدار المخاطر التي يرغبون في تحملها وفي مراقبة مقدار ما يتحملونه بالفعل (Drennan,2018:19)،حيث ان الخطر هو إجمالي المخاطر الموجودة في الشركة عند عدم وجود ضوابط داخلية مطبقة، وتعتبر القيود المتأصلة للإقرار بوجود مخاطر متأصلة هو أن بعض الأحداث أو العوارض الخاصة بالرقابة الداخلية خارجة عن سيطرة الإدارة (المخاطر الخارجية) أمرا بالغ الأهمية للتعرف على القيود الملازمة للرقابة الداخلية، هذه القيود التي تتعلق بحدود الحكم البشري ، وان تحديد المخاطر الخارجية والداخلية في الشركة وفي أي مستوى من مستويات النشاط هو هدف أساسي للتدقيق الداخلي والإدارة العليا، وفيما يتعلق بالمزايا المتوقعة من تحديد المخاطر الرئيسية هو تمكين الإدارة من ربطها بواقع العمل الذي يمكن أن تحدث فيه المخاطر والعمليات التجارية ذات الصلة. وان الادارة بمجرد تحديد المخاطر على مستوى الشركة ومستوى النشاط، يجب عليها تقييمها من حيث التأثير والاحتمال، وتختلف عمليات تحليل المخاطر اعتمادًا على العديد من العوامل الخاصة بالشركة، ولكنها تشمل عادةً: تقدير تأثير (أو شدة) الخطر، تقييم احتمالية الحدوث (أو التكرار) والنظر في كيفية إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات التي يجب اتخاذها (ANDERSON,2017:6-21)، وتُعرِّف COSO إدارة مخاطر الشركة كعملية مصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الشركة، وإدارة المخاطر لتكون في نطاق تقبل المخاطر، لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق أهدافها، وتتأثر العملية بمجلس إدارة الشركة والإدارة والموظفين الآخرين الذين لهم علاقة في وضع الاستراتيجية الخاصة للشركة وتقر COSOبأن هذا التعريف واسع بما يكفي بحيث يجسد المفاهيم الأساسية لكيفية إدارة الشركات للمخاطر، مما يوفر أساساً للتطبيق عبر الشركات والصناعات والقطاعات المختلفة. وهو يركز بشكل مباشر على تحقيق الأهداف المحددة من قبل الشركة، ويوفر أساساً لتحديد فاعلية إدارة مخاطر الشركة، وتجد العديد من الشركات أنه من المفيد تحويل مكعب COSO ERM الى عملية من أجل التأكد من منطقها المتأصل(COSO ERM Integrated Framework) ، كما في الشكل (3-5) ادناه:

الشكل (3-5)

مكعب COSO

Resource: (COSO ERM – Integrated Framework).

وينص المعيار الاسترالي رقم AS/NZS 4360على أن إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من ممارسات الاعمال الجيدة وإدارة الجودة، وإنها عملية تكرارية للتحسين المستمر اذ يتم دمجها بشكل أفضل في الممارسات الحالية للعمليات التجارية (ASNZ 4360,2004) ، ويحدد المعيار كذلك أن إدارة المخاطر تعني أموراً أخرى لتحقيق فرص تحسين الأداء وكذلك اتخاذ إجراءات لتجنب أو تقليل فرص حدوث خطأ ما، ويشجع المعيار ادارة الشركة بشكل استباقي بدلاً من رد الفعل، مما يسهل درجة من المساءلة في صنع القرار من خلال موازنة الإجراءات من حيث تكلفة تجنب التهديدات أو تعزيز الفرص والفوائد التي يمكن اكتسابها، عندئذٍ تضمن الإدارة الرشيدة تحسين فاعلية وكفاءة أداء الشركة (McNutt & Demidenko,2010:803)، وقد أشار معيار التدقيق الدولي 2120 الصادر عن معهد المدققين الداخليين الى كون عمليات إدارة المخاطر فعالة هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي من خلال:

1. الأهداف التنظيمية كونها تدعم وتتماشى مع مهمة الشركة.
2. تحديد وتقييم المخاطر الهامة.
3. اختيار الاستجابات المناسبة للمخاطر بحيث تتماشى المخاطر مع قابلية الشركة للاستجابة للمخاطر.

ويتم الوصول الى معلومات المخاطر ذات الصلة وإبلاغها في الوقت المناسب عبر قنوات التواصل في الشركة، مما يمكّن الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من تنفيذ مسؤولياتهم، ويقوم موظفو التدقيق الداخلي بجمع المعلومات لدعم هذا التقييم، وعند النظر إلى نتائج هذه التقييم، فإنها توفر فهماً لعمليات إدارة المخاطر في الشركة وفاعليتها (IIA, 2013:18)، وطورت لجنة توجيه الخدمات المالية التابعة لمعهد المدققين الداخليين الدولي (IIA) إطار عمل شامل للمخاطر خصيصا لمؤسسات الخدمات المالية والتي اخذت بالاعتبار مجالات المخاطر الرئيسية المطبقة على صناعة الخدمات المالية على أساس عالمي، حيث أصبح دور الثقافة في نجاح الشركة أو فشلها واضحا بشكل متزايد. يظهر موقف الإدارة العليا بشأن قبول المخاطرة من أجل بقاء الشركة بالسوق من عدمه القاسم المشترك في جميع الدراسات الحالية، ويمتد فهم ثقافة الشركة إلى ما هو أبعد من مجرد إجراء مقابلات مع الموظفين إلى التقييم الموضوعي للمجالات الرئيسية لقياس مستوى السمات الصحية مقابل السمات غير الصحية للثقافة التنظيمية في الشركة (Truong & Jackson,2019:10)، وتوجد مخاطر أخرى ذات صلة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، والتي تم تعريفها وفقا لتوصيات COSO بانها تلك المخاطر أو الفرص البيئية والاجتماعية المرتبطة بالحوكمة والتي قد تؤثر على الشركة، وحيث لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذه المخاطر والتي يمكن الاشارة اليها بمخاطر الاستدامة أو المخاطر غير المالية أو المخاطر المالية الإضافية، عندها يمكن أن يكون لكل منظمة التعريف الخاص بها بناءً على اطار العمل الخاص بها وبيئتيها الداخلية والخارجية ومزيج منتجاتها أو الخدمات المقدمة من قبلها ورؤيتها (Thabit & Jasim, 2016:7)، وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي قبول الاستشارات التي تسهم في تحسين إدارة المخاطر، واضافة قيمة للشركة وتحسين اعمالها على ان تدرج هذه المهام في خطة التدقيق والشكل (3-6) يبين ترتيب المهام حسب الأولوية لتقييم المخاطر(IIA, 2020:1-15) :

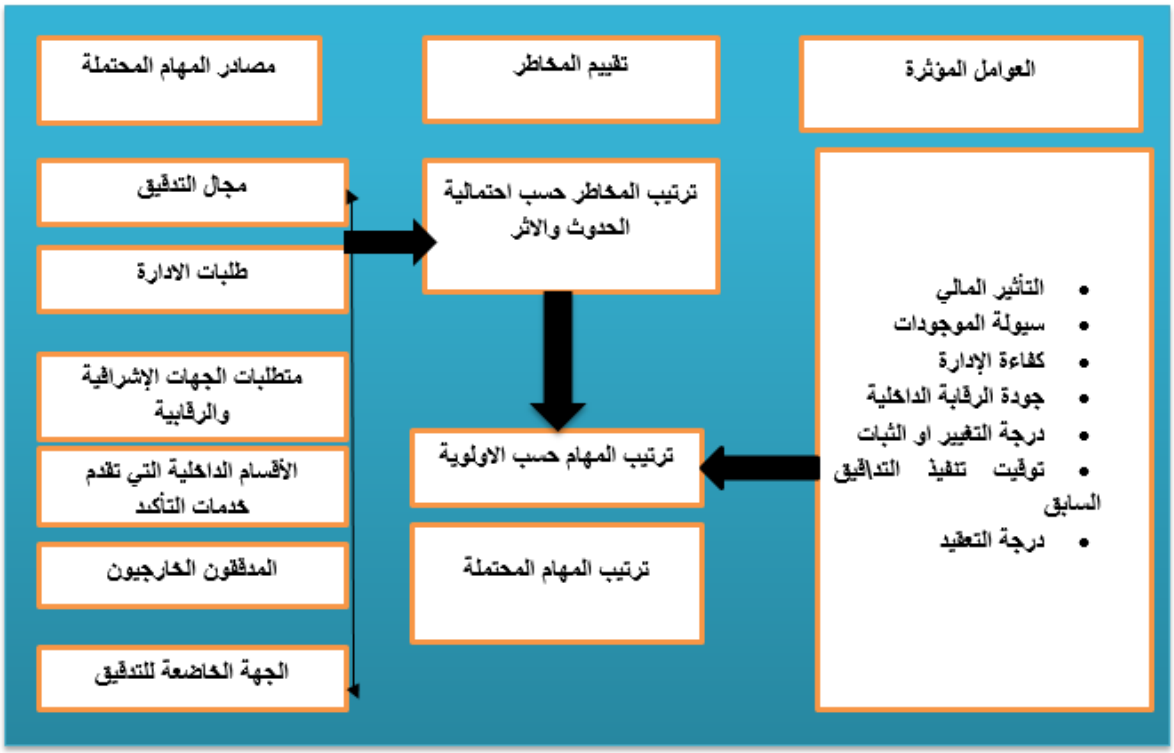

الشكل (3-6)

تريب المهام حسب الأولوية لتقييم المخاطر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (IIA, 2020, 15)

ويرى الباحث ان مفهوم المخاطر يستند الى إطار فكري يعتمد التكامل والترابط الواضح ينطلق من واقع التفكير بأن الشركة هي منظومة واحدة متكاملة تتفاعل وتتشابك أنشطتها في سبيل ان تكون مخرجاتها تعبر عن أهدافها بأقل المخاطر. وان وظيفة التدقيق الداخلي تقع في تقسيم مسؤوليات إدارة المخاطر وثقافة الشركة، اذ يجب أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم كفاية التصميم والفعالية التشغيلية لعمليات إدارة المخاطر في الشركة من خلال تحديد وتقييم المخاطر والفرص، وتنبيه الإدارة على الطرق المناسبة للاستجابة، ومساعدة الشركة على تنسيق أنشطة إدارة المخاطر.

3-2-6-1 علاقة إدارة المخاطر بإدارات وأقسام الشركة

هنالك تنسيق بين إدارة المخاطر وادارات واقسام الشركة للوصول الى قرارات تحد من المخاطر المحتملة في هذه الأقسام من خلال التعاون المشترك بتقدم المعلومات والبيانات التي تساعد إدارة المخاطر في تحليلها والوصول الى استنتاجات تفيد في تحديد المخاطر والتغلب عليها، ومن هذه العلاقات هي

اولاً: علاقة إدارة المخاطر بإدارة الإنتاج والعمليات

تعمل إدارة المخاطر على تامين إدارة الإنتاج ضد أخطار الحوادث المحتملة التي قد ينجم عنها خسائر مادية كبيرة تؤثر مباشرة على المركز المالي للشركة أو قد تودي إلى هلاكه، وتشترك الإدارتان في تنفيذ برامج الحماية والأمان، كما تحدد إدارة المخاطر وسائل الأمان والحماية داخل إدارة الانتاج ، كذلك فان إدارة المخاطر تشترك مع إدارة الإنتاج في تحديد أماكن الآلات والمخازن والمستودعات ومراكز التهوية والتبريد والإضاءة وتزويد عناصر الطاقة الإنتاجية وافضل الوسائل والأساليب المانعة للخطر، كما تقوم بالتفتيش المستمر على مستودعات التخزين والتعبئة للتأكد من تخزين المواد الخام والتأكد من سلامتها ومدى توفر وسائل الحماية والأمان (الزعبي، 2010: 33).

ثانياً: علاقة إدارة المخاطر بالإدارة المالية

تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر ببيانات تفصيلية عن الأسعار، والعمالة والوقت، وحساب أقساط التامين ومتابعة سداده بانتظام، كذلك المصروفات، الضائع من الانتاج والسلعة التالفة ومعدلات تعطل الآلات، كما تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بقوائم مالية على صورة ميزانيات تقديرية للأخطار المتوقعة في المستقبل وقيمة تكاليف إدارتها من خلال معلومات تتضمن قيمة المواد الأولية وقيمة المواد ذات تاريخ الصلاحية القريب الانتهاء في وحدة التخزين والعمل على معالجتها، كذلك تزويدها بمعلومات دقيقة عن ممتلكات المشروع وتحديد قيمة الأصول الرأسمالية وتكاليف التأمين عليها(لطيفة، 2012: 62).

ثالثاً: علاقة إدارة المخاطر بإدارة التسويق والمبيعات.

ان الإدارتين تتعاونان عند تسويق المنتجات ونقلها إلى أسواق التوزيع لئلا تتعرض تلك المنتجات للتلف أو الضياع أو السرقة الأمر الذي تتولد عنه مطالبة المشروع بالالتزام بقيمة الأضرار الناشئة عن الخطر لصالح العميل في مثل هذه الحالة فإن الإدارتين تتعاونان على إتباع سياسة معينة لنقل عبء الخطر عن المشروع وتحويله إلى الغير عن طريق وثيقة شراء (Jayantha,2018:79) .

رابعاً: علاقة إدارة المخاطر بإدارة العلاقات العامة.

وان المشروع القائم على مبادئ الإدارة السليمة يكون دائما منتجا أفضل المنتجات ومتحفظا بملاءة مالية واقتصادية عالية ، وإن الإدارة الإنسانية التي تحرص على المعاملة الحسنة مع العاملين تؤدي إلى تحسين الأداء الإداري والإنتاجي وتضمن ولاء العاملين نتيجة شعورهم بالارتقاء في روحهم المعنوية الأمر الذي يتولد عنه تجنب المشروع لمخاطر الإضراب والعصيان وتعطل المشروع، كما إن العلاقة القائمة على الثقة المتبادلة بين المشروع وعملائه تؤدي إلى زيادة حدة

الطلب على المنتجات والارتقاء بالمشروع إلى مستوى التشغيل الأمثل وزيادة مقدرته الإنتاجية. (لطيفة، 2012: 68)

خامساً: علاقة إدارة المخاطر بالإدارة القانونية.

إن اهمية الروابط بين هاتين الإدارتين يتضح عند نشوء المنازعات بين المشروع وشركة التامين لتنفيذ التعويض عن الضرر، ويتوجب على إدارة المخاطر تزويد الإدارة القانونية بكافة المستندات ذات العلاقة. لتمكين الإدارة القانونية مراجعة سائر العقود التأمينية المبرمجة ضد المخاطر، وتقدم الدفوع القانونية المبنية على وجهات نظر قانونية.

3-2-7 تقنيات التدقيق الداخلي Internal Audit Techniques

يعتمد المدقق الداخلي في الشركة على مجموعة من التقنيات، التي تعتبر بمثابة طرق منطقية تساعده في فحص مختلف العمليات والأنشطة في الشركة، وتستعمل هذه التقنيات عادة بصفة متفاوتة حسب الضرورة (عبد الصمد، 2009: 32) ويمكن تصنيف التقنيات التي يستخدمها المدقق الداخلي إلى الاتي:

- تقنية الاستفسارات Query Technology
- تقنية المعاينة الإحصائية Statistical sampling technique
- تقنية الملاحظة والمقابلاتObservation and interview technique
- تقنية التحليلات Analytics Technique

3-2-7-1 تقنية الاستفسارات: تتمثل إحدى مسؤوليات المدقق الداخلي في عملية التدقيق التي يتم إجراؤها وفقًا لمعايير التدقيق المقبولة في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول للحكم على صحة العمليات ومدى الالتزام بضوابط الرقابة الداخلية، ويجب أن يحصل المدقق على فهم لوظيفة التدقيق الداخلي بشكل كافٍ لتحديد أنشطة التدقيق الداخلي ذات الصلة بالتخطيط لعملية التدقيق، وسيختلف مدى الإجراءات اللازمة للحصول على هذا الفهم، اعتمادًا على طبيعة تلك الأنشطة، لذلك يقوم المدقق بالاستفسار عن بعض القضايا ذات الصلة لجمع الأدلة التي يراها ضرورية للحكم على الموضوع (Supersedes SAS No. 9)

3-2-7-2 تقنية المعاينة الإحصائية: المعاينة الاحصائية هي خطة معاينة تطبق بطريقة تسمح باستخدام قوانين الاحتمالات للوصول إلى آراء حول المجتمع، والمعاينة الاحصائية تعبر عن العملية الشاملة التي تتضمن تحديد العينة واختبار العناصر واختبارها وتقييم نتائجها (التميمي، 2006: 115) ويقوم المدقق الداخلي واختيار المجتمع الاحصائي الذي هو عبارة عن مجموعة

من المشاهدات والقياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الاحصائية تخص ظاهرة من الظواهر القابلة للقياس وبعدها يقوم المدقق بتحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته، مع تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الاعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول من مجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه، والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول .كما يقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت هذه العملية تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة، وبعدها يحدد العينة التي هي عدد من وحدات المجتمع التي تم اختيارها للتدقيق، والتي على المدقق اختبارها بعناية (تمرابط، 2019: 67).

3-2-7-3 تقنية الملاحظة والمقابلات: يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات عن الأنشطة والعمليات والبرامج المختلفة في الشركة لغرض زيارتها وقيامه بالاستفسارات والمقابلات بالوقت نفسه، ويقوم فريق التدقيق الداخلي بجولة تفقدية لأقسام الشركة ومخازنها، على ان تظل اعينهم مفتوحة لرؤية الأنشطة التي يمكن ان تنعكس على السجلات المحاسبية، فقد يلاحظ فريق التدقيق الداخلي وجود اكداس من المواد الخام في مكان غير صالح للخزن فيقوم بتدوين هذه الملاحظة لفحص ظروف المخزن وتقويمه (حماد، 2007: 33).

3-2-7-4 تقنية التحليلات: يشير مفهوم تقنية التحليلات إلى استخدام بعض التقنيات ومجموعات المهارات والعمليات لاستكشاف وتقييم وفحص العمليات التجارية، ويمكن استخدامه لعملية التخطيط واكتساب الرؤية وتحسين دورة حياة التدقيق الداخلي وتستخدم تقنية التحليلات للبيانات على نطاق واسع ، والتحليل الإحصائي والكمي ، والنمذجة التوضيحية والتنبؤية ، والإدارة القائمة على الحقائق لدفع عملية صنع القرار، وهناك العديد من التخصصات المضمنة في نطاق مبادرة التحليلات منها: منهجية التحليلات، أدوات التحليل، إدارة الأداء، الإحصاءات الوصفية، تحليل البيانات الاستكشافية ، تحليل البيانات التأكيدية ، وكذلك إدارة البيانات عند استخدامها معاً ، توفر أنظمة التحليلات الإدراك والبصيرة والاستبصار للمدقق الداخلي، وهناك العديد من العوامل التي أدت الى الارتفاع في استخدام التحليلات في وظائف التدقيق الداخلي، والتي يمكن أن تساعد في استعمال العديد من مجالات الأعمال، مثل، التمويل وإدارة القوى العاملة وإدارة سلسلة التوريد وإدارة علاقات العملاء لتلبية هذه التوقعات، يمكن أن يؤدي استعمال التحليلات على عملية التدقيق الداخلي إلى تسهيل الانتقال إلى ما هو أبعد من أنشطة التدقيق الداخلي التقليدية نحو بيئة أكثر تعقيداً من تحليل المخاطر والرقابة، من خلال الاستفادة من قوة التحليلات، يمكن لعملية التدقيق الداخلي أن تنتج رؤى واستنتاجات تساعد صانعي القرار على اتخاذ الإجراءات بسرعة واتخاذ قرارات أكثر فاعلية وفي الوقت المناسب لتحقيق اهداف التدقيق (Chamber, 2016)، ويرى

(حماد) ان تطبيق الإجراءات التحليلية يتم من قبل المدقق الداخلي فانه يقوم في العادة باحتساب ومقارنة النسب والاتجاهات والتباينات، وبشكل عام يستخدم تحليل النسب والاتجاهات والتباين معاً، بالإضافة الى ذلك يستخدم بعض المدققين تحليل الانحدار عند تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، ويتضمن تحليل النسب الاتي:- (حماد، 2007: 592)

7- احتساب العلاقات المالية الهامة مثل الموجودات المتداولة او الخصوم المتداولة.

8- مقارنة نسب الفترة الجارية بواحدة او أكثر من نسب مماثلة لفترات سابقة او مع نسب الصناعة لتحليل الانحرافات غير المتوقعة بين النسب الجارية والنسب التي تم مقارنتها.

9- مقارنة النسب المئوية للفترة السابقة مع النسب المئوية للفترة الحالية.

10- تحليل التغيرات غير المتوقعة في النسب المئوية بين الفترة الجارية والفترات السابقة.

الفصل الرابع

الاحتيال والتقارير المالية عالية الجودة

Fraud and High Quality Financial Reports

المبحث الاول
الاحتيال في التقارير المالية
Financial Reports Fraud

تمهيـــــد:

أصبح في الآونة الاخيرة الاهتمام بعمليات الاحتيال في إعداد التقارير المالية والتلاعب بالأرباح كبيرا، اذ كانت هناك عدة حالات من قبل الشركات لما يبدو أنه احتيال في البيانات المالية، والتي لم يكتشفها المدققون، اذ حدثت واحدة من أبرز الحالات في سبعينات القرن العشرين عندما تمكن وكيل التأمين المغامر (ستانلي جولد بلوم) ، من إضافة 65000 من حاملي وثائق التأمين المزيفين الى شركته، إلى جانب 800 مليون دولار من الأصول المزيفة، مباشرة تحت أنظار شركة التدقيق المستقلة التابعة لها، ومنذ ذلك الحين ، أصبح الاحتيال في البيانات المالية محل اهتمام وقضية ساخنة بشكل متزايد في الأوساط المهنية والأكاديمية على حد سواء نتيجة إخفاقات المدققين في الوصول الى بيانات مالية خالية من الاحتيال ، بما في ذلك الحالات الأخيرة الخاصة بشركة انرون، وترافقت سلسلة من عمليات الاحتيال ذات الأسماء الكبيرة في العقد الماضي مع دعاوى قضائية ضد مدققي الحسابات بسبب إهمالهم المشتبه في عدم اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية، ونتيجة لذلك ، تعرض المدققون لخسائر مالية كثيرة ، بالإضافة الى فقدان سمعتهم المهنية، وقد دفع هذا الوضع المدققين والمنظمات والمؤسسات ذات الصلة إلى تحسين عمليات التدقيق الداخلي والخارجي من أجل أن يكونوا أكثر فاعلية في تحديد المخاطر وجمع الأدلة لإصدار رايهم حول التقارير المالية المدققة، للوصول الى تقارير عالية الجودة تخدم جميع الأطراف ذات العلاقة، وسنتناول في هذا المبحث المفاهيم الحديثة للاحتيال المالي ودور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال والتقنيات المستخدمة للكشف المبكر عنه.

4-1-1 مدخل تاريخي للاحتيال Historical Introduction to Fraud

تعد المحاسبة من أقدم المهن، وتشير الادبيات بعودتها إلى المصريين. اذ كان الملك يعين شخصاً يعمل بشكل أساس كمحاسب شرعي لفرعون، ويراقب مخزونات الحبوب والذهب والأصول

الأخرى، ويجب أن يكون الشخص جديراً بالثقة ومسؤولًا وقادراً على التعامل مع الاحتيال والغش والسرقة، وفي الولايات المتحدة، بدأ الاحتيال على الأقل منذ المهاجرين والمستوطنين الأوائل، اذ كانت أمريكا زراعية إلى حد كبير ، وتركز العديد من عمليات الاحتيال حول مخططات الأراضي، وربما كان مخطط الأراضي الأكثر شهرة في الحقبة الاستعمارية، هو شراء جزيرة مانهاتن (ما يعرف الآن ببروكلين) ، التي تم شراؤها من قبل هنود الكنارسي، اذ تم شراء الأرض مقابل الحلي بقيمة 24 دولارا تقريبا، اذ خدع الأمريكيون الأصليون البيض، هنود الكنارسي ببيعهم أرضا لا ترتبط حتى بجزيرة مانهاتن، ونمت عمليات النصب على الأرض مع توسع أمريكا غربا، بعد ظهور الشركات الجديدة واعطائها مهمات عامة مقابل ألحق القانوني في ممارسة اعمالها، وفصل الملكية عن الإدارة، والمسؤولية المحدودة التي تحمي المساهمين من خسائر الاحتيال التجاري، وان إحدى هذه الشركات هي شركة Massachusetts Bay Company، تم استئجارها من قبل تشارلز الأول في عام 1628 وكانت مهمتها استعمار العالم الجديد(Singleton&Singletonk 2010:3) . ان الاحتيال ليس ظاهرة حديثة مرتبطة ببعض حالات الاحتيال المالي التي حظيت بتغطية أكاديمية ومهنية خلال القرنين الماضيين، فالاحتيال ظهر في وقت مبكر من تاريخ عالمنا حيث استخدم الرجال الحيل والتلاعب والخداع من أجل الحصول على المال أو الأرض أو البضائع أو الثقة، وبشكل عام فهو تحقيق الربح بطرق غير مشروعة، ويرتبط تاريخ المحاسبة والتدقيق في التاريخ القديم بالدولة والكنيسة، لمنع السرقة والتحريف في مواردهم المالية، وتعود آثار التدقيق إلى العصور القديمة، إلى الحضارة البابلية القديمة والفرعونية، حيث أثبتت الاكتشافات الأثرية وجود بعض المستندات المبررة للمعاملات التجارية التي سمحت بنموذج أولي للتدقيق والمحاسبة. وبمجرد أن ازدهرت التجارة خلال فترة أو أخرى، ظهرت أيضا الحاجة إلى الاحتفاظ بسجل للمعاملات وإن كان ذلك على مستوى بدائي، ولكن مع الازدهار الاقتصادي جاء أيضًا إغراء خداع الآخرين والتلاعب بهم لتحقيق الربح الذاتي. لذلك، تم تطوير آليات الرقابة من قبل مؤسسات الدولة من أجل التحقق والإشراف على استخدام الأموال والمعاملات، كما كان الحال على سبيل المثال في روما ، حيث كان المنتخبون من قبل الناس كانوا مسؤولين عن هذا الدور خلال العصور الوسطى (Bogdan&A.M., 2005: 11)، ومع ذلك، ازداد الاهتمام بالرقابة على المستندات والحسابات المالية والتحقق من استخدام

أو إساءة استخدام الأموال، وفي أوروبا الغربية كان الهدف الرئيسي هو اكتشاف أولئك الذين تهربوا من دفع الضرائب ، أو أساءوا استخدام الأموال والممتلكات ، وإحالتهم إلى العدالة. المؤسسات الثلاث التي قدمت في وقت مبكر من القرنين الثالث عشر والرابع عشر فكرة التحقق من الحسابات ومحاسبة المذنبين كانت الدولة (التي يمثلها الملك الحاكم) ، والكنيسة الكاثوليكية ، والجامعات (خاصة من شمال إيطاليا) ، والموظفين أو الرهبان المعينين للحفاظ على المحاسبة كل منها ليس من قبيل المصادفة أن توجد أسس المحاسبة في الجهاز المالي والإداري للكنيسة الكاثوليكية، التي كانت مهتمة في الحصول على سجلات مفصلة وصحيحة لحساباتها ، والمعاملات المالية ، والكشف عن احتيالات محتملة، لذلك ، تم إنشاء تسلسل هرمي معقد للجهاز المالي ، برئاسة وزير المالية داخل الكنيسة الكاثوليكية ، والذي يتضمن متخصصين يطلق عليهم اسم "scriptores registri"ويمكن أن نستنتج أنهم هم المحاسبون المسؤولون عن تسجيل وفحص الإدخالات المالية (Petraşcu & Tieanub,2014: 490).

لقد أنشأ مؤسس المحاسبة Luca Paciolo في أواخر القرن الخامس عشر محاسبة القيد المزدوج على وجه التحديد لتجنب السرقات والتحريفات في المستندات المالية، في داخل الكنيسة ثم الدولة وفي جانب آخر مثير للاهتمام في تطوير المحاسبة، لم يُنظر إلى الرجال المسؤولين عن هذا العمل بطريقة سلبية في المجتمع أو تهميشهم لأنهم ارتبطوا بالإدارة الجيدة للدولة والكنيسة، ولهم دور اقتصادي وقضائي حيث أنهم منعوا أو اكتشفوا ارتكاب جريمة مالية وبالتالي ساعدوا في حماية إرث الدولة أو الكنيسة(Le Goff, 1990: 47-48) .

4-1-2 مفاهيم الاحتيال Fraud Concepts

يُعرِّف الاحتيال بأنه " فعل متعمد يقوم به فرد أو أكثر من بين الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو الأطراف الثالثة، بما في ذلك استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية." (معيار التدقيق الدولي 240: 9) ويشير معيار التدقيق الدولي 240 في الفقرة 10 منه الى نوعين من التحريفات المتعمدة ذات الصلة بالمدقق. أولاً، هناك أخطاء ناتجة عن الإبلاغ المالي الاحتيالي، وثانيا، هناك أخطاء ناتجة عن اختلاس الأصول (معيار التدقيق الدولي 240: 10)، ويرى جونسون ان الاحتيال هو فعل متعمد ينطوي على استخدام خداع ينتج عنه تحريف

جوهري في البيانات المالية. هناك نوعان من التحريفات ذات صلة بنظر المدققين في الاحتيال: (أ) التحريفات الناشئة عن اختلاس الأصول، و (ب) التحريفات الناشئة عن التقارير المالية الاحتيالية. نية الخداع هي ما يميز الاحتيال عن الأخطاء. يجد المدققون بشكل روتيني ان هذه الأخطاء ليست مقصودة (Johnstone et al,2014:34) ويرى (لورنس واخرون)، ان الاحتيال حالة خاصة من مخاطر التحريف الجوهري المرتبط بتلك المواقف التي قصدت فيها الإدارة تضليل السوق عن طريق إصدار بيانات مالية احتيالية، وبالتالي، وعند تطبيق نموذج مخاطر التدقيق وتقييم مخاطر التحريف الجوهري، يجب على المدقق دائما أن يتذكر أن التحريف في البيانات المالية قد يكون ناتجا عن خطأ أو احتيال، والفرق الرئيسي هو النية على وجه التحديد، هل ينوي مدير لدى العميل ارتكاب عملية احتيال؟ أو، هل كان التحريف ناتجا عن خطأ ارتكبه أحد الموظفين؟ الأهم من ذلك، وفقاً للمعايير المهنية، أن المدقق مسؤول عن تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب خطأ أو احتيال في كل مهمة، ومع ذلك، نظراً للضرر الذي يلحق بأسواق رأس المال بسبب المحتالين الذين أخطأوا عمدا في بياناتهم المالية يجب على المدققين تقييم مخاطر الاحتيال بعناية في كل عملية تدقيق (Louwers, et al, 2018:134) ويرون Ngai et al ان الاحتيال هو "خداع غير مشروع أو جنائي يهدف إلى تحقيق مكاسب مالية أو شخصية. وصف الاحتيال بأنه يؤدي إلى إساءة استخدام نظام مؤسسة ربحية دون أن يؤدي بالضرورة لتلقي العواقب القانونية، على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول عالميا للاحتيال المالي، يمكن تعريفه على أنه "فعل متعمد يتعارض مع القانون أو القاعدة أو السياسة بقصد الحصول على منفعة مالية غير مصرح بها." من الناحية الاقتصادية، أصبح الاحتيال المالي مشكلة خطيرة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. (Ngai et al,2011:599) وان عمليات الاحتيال المهني هي التي يرتكب فيها موظف أو مدير أو مسؤول أو مالك مؤسسة ما احتيالًا على حساب تلك المنظمة. والأنواع الثلاثة الرئيسية للاحتيال المهني هي: الفساد واختلاس الأصول والبيانات الاحتيالية. يظهر التصنيف الكامل للاحتيال المهني، الذي يشار إليه كثيراً باسم شجرة الاحتيال، كما في الشكل (4-1) أدناه:

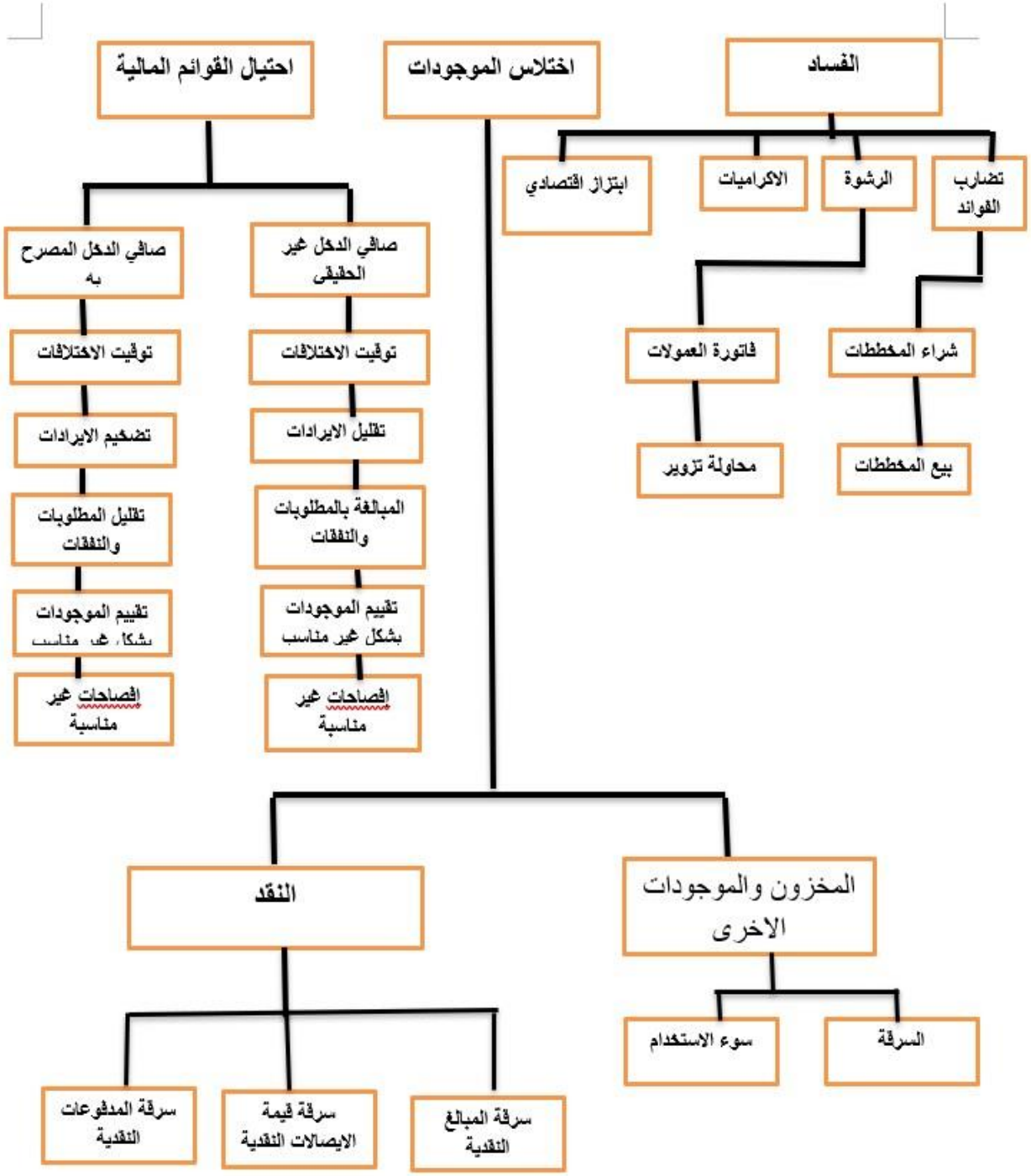

الشكل (4-1) شجرة الاحتيال

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على: https://www.acfe.com/fraud-tree.aspx

وترى جمعية فاحصي الاحتيال ان المحاسبين والمدققين مسؤولون عن الحد من الاحتيال واكتشافه وردعه من خلال تقييم أنظمة المحاسبة لنقاط الضعف ، وتصميم ومراقبة الضوابط الداخلية ،

وتحديد درجة مخاطر الاحتيال التنظيمي ، وتفسير البيانات المالية للاتجاهات غير العادية ، ومتابعة مؤشرات الاحتيال

https://www.acfe.com/accounting-and-auditing.aspx#resources

ويرى الباحث، أن الاحتيال فعل متعمد ينطوي على استعمال الخداع للحصول على منفعة شخصية بشكل مباشر او غير مباشر باستخدام أساليب غير قانونية وغير أخلاقية لارتكاب هذه الجريمة، أو قد يسهل عملية احتيالية لغيره تؤدي إلى شكل من أشكال الخسارة للشركة، وليس من الضروري أن يقتصر الاحتيال على الاستفادة او الكسب المالي أو النقدي، فالاحتيال يشمل أيضا التحريف المتعمد للحقيقة لإغراء شخص بتقديم معلومات مضللة وغير حقيقية لاكتساب مزايا لنفسه او للغير.

4-1-3 الاحتيال في الفقه القانوني: Fraud in Legal Jurisprudence

لم تبرز جريمة الاحتيال الا بعد قيام الثورة الفرنسية فكانت قبل ذلك تكيف على انها جريمة سرقة فكان يعاقب على استعمال أسماء أو صفات كاذبة على انها جريمة تزوير بعد ذلك أصبحت جريمة مستقلة ووضع لها نص خاص في التشريع سنة 1791 وتم تمييزها عن جريمة السرقة والتزوير وخيانة الامانة .ولحق بجريمة الاحتيال تطور كبير مع تطور العصر والتكنلوجيا وتطور العقل البشري متزامناً مع هذه التطورات في البيئة المحيطة واتخذت عدة صور وتنوعت أساليب النصابين واساليبهم الاحتيالية.

ان جريمة الاحتيال في القوانين العربية قد وردت في معظم التشريعات الخاصة في قوانين العقوبات، وقد وصفت ضمن الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والافراد، وهي تقوم على تغيير الحقيقة وتشويه الحقائق في ذهن المجني عليه، وتعد ايضاً من الجرائم ذات الطابع الذهني حيث تقوم على استخدام ذكاء ودهاء الجاني في ارتكابه لها دون استخدام وسائل العنف والقوة (حماد، 2006: 7-9)، فيما يرى (المبارك) انها من الجرائم التي تستلزم غالباً التخصص والدراية من قبل الجاني في مجال نشاطه وهي تنتشر في المدن والمناطق المتقدمة حضرياً والتي تزدهر بالحركة الاقتصادية والتجارية والصناعية، (المبارك، 2017: 42) لقد فرق قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969

المعدل في المواد (456،457، 458) بين جريمة الاحتيال والجرائم المتعلقة بالتصرف بالمال المنقول او العقار الذي لا يملك حق التصرف فيه، ونجد ان المشرع العراقي لم يحدد الطرق الاحتيالية وهذا شيء ايجابي فالطرق الاحتيالية قابلة الى التغير بين الحين والاخر بما يتفق مع التطور السريع الذي يشهده العالم في كل مجالاته، (قانون العقوبات، 1969: 456-458) ومن خصائص جرائم الاحتيال وفقاً للفقه القانوني: (الحيدري، 2012: 37)

1- تعد من جرائم الاعتداء على الأموال.

2- من جرائم السلوك المتعمد.

3- انها تستند على تغيير الحقيقة.

4- تعد من الجرائم الوقتية.

5- عادة ما يكون الجاني من المتخصصين ولا يترك وراءه ادلة يسهل الوصول اليها.

6- تعد من الجرائم القصية وهو توفر النية في ارتكابها.

4-1-4 نظرية مثلث الاحتيال The Fraud Triangle Theory

بدأ عالم الجريمة دونالد كريسي دراسة الاحتيال عام 1950 بالقول، إنه يجب أن يكون هناك سبب وراء كل ما يفعله الناس، ووضع أسئلة مثل، لماذا يرتكب الناس الاحتيال؟ ودفعته هذه الاسئلة إلى تركيز بحثه على ما يدفع الناس إلى انتهاك الثقة، وأجرى مقابلات مع 250 مجرما في فترة 5 أشهر، واعتمد على سلوكهم في تحديد النتائج وفق معيارين: (1) يقبل الناس مسؤوليات الثقة بحسن نية، و (2) الظروف تجعلهم ينتهكون الثقة، ولقد أشار إلى أن ثلاثة عوامل (الضغط والفرصة والتبرير) تكون موجودة كي تحدث الجريمة، ويشير كريسي كذلك الى ما يلي: "منتهكي الثقة ، عندما يتصورون أنفسهم على أنهم يواجهون مشكلة مالية غير قابلة للمشاركة ولديهم معرفة أو وعي بأن هذه المشكلة يمكن حلها سرا عن طريق انتهاك مركز الثقة المالية، فانهم عندئذ سيكونون قادرون على تطبيق أساليب لفظية على سلوكهم في تلك الحالة التي تمكنهم من تعديل تصوراتهم عن أنفسهم كأشخاص موثوق بهم مع تصوراتهم عن

أنفسهم كمستخدمين للأموال أو الممتلكات المؤتمنة "(Crassey, 1953: 742)، ويتم تقديم العناصر الثلاثة للاحتيال التي لخصها كريسي (1953) بشكل عام في مثلث كما في الشكل (4-2) ويمثل العنصر العلوي في الشكل ادناه الفرضة بينما يمثل العنصران التبرير والضغط (Wells, 2012:8):

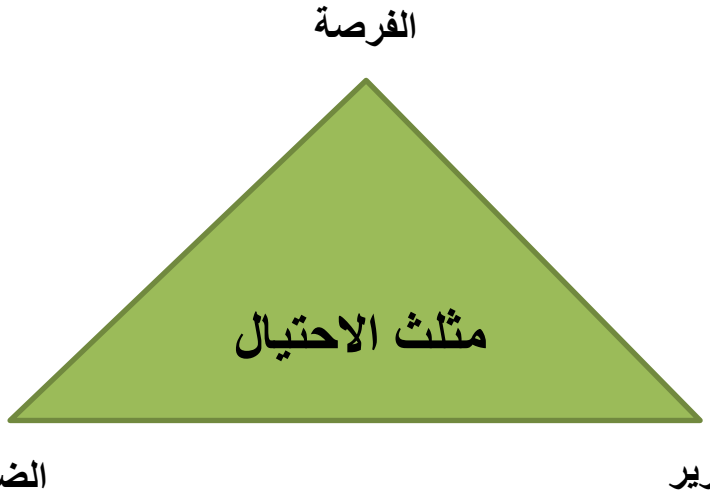

الشكل (4-2)

مثلث الاحتيال

Source: (Cressey,1953,76)

وتشير الفرصة الى المعرفة والقدرة على تنفيذ عمليات الاحتيال، ويشير التبرير الى الدافع المنطقي للقيام بتصرفات غير امينة اما الضغط فيشير إلى العوامل التي تؤدي إلى السلوكيات غير الأخلاقية، ويواجه كل مرتكب احتيال بعض الضغط لارتكاب سلوك غير أخلاقي، ويمكن أن تكون هذه الضغوط إما مالية او غير مالية، ونظراً لأن الضغط لارتكاب الاحتيال قد لا يكون حقيقياً، إذا اعتقد الجناة أنهم تعرضوا للضغط، فقد يؤدي هذا الاعتقاد إلى الاحتيال، يمكن أن يوجد الضغط المدرك بطرق مختلفة، خاصة في حالة الحاجة المالية غير القابلة للمشاركة، ويُعرف الضغط المالي على أنه العامل الأكثر شيوعاً الذي يقود الانسان إلى الانخراط في عمل شرير، على وجه التحديد، تم ارتكاب حوالي 95٪ من جميع حالات الاحتيال بسبب الضغوط المالية التي يمارسها المحتال والتي تنص على أن الضغط عامل مهم لارتكاب الاحتيال (ABDULLAHI & MANSOR, 2015:39-40) ، فيما أشار Lin et al الى ان نظرية

مثلث الاحتيال تم تطويرها من قبل كريسي وقد استخدم المهنيون والاكاديميون هذه النظرية على نطاق واسع كنموذج نظري مفيد لشرح سبب حدوث معظم عمليات الاحتيال، وتفترض هذه النظرية أن الاحتيال من المحتمل أن يحدث بسبب توافر عنصر واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة (على سبيل المثال ، الضغط أو الفرص أو التبرير) لمثلث الاحتيال، وان 60% من جميع حوادث الاحتيال تورط فيها شخص مطلع في مهنة المحاسبة ، وكان هناك اهتمام متزايد بمسؤولية المدققين لتقييم مخاطر التقارير المالية الاحتيالية (Lin et al, 2015:460).

ان الاحتيال بطبيعته قاتل صامت ولكنه يسبب تأثيرا عاليا عند اكتشافه، وليس فقط في شكله النقدي ولكن أيضا في ركنه المعنوي، وبناءً على استطلاع أجرته جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) حول الاحتيال المهني، فقدتم اكتشاف وجود 2504 حالة احتيال مهني حدثت في 125 دولة حول العالم للفترة من كانون الثاني 2018 إلى ايلول 2019، وان العديد من الحالات أسفرت عن خسائر إجمالية ضخمة بلغت حوالي 3.6 مليار دولار، ولقد أثر الاحتيال بشكل كبير في حياة الناس والشركات؛ اذ فقد البعض وظائفهم، ودفع المستثمرون إلى اتخاذ قرارات صعبة اتجاه الشركة بصرف النظر عن الخسائر المالية، يؤثر الاحتيال أيضا على الأشخاص عاطفياً وعقلياً. فقد يعاني الضحايا من الغضب المستمر والشعور بالعجز وفقدان الثقة في الآخرين بينما يشعر الفاعلون بالخجل والحرج والذنب، ويمكن أن يتفاقم ذلك إذا عانوا من الاكتئاب بسبب الاحتيال أو قد يكون لديهم أفكار انتحارية. (Awang et all, 2021:55)، ويمكن أن ينتج عن الاحتيال أشياء كثيرة منها العلاقات المتنوعة بين الجناة والضحايا، وتتضمن أمثلة الاحتيال ما يلي: (Katzenberg et al,2008:7).

- ❖ الجرائم التي يرتكبها الأفراد ضد المستهلكين أو العملاء أو رجال الأعمال الآخرين، على سبيل المثال تحريف جودة البضائع.
- ❖ احتيال الموظف ضد أصحاب العمل، على سبيل المثال الاحتيال في الرواتب.
- ❖ تزوير مطالبات المصروفات، سرقة النقود أو الأصول أو الملكية الفكرية(IP) .
- ❖ الجرائم التي ترتكبها الشركات ضد المستثمرين والمستهلكين والموظفين، على سبيل المثال الاحتيال في البيانات المالية، بيع السلع المقلدة باعتبارها أصلية.
- ❖ الجرائم ضد المؤسسات المالية، على سبيل المثال، استخدام بطاقات الائتمان المسروقة.

- ❖ الجرائم المرتكبة ضد الأفراد أو الشركات او الحكومة، على سبيل المثال الاستفادة من الضمان الاجتماعي بدون وجه حق.
- ❖ الجرائم الإلكترونية من قبل الأشخاص باستخدام أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا، على سبيل المثال قرصنة البريد الإلكتروني العشوائي او انتهاك حقوق النشر.

4-1-5 تقنيات كشف الاحتيال Fraud Detection Techniques

ان أدوات وتقنيات الكشف عن عمليات الاحتيال مثل الإجراءات التحليلية، وتحليل النسب، وتحليل الانحدار، وانتشار النقاط (SPAN) وقوائم المراجعة لتحسين اكتشاف الاحتيال، وقد اشارت بعض الدراسات أيضا الى وجود العديد من عوامل مخاطر الاحتيال الاخرى، يوجب إجراء ممارسات التدقيق في الوقت المناسب نتيجة للعدد المتزايد من حالات الاحتيال في البيانات المالية، وتساعد التقنيات الجديدة مثل التنقيب عن البيانات في أن لديها تصنيفًا وتنبؤًا متقدما للكشف عن الاحتيال، ويمكن توظيفها لتسهيل دور المدققين من حيث انجاز مهمة كشف الاحتيال بنجاح، وكان هناك استخدام محدود لتقنيات التنقيب عن البيانات للكشف عن عمليات الاحتيال في البيانات المالية (Ravisank,2011:498)، ويلعب التنقيب عن البيانات دورا مهما في الكشف عن الاحتيال المالي، حيث يتم تطبيقه غالبا للاستخراج وكشف الحقائق الخفية وراء الكميات الكبيرة جداً من البيانات (Ngai, et all, 2011: 580).

4-1-6 مخاطر احتيال الإدارة Management Fraud Risk

تعد عمليات الاحتيال الإداري من أكثر المخالفات التجارية أهمية لأن صحة أسواق رأس المال تعتمد إلى حد كبير على الثقة في أن البيانات المالية ليست احتيالية وبالتالي، فإن الكشف عن البيانات المالية الاحتيالية ومنعها أمر أساس لعمل النظام الاقتصادي، ويجب ضمانها من قبل مهنة المحاسبة والتدقيق ومجتمع الأعمال، لمساعدة الأطراف ذات العلاقة في هذه المسؤولية المتمثلة في طمأنة الجمهور والحفاظ على فعالية نظام مساءلة الشركات (Willingham,1980: 12) ، ويرى (العواد) ان احتيال الإدارة ما هو الا أفعال متعمدة ترتكبها الإدارة لغرض المنفعة الشخصية والتي تضر بالمستثمرين والدائنين من خلال توفير معلومات ذات أهمية مادية بصورة مضللة، ومن دوافعه، هو اظهار وضع الشركة بشكل أفضل

مما هي عليه وتشجيع المستثمرين لشراء أسهمها او لزيادة نسبة حصة السهم من الأرباح او وقوع الإدارة تحت ضغوطات داخلية او خارجية (العواد، 2021: 201-208)، اما (Zahra et al) يرون ان احتيال الادارة يشير إلى الإجراءات المتعمدة التي تتخذها الإدارة على أي مستوى من مستوياتها لخداع المستثمرين أو أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ويمكن أن يتخذ هذا الاحتيال عدة أشكال، مثل، الاختلاس، والتعامل الذاتي، والكذب بشأن الحقائق، وعدم الكشف عن الحقائق، والفساد بكل اشكاله ، والتستر على بعض القضايا المهمة مثل (إخفاء الإعسار)، باعتبارها احد الانواع الرئيسية للاحتيال الإداري ومن حالات الاحتيال الإداري ايضاً التي تتخذ شكل التحريف المتعمد للمبالغ أو الافصاحات في البيانات المالية، وقد ينشئ المديرون أيضا مخططات احتيالية لإخفاء أو تحريف ما تفعله الشركة في الواقع، حيث يقوم كبار المديرين عمدا باتخاذ إجراءات تظلل الآخرين ماديا بشأن القيمة الحقيقية لأصول الشركة أو معاملاتها أو مركزها المالي. (Zahra et al, 2005:804)، ويمكن لأعضاء لجنة التدقيق زيادة فعاليتهم في التعامل مع احتمال تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية من خلال مناقشة إمكانية الاحتيال فيما بينهم وتبادل الآراء حول كيف وأين يعتقدون أن الشركة قد تكون عرضة للاحتيال؟، وما الذي قد يحفز الإدارة على ارتكاب الاحتيال؟، وكيف يمكن للإدارة تجاوز الضوابط للمشاركة في التقارير المالية الاحتيالية وإخفائها؟، وكيف يمكن أن يكون شكل اختلاس موجودات الشركة مفيدا لهذا الغرض، وتزداد فعالية جلسة العصف الذهني إذا تم إجراؤها، جزئيا على الأقل، في جلسة مغلقة أو تنفيذية دون حضور الإدارة، ومن الصعب للغاية اكتشاف تجاوز الإدارة، ومع ذلك، يمكن للجنة التدقيق اتخاذ إجراءات لمعالجة مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية، ويتطلب منها الحفاظ على مستوى مناسب من الشك، وتعزيز فهم اللجنة للأعمال التجارية، وتبادل الأفكار حول مخاطر الاحتيال، واستخدام مدونة قواعد السلوك لتقييم ثقافة إعداد التقارير المالية، وضمان قيام الشركة بتصميم برنامج قوي للمبلغين عن المخالفات، وتطوير معلومات واسعة وشبكة التغذية الراجعة (AICPA, 2016:8-10).

ويرى الباحث على الرغم من أن الدافع لارتكاب الاحتيال الإداري قد يكون متجذرا بعمق في الطموحات الشخصية لكبار المديرين وتاريخهم وهياكل الشخصية المعقدة، فقد تشجع العديد من العوامل المجتمعية والصناعية والتنظيمية الاحتيال وتعززه، لذلك، يسلط الشكل 4-3

الضوء على ثلاث مجموعات من المتغيرات على مستوى المجتمع، والصناعة، والشركات، والتي تعمل بمثابة إطار للاحتيال من قبل الإدارة العليا، كما يحدد الشكل (4-3) ادناه الخصائص الفردية التي تؤثر في درجة الضغوط المتزايدة من المجتمع أو الصناعة أو الشركة.

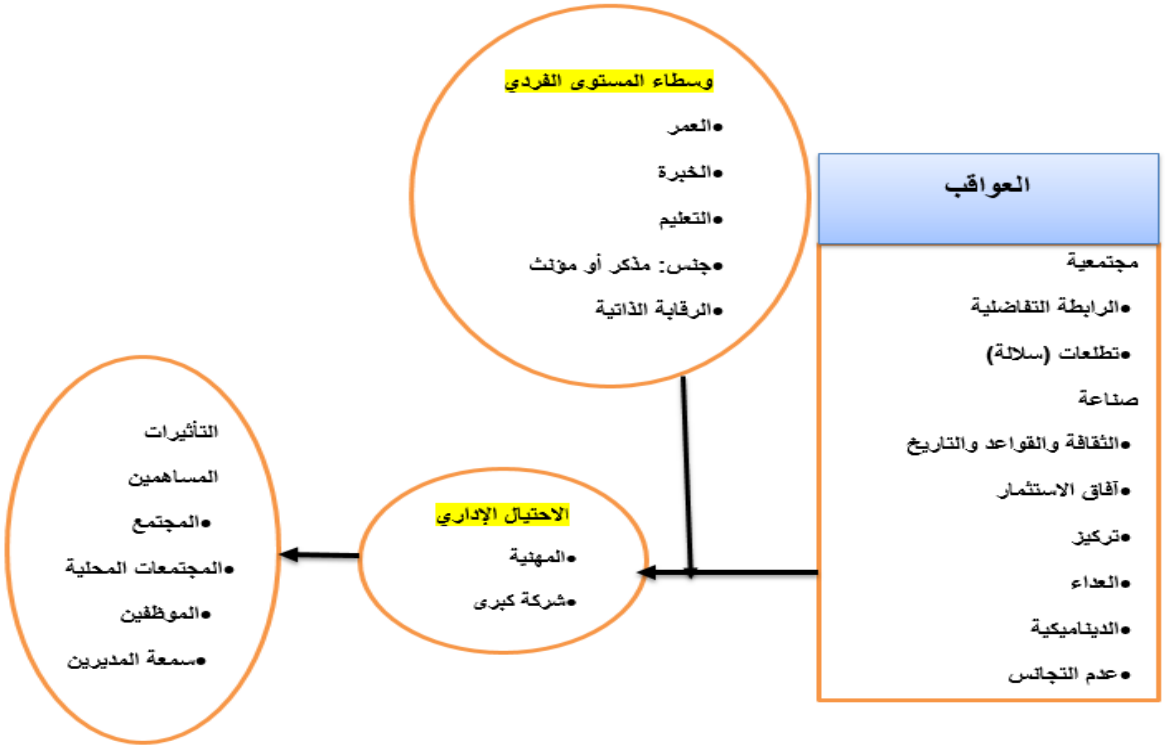

الشكل (4-3)

إطار فحص الاحتيال الإداري

Source: (Shaker et al,2005:807)

4-1-7 مخاطر احتيال العاملين Employees Fraud Risk

ما يزال الاحتيال وسوء السلوك في الشركات يمثلان تهديدا مستمرا لثقة الجمهور في أسواق رأس المال، وتتعرض مؤسسات القطاع العام أيضا للاحتيال ولا سيما في تقديم الخدمات والمقاولات، حيث تبذل المنظمات قصارى جهدها لصياغة استراتيجية شاملة واستباقية للوقاية والكشف والاستجابة لتهديدات النزاهة، ويمكن خدمتهم بشكل جيد في تركيز جهودهم على

تحديد وفهم مخاطر الاحتيال وسوء السلوك التي يمكن أن تقوض بشكل متزايد أهداف الأعمال العالمية المعقدة، و تقييم التصميم والفعالية التشغيلية لبرامج امتثال الشركات وبرامج وضوابط مكافحة الاحتيال ذات الصلة لتلبية معايير مكافحة الاحتيال والحوكمة الصادرة عن واضعي المعايير المعترف بهم لغرض اكتساب نظرة ثاقبة حول أفضل السبل لتصميم وتقييم الضوابط لمنع الاحتيال وسوء السلوك واكتشافهما وتصميم وتنفيذ وتقييم الممارسات الاستباقية التي وجدت المنظمات الرائدة أنها فعالة (Jamieson & Wong, 2014:4) .

يقول المثل القديم "الوقاية خير من العلاج" هذا صحيح بالتأكيد عند التفكير في كيفية إدارة مخاطر احتيال العاملين، ويتمثل أهم جانب في إدارة هذه المخاطر في التأكد من أن الشركة لديها ضوابط داخلية قوية ومطبقة بشكل قوي، يوجد دائما انهيار في الضوابط الداخلية عند اكتشاف نشاط احتيالي، مما يتطلب تقليل احتمالية الاحتيال إلى الحد الأدنى من خلال تصميم وتنفيذ ضوابط داخلية تمنع الاحتيال وتردع معظم السلوكيات المنحرفة، وتتطلب إدارة مخاطر الاحتيال من أصحاب الأعمال وكبار المديرين دعم جميع السياسات والإجراءات المطبقة لإدارة هذه المخاطر والالتزام بها، كما تتطلب نجاح الضوابط الداخلية أيضا أن تكون مرئية ومدمجة في العمل اليومي للشركة وأن يكون الموظفون مسؤولين عن أفعالهم، بالإضافة إلى ذلك، يجب مراجعة الضوابط الداخلية باستمرار وتعديلها عند الاقتضاء، ومن المهم أن ندرك أنه لا يمكن القضاء على احتيال الموظفين ولكن يمكن تقليل مخاطر حدوثه بشكل كبير، ويجب أن تحقق استراتيجيات الحد من مخاطر احتيال الموظفين توازناً بين الحاجة إلى مثل هذه الضوابط وقبول درجة معينة من المخاطر، وبالتالي يتعين على الشركات قبول درجة معينة من مخاطر احتيال الموظفين، من خلال تنفيذ بعض أو كل الاستراتيجيات (CPA,2011:6)، ويرون (Anand et al)أن الموظفين في البنوك العامة يعانون من ضغوط مالية كبيرة، وأن عنصر فرص الاحتيال مستمر بشكل أكبر في البنوك العامة، كما أن الموظفين في البنوك العامة أكثر إحباطًا، وسلوكهم غير أخلاقي وسيئ أخلاقياً، لذلك، فهم يتصرفون بعقلانية لعملهم غير القانوني. ومن ثم فإن فرص الاحتيال المصرفي أكثر في البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة (Anand et al, 2019: 5)، ولقد ركزت جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين على الموظفين بصورة عامة، والمحاسبين بصفه خاصة، وذلك لان المحاسبين لهم اتصال مباشر او غير

مباشر بالسجلات المحاسبية، ومن الممكن لهم الالتفاف على الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إخفاء الاحتيال الذي ينشئ في الكشوفات المالية ويشير تقرير ACFE لسنة (2014) إلى أن ما يقرب من 77 % من عمليات الاحتيال ارتكبها أفراد في أحد الأقسام السبعة: المحاسبة والعمليات والمبيعات والإدارة التنفيذية العليا وخدمة العملاء والمشتريات والتمويل، ويتمتع الأفراد العاملون في هذه الأدوار بفرصة فريدة لارتكاب الاحتيال وإخفائه لأنهم كثيرا ما يكونون في وضع يمكنهم من التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية والتحايل على الضوابط الداخلية وتقديم معلومات مالية احتيالية (Andon, et all, 2015:11) . ان الشكل الأكثر شيوعا لخداع الموظفين هو الاختلاس (أي السرقة أو إساءة الاستخدام) لأصول الشركة (والتي تمثل أكثر من 90٪ من حالات الاحتيال المبلغ عنها). أكثر من 85٪ من حالات الاختلاس التي تنطوي على النقد. ومع ذلك، لا يعني مجرد سرقة نقدية بمقدار ضئيل يمثل خسارة قليلة، في الواقع، يبلغ متوسط الخسارة في عمليات الاحتيال التي تنطوي على النقد 150000 دولار (وهو مبلغ يمكن أن يكون مدمراً لشركة صغيرة)، وتمتد معظم عمليات التخطيط للاحتيال النقدي للموظفين على مدار أشهر لتنفيذ مخططاتهم الاحتيالية (Frey& Hall, 2008:12) ، وتعتمد قدرة المدقق الداخلي في الشركة او المدقق الخارجي على اكتشاف الاحتيال على عوامل كثيرة مثل، مهارة الجاني، وتكرار التلاعب، ودرجة التواطؤ، والحجم النسبي للمبالغ الفردية التي تم التلاعب بها، وأقدمية هؤلاء الأفراد في الشركة، في حين أن المدقق قد يكون قادرا على تحديد الفرص المحتملة لارتكاب الغش، ولكن من الصعب عليه تحديد الحكم على التحريفات في مجالات مثل التقديرات المحاسبية ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. علاوة على ذلك، فإن مخاطر عدم اكتشاف المدقق لتحريف جوهري ناتج عن الاحتيال الإداري أكبر من مخاطر احتيال الموظفين لأن الإدارة في كثير من الأحيان تكون في وضع يمكنها من التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية، أو تقديم معلومات مالية احتيالية، أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات احتيال مماثلة من قبل موظفين آخرين(ACFE,2019:505) .

ويشير DiNapoli الى ان غالبية حالات الاحتيال المهني وبنسبة (41.2٪) يرتكبها موظفون، ومع ذلك، فإن متوسط الخسارة بسبب الاحتيال الذي ارتكبه المدراء كان 218000

دولار، وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف الخسارة الناتجة عن مخطط الموظف، وقد توصل الى النسب لمرتكبي الاحتيال وحسب تصنيفاتهم وكما يلي (Hancox, 2016:3)

- ان ما يقرب من 61% من حالات الاحتيال ارتكبها رجال، اذ بلغ متوسط الخسارة الناتجة عن الاحتيال من قبل الذكور 250000 دولار، وهو أكثر من ضعف متوسط الخسارة المنسوبة إلى النساء.
- معظم مرتكبي عمليات الاحتيال وبنسبة (87.9٪) لم يتم توجيه تهم إليهم أو إدانتهم بارتكاب جريمة، وهذا يدعم الراي الذي يقول: أن أولئك الذين يرتكبون الاحتيال المهني ليسوا مجرمين محترفين.
- تن ما يقرب من 40% من جميع حالات الاحتيال يرتكبها شخصان أو أكثر، وان متوسط الخسارة في هذه الحالات هو 485000 دولار، وهو ما يقرب من خمسة أضعاف متوسط الخسارة في قضايا الاحتيال التي تشمل شخصًا واحدًا.

ويرى الباحث ان الاشخاص الأكثر عرضة للاختلاس في الشركة هو موظف الحسابات الذي لديه سنوات خدمة طويلة في الشركة أو زميل موثوق به، لان هذا الشخص لا تدور حوله الشبهات، ويمكن أن يتحول غياب الفرصة إلى ثقة في مكان العمل، كما يجب على جميع المديرين السماح للموظفين والمشرفين وحتى المديرين التنفيذيين بمعرفة أن جميعهم مكلفون بالبحث عن أي معلومات تتعلق باي عملية احتيالية، وقد يكون الموظفون الذين يعتقدون أنه سيتم القبض عليهم وهم يشاركون في الاحتيال المالي أقل ميلاً لارتكابها، وقد تكون زيادة اعتقاد الموظفين بأنه سيتم القبض عليهم أفضل طريقة لمنع السرقة او أي عملية احتيالية، وعادةً عندما يكون الإشراف ضعيفاً تكون السرقة والاحتيال أكثر عرضة للوقوع، وعلى المديرين السماح لموظفيهم معرفة أن لديهم ضوابط داخلية لتحديد السرقة بسرعة، ففي هذه الحالة سوف يحدون بشكل كبير من فرص قيام الموظفين بالسرقة واعمالهم الاحتيالية.

4-1-8 التدقيق الداخلي والاحتيال Internal Audit and Fraud

بالنظر لتوسع حجم الشركات بكل اشكالها والمساهمة منها على وجه التحديد، وتعقيد وتشابك العمليات المحاسبية والمالية ضرورة تفعيل آلية تنظيمية داخل الشركة تتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي، تسمح بالتأكيد على سلامة وشفافية ودقة الممارسات الإدارية وبالأخص المالية منها،

وتزويد الإدارة العليا بالملاحظات والاستشارات لاتخاذ القرارات المناسبة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على المساهمين ومجلس الإدارة ومختلف أصحاب المصالح، ويساهم في تحقيق أهداف الشركة (عبد القادر ومحمد،2018: 244)، لقد كانت جودة الرقابة الداخلية مفهومًا متداولاً في ادبيات التدقيق، ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن تعريفها العالمي،. بعد مراجعة الاوراق البحثية المعاصرة لجودة التدقيق الصادرة عن الهيئات التنظيمية، يمكن تصنيف تعريفها إلى فئتين رئيسيتين – التعريف المباشر والتعريف غير المباشر، تندرج التعريفات في الفئة "المباشرة"، ان جودة التدقيق تعني عدم اللجوء إلى أي وكلاء التدقيق الداخلي من خارج الشركة لتمتعهم بسمعة وجودة عالية وما إلى ذلك ، ويتم التعامل مع جميع التعريفات المتبقية على أنها "غير مباشرة" (Omoolorun& Abilogun,2017:84)، ويشير تقرير معهد المدققين الداخلين في كانون الثاني 2019 حول التدقيق الداخلي والاحتيال، بان على التدقيق الداخلي أن يأخذ في الحسبان المواضع التي توجد فيها مخاطر الاحتيال داخل الشركة، وأن يستجيب بشكل مناسب لإجراءات التدقيق والضوابط الرقابية الداخلية في ذلك المجال، وتقييم إمكانية وقوع الاحتيال وكيف تدير الشركة المخاطر من خلال تقييمها والتخطيط للتدقيق ومنع حدوثه داخل الشركة، وليس من مسؤوليات التدقيق الداخلي المباشرة منع الاحتيال، بل هي من مسؤولية الادارة لكونها خط الدفاع الأول في الشركة، ويتوقع من المدقق الداخلي أن يتمتع بخبرة كافية في التحقيق من الاحتيال وتأدية هذه المهمة بكفاءة عالية، كما ينبغي أن يستعين التدقيق الداخلي بخبرته في تحليل مجموعات البيانات لتحديد الاتجاهات والانماط التي قد تشير إلى وقوع الاحتيال وسوء استخدام الأموال، و في حال عدم تمتع فريق التدقيق الداخلي بالخبرة اللازمة، فعلى الشركة التفكير في توظيف أو إشراك اشخاص لديهم المعرفة أو الخبرة الكافية، وينبغي أن توجد لدى الشركة خطة استجابة مناسبة لمكافحة الاحتيال وتحدد السياسات الرئيسية ومنهجيات التحقيق. (معهد المدققين الداخليين، 2019: 2).

عموماً ان المعنيين بالاحتيال يتدرجون من الكتبة إلى الرؤساء التنفيذيين، وعلى الرغم من أن بعض عمليات الاحتيال هي من عمل الغرباء، إلا أن معظمها يرتكب من قبل موظفي الشركة المعنية، ومع ذلك، يتم ارتكاب بعض النسب المئوية المهمة من عمليات الاحتيال بالتعاون مع جهات خارجية، ولهذا السبب أصبح وضع حد لهذه الظاهرة صعب للغاية نتيجة لهذه الجريمة الاقتصادية الخطيرة، فقد يتم فصل بعض الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة أو تم إنهاء تعيينهم أو

تقاعدهم قبل الأوان. وهذا يعني أن الأيدي المتمرسة والمؤهلة التي من شأنها أن تضمن الأداء الفعال للشركة فيما يتعلق ببيئتها من أجل الاستدامة مفقودة، ومع ذلك، صنف مرتكبو عمليات الاحتيال على النحو الاتي: (Okoye &Akenbor,2009:76)

1- المجرمون المتشددون الذين شرعوا في الاحتيال في المقام الأول.

2- الرجال المستقيمون الذين يمرون بأوقات عصيبة من الناحية المالية أو يحتاجون إلى الحفاظ على أنماط استهلاكهم الواضحة.

3- الأشخاص الذين يبحثون عن الإثارة والذين يجدون أنه من المثير التغلب على النظام.

4- الأشخاص المتأثرون بأنظمة قيم المجتمع التي تفسح المجال للسباق المادي (أفضل منزل، أفضل السيارات، العديد من الزوجات، إلخ)، متلازمة التوقع من أفراد العائلة والأقارب، الشركة السيئة والتواصل الشرير، والشعور بعدم الأمان الوظيفي والإحباط.

5- الأشخاص الذين لديهم ميول وراثية للاحتيال.

عندما يلاحظ المدقق علامات تدل على عملية احتيال خلال عملية التدقيق، فعليه مباشرة تسجيل ملاحظته وتقديمها للإدارة العليا، والتي بدورها تقوم بتحديد الاجراءات الواجب اتباعه نتيجة لذلك. إن خطر تجاهل المدقق للأخطاء مهما كانت صغيرة في بداية عملية التدقيق يمكن أن تؤدي بالمدقق إلى عدم الكشف عن عمليات الاحتيال او الغش او التلاعب في البيانات المالية في مراحل متقدمة، وبما أن المدقق محكوم بمعايير التدقيق، فلا يستطيع تجاهل الأخطاء المادية او غير المادية التي تدل على ارتكاب عملية احتيال (Catherine,2008:1).

4-1-9 فاحصو الاحتيال والمدققون الداخليون

Fraud Examiners and Internal Auditors

يجب التفريق بين المدقق الداخلي العام والمدقق الداخلي المختص بأعمال الاحتيال أو المحقق او فاحص الاحتيال. يتعين على المدقق الداخلي العام لعب دور المحقق، ومن الضروري تحليه بمهارات تحديد مؤشرات الاحتيال وتقديم تلك الملاحظات إلى المحققين، فعندما تتحمل إدارات التدقيق الداخلي مسؤولية إجراء التحقيقات، فعليها التسلح بالمهارات والشهادات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر، أما مهام التدقيق الصغيرة أو المهام التي تتطلب وجود فرق الاحتيال، والذي يعتبر فريق مستقل عن إدارة التدقيق الداخلي، وأن يتمحور دور التدقيق الداخلي في اجراء تحليل لأساليب تقييم فعالية العملية الخاصة بكيفية وقوع الاحتيال وأسباب حدوثه (الفداغ،2016: 12)، اما فريق

فاحصي الاحتيال فيجب التزامهم بالأوامر القانونية للمحاكم، وتقديم شهادتهم على الأمور بصدق ودون تحيز، كما يجب ألا يهربوا من استدعاء أو أمر استدعاء صادر عن المحكمة او اللجان الحكومية وهيئات المحلفين الكبرى والمدعين العامين والهيئات الإدارية شبه القضائية ,ACFE (2019:1024)، اما المدقق الخارجي فلا يوجد التزام واضح للمدققين باكتشاف أي نوع من الاحتيال الذي قد يكون قد حدث، فإن مسؤولية المدقق تتعلق باكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال وليست موجهة لاكتشاف النشاط الاحتيالي في حد ذاته، وينص أول بيان لمعايير التدقيق، على المدقق مسؤولية تخطيط وإجراءات التدقيق للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناتجة عن خطأ أو احتيال، ونظرا لطبيعة أدلة التدقيق وخصائص الاحتيال ، يمكن للمدقق الحصول على تأكيد معقول، اما المدقق الداخلي فهو كذلك ليس من واجبه اكتشاف الاحتيال وانما التخطيط لعملية التدقيق بشكل جيد والتأكد من الالتزام بضوابط الرقابة الداخلية كما حددتها الإدارة العليا في الشركة(Do,2003: 24).

4-1-10 الاحتيال في القوائم المالية Financial Statement Fraud

يمكن تعريف الاحتيال في القوائم المالية بأنه محاولة متعمدة لخداع وتضليل مستخدم القوائم المالية، خصوصا المستثمرين والدائنين وذلك بإعداد ونشر قوائم مالية محرفة، او هو خطأ متعمد ومقصود، أو إغفال بيانات جوهرية أو معلومات محاسبية بحيث تضلل قارئ تلك القوائم وتقوده إلى قرار أو حكم غير سليم يؤثر على قرارات أصحاب المصلحة (المعتاز،2010: 6)، ففي بداية القرن الجديد، أصبح الاحتيال في البيانات المالية مشكلة خطيرة على نحو متزايد للشركات والحكومة والمستثمرين، وفي الواقع، تهدد هذه القضية ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال وقادة الشركات وحتى مهنة التدقيق، ولقد تعرض المدققون على وجه الخصوص لضربة شديدة بسبب عدم قدرتهم على اكتشاف الاحتيال، فيما أصبحت الأحكام في هذه القضايا بمئات الملايين من الدولارات ضد شركات التدقيق ويقول الكثير أن عملية التدقيق، كما عرفناها منذ 75 عاما – محكوم عليها بالفشل، ولكن هذا قد لا يكون كله سيئا، لأن فشل التدقيق في العثور على هذه الجرائم الضخمة اصبح يمثل تحيدا كبيرا امام التدقيق الداخلي او الخارجي (Rezaee, 2002:6)، فيما ركزت إخفاقات الشركات البارزة في السنوات الأخيرة اهتماما عاماً وتنظيميا كبيرا على الاحتيال في

الشركات، فزادت العقوبات المفروضة على التقارير المالية الاحتيالية بشكل كبير استجابةً لوجهة نظر المجتمع حول هذا النوع من السلوك، على سبيل المثال، حُكم على برنارد إيبيرز، الرئيس السابق لشركة وورلد كوم، بالسجن لمدة 25 عاما بتهمة تدبير عملية احتيال في بيان مالي بقيمة 11 مليار دولار وقد أثرت عمليات الاحتيال الأخيرة التي تم الإعلان عنها بشكل كبير في عمل مدقق البيانات المالية الخارجي في أستراليا،(Coram et al, 2014:3) ، وان احتيال القوائم المالية يتضمن على عدد لا يحصى من التعريفات ، ولكن القاسم المشترك هو أن التقرير المالي الاحتيالي يتضمن تعمد تضليل أو حذف إفصاحات في التقارير المالية في محاولة لخداع مستخدمي التقارير المالية، وخاصة أصحاب المصلحة الخارجيين، بالحديث عن الاحتيال في سياق التقارير المالية ، فإننا على الأرجح نصف المخالفات التي لا يُنظر إليها عادةً على أنها احتيالية بالمعنى القانوني الصارم، ومع ذلك، لكي تكون المخالفة عملية احتيال يجب أن تكون متعمدة على فعل ما ينطوي على تزوير أو تغيير أو تلاعب بالمعلومات المالية الجوهرية الواردة في السجلات، مثل، الحذف المادي المتعمد أو التحريف للأحداث أو المعاملات أو الحسابات أو غيرها من المعلومات الهامة التي يتم من خلالها إعداد البيانات المالية، منها سوء التطبيق المتعمد للمبادئ والسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات التجارية والتعرف عليها والإبلاغ عنها والإفصاح عنها، أو الإغفال المتعمد للإفصاحات أو عرض الإفصاحات غير الكافية فيما يتعلق بالمبادئ والسياسات المحاسبية والمبالغ المالية ذات الصلة (Omoolorun& Abilogun,2017:84)، ويحدث الاحتيال في البيانات المالية بسبب سعي الإدارة الى تضليل مستخدمي البيانات المالية، وخاصة المستثمرين والدائنين، مع وجود فرصة لاتخاذ إجراءات خادعة من قبل الإدارة، اذ تقوم الإدارة بترشيد إجراءاتها للانخراط في الاحتيال في البيانات المالية (Rezaee, 2002:17) ، وقد تناول معيار التدقيق" ASA 240 مسؤولية المدقق عن الاحتيال حيث نص، "على زيادة مسؤولية المدقق الخارجي في هذا المجال وعرف الاحتيال بأنه "... فعل متعمد يقوم به فرد أو أكثر من بين الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو الأطراف الثالثة، بما في ذلك استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية." (معيار التدقيق الدولي 240: 9) ويستمر المعيار 240 بالقول إن هناك نوعين من التحريفات المتعمدة ذات الصلة بالمدقق. أولاً، هناك أخطاء ناتجة عن الإبلاغ المالي الاحتيالي، وثانياً، هناك

أخطاء ناتجة عن اختلاس الأصول (معيار التدقيق الدولي 240: 10)، ويشير تقرير COSO إلى أن الأسلوبين الأكثر شيوعًا اللذين تستخدمهما الشركات للانخراط في أنشطة احتيالية هما تقنيات التعرف على الإيرادات غير الملائمة، والتي تبالغ في تقدير الإيرادات المبلغ عنها، والأساليب غير الملائمة التي تبالغ في تقدير الأصول.، وان اساليب الاحتيال الشائعة في البيانات المالية يمكن ادراجها في الفئات الاتية: (Intal & Do, 2002: 4)

1. الاعتراف غير السليم بالإيرادات.
2. المبالغة في الأصول بخلاف حسابات القبض.
3. التقليل من المصاريف / المطلوبات.
4. اختلاس الأصول.
5. الإفصاح غير الملائم.
6. تقنيات متنوعة أخرى.

وعموما ان عمليات الاحتيال المهني هي تلك التي يرتكب فيها موظف أو مدير أو مسؤول أو مالك مؤسسة ما احتيالًا على حساب تلك المنظمة.

4-1-11 منع الاحتيال واكتشافه Fraud Prevention and Detection

لكي تكون الممارسات المحاسبية صادقة، يجب أن يعطى اهتمام خاص للقيم الأخلاقية والمجتمع والمهنة (البيئة المحلية، البيئة العالمية) وسلوك الممارسين، ومع ذلك، فإن ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية جعل المختصين يهتمون أكثر بأخلاقيات المهنة والعمل بنظام محاسبي سليم يعكس حقائق أنشطة الشركة الشرعية(Al karabsheh,2021:3).

ان منع الاحتيال واكتشافه مرتبطان مع بعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً، لكنهما لا يحملان نفس المفاهيم، ويشمل المنع السياسات والإجراءات والتدريب والاتصال التي تمنع حدوث الاحتيال، بينما يركز الاكتشاف على الأنشطة والتقنيات التي تدرك على الفور في الوقت المناسب كون الاحتيال قد حدث أو يحدث بالفعل، في حين أن تقنيات الوقاية لا تضمن عدم ارتكاب الاحتيال، إلا أنها تمثل خط الدفاع الأول في تقليل مخاطر الاحتيال، وان أحد مفاتيح الوقاية هو الترويج للوعي ببرنامج إدارة مخاطر الاحتيال من مجلس الإدارة إلى ادنى المستويات الادارية في الشركة، بما في ذلك أنواع الاحتيال التي قد تحدث في الوقت نفسه، فإن أحد أقوى عوامل ردع الاحتيال

هو الوعي بوجود ضوابط استقصائية فعالة إلى جانب الضوابط الوقائية، وتعمل الضوابط الاستقصائية على تعزيز فعالية برنامج إدارة مخاطر الاحتيال من خلال إثبات أن الضوابط الوقائية تعمل على النحو المنشود ومن خلال تحديد الاحتيال، وعلى الرغم من أن الضوابط الاستقصائية قد توفر دليلًا على حدوث الاحتيال، إلا أنها لا تهدف إلى منع الاحتيال، اذ لا يمكن منع جميع عمليات الاحتيال بالكامل، كما أن محاولة منع جميع محاولات الاحتيال ليست فعالة من حيث التكلفة، وقد تقرر إحدى الشركات أن تصميم ضوابطها أكثر فعالية من حيث التكلفة لاكتشاف بعض مخططات الاحتيال بدلاً من منعها. (Richards et al, 2019:9) ، أصبح الاحتيال المالي ذا صلة في العصر الرقمي بسبب الزيادة الكبيرة في هذه الأعمال الإجرامية نتيجة للتقدم التكنولوجي المتاح تركز الإجراءات المتخذة ضد الاحتيال على نقطتين: منع الاحتيال واكتشاف الاحتيال، يحاول منع الاحتيال منع المعاملات الاحتيالية، في حين أن اكتشاف الاحتيال يتعلق بالمعاملات الاحتيالية الناجحة التي تم تحديدها بعد ارتكابها وتم الكشف عنها، ويتطلب فحص البيانات المالية تقنيات تدقيق تقليدية من أجل منع عواقب الاحتيال، يجب أن تميز هذه التقنيات بين البيانات غير الطبيعية والبيانات الأصلية، وبالتالي السماح باتخاذ القرارات المبكرة التي تقلل من تأثير الاحتيال، في الوقت الحالي يتم استخدام تقنيات جديدة قادرة على معالجة كميات كبيرة من المعلومات، مما يسمح باكتشاف الأنماط غير الطبيعية التي قد تكون غير محسوسة للعين البشرية، ويستخدم تطوير هذه التقنيات كالتنقيب عن البيانات كآلية استكشافية في الكشف عن الاحتيال، والاعتماد على طرق أخرى مثل التعلم التلقائي للبيانات وقواعد البيانات والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات التي تساعد في فحص الاحتيال ومنعه (Navarrete & Gallegos,2021:1)، ويراقب نظام الكشف عن التطفل على النشاط المالي للشركة في الخادم أو الشبكة ، بطريقة تمكنه من الحصول على أنماط سلوكية أو توقيعات رمز أو تحليلات البروتوكول فيما يتعلق بالهجمات المحتملة أو محاولات اختراق الأمان، وتختلف الأساليب الإحصائية للكشف عن الاحتيال حسب الحجم والنوع من البيانات التي سيتم استخدامها، وان غالبية التقنيات تقارن البيانات المرصودة بالبيانات المتوقعة وقد تكون الأساليب الإحصائية للكشف عن الاحتيال تحت الإشراف وغير خاضعة للإشراف، وتستخدم المنهجيات الخاضعة للإشراف طرقاً قادرة على تمييز السلوكيات الاحتيالية عن تلك التي لا تستخدم اي سلوكيات

خاطئة، وبالتالي تكتشف هذه المنهجية أنواع الاحتيال التي تم تحديدها مسبقا، ويستقبل النظام مجموعات بيانات معينة وقيم ومعلومات تصنيف مختلفة تتم معالجتها بواسطة وظيفة رياضية تحدد إشارة الإدخال والإخراج، ويكتشف الجهاز ما يجب فعله في الوقت نفسه، حيث تكشف طرق الكشف عن الاحتيال غير الخاضعة للإشراف عن الأنماط في بالتزامن مع المكونات الاحتيالية الاخرى، ليس فقط في الأحداث السابقة ولكن أيضا في اكتشاف الأنماط الجديدة، ويتم تنفيذ ذلك من خلال اكتشاف الأفراد الخارجين عن القاعدة من البداية، كذلك يتم تنفيذ طرق التعلم المختلطة والتي تجمع بين الخوارزميات الرياضية الخاضعة للإشراف وغير الخاضعة للإشراف للكشف عن التزوير الذي ينفذه المستخدمون بشكل أساسي في اكتشاف الاحتيال على بطاقات الائتمان، وعموماً فان مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الاحتيال هو أكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق مصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها إلى المدقق، (جعارة، 2012: 187)، وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ ويمكن أن يؤدي التواطؤ إلى أن يعتقد المدقق أن دليل التدقيق مقنع في حين أنه في الحقيقة غير صحيح، وإن قدرة المدقق على كشف الاحتيال يعتمد على عوامل معينة مثل مهارة مرتكب الاحتيال، ومدى تكرار التلاعب، ودرجة التواطؤ، والحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، والمناصب العليا التي يشغلها أولئك المحتالون، وفي حين أن المدقق قد يكون قادراً على تحديد الفرص المحتملة لارتكاب الاحتيال، إلا أنه يصعب عليه تحديد ما إذا كانت البيانات الخاطئة في مجالات الحكم مثل التقدير المحاسبي تسبب بها الاحتيال أم الخطأ، (Ghazali et all, 2014:438)، وقد تساءل الكثير من الجمهور وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي عن سبب عدم اكتشاف المدققين الماليين لمزيد من الاحتيال، اذ يعتقد عامة الناس أن المدقق المالي سيكتشف الاحتيال إذا تم ارتكابه أثناء عملية التدقيق، وفي الحقيقة، فإن إجراءات التدقيق المالي مصممة لاكتشاف التحريفات الجوهرية ليس الا، وليس عمليات الاحتيال غير المادية، في حين أنه من الواضح أن العديد من البيانات المالية وعمليات الاحتيال كان من الممكن اكتشافها وربما كان ينبغي اكتشافها من قبل المدققين الماليين ، إلا أنه

لا يمكن اكتشاف الغالبية العظمى من عمليات الاحتيال من خلال عمليات التدقيق المالي وفقاً لـ GAAS، اذ ان المعروف اعتماد المدققين الماليين على عينة من البيانات المالية والاعتماد على فحص مسار التدقيق مقابل فحص الأحداث والأنشطة وفق المستندات والأدلة التي تم الحصول عليها، وان السعي وراء اكتشاف الاحتيال من قبل المدقق المالي هو ببساطة موارد باهظة من حيث التكاليف والوقت(Singleton& Singletonk,2010:03)، وأكدت لجنة (تريدواي)* أن "قدرة المدقق الخارجي المستقل على الكشف عن التقارير المالية الاحتيالية مرتبطة بشكل مباشر بجودة التدقيق ولا ينبغي للجمهور أن يتوقع القضاء التام على التقارير المالية الاحتيالية بناءً على إرشادات لجنة تريدواي لحالات الإبلاغ المالي الاحتيالية ، فإن 36% على الأقل من الحالات تضمنت فشل المدققين في التعرف على ، أو متابعة تحذيرات معينة متعلقة بالاحتيال بشكل كافٍ حول العلامات الحمراء التي كانت موجودة وقت إجراء التدقيق، وتعتقد اللجنة أنه إذا كان المدققون يبذلون العناية المهنية الكافية في التحقيق في هذه الاعلام الحمراء، فإن من المرجح أن يتم الكشف عنها وتجنب مخاطرها، وفي عام 1988 ، أصدر مجلس معايير المحاسبة (ASB) تسعة بيانات لمعايير التدقيق (SASs) بناءً على تقرير لجنة تريدواي. تم تصميم هذه المعايير (من رقم 53 إلى 61) لتوضيح دور المراجع الخارجي فيما يتعلق بالاحتيال وتعزيز إجراءات المراجعة الشاملة لاكتشاف ومنع الاحتيال (Chui &Pike, 2013:212)ويجب أن يعي مدققو الاحتيال اهمية ان يسعوا الى تطوير مهاراتهم من خلال مجموعة المعارف المشتركة المتعلقة بالاحتيال، تشمل هذه المعرفة: مخططات الاحتيال، وعلامات التحذير، وتلك المرتبطة بعمليات احتيال محددة ، ومثلث الاحتيال ، وأبحاث الاحتيال ، وقضايا الاحتيال الناشئة ، وخطوات التحقيق في الاحتيال، والجوانب القانونية للاحتيال (خاصة الأدلة) ، والمنظمات المهنية للاحتيال ، وشهادات الاحتيال ، الخصائص السلوكية للمجرمين ذوي الياقات البيضاء، وما إلى ذلك، ويحتاج مدقق الاحتيال بالطبع إلى أن يكون قادرا على تطبيق تلك المعرفة في بيئة الاحتيال، وتشمل السمات الشخصية لمدققي عمليات الاحتيال الثقة بالنفس والمثابرة والالتزام بالصدق والإبداع والفضول وغريزة ما هو خارج المكان أو ما هو غير متوازن والاستقلالية والموضوعية

عد "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي" ("COSO") مبادرة مشتركة مكافحة الاحتيال في الشركات. تم تأسيسه في الولايات المتحدة من قبل خمس مؤسسات من القطاع الخاص ، مكرسة لتوجيه الإدارة التنفيذية والهيئات الحكومية في الجوانب ذات الصلة بالحوكمة التنظيمية وأخلاقيات العمل والرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الأعمال والاحتيال والتقارير المالية. أنشأت COSO نموذجًا مشتركًا للرقابة الداخلية يمكن للشركات والمؤسسات من خلاله تقييم أنظمة الرقابة الخاصة بها. تحظى COSO بدعم خمس منظمات دعم: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) ، جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ، التنفيذيين الماليين الدوليين (FEI) ، معهد المدققين الداخليين (IIA) و معهد المحاسبين الإداريين site:emirate.wiki

والوضع الجيد ، والتواصل الواضح ، والحساسية تجاه السلوك البشري ، والحس السليم ، (Singleton& Singletonk,2010:27). وقد وضع Rezaee مخطط لمنع واكتشاف الاحتيال عام 2002 والذي يحتوي على خمس مراحل وكما موضح بالشكل (4-4) ادناه:

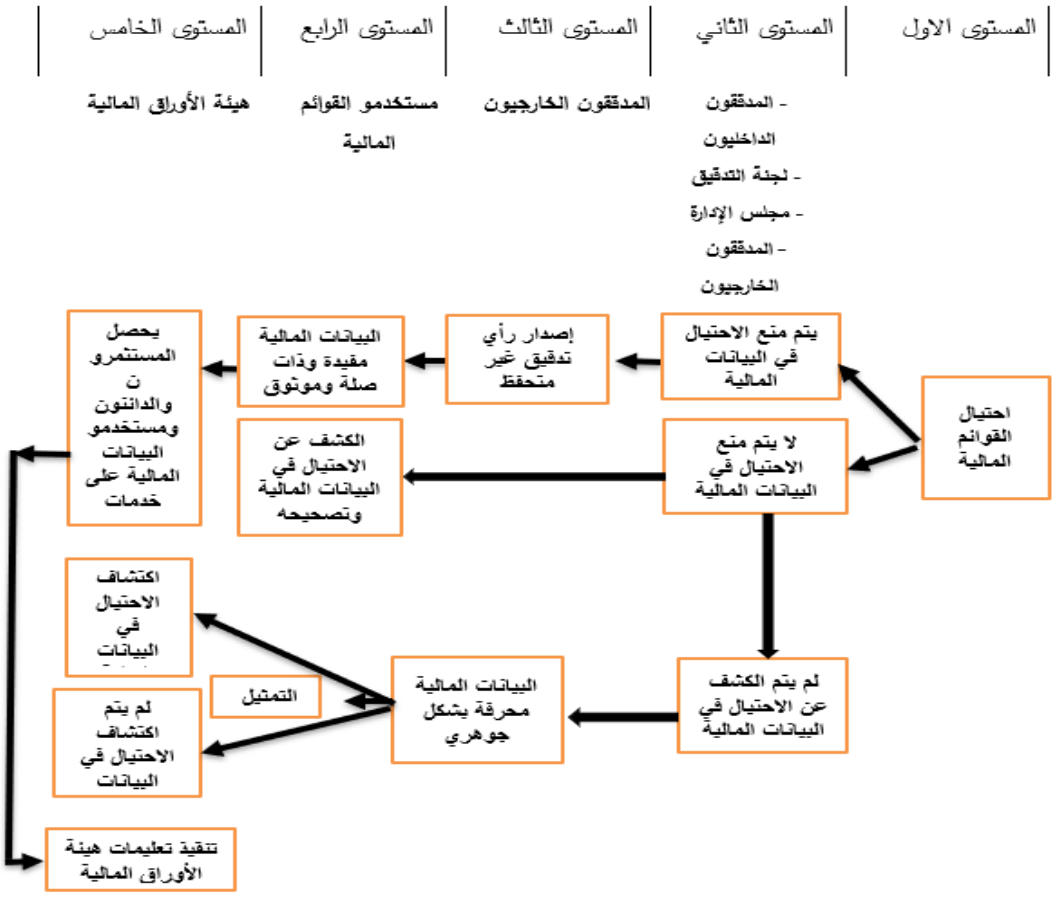

الشكل (4-4) مخطط منع واكتشاف الاحتيال

Source: (Zabihollah,2002:16)

4-1-12 الاعلام الحمر والاحتيال Red Flags and Fraud

تشير الاعلام الحمراء (علامات او إشارات التحذير) إلى المواقف أو الظروف غير المرغوب فيها التي تسهم باستمرار في الاحتيال والهدر وإساءة استخدام الموارد، عندما يقوم المدقق بتدقيق البيانات المالية ، وقد تبرز بعض الخصائص غير المرغوب فيها كعلامات حمراء للاحتيال تسهم في الاحتيال أو الظروف التي قد تشير إلى وجود احتيال، وهذا يعني ان الاعلام الحمراء تشير الى مجموعة من الظروف غير العادية بطبيعتها أو تختلف عن النشاط العادي، اي إنها إشارة إلى أن شيئاً ما خارج عن المألوف قد حدث، وقد يحتاج إلى مزيد من التحقيق، وأن اللون الأحمر لا

يشير إلى الذنب أو البراءة ولكنه يوفر علامات تحذير محتملة من الاحتيال،,ومن العلامات الحمر التحذيرية العامة هي: (Hancox, 2016:3-5)

- ❖ الإحجام عن تزويد المدققين بالمعلومات.
- ❖ ينخرط المديرون في نزاعات متكررة مع المدققين.
- ❖ قرارات الإدارة يهيمن عليها فرد أو مجموعة صغيرة.
- ❖ يظهر المديرون عدم احترام كبير للهيئات التنظيمية.
- ❖ ضعف بيئة الرقابة الداخلية.
- ❖ موظفو المحاسبة متساهلون أو يفتقرون إلى الخبرة في أداء واجباتهم.
- ❖ تطبق الشركة اللامركزية دون مراقبة كافية.
- ❖ كثرة عدد الحسابات الجارية.
- ❖ كثرة التغييرات في الحسابات المصرفية.
- ❖ التغييرات المتكررة للمدقق الخارجي.
- ❖ بيع أصول الشركة بالقيمة السوقية.
- ❖ التمديد المستمر للقروض.

ويرى D.P.I & O.J. ان العلامات الحمر تشمل الفرصة في توجيه الموظفين بشأن التدابير المستخدمة للقضاء على العمل الاحتيالي، وان الاستبدال المتكرر والمفرط للموظفين الرئيسيين بسبب تقليص النفقات والإقالة والتقاعد، وعدم وجود تناوب وظيفي أو إجازة منتظمة، عدم كفاية سياسات فحص الموظفين عند تعيين موظف جديد ليحل محله، عدم وجود سياسة عامة ودقيقة للموظفين، سجل غير لائق للثناء على تصرفات الموظفين غير النزيهة والإجراءات التأديبية الأخرى، عدم الإشراف والاهتمام بتفاصيل الوظيفة، خطة تعويض غير كافية، هذه جميعها وغيرها تشمل العلامات الحمراء والتي قد تشير الى وجود او حدوث عمل احتيالي الان او مستقبلاً الى داخل الشركة، (D.P.I & O.J., 2020:217).

ويرى Macailao ان العلامات الحمر هي مؤشرات أو تلميحات منقولة أو علامات تحذير لاحتمال الاحتيال، وهي تخلق وعياً للمدققين الداخليين بوجود احتيال وهذا يعني ان المؤشرات ليست قاطعة فهي بمثابة دليل للمدققين الداخليين الذين يتم تشجيعهم على التحقق بشكل كافٍ

وتقييم مدى ملاءمتها لمزيد من التحقيق، فهي تقديم تأكيدات معقولة بشأن نتيجة أنشطة التدقيق الداخلي ومن هذه العلامات او الاعلام الحمراء هي(Macailao,2020:28):

- ❖ العيش فوق المستوى العادي كشراء السيارات الفخمة والقصور.
- ❖ موارد مالية مشكوك فيها.
- ❖ نفقات فاخرة وتغيير في نمط الحياة.
- ❖ أنشطة السفر غير المعقولة أو المفرطة.
- ❖ السهر في الصالات والحانات الليلية.
- ❖ عدم وجود مسار للصفقة أو عدم وجوده.
- ❖ كثرة المستندات المادية أو الإلكترونية المعدلة أو التالفة.
- ❖ تصحيحات أو تعديلات مفرطة في القيود المحاسبية أو التقارير المالية.
- ❖ ثقافة وهيكل تنظيمي غير فعال.
- ❖ الضوابط الداخلية الضعيفة.
- ❖ غياب أو عدم تنفيذ العقوبات المطلوبة.
- ❖ علاقة قرابة أو قرابة مفرطة بين القوى العاملة
- ❖ معاملات عائلية مع أطراف ذات صلة غير معلنة.
- ❖ سرعة دوران القيادات والموظفين الرئيسيين.
- ❖ الانسحاب غير المبرر أو الاستقالة من المدققين.

تم اجراء أولى الدراسات البحثية حول الأعلام الحمراء بواسطةAlbrecht et al عام 1985 في هذه الدراسة، قام شركاء من 20 شركة في مهمة تدقيق كبرى بتقييم 87 علامة حمراء للكشف عن الاحتيال الإداري، اذ وجدوا ان ثلث هذه العلامات الحمراء تمثل "تنبؤات مهمة للاحتيال الإداري"، والتي تميل إلى أن تكون خصائص شخصية للإدارة بدلاً من عوامل خاصة بالشركة، واشاروا الى ان العلامات الحمراء هي أجزاء حاسمة من الأدلة في الإشارة إلى احتمالية الاحتيال الإداري، ان فعالية استخدام العلامات الحمراء بين المدققين تمثل نصف المستجيبين فقط، وقد أشاروا إلى أنهم استخدموا استبيانات العلم الأحمر للمساعدة في تقييم الاحتيال، لأنهم اعتبروا العلامات الحمراء أداة مهمة في عملية التدقيق.، وفي دراسة أخرى أجراها Heiman-Hoffman and Morgan

عام 1996، طُلب من المدققين الخارجيين من إحدى شركات المحاسبة العامة الست الكبرى آنذاك ترتيب أهم ثلاثين علامة تحذير (أي العلامات الحمر) للاحتيال المحتمل، وأكدت هذه الدراسة حقيقة أن العلامات الحمر أو علامات التحذير تحمل أوزاناً مختلفة.

وقد اشار عدد من الأبحاث الاخرى قلقاً بشأن فعالية العلامات الحمر في اكتشاف الاحتيال، حيث اشارت الأبحاث الى إن أهم الصفات التي يمكن أن يجلبها أخصائي المحاسبة لأي تحقيق احتيالي هي العقلية الاستقصائية والتشكيك، اذ ان العقلية المتشككة هي شيء لطالما كان متأصلاً في المحاسبين الشرعيين وغيرهم من المحققين الداخليين عند البحث عن دليل على الاحتيال، اما الآن يتم دفع المدقق الخارجي إلى التفكير مثل المحاسب الشرعي مما يعني، التفكير مثل اللص او المحقق والبحث باستمرار عن الروابط الضعيفة في نظام المحاسبة وبين الأشخاص الذين يعملون فيه، إن ما يحول خبير المحاسبة المدرب جيدا وذا الخبرة إلى محقق مالي جيد هو معرفة السلوك البشري والحاسة السادسة للعلامات الحمر للاحتيال والشعور والحدس بأهمية الدليل الى جانب ذلك ، تضمن تقرير ACFE الخاص بالارشادات حول الاحتيال المهني الذي تم نشره في 2008 بعض الأمثلة لأهم 10 إشارات حمر للاحتيال مثل: الصعوبات المالية ، وقضايا الرقابة وعدم الرغبة في مشاركة الواجبات ، ومشاكل الطلاق / الأسرة ، والارتباط الوثيق بشكل غير عادي مع البائع / العميل، والشك، ومشاكل الإدمان، والمشاكل القانونية، ومشاكل التوظيف السابقة .(Hegazy & Kassem, 2010:71)

4-1-13 الاحتيال والسلوك الأخلاقي Fraud and Behavioral Ethics

يوفر السلوك الأخلاقي نظرة ثاقبة مفصلة بشكل متزايد حول العمل الأخلاقي للعاملين في قطاع الاعمال، كما يتم استخدام هذه الرؤية بشكل متكرر في التوصيات التي تهدف إلى دعم السلوك الأخلاقي في مجال الاعمال، وعلى الرغم من أن هذا التطور يمكن أن يقابل بالتفاؤل، فمن الضروري الإشارة إلى أنه على مستوى الاعمال، هناك قوى على المستوى الكلي تغير بشكل كبير مدى السلوك غير النزيه، مما قد يحد من فعالية هذه التوصيات على أساس علم النفس الفردي.، وظهرت العديد من الدراسات الميدانية التي تختبر بشكل مركز التوصيات المبنية على البحث في الأخلاق السلوكية للموظفين والإدارة، علاوة على ذلك، لم يتم حتى الآن استكشاف مؤثرات مثل

ثقافة الشركة، التي قد تعتبر عدم الأمانة كصفة مرغوبة لدى بعض المديرين، وهذا يقلص من فهم أسباب الاحتيال الكبير في الشركات، وكيفية مكافحته بشكل فعال، ويجب أن يركز البحث المستقبلي بشكل أكبر على ما إذا كان تجنيد الأشخاص بناءً على قدرتهم على حل المهام الأخلاقية أو غير الأخلاقية وكيف يؤثر ذلك على كيفية حل المنظمة للمعضلات الأخلاقية الذي يمكن للمديرين من الاختيار الصحيح للمرؤوسين والموظفين واختيار زملاء العمل في فريق فاعل ويتحلى بسلوك أخلاقي قويم، لذلك، قد يكون الأمر هو أن الأفراد غير النزيهين قد يبحثون عن بعضهم البعض (والعكس صحيح) وقد تتشكل المجموعات الأخلاقية وغير الأخلاقية، مما يتطلب السعي الجاد حول إيجاد الحلول لمعالجة هذه الإشكالية. (Houdek, 2020:702) ، وفي دراسة لـ Holtfreter التي أشار فيها الى تأثير السلوك الاخلاقي للجناة ذوي الياقات البيض، وكشفت التحليلات عن اختلاف خصائص الأفراد الذين ارتكبوا اختلاس الأصول والفساد والبيانات الاحتيالية، كما فعلت العديد من الخصائص التنظيمية المرتبطة بهذه الأنواع الثلاثة من الاحتيال المهني، وساهمت هذه النتائج في الأدبيات من خلال تعزيز فهم السياق التنظيمي الذي حدثت فيه جرائم ذوي الياقات البيض ، وتحديداً الاحتيال. وأكدت النتائج أيضا على الحاجة إلى توضيح المفاهيم بين تعاريف الموظفين الإداريين والجرائم المهنية والسلوك الأخلاقي، وكان من الأهمية بمكان ألا يتم الخلط بين مفاهيم الجريمة المهنية وإدراج أنشطة متناقضة في مكان العمل تتماشى بشكل وثيق مع الجريمة التقليدية، كيفية فهم سلوك فعل الموظفون الذين يرتكبون الاحتيال المهني. (Holtfreter, 2005:361)

ويرى الباحث ان البحث عن مسببات الاحتيال وطرائق الحد منه يتطلب البحث العميق من قبل المنظمات المهنية والباحثين في سلوك الافراد والإدارة وتعزيز ثقافة الشركة لتقليل حالات الاحتيال للموظفين والإدارة على حد سواء والتركيز على فهم سلوك الافراد من خلال الاعلام او الإشارات الحمر وطرائق تقليصها في الشركة الى اقصى حد ممكن.

المبحث الثاني

الدور التكاملي للمحاسبة والتدقيق في الحد من الاحتيال وانتاج التقارير المالية عالية الجودة

تمهيـــــد

بعد التطرق الى المحاسبة كنظام معلومات، والى المستوى الأول والثاني للإطار الفكري للمحاسبة المالية بما تضمنه من الأهداف وعناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. سنتطرق في هذا المبحث الى المستوى الثالث والأخير والذي يتضمن الفروض المحاسبية ومفاهيم الاعتراف Recognition والقياس Measurement والافصاح Disclosure، وماهية التقارير المالية عالية الجودة وكيف يتم التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال من خلال استخدام خلال خرائط العمليات/ الارشادات التفصيلية. يبين المستوى الثالث للاطار الفكري للمحاسبة المالية المفاهيم التي تفسر كيف يمكن للشركة ان تعترف ، تقيس وتفصح عن الاحداث والمعاملات الاقتصادية. حيث يمثل هذا المستوى وظيفة المحاسبة أي جوهر العمليات المحاسبية، التي يتم من خلالها تحويل البيانات الى معلومات.

تنصب وظيفة المحاسبة على عمليتي قياس الاحداث والمعاملات الاقتصادية والافصاح عن نتائج هذا القياس الى المستفيدين لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. أي ان عملية انتاج المعلومات في ظل نظام المعلومات المحاسبي تحتاج الى أساس محدد لعملية اختيار الاحداث الاقتصادية والتي تشكل المدخلات لهذا النظام فضلا عن كيفية قياسها والابلاغ عنها كمعلومات في ظل افتراضات محددة ومتفق عليها.

4-2-1 الافتراضات المحاسبية Accounting Assumption

يمكن تعريف الافتراضات بانها مسلمات مقبولة بذاتها ولا تحتاج الى برهان لأثبات صحتها (الججاوي والمسعودي،35:2018). ويرى (فيشر واخرون،75:2018) ان الافتراضات هي تعميمات عن الواقع العملي تكون مبسطة ومناسبة في معظم الحالات ولكن ليس في جميعها. فعلى سبيل المثال يضع الاطار المفاهيمي الاستمرارية كافتراض بينما هنالك افتراض اخر يتناسب مع البيئة الكندية في المحافظة على رأس المال. ويضيف الججاوي والمسعودي (مصدر سابق)

ان الافتراضات يتم وضعها في سبيل فهم الظروف والاحداث التي تحيط بالشركة او تثبيتها من اجل بناء أفكار او تهيئة ظروف من شأنها تحقيق الأهداف او التوصل اليها.

وفيما يلي توضيح للافتراضات الواردة في الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية:

1- افتراض الوحدة الاقتصادية (الاستقلالية) Economy Entity Assumption

يعبر هذا الافتراض عن الشخصية المعنوية للشركة باعتبارها وحدة اقتصادية لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكيها ومديريها، الذي أدى الى ظهور الملكية الغائبة ونظرية الوكالة، وينظر البعض الى هذا الافتراض بأنه حجر الزاوية للنظرية والتطبيقات المحاسبية، من حيث تصميم النظام المحاسبي ومسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وتحديد العمليات التي تخضع لعملية القياس المحاسبي... الخ (شاهين،153:2011).

2- افتراض الاستمرارية Going Concern Assumption

يعبر هذا الافتراض عن ان الشركة مستمرة في مزاولة نشاطها الاعتيادي وليس هنالك اي نية لتصفيتها او تخفيض نشاطها. ويترتب على ذلك ان القوائم المالية يتم اعدادها بافتراض ان الشركة مستمرة طالما ليس هنالك دليل على عكس ذلك. والجدير بالذكر ان الاستمرارية لا تعني اللانهاية اذ ليس هنالك شركات مستمرة الى ما لانهاية وانما نعني بها استمرار الشركة بصورة تمكنها من الوفاء بالالتزامات والاستفادة من الأصول القائمة (الشيرازي،262:1990).

3- افتراض وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption

يعبر هذا الافتراض عن ان النقد هو أفضل أساس يستخدم لأغراض القياس المحاسبي، حيث يتميز بانه بسيط ومفهوم من قبل الجميع. ومن الجدير بالذكر ان كل وحدات القياس التي تستخدم من قبل المهنيين لها قيمة واحدة، الا وحدة القياس المحاسبي (النقد) فلها قيمتان فتسمى **القيمة الأولى** بالقيمة الاسمية او قيمة اصدار النقد وتكون مكتوبة على وحدة النقد، اما **القيمة الثانية** فهي القيمة الحقيقية والتي تعبر عن كمية السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بوحدة النقد. ومن الجدير بالذكر ان هاتين القيمتين غير متطابقتين (الججاوي والمسعودي،36:2018). فمثلا إذا كانت وحدة النقد هي الدينار فأن قيمة دينار اليوم تختلف عن قيمة دينار الامس وربما يختلف عن قيمة دينار الغد. وبالنظر للقياس المحاسبي فالقيمة الحقيقية هي المستخدمة فيه ولكن يعبر عنه في القوائم المالية بوحدات اسمية. لذلك وضع افتراض ثبات وحدة القياس النقدي.

4- افتراض الدورية Periodicity Assumption

يعبر هذا الافتراض عن تقسيم الأنشطة الاقتصادية للشركة الى فترات زمنية افتراضية متساوية، اذ يتم توفير المعلومات المالية لمستخدميها شهريا، ربع سنويا او سنويا. اذ لا يمكن للمستخدمين الانتظار لنهاية عمر الشركة لمعرفة نتيجة نشاطها لذلك يلجأ المحاسبون الى توفير المعلومات بشكل دوري (كيسو وويجانت،77:2009).

يتعلق الافتراض الدوري بالخاصية النوعية لحسن التوقيت . ويحتاج المستخدمون الخارجيون إلى معلومات دورية لاتخاذ القرارات. تتطلب هذه الحاجة تقسيم الحياة الاقتصادية للشركة (التي يُفترض أنها غير محددة) إلى فترات زمنية رسمية لإعداد التقارير المالية. (Spiceland et al, 2020:25)

4-2-2 المبادئ المحاسبية Accounting Principles

تعبر المبادئ المحاسبية عن القواعد والاحكام العامة التي تشتق من الأهداف والمفاهيم المحاسبية، كذلك فإنها تساعد في وضع الفروض الفنية التي تتعلق بتسجيل الاحداث والمعاملات المالية والابلاغ عنها. وتعتبر مظلة قرارات المحاسبة في وظيفتي القياس والافصاح (الجحاوي والمسعودي،37:2018) وتتكون المبادئ المحاسبية من:

4-2-2-1 مبدأ القياس Measurement Principle

تعريف القياس Definition of Measurement

اولاً- القياس في اللغة Measurement in Language

يعرف قاموس المحيط القياس لغويا بانه " مصدر فعله قاس، وقاس الشيء بغيره وعليه يقيسه قياساً واقتاسه قدره على مثاله" (253:1952).

ثانياً- القياس اصطلاحا Measurement Idiomatically

حتى عام 1946 حكمت النظرية الكلاسيكية لمنظرها Campell عملية القياس وينسب له اول تعريف لعملية القياس. حيث عرف القياس بشكل عام بأنه "اقتران الاعداد بالاشياء للتعبير عن خواصها، بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة" بعدها أصدر Steven مؤلفا دعى فيه الى مفاهيم جديدة للقياس تتضمن الخواص المعنوية للقياس بشرط ان يتمتع العنصر المراد قياسه بصفة المقارنة، والمتابعة بين خاصية عنصر القياس والجانب الكمي

لعنصر القياس ذاته. حيث أضاف بعدا رياضيا لعملية القياس وعرفها بانها " المطابقة بين الخواص او العلاقات بموجب نموذج رياضي" (سويد،12:2012). فيما عرفه (شرويدر واخرون،185:2006) بانه "عبارة عن تخصيص ارقام للأشياء او الاحداث وفقا للقواعد كما انه عملية مقارنه تهدف الى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل واخر في حالة اتخاذ القرار. وعرفه بلقاوي بانه "تحديد / تعيين ارقام لأشياء واحداث استنادا الى قواعد" (90:2009).

ونستخلص مما تقدم بان القياس هو عملية يتم من خلالها قرن الاعداد بالأشياء باستخدام مقياس معين وبموجب قواعد معينة.

ثالثا- القياس والاعتراف في المحاسبة

Measurement and Recognition in Accounting

عرف القياس المحاسبي في تقرير لجمعية المحاسبين الامريكية (AAA) عام 1966 بأنه عملية قرن الاعداد بالأحداث والمعاملات الاقتصادية الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية او حالية وبموجب قواعد محددة (AAA,1971:47). ويشير القياس الى ترجمة الاحداث والمعاملات الاقتصادية الى لغة رقمية حيث يتم الاعتراف بها وعرضها في القوائم المالية (الحميد،322:2009). كذلك عرفه (Musvoto,2011:218) بانه عملية المقابلة التي تقوم على أساس قرن خاصية معينة هي التعدد النقدي بعنصر معين في التقارير المالية وذلك من خلال استخدام مقياس معين هو وحدة النقد. كذلك يشير الى تحديد قيمة المبالغ التي تظهر بالقوائم المالية حيث تعتبر التكلفة التاريخية الطريقة الأساسية في قياس عناصر القوائم المالية (فيشر واخرون،73:2018).

كذلك عرفه IASB بموجب الإطار الفكري بانه " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر في القوائم المالية التي يتم الاعتراف بها واظهارها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل" (Kovacs,2013:3:34). ان تعريف IASB يشير الى ضرورة التعبير النقدي لقيم عناصر القوائم المالية بالإضافة الى ذلك فأن عملية القياس المحاسبي تتضمن بيان أثر الاحداث والمعاملات الاقتصادية والظروف المختلفة في هذه القيم، ومن الجدير بالذكر ان تحديد هذا الأثر على القيم النقدية يتطلب تحديد النقطة الزمنية التي ينعكس عندها اثر هذه الاحداث والمعاملات الاقتصادية والتي يطلق عليها الاعتراف Recognition.

يعرف FASB الاعتراف على انه " عملية ادراج عنصر في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية كموجود او مطلوب او ايراد او مصروف وغيرها (FASB,1984:119). وعرفته لجنة معايير المحاسبة الدولية بانه "عملية ادراج عنصر في قائمة المركز المالي او قائمة الدخل والذي يلبي تعريف العنصر ومعايير الاعتراف" (IASC,1989:65). وبمقارنة التعريفين السابقين نرى ان FASB يعبر عن الاعتراف بانه ادراج عنصر في القوائم المالية اما IASC فترى ان الاعتراف هو ادراج عنصر في قائمة المركز المالي او قائمة الدخل.

اما (فيشر واخرون،73:2018) فيعرف الاعتراف بانه " ادراج بند يمكن تصنيفه على انه عنصر من عناصر القوائم المالية في قائمة المركز المالي، او قائمة الدخل، او قائمة الدخل الشامل، او قائمة التدفقات النقدية، او قائمة رأس المال وكذلك العناصر التي يكتفي الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة". ويضيف ان معايير الاعتراف تضع الارشادات العامة بشأن التقرير عن شيء ما (مثلاً ايراد المبيعات) كبند في البيانات المالية او الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة. فيما يعبر القياس المحاسبي عن قيمة هذا البند (مقدار ايراد المبيعات)، وعليه فان معايير الاعتراف تتضمن ان يكون للعنصر الذي يتم الاعتراف به في البيانات المالية تدفق محتمل للموارد سواء كانت هذه الموارد داخلة او خارجة من الشركة ويمكن قياس مبالغها بطريقة معقولة. وفي ذات السياق يرى (Spiceland et al,2020:25) ان الاعتراف يشير إلى عملية قبول المعلومات في البيانات المالية. اما القياس فهو عملية ربط المبالغ العددية بالعناصر.

رابعاً: معايير الاعتراف العامة General Recognition Standards

وفقًا لـ5 SFAC ، ينبغي الاعتراف بالبند في البيانات المالية الأساسية عندما يفي بالمعايير الأربعة التالية ، مع مراعاة قيود فعالية التكلفة وعتبة الأهمية النسبية: (Spiceland et al,2020:26)

1- التعريف: يلبي البند تعريف عنصر البيانات المالية.

2- قابلية القياس: العنصر له سمة ذات صلة يمكن قياسها بموثوقية كافية.

3- الصلة بالموضوع: المعلومات المتعلقة به قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدم.

4- الموثوقية: المعلومات صادقة من الناحية التمثيلية ، ويمكن التحقق منها ، ومحايدة.

ويرى Stevens لكي يتم تمثيل القياس بأسلوب علمي يجب توافر ثلاثة شروط : (الحميد،: 45:2009)

1- تحديد الشيء المقيس: لكي يكون القياس علمياً لابد من تحديد الشيء المراد قياسه بشكل دقيق والا أدى الى اختلاف نتائج القياس ويمكن التعبير عن الشي المراد قياسه مثلا بطول الطالب فيجب ان يحدد أي طالب مطلوب قياسه.

2- تحديد أساس القياس : ان تحديد أساس او خاصية القياس ضروري لانجاز عملية القياس بشكل علمي، وفي مثالنا السابق فان الطول هو الخاصية او أساس القياس.

3- تحديد وحدة القياس: هو تحديد وحدة قياس طول الطالب سواء بالسنتمتر او المتر او البوصة.. الخ، فيجب ان تكون وحدة القياس ثابتة لكي يتم انجاز عملية القياس بشكل علمي. فالتباين في وحدة القياس المستخدم لقياس طول الطالب ستؤدي الى تباين في نتائج القياس.

ويضيف الحميد انه من الجدير بالذكر لكي يكون القياس علميا يجب ان تتطابق نتائجه مهما كررنا عملية القياس زماناً ومكاناً، وهذا يعني ان عدم توافر شرط او أكثر من الشروط السابقة يؤدي الى اختلاف نتائج القياس. ومن ثم نحتاج الى الحاق القياس بفرض معين يقلل من علمية عملية القياس حيث سترتبط عملية القياس بالفرض وكلما كان الفرض أكثر منطقية كان القياس اكثر منطقية ولكنه ليس القياس الوحيد او العلمي، وبذلك نكون قد ركزنا على الفرض وليس على النتيجة (46:2009).

ونستنتج مما سبق ان عملية القياس العلمي مشروطة بتوفر ثلاثة شروط هي تحديد الشيء المراد قياسه، تحديد اساس القياس وتحديد وحدة القياس وان أي اخلال بالشروط الثلاثة يتحول القياس من قياس علمي الى قياس فرضي يرتبط بفرضية معينة، وهنا تتناسب منطقية الفرضية مع منطقية القياس بشكل طردي. ان القياس الفرضي لا يرتقي الى علمية القياس وإذا ما طابقه فهذا محض صدفه.

يلاحظ المتتبع لإصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية انه تم الاتفاق على تعديل مبدأ التكلفة التاريخية الوارد في الإطار الفكري للمحاسبة المالية الى مبدأ القياس واعتبار مبدأ الكلفة التاريخية احد مبادئ عملية القياس المحاسبي، حيث أضاف طريقة أخرى لقياس عناصر القوائم المالية هي القيمة العادلة او خيار القيمة العادلة Fair Value Option وهذا يعني ان الكلفة التاريخية لم تعد الأساس الوحيد للقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية (الججاوي والمسعودي،37:2018).

وهذا ما يؤكده (Kieso et al,2018-2-16) بقوله لدينا حاليًا نظام "ذو سمات مختلطة" يسمح باستخدام قواعد قياس مختلفة. تستند على القياسات الأكثر استخدامًا التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

أ- **التكلفة التأريخية Historical Cost:** يعد مبدأ التكلفة التأريخية اهم مبدأ محاسبي اعتمدت عليه عملية القياس لفترة طويله من الزمن، وهو يعبر عن تكلفة حيازة الموجود حتى يصبح الموجود جاهزا للاستخدام. في المكان المخصص له وللغرض الذي امتلك من اجله (عطا،51:2007). وفقا للتكلفة التاريخية تقوم الشركات بحساب العديد من الأصول والخصوم والإبلاغ عنها على أساس سعر الشراء. غالبًا ما يشار إلى هذا بمبدأ التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية لها ميزة مهمة على التقييمات الأخرى اذ يُعتقد عمومًا أنها قابلة للتحقق (Kieso et al,2018-2-16). ويمكن تلخيص مزايا التكلفة التأريخية بكونها: (Spiceland et al,2020:29)

أولاً: توفر معلومات مهمة عن التدفق النقدي لأنها تمثل النقد أو المكافئ النقدي المدفوع مقابل الأصل أو المستلم مقابل تحمل الالتزام.

ثانيًا: نظرًا لأن تقييم التكلفة التاريخية هو نتيجة لمعاملة التبادل بين طرفين مستقلين، فإن قيمة التبادل المتفق عليها موضوعية ويمكن التحقق منها بدرجة كبيرة.

وعلى الرغم من هذه المزايا فقد تم ادخال القيمة العادلة كخيار ثانٍ لعملية القياس المحاسبي، ويرجع السبب في ذلك الى الانتقادات الكثيرة التي وجهت الى مبدأ التكلفة التأريخية وخصوصا في أوقات التغيرات في المستوى العام للأسعار حيث تتقادم الكلف المسجلة وتصبح عملية المقارنة بين الكلف خلال السنوات او خلال السنة الواحدة غير ذات فائدة كذلك فان قياس الربح سيكون غير منطقي أيضا حيث ان المصروفات سجلت بتاريخ والايرادات سجلت بتأريخ اخر وهذا يعني ان عملية مقابلة الايراد بالمصروف ستكون غير منطقية أيضا تبعا لتغير قيمة النقود. كذلك فان الدليل الموضوعي المتمثل بالمستندات المكتوبة سرعان ما يصبح مخالفا للحقيقة بمرو الزمن. وان ما تم الإفصاح عنه من قيم عناصر القوائم المالية سيصبح تجميعات أسعار في أوقات زمنية مختلفة وبقيم نقدية مختلفة وان تجميعها مع بعضها سيشبه الى حد ما تجميع عملات نقدية مختلفة بحيث يكون المجموع الناتج لا معنى له ...الخ (القاضي وحمدان،380:2013).

ب- القيمة العادلة Fair Value

وتُعرَّف القيمة العادلة او مبدأ القيمة العادلة على أنها "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس." وبالتالي فإن القيمة العادلة هي مقياس يعتمد على السوق. ومن الجدير بالذكر انه قد تكون معلومات القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية لأنواع معينة من الأصول والخصوم وفي صناعات معينة مثل شركات الوساطة وصناديق الاستثمار المشترك. عند الاستحواذ الأولي فأن التكلفة التاريخية تساوي القيمة العادلة. لكن في الفترات اللاحقة، مع تغير ظروف السوق والظروف الاقتصادية، غالبًا ما تختلف التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. وبالتالي، فإن مقاييس أو تقديرات القيمة العادلة غالبًا ما توفر معلومات أكثر صلة بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات (Kieso et al,2018-2-17).

وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 فان عملية بيع او تحويل الموجود بموجب قياس القيمة العادلة تفترض ان تحدث العملية في:

أ- السوق الرئيس: ويعبر عنه بانه السوق الذي يتميز بحجمٍ عالٍ من من التعامل بالانشطة الخاصة بالموجودات والمطلوبات

ب- السوق الأفضل: ويتم اللجوء الى هذا السوق في غياب السوق الرئيس ويمكن التعبير عنه بأنه السوق الملائم لتحديد قيمة او سعر الموجودات والمطلوبات.

هناك ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عمليات قياس القيمة العادلة هي: (أبو نصار وحميدات،585:2016):

أ- مدخل السوق:Market Approach يستخدم هذا المدخل المعلومات والاسعار المتوفرة عن تعاملات السوق والتي تطابق او تشابه الموجودات او المطلوبات موضوع التقييم.

ب- مدخل التكلفة Cost Approach: يقابل مفهوم هذا المدخل مفهوم تكلفة الاحلال الحالية والذي يقوم على أساس تحديد المبالغ اللازمة للحصول على الخدمات التي يقدمها الأصل موضوع التقييم.

ج- مدخل الدخل Income approach: يستند هذا المدخل الى خصم التدفقات النقدية المستقبلية، ويقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار كافة العوامل التي من شأنها التأثير على تحديد القيمة العادلة.

يتزايد استخدام قياس القيمة العادلة، بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS . على الرغم من ذلك فأن الجدل ما زال قائماً، حيث يشير مؤيدو القيمة العادلة إلى أهميتها وهم مقتنعون بأن معلومات التكلفة التاريخية قد لا تكون مفيدة للعديد من أنواع القرارات. اما معارضو القيمة العادلة فيرون أن تقديرات القيمة العادلة قد تفتقر إلى الأمانة التمثيلية، وأن المديرين قد يميلون إلى استغلال عدم إمكانية التحقق من هذه المدخلات للتلاعب بالأرباح .وهم يجادلون بأن المحاسبة يجب أن تؤكد على إمكانية التحقق من خلال الاعتراف فقط بتلك المكاسب والزيادات الأخرى في القيمة العادلة التي تحققت بالفعل في المعاملات أو من المؤكد وجودها فعليًا (Spiceland et al,2020:30). وأخيرا، فأن النقود وهي وحدة القياس المحاسبي غير ثابتة بسبب تغير القوة الشرائية لها، وحتى لو تم تحديد الشيء المقيس واساس القياس بدقة فسيبقى شرط ثبات وحدة القياس، الذي لابد من افتراض ثباته بسبب التغير المستمر للقوة الشرائية للنقود. وهذا ما يؤكد ان طبيعة القياس المحاسبي حاليا لاتصل الى مستوى العلمية لعدم اكتما شروط القياس العلمي (الحميد،2009:49).

ان المشكلة الرئيسية في طريق تطوير نظرية للمحاسبة هي عملية القياس، وهذه المشكلة ترجع الى الاختلاف العلمي والعملي بين المحاسبين في إجراءات القياس. وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لمفكري وعلماء المحاسبة التي بذلوها في تطوير القياس المحاسبي ليبلغ مستوى العلمية شانه في ذلك شأن العلوم الأخرى، الا انه لم يصل على الأقل في الوقت الحاضر الى مستوى العلمية بالمعنى الدقيق. وبالتالي فأن المحاسبة لم تصل بعد الى المرحلة التي يمكن تصنيفها بأحد علوم القياس وهذا هو السبب في عد وجود نظرية محاسبية الى الان.

اذ طالما بقي القياس المحاسبي يرتبط بالفروض فان نتائج القياس المحاسبي لا معنى لها في غياب هذه الفروض. ويؤكد ذلك استمرار الجدل حول شروط عملية القياس، فما زال الشيء المراد قياسه غير محدد (عناصر القوائم المالية) وكذلك خاصية او أساس القياس (القيمة في المحاسبة سواء تاريخية او حالية او مستقبلية) فضلا عن ثبات وحدة القياس (التضخم والانكماش) في المحاسبة. فعلى سبيل المثال إذا تم حفر البئر ولم تخرج المياه كيف ستعالج هذه التكاليف هل سيتم اعتباره موجوداً ام مصروفاً؟ والجدل ما زال مستمرا لان الإجابة لابد وان ترتبط بالافتراض، فالبعض يرى ان يتم اعتبارها من الأصول ويعلل رأيه بأننا لو لا هذا الجهد لما عرفنا عدم وجود الماء، اما الاخر فيراها مصروفاً لعدم ارتباطها بفائدة مستقبلية. بالتالي فان

القياس هنا هو قياس غير متجرد وانما مرتبط بالافتراض، وان قوة نتيجة القياس ترتبط بقوة الافتراض ومنطقيته.

أضف لما تقدم، لا يمكن تحديد أساس القياس المحاسبي بعد نقطة الاقتناء بدون ربطها بافتراض معين. حيث ان أساس القياس في المحاسبة ما زال غير محدد، حيث ينصب القياس المحاسبي على خاصية القيمة والتغيرات فيها، اذ لا جدل حول كلفة الاقتناء عند نقطة الاقتناء. اما بعد هذه النقطة فما الذي نرغب في قياسه؟ هل هي الكلفة التاريخية، الحالية او المستقبلية؟ حيث ما زال أساس القياس بعد تاريخ او نقطة الاقتناء غير محدد.

4-2-2-2 مبدأ تحقق الايراد Revenue Recognition Principle

عرف (فشر واخرون،91:2018) الايراد على انه ذلك النوع من الدخل الذي ينتج عن الأنشطة العادية. ويرى (شرويدر واخرون،187:2006) ان الادب المحاسبي يتضمن خلطاً كبيراً في المعنى الدقيق لمفهومي الاعتراف بالإيراد وتحقق الايراد، فالاعتراف يعبر عن العملية الرسمية لتسجيل عملية او حدث معين، اما التحقق فهو تحويل الأصول غير النقدية الى حقوق نقدية. ويؤكد (الججاوي والمسعودي،39:2018) ان عملية التحقق تتم عند بيع السلع والخدمات وتتم عملية الاعتراف محاسبياً عند تحققه وتحصيله. ان مبدأ تحقق الايراد يقتضي ان يتحقق الايراد حسب طبيعة نشاط الشركة ويجب على المحاسب ان يقوم بالاعتراف في الايراد وتسجيله في السجلات المحاسبية في الفترة التي تحقق فيها، وبصورة عامة يشترط بتحقق الايراد ما يلي:

أ- إمكانية القياس: وتعبر عن مدى القدرة على قياس قيمة الايراد وإمكانية تحصيله.

ب- الاكتمال الجوهري: إتمام عملية اكتساب الايراد من خلال بيع السلع او تقديم الخدمات.

ج- وجود طرف خارجي: أي وجود العلاقة التبادلية بين الشركة والأشخاص او الشركات الأخرى، والتي تتحدد من خلالها قيمة الخدمات التي يتم تقديمها او السلع التي يتم بيعها للطرف الخارجي ويتحدد ذلك بواسطة دليل موضوعي. وهذا يعني ان النقطة الزمنية الحاسمة في دورة تحقق الايراد هي نقطة بيع السلع او تقديم الخدمات.

وهذا ما يؤكده ((Kieso et al,2018:2-18 بقوله ان الشركة عندما توافق على أداء خدمة أو بيع منتج لعميل، يكون عليها التزام أداء. عندما تفي الشركة بالتزام الأداء هذا، فإنها تعترف

بالإيرادات. لذلك يتطلب مبدأ الاعتراف بالإيرادات أن تعترف الشركات بالإيرادات في الفترة المحاسبية التي يتم فيها الوفاء بالتزام الأداء.

ونستنتج من ذلك إن توقيت الاعتراف بالإيرادات هو عنصر أساسي في قياس الأرباح. قد يؤدي عدم الالتزام بمعايير تحقق الإيرادات إلى المبالغة في الإيرادات وبالتالي صافي الدخل في فترة تقرير واحدة، وبالتالي تقليل الإيرادات وصافي الدخل في فترة أخرى.

4-2-2-3 مبدأ تحقق المصروف Expense Recognition Principle

يعرف (فيشر واخرون،72:2018) المصروف على انه نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفق خارجي او نقصاً في الأصول او تحمل التزامات تؤدي الى نقص في حقوق الملكية ماعدا النقص الناتج عن توزيعات الملاك نتيجة تسليم أو إنتاج سلع و / أو أداء الخدمات. ويترتب على ذلك أن الاعتراف بالمصروفات مرتبط بصافي التغيرات في الأصول وكسب الإيرادات.

من الناحية العملية، فإن أسلوب الاعتراف بالنفقات يتركز في قولنا "دع المصاريف تتبع الإيرادات". هذا الأسلوب هو مبدأ الاعتراف بالمصروفات. وللتوضيح، تعترف الشركات بالنفقات ليس عندما تدفع الأجور أو تصنع منتجًا، ولكن عندما يساهم العمل (الخدمة) أو المنتج بالفعل في الإيرادات. اي انه تربط الشركات الاعتراف بالمصروفات بالاعتراف بالإيرادات. من خلال مطابقة الجهود (المصروفات) مع الإنجاز (الإيرادات)، فيتم تطبيق مبدأ الاعتراف بالمصروفات بما يتوافق مع تعريف المصروفات (Kieso et al,2018:2-18).

تفرض الشركات بعض التكاليف على الفترة الحالية كمصروفات (أو خسائر) لمجرد أنها لا تستطيع تحديد الصلة بالإيرادات .ومن أمثلة هذه الأنواع من التكاليف رواتب الموظفين والمصروفات الإدارية الأخرى.ويتم تصنيف التكاليف بشكل عام إلى مجموعتين هما: تكاليف المنتج وتكاليف الفترة . وترتبط تكاليف المنتج مثل المواد والعمالة والتكاليف الصناعية غير المباشرة بالمنتج. وتحمل الشركات هذه التكاليف في الفترات المستقبلية إذا اعترفت بإيرادات المنتج في فترات لاحقة. اما تكاليف الفترة مثل رواتب المديرين والمصروفات الإدارية الأخرى فهي مرتبطة بالفترة. حيث تقوم الشركات بتحميل هذه التكاليف في الفترة نفسها مباشرة على الرغم من أن الفوائد المرتبطة بهذه التكاليف قد تحدث في المستقبل لأن الشركات لا تستطيع تحديد علاقة مباشرة بين تكاليف الفترة والإيرادات. يلخص الجدول الاتي إجراءات الاعتراف بالمصروفات:

جدول (4-1)

ملخص إجراءات الاعتراف بالمصروفات

نوع الكلفة	العلاقة	الاعتراف
كلف المنتج: المواد العمل ت.ص.غ.م	العلاقة مباشرة بين الكلفة والايراد	الاعتراف في فترة الايراد
كلف الفترة: الرواتب الكلف الإدارية	العلاقة غير مباشرة بين الكلفة والايراد	مصاريف متكبدة

المصدر: (Kieso et al,2018:2-20)

4-2-2-4 مبدأ الإفصاح الشامل Full Disclosure Principle

عملت دول العالم لسنوات عديدة بوضع معايير للإبلاغ المالي في دولها واجتهدت في تطويرها، ومع ذلك فقد أدت العولمة إلى زيادة التعاون والتجارة الدولية بين دول العالم، مما أدى الى ظهور حاجة ماسة لزيادة التوحيد في المعايير التي توجه البيانات المالية بحيث يظل هذا الابلاغ مفهوما ويجمع نفس المعلومات للمستخدمين في جميع أنحاء العالم، وكانت الحاجة إلى تطوير معايير محاسبية موحدة المحرك الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، (UCHENNA & BLESSING, 2021:52)، ان الفكرة من الإبلاغ الشامل هو بيان الوضع الحقيقي والعادل للشركات من خلال عرض البيانات المالية وغير المالية للمستخدمين بكل شفافية، ومع ذلك، من الناحية العملية، عندما تواجه الشركات أزمات فإنها تميل إلى تضليل الناس عمداً من خلال عدم الإبلاغ عن الوضع الفعلي والتلاعب بالبيانات المالية، وكان خير مثال على ذلك ما حدث لشركة Enron، التي كانت قبل إفلاسها واحدة من أعلى الشركات ربحا في الولايات المتحدة إلى جانب كونها من بين أفضل 500 شركة في قائمة Fortune. اذ لم يتسبب سقوط

شركة إنرون في تدمير الشركة نفسها فحسب بل دمر الاقتصاد الأمريكي والذي بدوره أثر على العالم بأسره لأن أسعار الأسهم انخفضت بشكل كبير في جميع أنحاء العالم Garrett, et al, (2020:85) .

ويعرف (الججاوي والمسعودي،2018: 45-46) الإفصاح بانه الإبلاغ عن كافة المعلومات الضرورية وتقديمها الى الأطراف الخارجية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة. ويشير الى ان المحاسب يسترشد بمبدأ الإفصاح في كيفية عرض المعلومات في التقارير المالية من خلا أربعة مقومات:

1- تحديد مستخدم التقارير المالية المستهدف.

2- تحديد الغرض من استخدام المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

3- تحديد نوع وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات.

وعلى المحاسب ان يأخذ بنظر الاعتبار ثلاث نقاط مهمة عند الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وهي تفوق الجوهر على الشكل، الأهمية النسبية الحيطة والحذر.

ان تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تعد من الممارسات الشائعة في الشركة القيام بها لتقديم معلومات كافية للتأثير على حكم المستخدم وقراراته، ويقر هذا المبدأ الذي يُطلق عليه الإفصاح الشامل، بأن طبيعة ومقدار المعلومات المدرجة في البيانات المالية تعكس سلسلة من مقايضات التقييم، التي تحدث هذه المقايضة بين الحاجة إلى الكشف بتفاصيل كافية عن المعلومات التي ستؤثر على قرارات المستخدم، مع الحاجة إلى تكثيف العرض التقديمي بحيث يمكن فهم المعلومات إلى جانب ذلك يجب أن يأخذ إعداد البيانات المالية في الاعتبار أيضا تكاليف إعداد واستخدام البيانات المالية في حالة ارتفاع معلومات عدم التناسق، ولا يمتلك مستخدمو البيانات المالية معلومات كافية لمعرفة ما إذا كانت الأرباح تم التلاعب بها ام لا، أن إحدى مشكلات الاختيار العكسية التي يواجهها صانعو القرار هي إمكانية وجود معلومات خاصة بشركة مادية لا يتم الكشف عنها للجمهور، ويمكن لمنظمي سوق رأس المال تقليل عدم تناسق المعلومات عن طريق وضع حد أدنى من الأحكام للإفصاحات التي يجب أن تقوم بها الشركات المدرجة في البورصة (Meiryani, 2019:341)، اما Barać & Bilić أشار الى ان حجم الشركة أحد أكثر

الركائز شيوعاً التي يتم البحث عنها لتأثيرها على حجم المعلومات المفصح عنها، فكلما كبرت الشركة زادت أهميتها لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل المجتمع المحلي والموظفين والدائنين والمستثمرين والمؤسسات الحكومية، إلخ. نظرًا لأنهم جميعًا بحاجة إلى معلومات دقيقة وواسعة حول العمليات التجارية، فإنهم يضغطون على الإدارة للإفصاح بشكل كامل عن كل القضايا الجوهرية، وغالباً ما تستخدم الإدارة التقارير الطوعية لغرض الإعلان عن أنشطتها (Barać & Bilić, 2021:28)، اما Patel & Murthy يرى ليس لحجم الشركة أي تأثير على مستوى امتثالها للإفصاح الكامل، ويبدو ايضاً أن عمر الشركة ليس له تأثير يذكر على مدى الشفافية في التقارير المالية، ولكن هنالك آثار على منظمي سوق رأس المال وكذلك الهيئات التنظيمية المسؤولة عن تشريعات التقارير المالية ومعايير الإفصاح، ويجب أن تتعاون هذه الأطراف لزيادة مستوى الإفصاح والرقابة للشركات الأكبر والأقدم، والمطلوب مزيد من البحث حول التقارير المالية لفهم كيفية تأثيرها على الاحتياجات المعلوماتية لصانعي القرار وكيف يمكن للمعلومات أن تزيد من أداء تخصيص رأس المال في الشركة (Patel & Murthy, 2019:9)، فيما أشار Nesterenko et al ان في أوكرانيا، لا تزال شفافية التقارير المالية وكذلك تقارير الشركات ككل ذات أهمية نسبية فقط بالنسبة للشركات الكبيرة، حيث أنه في الممارسة المحلية، هناك اتجاه تقليدي نحو إغلاق المعلومات وعدم نشرها للأطراف ذات العلاقة، ومن بين الأسباب الرئيسية لعدم رغبة الشركات الأوكرانية في الكشف الكامل عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في إعداد التقارير: هي المنافسة ، وارتفاع تكاليف الإبلاغ ، فضلاً عن ضعف الثقافة فيما يتعلق بأخلاقيات الشركات، اذ ان معظم الشركات لا تولي قضايا الكشف عن المعلومات الاهتمام الواجب ولا تعتبر مثل هذه الممارسات مكوناً مهما للتواصل مع أصحاب المصلحة.(Nesterenko et al,2021:124)، وقام الاتحاد الأوروبي بإصدار نشرة توجيهية رقم 95 في سنة 2014 والتي تسعى إلى زيادة ونشر الوعي بقضايا الإبلاغ الشامل ومن ضمنها المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المجتمع الأوروبي، وقد حدت ايطاليا نحو هذا التوجيه بإصدار المرسوم التشريعي رقم 30 لسنة 2016 وكذلك المرسوم التشريعي رقم 254 في 30 كانون الاول 2016، ويُلزم الشركات العامة التي تضم أكثر من 500 موظف بالكشف عن المعلومات غير المالية والمتنوعة في بياناتها المالية أو في تقارير منفصلة ومستقلة وبشكل أكثر تحديدا، ويجب ان تتناول هذه المعلومات القضايا البيئية والاجتماعية والشخصية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، (Caputo et al,2020:2).

4-2-3 التقارير المالية عالية الجودة

High Quality Financial Statement

يرتبط مفهوم جودة العمليات بجودة المدخلات، وترتبط جودة المدخلات بجودة المعالجة، وترتبط جودة المعالجة بجودة المخرجات، وترتبط جميعها بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية المحاسبية منها والتدقيقية والالتزام بقرارات مجلس الإدارة في تطبيق السياسات والطرق والإجراءات. لذلك فان عملية انتاج التقارير المالية عالية الجودة تبدأ من مرحلة تحديد العمليات الرئيسية للشركة مرورا بنظام تخطيط موارد المؤسسة ونظام معالجة المعاملات الى النظام المحاسبي ممثلا بوظيفة المحاسبة في القياس والافصاح.

وعلى الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يستخدم مصطلح معايير محاسبية عالية الجودة ومعلومات محاسبية عالية الجودة في منشوراته، فإنه لا يقدم أبدًا تعريفًا موجزًا لهذا المفهوم. في الوقت الذي تقدم منشوراته دائمًا وصفًا للخصائص والجوانب الأخرى المتعلقة بنتائج المعلومات عالية الجودة. وفي الوقت الذي يبحث الأكاديميون عما إذا كانت جودة المعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإنهم يواجهون أيضًا تحديًا يتمثل في تحديد مفهوم الجودة المحاسبية.

ومن الجدير بالذكر فأن الامتثال لمعايير المحاسبة عالية الجودة لا يؤدي تلقائيًا إلى معلومات عالية الجودة لإعداد التقارير ولا الأرقام المحاسبية المعدة من خلال معايير محاسبية عالية الجودة تمثل دائمًا الواقع الاقتصادي الأساسي للشركة. وهذا يعني أن معايير المحاسبة عالية الجودة وحدها ليست كافية لضمان جودة المعلومات. اذ ان معايير الجودة العالية المطبقة بطريقة سيئة لن ينتج عنها تقارير مالية عالية الجودة. بدون تطبيق مناسب.

يقول ماثيو انجرام "عندما تكون في حالة شك، وجه اللوم الى المحاسبين" وهو عنوان مقال نشره في بجريدة The Global & Mall في 2002. حيث أصبحت المهنة – والتي تعاني دائما من وصف أعضائها بانهم مملين ومغالين في استهلاك الأشجار لإنتاج التقارير المالية– تلام على جعل السجلات المالية لشركات محيرة بدرجة اكبر (فيشر واخرون،56:2018). ويبدو ان هذا المقال جاء على خلفية الثغرات الشديدة في جودة التقارير المالية والتي ادت إلى ظهور فضائح لم تسفر فقط عن خسائر المستثمرين ولكن أيضًا في انخفاض الثقة في النظام المالي فأن ما سببه

الانهيار لشركة Enron و Arthur Andersen وغيرها الى التشكيك في مصداقية مهنة المحاسبة نفسها. وبالتالي زعزعة أسواق رأس المال.

ويرى (Spiceland et al,2020:14) ان العوامل المشجعة لإعداد التقارير المالية عالية الجودة تشمل معايير المحاسبة المالية القائمة على الإطار المفاهيمي باعتباره نظاما متماسكا من الأهداف والأساسيات المترابطة التي تعمل على تحسين التقارير المالية من خلال تشجيع المعايير المتسقة وتحديد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية. حيث ان الأساسيات هي المفاهيم الأساسية للمحاسبة، والمفاهيم التي توجه اختيار الأحداث المراد حسابها، وقياس تلك الأحداث، ووسائل تلخيصها وإيصالها إلى الأطراف المعنية. فضلا عن عميات التدقيق، وإصلاحات إعداد التقارير المالية (مثل قانون ساربينز أوكسلي)، والإدارة الأخلاقية، ومنظمات المحاسبة المهنية التي تنص على السلوك الأخلاقي وممارسي الترخيص.

مما تقدم يرى الباحث ان جودة المعلومات المحاسبية تتحقق في الوقت الحالي بمراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من جهة وتبنى المعايير القانونية والمهنية والرقابية من جهة أخرى لزيادة جودتها ومنفعتها. ومن الجدير بالذكر ان جودة المعلومات المحاسبية لا زالت لم ترتقِ بعد الى مستوى العلمية، بل هي جودة ترتبط بالواقع والظروف المؤثرة بالمحاسبة، أي انها تتأثر بالبيئة المحيطة بالمحاسبة وبالتالي فان أي كلام حول وجود معايير ثابته لجودة المعلومات المحاسبية يرتبط بثبات البيئة المحيطة بالمحاسبة وطالما كانت هذه البيئة متغيرة تبعا لتغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمهنية فأن هذه الخصائص ستبقى متغيرة تبعاً لما تفرضه الحاجة، وسيبقى الاتفاق على مجموعة الخصائص التي تحدد الجودة حاكما لتحديد الجودة.

ولغرض انتاج تقارير مالية عالية الجودة لابد من تهيئة البيئة المناسبة لهذا الغرض فبعد مناقشة نظام المعلومات المحاسبي وخصائص المعلومات المحاسبية وقياس الاحداث الاقتصادية والافصاح عنها أصبح لابد من تعريف ووصف العمليات الأساسية للشركة عن طريق استخدام ذكاء الاعمال لتسهيل فهم العمليات والأنشطة من حيث تصميمها وتنفيذها ومراقبتها والحد من الاحتيال وبالتالي تمهيد الطريق لإنتاج هذه التقارير.

4-2-4 خرائط العمليات وذكاء الاعمال

Operations Maps & Business Intelligence

ذكاء الأعمال (BI) هو موضوع تمت مناقشته على نطاق واسع في أدبيات نظم المعلومات، وقد أصبح، كوظيفة مشتركة بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، ومكونًا أساسيًا لتزويد معلومات البنية التحتية للشركات. وهو مساهم اساس في النجاح التنظيمي الشامل للشركة، وتم اقتراح بعض هذه النماذج من قبل الباحثين، على سبيل المثال نموذج biTIL بواسطة Steria Mummertللاستشارات، يبين هذا النموذج كيفية ادارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وهنالك نماذج أخرى أكثر توجهاً نحو الأعمال، ولكن في الوقت الحالي، لا يوجد فهم مشترك للعمليات التي يجب أن يغطيها ذكاء الأعمال، علاوة على ذلك ، فان النماذج القائمة على الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات تعالج الازدواجية بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات المتأصلة في ذكاء الأعمال (Lahrmann et al,2014:27) ، وفي الآونة الاخيرة تنامت وظائف التدقيق الداخلي من خلال تطوير خريطة التأكيدات المبنية حول فاعلية أنشطتها، والتي تساعد على فهم بيئة التأكيدات الشاملة بشكل أفضل عند وضع خطة التدقيق السنوية وصياغة استراتيجية تستهدف المجالات التي قد تتطلب مزيدا من التأكيد، ويساعد تخطيط التأكيد على تقييم التغطية التأمينية ضد المخاطر الرئيسية للشركة من خلال دراسة العمليات الرئيسية للشركة وتحليلها واقتراح التحسينات (IIAA,2020:30)، ولغرض فهم هذه العمليات وتحليل الضوابط الرقابية المتعلقة بها وتحسنها لابد من وضع خرائط لهذه العمليات. ويمكن تعريف خرائط العمليات Operation Map على أنها رسم تصويري، باستخدام مجموعة من الرموز المتعارف عليها دوليا، يوضح تدفق البيانات والمعلومات وتتابع العمليات والانشطة داخل النظام، كما تعتبر من الأدوات الاساسية التي يعتمد عليها المدقق الداخلي لتقديم صورة عن النشاط الذي يقوم بتدقيقه ودراسته بما يمكن من فهمه وتحليله وتقييمه وإعادة تصميمه إذا تطلب الامر (امين، 2020: 26) ، وتعرف العملية Process بانها سلسلة من الخطوات او الأنشطة التي يتم تصميمها بشكل يساعد على ترابطها وتفاعلها بهدف إضافة قيمة (PRC,2021:64-3) ، وعموما فان استعمال خرائط العلميات هدفه توثيق ومتابعة ومراجعة وتقييم الأنشطة والعمليات والبرامج التي تقوم بها الشركة والمطلوب تدقيقها مما يتطلب تحديد الإدارات والاقسام والأنشطة والبرامج والوظائف مع تحديد المدراء المسؤولين عنها ومحاسبتهم عن الإنجازات والمنافع والنتائج التي تحققت (سرايا، 2007: 216).

ويقصد بوضع خرائط العمليات رسم توصيفات مرئية للخطوات والأنشطة المتتابعة والتي تتكون منها العملية لغرض توفير فهم تفصيلي للعملية من جهة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأقسام والموظفين من جهة أخرى. حيث توفر خرائط العمليات إجابات عن أسئلة من وماذا ومتى وأين ولماذا وكيف؟

فضلا عن تقييم مدى كفاءة وفاعلية العملية وتقييم ضوابطها الرقابية، ومدى الامتثال للسياسات الداخلية والأنظمة والتعليمات والقوانين، وتحديد مواطن القصور والهدر وبالتالي اقتراح التحسينات على العلميات وضوابطها الرقابية. وتتضمن خطوات وضع خرائط العمليات ما يأتي: (PRC,2021:65-3)

1- تحديد العملية Define the process : وتعني تحديد مدخلات ومخرجات العملية من جهة، وتحديد مالك العملية Process Owner أي تحديد الطرف المسؤول عن تلك العملية من ناحية التنفيذ والتحسين والمسائلة من جهة اخرى.
2- جمع المعلومات: وتشمل الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية والملاحظة والاطلاع على الأنظمة والسجلات، بهدف جمع كافة الحقائق ذات العلاقة بالعملية موضوع الدراسة والتي تتضمن بداية ونهاية العملية وكافة الأنشطة والاقسام والأشخاص التي تتعلق بتنفيذ العملية، تسلسل تنفيذ العملية ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ العلمية.
3- تحليل خريطة العملية: تعني فحص مكونات وخطوات العملية لغرض تحديد المخاطر المرتبطة بالعملية وتحديد الضوابط الرقابية والتحسينات اللازمة.
4- طرق وضع خراط العمليات: مخططات التدفق، خرائط سباغيتي Spaghetti Map، مخططات RACI والتي تعبر عن المسؤول، المسائَل، المستشار والمبلغ (Responsibility, Accountable, Consulted, Informed)،

وسيتم تطبيق مخططات التدفق في بحثنا هذا لعدة أسباب أهمها انها تزود المدقق الداخلي بتصور بصري للعمليات والأنشطة وتساعده على اكتساب الفهم الضروري لاختبار فعالية العمليات او الأنظمة، فضلا عن كونها تمثل مرشدا جيدا يساعد المدقق على تتبع الفصل بين الوظائف وتحديد مفاتيح الرقابة الداخلية والمجالات التي ينبغي التركيز عليها لمعالجة ضعف الرقابة الداخلية والمجالات التي يمكن ان يحدث فيها اعمال احتيال.

وقد أشار البيان الصادر عن لجنة معايير التدقيق الدولية SAS 94 تحت عنوان "أثر تكنولوجيا المعلومات على متطلبات التدقيق الداخلي عند مراجعة البيانات المالية". ولمعرفة اهم السبل والوسائل لتحديد ذلك الأثر هو استخدام مخططات التدفق لتوثيق العلميات وضوابط الرقابة الداخلية. وهذا ما أكد عليه قانون ساربانز اوكسلي Sarbanes Oxley Act (SOX) بشأن أهمية التوثيق للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية.

ويمكن تعريف مخططات التدفق على انها عبارة عن تمثيلات مصورة او رسوم بيانية للعمليات والأنشطة عن طريق استخدام رموز يسهل معرفة دلالاتها يمكن استخدامها للإشارة الى العمليات والأنشطة والوظائف والاقسام والأنظمة والإجراءات وأفضل طريقة لأعدادها هو تقديم الإدارة وصفا سرديا اوليا يتبعه متابعة عملية كاملة الخطوات يقوم بها المدقق الداخلي بالتنسيق مع القسم المالي ورؤساء الأقسام الأخرى. (رومني وشتينبارت،2009 :102).

والشكل (4-5) يوضح رموز مخططات التدفق المستخدمة في خرائط العمليات:

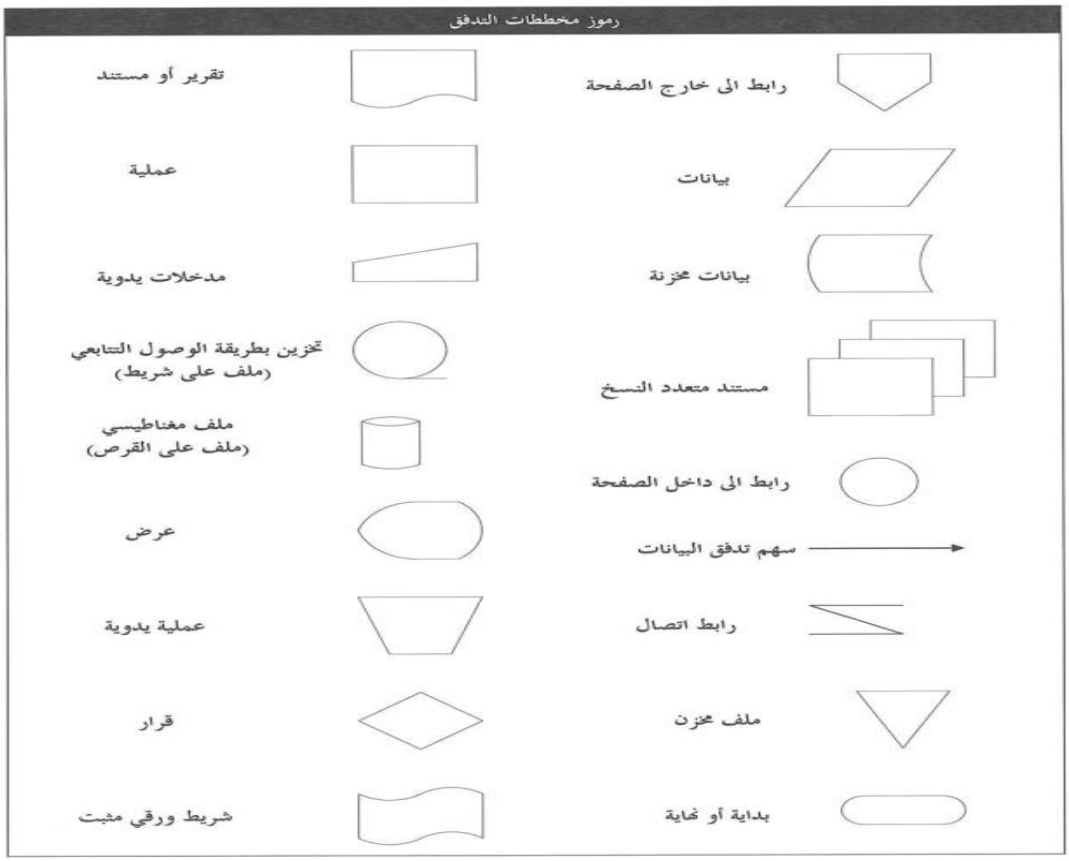

الشكل (4-5) رموز مخططات التدفق

المصدر: (PRC,2021:75-3)

ويرى الباحث ان خرائط العمليات/ الارشادات التفصيلية توفر للعمليات التجارية والأنشطة والمعلومات وسيلة لوصف هياكل العمليات التجارية وخطواتها وأنظمة المعلومات التي تربط هذه الهياكل والتي تضمن تدفق معلومات بشكل يمكن معه ببساطة التأكد من صحتها. لذلك تحتاج الادارة إلى تحديد هذه العمليات عن طريق اعداد خرائط العمليات. هذا يعني أن خرائط العلميات تساعد الإدارة في تنفيذ ومراقبة الأنشطة المتعلقة بالعمليات التجارية في الشركة من خلال التفاعل والمواءمة مع نظام المعلومات الذي يهدف إلى تسهيل التنفيذ فضلا عن توفير المرونة والكفاءة في العمليات التجارية هذه، فضلا عن انها تصور مواضع التكامل بين الأنشطة والوظائف والعلميات، وتحسين صنع القرار، وخفض التكاليف، والكفاءة، وخفة الحركة، والمرونة التشغيلية والرقابة والسيطرة والحماية. باستخدام هذا التكامل، تكون الشركة قادرة على الاستعداد للتغيير، والاستعداد للتكيف، أو الابتكار في أعمالها. هذا النحو من الاستعداد، سيكون لدى الشركة فرصة أكبر للبقاء في سوقها الديناميكي الذي يتغير بشكل متزايد، والحفاظ على الاستدامة والتنافسية والحداثة.

يشير مفهوم التكامل الى فعل أو عملية، مثال على تكامل الفن و / مع التكنولوجيا.

https://www.merriam-webster.com/dictionary/integration.

ويعرف قاموس كامبردج التكامل في اللغة على انه فعل أو عملية الانضمام أو الاختلاط بنجاح مع مجموعة مختلفة من الأشخاص، او فعل أو عملية الجمع بين شيئين أو أكثر بطريقة فعالة.

اما في مجال الاعمال فيعرفه على انه:

1- التكامل عبر بعض الأشياء: يحتاج إلى تقليل الاختلافات بين الوحدات المحلية، بهدف زيادة التكامل عبر الأسواق.
2- التكامل بين شيء وشيء: كيف يمكننا تحقيق مستوى أعلى من التكامل بين شركتنا وشركائنا في سلسلة التوريد؟
3- الاندماج في شيء: يبحث مثلا في اندماج الصين في الاقتصاد العالمي.
4- تكامل شيء مع شيء: إحدى نقاط ضعف الشركة هي ضعف تكامل العمليات التجارية مع أنظمة المعلومات.
5- التكامل الوثيق / السلس / الكامل: تمثل قاعدة البيانات الجديدة تكاملًا أكثر سلاسة مع الموردين.

https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/integration.

وعلى قدر تعلق الامر ببحثنا هذا فإن التكامل هو تكامل شيء مع شيء والذي يتناول تكامل العمليات التجارية مع أنظمة المعلومات (اليدوية او الالكترونية). حيث ان العمليات التجارية مجموعة كاملة ومنسقة من الأنشطة التي تستجيب لمتطلبات العمل، وتقدم قيمة لعملاء الشركة والمستثمرين، فإن تكامل العمليات التجارية يهدف الى إيجاد تقنيات وآليات إدارة حركة الأنشطة والوثائق والاشخاص، واستدعاء العمليات بالترتيب الصحيح والسليم لدعم إدارة وتنفيذ العمليات والحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة. ان التكامل على مستوى العلميات التجارية وأنظمة المعلومات يتكون من عدة أنواع هي (Asset SBIT,2018:5):

1. التكامل القديم: يستخدم التكامل القديم نظامًا واحدًا مع عملية واحدة.

2. تكامل بنية المؤسسة Enterprise Architecture Integration (EAI): يستخدم للتكامل بين الأنظمة والعمليات المختلفة داخل الشركة (داخليًا).

3. تكامل العمليات التجارية Business Process Integration (BPI) هو تكامل شامل يمتد الى العمليات الخارجية (Asset SBIT,2018:5).

ويعد تكامل العمليات التجارية (BPI) ضروريًا للشركات التي تتطلع إلى ربط الأنظمة والمعلومات بكفاءة. اذ يسمح BPI بتكامل العمليات التجارية والأنظمة والخدمات. وهو بذلك أيضا يسمح بتكامل وأتمتة العمليات الإدارية والتشغيلية والداعمة. يمنح الشركات ميزة على المنافسين حيث يمكنهم قضاء وقت أقل في التفكير بشأن تحديات التكامل والمزيد من الوقت والطاقة في قيادة أعمال جديدة. في السابق، كان تكامل العمليات التجارية متاحًا فقط للشركات والمؤسسات الكبيرة التي يمكنها تحمل تكاليفه. اليوم، تحتاج الشركات من جميع الأحجام إلى تكامل فعال لتبسيط العمليات بين التسويق والمبيعات وخدمة العملاء وإدارة سلسلة التوريد والمحاسبة وما إلى ذلك. يؤدي التكامل بين العمليات الإدارية والتشغيلية والدعم إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تبسيط وظائف المؤسسة العادية فضلا عن إمكانية السيطرة والرقابة.

ويوفر التكامل أيضا مرونة لإعادة هندسة العمليات التجارية وتحسين الكفاءة عبر نماذج ذكاء الأعمال من خلال مساعدة الشركات على تقييم وتنفيذ أفضل الممارسات لأتمتة العمليات وتكامل الأعمال. يمكن دمج العمليات التجارية الأساسية المتعلقة بالتسويق والمبيعات والمشتريات مع الدعم والمحاسبة لتعزيز الرؤية وتحسين التواصل والسيطرة والرقابة عبر الشركة. https://www.mulesoft.com/resources/esb/business-process-integration

إذا ما تم سؤال المتخصصين في المحاسبة والتدقيق اين تتم معالجة العمليات التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في مالية الشركة وكيف يمكن التحقق من صحتها؟ سيكون الجواب بكل تأكيد في قسم المحاسبة وقسم التدقيق الداخلي كل حسب اختصاصه.

وكيف للأقسام التي تقوم بالعمليات التجارية والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في مالية الشركة ان تتوافق مع قسم المحاسبة وقسم التدقيق الداخلي بشكل لا يحدث معه اختلاف في وجهات النظر حول هذه العمليات او تفرعاتها؟ او كيف يمكن لقسم المحاسبة والتدقيق الداخلي القبول بصحة هذه العمليات او رفضها؟ أي كيف يمكن تحييد الحكم الشخصي؟ والحقيقة ان هذه مشاكل كبيرة في الواقع العملي إذا ما تحدثنا عن شركات تدير اعمال كبيرة، ذلك لأنه على سبيل المثال يرغب مدير المبيعات من تحقيق هدف المبيعات بشتى الوسائل بغض النظر أحيانا عن القوانين والأنظمة والتعليمات وسياسات الشركة وضوابطها وجداول البيع والعروض التجارية ... الخ لارتباط هدف المبيعات بالراتب الشهري له ولفريقه فضلا عن ان تحقيق هدف البيع (الكمية) يضمن له الاستمرار كمدير لفريق المبيعات. ولتقليل اجتهادات المدراء بمن فيهم المحاسبة والتدقيق الداخلي ولحل المشاكل كان لابد من وضع الارشادات التفصيلية Walkthroughs / خرائط العمليات Operation MAP تسمح بتكامل إجراءات المحاسبة والتدقيق الداخلي فيما بينها من جهة وبين القسام الأخرى من جهة أخرى والتي يمكن ان يطلق عليها:

1- نظام معالجة المعاملات Transaction Process System
2- العمليات التجارية/ عمليات الاعمال Business Processes
3- دوائر العمليات Processes Cycles
4- عمليات المعاملات Transactions Processes
5- دوائر المعاملات Transactions Cycles
6- تكامل العمليات التجارية Business Process Integration (BPI)

ان الإرشادات التفصيلية كما عرفها قاموس كامبردج هي فعل شيء ما أو التحقق من شيء ما للعثور على المشاكل المحتملة.

https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/walk-through

والإرشادات التفصيلية عبارة عن سيناريوهات كاملة تتضمن محاكاة لبيئة العمل، يجب إجراؤها من البداية إلى النهاية لتحقيق أقصى فائدة. فهي مراجعة لدورات المعاملات التجارية من البداية إلى النهاية. تبدأ في بداية دورة المعاملة (مستند) وتنتقل بالمعاملة حتى النهاية حيث يتم الترحيل إلى

دفتر الأستاذ العام واعداد التقارير المالية. تتكون الإرشادات التفصيلية من إجراءات متعددة، يتم تنفيذ بعضها عادةً بواسطة مستخدم واحد، بينما يتضمن البعض الآخر عدة أدوار مختلفة للمستخدم. يكتسب المحاسب والمدقق الداخلي من خلالها فهمًا لكيفية شق المعاملة طريقها من البداية الى تسجيلها في النظام المحاسبي والضوابط الداخلية ذات الصلة.

على الرغم من ان المحاسبة تتمثل بكونها نظاما للمعلومات يهدف الى توفير معلومات لاتخاذ القرارات عن طريق معالجة المعاملات وفق اليات ومبادئ القياس المحاسبي وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية ومن ثم الإفصاح عنها كتقارير مالية. الا انها تتكامل مع التدقيق الداخلي بمراجعة المعاملات وإجراء تحقيقات وفحص المستندات ومن خلال طرح الأسئلة وإبداء الملاحظات، حيث يقوم كل من قسم المحاسبة وقسم التدقيق الداخلي بشكل مستقل بتقييم صحة العملية التجارية وبالتالي تقييم الضوابط الداخلية لمعرفة ما إذا كانت هناك نقاط ضعف قد تسمح بحدوث أخطاء أو احتيال. اذ لا تعد متابعة المعاملة التجارية من خلال قسم المحاسبة وتسجيلها وترحيلها عملية صحيحة بدون عمليات التأكد من الاحتساب الوارد في المعاملة التجارية والتأكد من الصلاحيات التي توفرها الضوابط الداخلية فضلا عن توافر تخصيصها في الموازنة وهذه في ذاتها عملية تدقيق تفصيلية للمعاملة لاعتمادها وتسجيلها في النظام المحاسبي. فضلا عن انها عملية فحص للضوابط الداخلية أيضا لمعرفة ما إذا تم تنفيذها ومعرفة ما إذا كانت مصممة بشكل صحيح.

على الرغم من ان المحاسبين أكثر ارتياحاً للعمل مع الأرقام من العمليات ألا انه على المستوى الكلي نلاحظ ان كلاً من المحاسبون والمدققون الداخليون يتكاملون في متابعة الأرقام والعمليات والتأكد من صحتها. حيث يشارك كل منهما في صياغة خرائط العلميات/ الارشادات التفصيلية ومتابعة تنفيذها وبالتالي تقييم مخاطر الاعمال ومن ضمنها الاحتيال.

اذ ان المحاسب يشارك في تصميم الأنظمة والعمليات التجارية وفي تنفيذها ومراقبتها حيث يقوم بالمشاركة في اجتماعات تحديد الأنشطة الرئيسية للشركة وتمثيلها في خرائط العمليات/ الارشادات التفصيلية ومناقشة الضوابط الرقابية المطلوب توفيرها وتنفيذ الأمور المتعلقة بوظيفة المحاسبة في اطار نظم المعلومات المحاسبية التي تتكامل مع أنظمة الشركة الاخرى وعملياتها فعملية الشراء لابد وان تتكامل مع عملية الدفع وان عملية المبيعات لابد من ان تتكامل مع عملية القبض، فضلا عن ان المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف سيتم تحويلها من خلال عملية الإنتاج الى سلع تامة وتحتاج هذه العملية الى متابعة وتسجيل كلفة تحول مخزون المواد الأولية الى كلفة بضاعه تامة الصنع. يقوم المحاسب بمراجعة هذه الأنشطة والعمليات والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر

في مالية الشركة من خلال مدخلات نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة بدورات الاعمال فضلا عن التقارير المالية اليومية والاسبوعية والشهرية والربع سنوية والسنوية ناهيك عن المطابقات الروتينية لغرض التأكد من عدم تعرض أموال الشركة الى الخطر. وهو بذلك يشارك التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية. ان هذا التكامل لا يمكن ان يتم من دون النظر الى معايير الرقابة الداخلية حيث يمكن تطبيق معايير الرقابة الداخلية للشركة Internal Control Standard ("ICS") على الأهداف الثلاثة لمراقبة الاعمال، وهي كالاتي:

1- التشغيل: فعالية موارد الشركة وكفاءتها ورفع الأداء والربحية.
2- التقارير المالية: إعداد بيانات ومعلومات مالية موثوقة، بما في ذلك حماية الأصول.
3- الامتثال: الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

ان خرائط العلميات/ الارشادات التفصيلية تضيف قيمة وتخبرنا بمكان وجود المخاطر وبالتالي الحفاظ على الأصول آمنة والحفاظ على سجلات دقيقة. وهذا يعني ان كل من المحاسبين والمدققين الداخليون يصبح تركيزهم اسهل من خلال الارشادات التفصيلية على نقاط الضعف في الضوابط الرقابية والثغرات المحتملة والتي قد يتمكن مرتكبو عمليات الاحتيال من استغلالها. بالإضافة الى ذلك يمكن ان تكشف خرائط العلميات/ الارشادات التفصيلية عن التناقضات التي تمر دون ان يلاحظها أحد على مستوى الإجراءات التنظيمية للمعاملات او على مستوى تفسير الضوابط الرقابية.

وعلى الرغم من ان الشركات ليست ملزمة بتطبيقها، حيث ان خرائط العمليات/ الارشادات التفصيلية غير مطلوبة على مستوى المعايير المحاسبية او التدقيقية الا انه يجب التفكير بتطبيقها اذ انها تعد أحد أفضل الدفاعات ضد الاحتيال.

ولابد من الإشارة الى كون المحاسبة تتكامل مع التدقيق الداخلي أيضا في تحصين ثقافة واخلاقيات الشركة ودعم السلوك الأخلاقي فيها الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي والمحاسبة والتي تعتبر رافدا مهما لبناء الثقافة التنظيمية في الشركة. اما التكامل على مستوى النتائج فيتم من خلال إضافة قيمة للشركة حيث نجد ان المحاسبة والتدقيق الداخلي يهدفان الى حماية أصول الشركة بشكل عام ومن الاحتيال بشكل خاص وتحسين العمليات باعتبارهما من اليات الرقابة الداخلية في الشركة وتقديم معلومات موثوقة وذات جودة عالية الى مستخدمي التقارير المالية والشكل (4-6) يوضح ذلك:

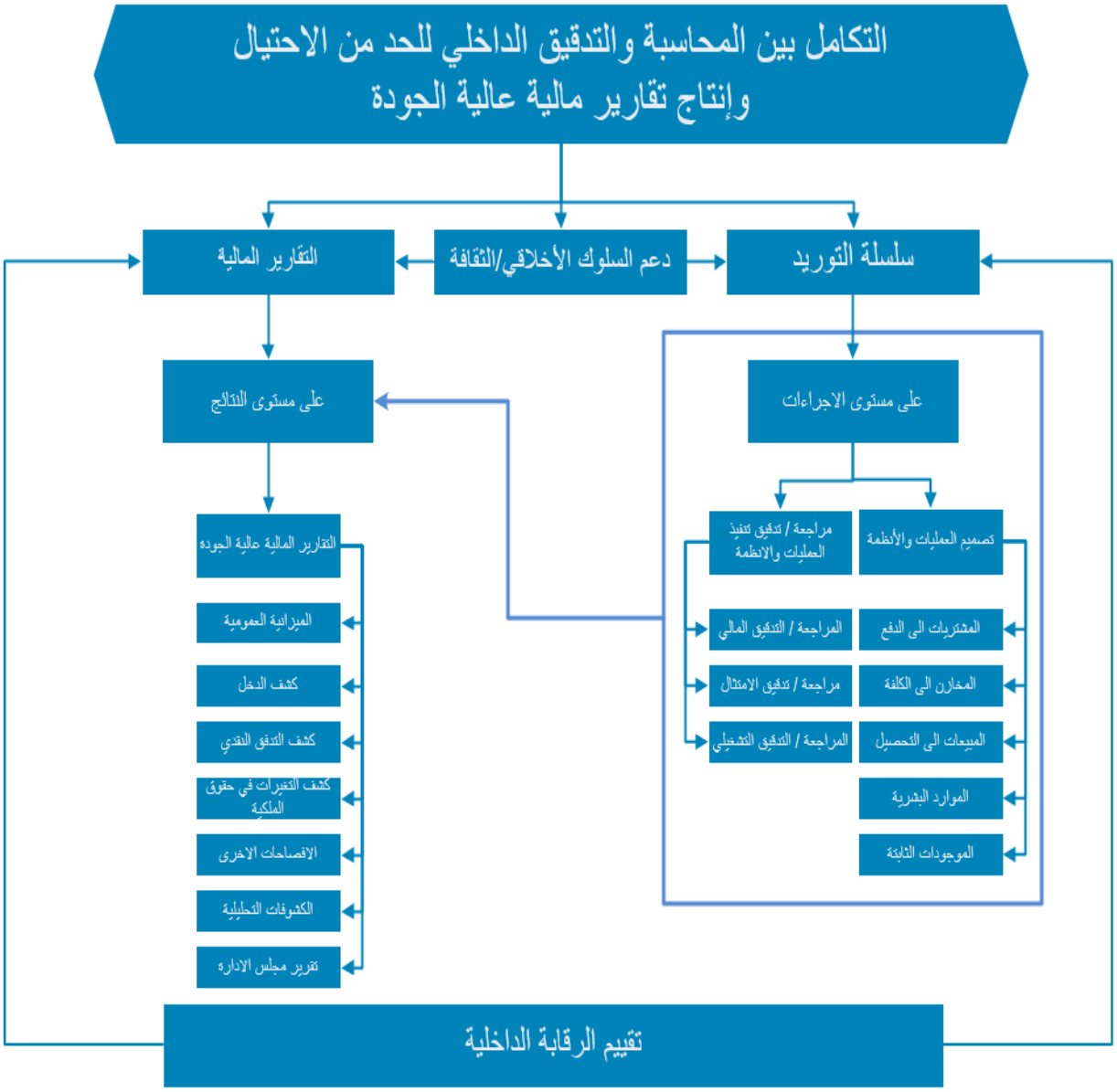

الشكل (4-6) التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة

المصدر: اعداد الباحث

ان التكامل بين المحاسبة والتدقيق على مستوى الشركة من شأنه ان يسهم في الحد من الاحتيال واكتشافه وهو الآفة الأشد فتكا في الاقتصادات.

الفصل الخامس

الأنشطة الرئيسية للشركة و العمليات والإجراءات المقترحة للتكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة / دراسة حالة في الشركات الصناعية العراقية

The main activities of the company and the proposed processes and procedures for the integration of accounting and internal auditing to reduce fraud and produce high-quality financial reports / a case study in Iraqi industrial companies

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

Conclusions

and

Recommendations

المبحث الأول

الاستنتاجات

من خلال ما تم مناقشته في محتوى هذا البحث توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي:

1. بات الاحتيال مشكلة عالمية متجددة تتغير وتتطور بتغير وتطور بيئة الاعمال، وعلى الجميع ان يدرك ان عدم اخذ خطر الاحتيال بنظر الاعتبار سيؤدي به يوماً الى الإفلاس.
2. عدم وجود جمعيات او نقابات تختص بمكافحة الاحتيال في العراق، وبالتالي عدم وجود شهادات مهنية متخصصة بفحص الاحتيال.
3. ضعف الكفاءة المهنية والعلمية للمحاسبين والمدققين الداخليين فضلا عن التفاوت والاختلاف بين تخصص العامل ووظيفته في اقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي قد ساهم في حدوث الاحتيال.
4. عدم وجود تدريب للمحاسبين والمدققين على تقنيات مكافحة الاحتيال، فضلا عن ضعف الدورات التدريبية في مجال الاختصاص لتطوير مهارات المحاسبين والمدققين الداخليين من جهة او عدم وجودها من جهة أخرى قد اسهم ايضاً في زيادة الفجوة بين وجود الاحتيال وإمكانية الحد منه.
5. ساهمت المرونة في استخدام السياسات والطرق المحاسبية في توفير مساحة للحكم الشخصي للمحاسبين في استخدام هذه الطرق.
6. ان السياسات والطرق والإجراءات التي يتم اعتمادها وتنفيذها من قبل الإدارة لم تصدر بتوجيه ملزم من مجلس الإدارة مما وفر مساحة للإدارة بتغيير هذه السياسات والطرق حسب رغبتها.
7. كلما كانت الرقابة الداخلية في الشركة ضعيفة كلما زاد الاحتيال، والعكس بالعكس.
8. على الرغم من وضع معايير التدقيق الداخلي الدولية الا ان الاتجاه المتزايد نحو الاحتيال في العالم لم يتوقف، ويبدو ان هذا يرجع الى عدم استقلالية التدقيق الداخلي بشكل كامل في الشركات، وان المدقق الداخلي سيتم استبداله اذا ما حاول التحكم في القضايا التي لا ترغب الإدارة العليا بتدخله فيها اذ ان ملاحظات وتقارير المدقق الداخلي محكومة بتدخلات المدير العام وخاضعة لقراراته.

9. غياب الثقافة المؤسسية في الشركة، وهذا بدوره يعبر عن ضعف الإدارة في تنمية ثقافة مؤسسية لها دور في الحد من الاحتيال.
10. من المهم ملاحظة انه لكي يمكن وصف النظام بانه نظام محاسبي فإن الأمر يتطلب ان يتم تصميم وتشغيل النظام في اطار مفاهيم وفروض ومبادئ ومعايير المحاسبة على ان لا يفسر ذلك بان هنالك نظام محاسبي يصلح لكل الوحدات الاقتصادية باختلاف أنواعها واحجامها وانشطتها.
11. المحاسبة هي نظام معلومات بغض النظر عن تنفيذه يدوياً او الكترونياً.
12. ان الحد من الاحتيال يتطلب أولا فهم العمليات التجارية الأساسية والمستندات التي يتم استخدامها لتوثيق هذه العمليات بما تتضمنه من إجراءات، وثانيا فهم النظام المحاسبي بما يتضمنه من معايير، مبادئ، سياسات، طرق، دليل محاسبي، سجلات محاسبية او أنظمة الكترونية وتقارير تعكس وظيفة المحاسبة بالقياس والافصاح من خلال الدورة المحاسبية. وثالثا مفاتيح الرقابة الداخلية.
13. ان ربط العمليات التجارية الأساسية للشركة مع دورات المعاملات يوفر طريقة ملائمة ومنطقية للمدققين الداخليين لتتبع المعاملات اثناء تدفقها عبر الأنظمة فضلا عن التحقق من ان الضوابط الرقابية في مكانها وتعمل بشكل صحيح.
14. ان نظام المعلومات المحاسبي يمتد على طول سلسلة القيمة ليغطي الأنشطة من شراء المواد الأولية الى تسليم السلع التامة الصنع الى العملاء.
15. ان انتاج معلومات ذات جودة عالية تعتمد على البيانات التي يتم جمعها من العمليات التجارية الأساسية للشركة باعتبارها المولد الأكبر والمتكرر لهذه المعلومات، وبالتالي لابد من تحديد، فهم، السيطرة والتحكم بعملية توليد هذه البيانات بشكل يزيد من المعرفة ويقلل من درجة عدم التأكد ويحد من الاحتيال.
16. ان عملية اعداد تقارير مالية عالية الجودة تعتمد في أساسها على القياس المحاسبي، وهو قياس فرضي، أي انه يرتبط بفرضيات معينة كثبات وحدة القياس مثلاً. أي ان جودة التقارير المالية لا ترتبط فقط بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقط بل بالفروض التي تقيد عملية القياس المحاسبي. وطالما كان القياس فرضي فجودة التقارير المالية كذلك.

المبحث الثاني

التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث فقد اثمرت عنده مجموعة من التوصيات التي يوصي بها الباحث وكالاتي:

1. ان مكافحة الاحتيال هي مسؤولية الجميع، وعلى الدول والمنظمات والأسواق تثقيف الجمهور بمخاطر الاحتيال على الاقتصاد.
2. ضرورة فتح نقابات او جمعيات تختص بمكافحة الاحتيال، على ان ترتبط فنياً بجمعية مكافحة الاحتيال العالمية. لغرض توفير إمكانية التدريب والدراسة على مكافحة الاحتيال واثراء سوق العمل بشهادات مهنية تختص بفحص الاحتيال.
3. اعتماد دورات تدريبية دورية في الشركة لأقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي من جهات مهنية معتمدة ورصينة لتطوير مهاراتهم وخبراتهم ومواكبة التطور الحاصل في كلا المجالين.
4. من المهم تطوير برامج تدريبية دورية للمحاسبين والمدققين الداخليين تختص بموضوع مكافحة الاحتيال.
5. يجب ان يتطابق تخصص العامل والوظيفة في الشركة بشكل عام، وبشكل خاص في اقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي. فضلا عن ضرورة استقطاب ذوي الشهادات العليا.
6. يجب اصدار قرارات ملزمة من مجلس الإدارة الى الإدارة التنفيذية للشركة بالسياسات والطرق والإجراءات التي يتم اعتمادها وتنفيذها وعدم تغييرها الا بموافقة مجلس الإدارة.
7. لابد من تقوية الرقابة الداخلية بالشركة وتحديث السياسات والإجراءات باستمرار عن طريق اشراك جميع رؤساء الأقسام بضمنهم التدقيق الداخلي وقسم المحاسبة ولجنة الرقابة في مجلس الإدارة.
8. يجب الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي من خلال ارتباطه إدارياً بالمدير العام ووظيفياً بمجلس الإدارة من خلال لجنة الرقابة.
9. ضرورة متابعة لجنة الرقابة في مجلس الإدارة تنفيذ الإدارة للرقابة الداخلية وعدم تهميش دورها.
10. لغرض تثبيت نظام متكامل للشركة لابد من فهم، تعريف، توثيق وتصوير العمليات التجارية الأساسية من بدايتها الى نهايتها لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات عن طريق ربطها بالأشخاص المنفذين لها.
11. ان تصوير العمليات التجارية الأساسية من بدايتها الى نهايتها يساعد في وضع مفاتيح الرقابة الداخلية للحد من الاحتيال وزيادة قدرة المدقق الداخلي على اكتشاف الاعلام الحمر.

12. ان اعداد العمليات التجارية الأساسية للشركة هي من مسؤولية الإدارة، ولكن غالبا ما يكلف بها مدير التدقيق الداخلي ومدير القسم المالي لخبرتهم في توثيق العلميات ومتابعة تنفيذها وتدقيقها ثم تحديد اغلب مفاتيح الرقابة على الإجراءات التي تتضمنها بمشاركة رؤساء الأقسام المعنية.
13. يجب ان تتم عملية مراجعة العمليات التجارية الأساسية للشركة بشكل ربع سنوي او كلما دعت الحاجة لذلك.
14. انشاء ودعم ثقافة مؤسسية قوية تقوم على أساس القواعد الأخلاقية والتنظيمية تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذها من قمة الهيكل التنظيمي الى مستويات الإدارة الدنيا.
15. من المهم ان يكون هنالك تشريع يفرض على الإدارة الحاق تقرير المدقق الداخلي السنوي بالتقارير المالية السنوية للشركة.

المصادر

References

المراجع والمصادر العربية

القران الكريم

أولا: القوانين

1. الحيدري، جمال إبراهيم، (2012)، " الوافي في قانون العقوبات" مكتبة السنهوري– بغداد، العراق.
2. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969

ثانياً: الوثائق والتقارير الرسمية

1. أبو غزالة، طلال، (2012) " دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الاتحاد الدولي للمحاسبين، عمان، الأردن.
2. ديوان الرقابة المالية، الدليل الارشادي لوحدات التدقيق الداخلي.
3. المعايير الدولية لأعداد التقارير المالي،2015،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
4. بنك بيروت، 2021،" ميثاق لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة"
5. ديوان الرقابة المالية الاتحادي، "الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات"
6. معهد المدققين الداخليين، (2018)، " معايير التدقيق الداخلي الدولية"
7. معهد المدققين الداخليين، 2019، " ميثاق التدقيق الداخلي –مخطط لنجاح التأكيد"
8. معهد المدققين الداخليين، (2019) " تقرير موقف معهد المدققين الداخليين من الاحتيال والتدقيق الداخلي"

ثالثاً: المعاجم والقواميس

1. الجرجاني، علي بن محمد السيد شريف، (2010) " معجم التعريفات" دار الفضيلة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
2. الفيروز ابادي، مجد الدين، (2007) "القاموس المحيط"
3. المعجم الوسيط، (1952)، الجزء الأول والثاني، الطبعة الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

رابعاً: الكتب العربية

1. ابن مسكوية، احمد بن محمد، (1908)، "تهذيب الاخلاق وتطهير الأعراق" ط1، المطبعة الحسنية المصرية، القاهرة، مصر.
2. الاصفهاني، الراغب (2008)" المفردات في غريب القرأن" دار المعارف، بيروت، لبنان.
3. البكري، سونيا محمد، سلطان، إبراهيم(2001)، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. بني عطا، حيدر علي (2007)، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
5. التميمي، هادي، (2006) ، " مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية" دار وائل للنشر والتوزيع ، ط3، عمان، الأردن.
6. الجوهر، كريمة علي كاظم وعبد علي، علي هاتف، (2017)، " مدى استخدام معايير تقنية Six Sigma في تحسين جودة التدقيق الداخلي" مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 42، النجف الاشرف. العراق.

7. الجوهر، كريمة علي كاظم، واخرون، (2017)، " الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، ، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر ، ط1، بغداد العراق.
8. الحبيطي، قاسم محمد ابراهيم والسقا، زياد يحيى،2003، (نظم المعلومات المحاسبية)، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
9. حماد، طارق عبد العال، (2007) "إدارة المخاطر – أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
10. حماد، طارق عبد العال، (2007)، " موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
11. حماد، علي محمد حسنين، (2006)، " مالية العدالة لمكافحة جريمة الاحتيال، جامعة نايف العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. الدهراوي، كمال الدين مصطفى و هلال ، عبد الله عبد العظيم (2014)(المحاسبة كنظام معلومات)، دار التعليم الجامعي للطباعة، القاهرة.
13. الرمحي، زاهر عطا، (2017) " الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية" دار المأمون النشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. سرايا، محمد السيد، (2007) " أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل" المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر.
15. سلام.، أسامة عزمي و موسى، شقيري نوري، (2007) " إدارة المخاطر والتامين " ، دار حامد للنشر والتوزيع ط 1 ،عمان ،الأردن،
16. شاهين، علي عبد الله (2011) (النظرية المحاسبية اطار فكري تحليلي وتطبيقي)، مكتبة افاق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،غزة.
17. شرويدر، ريتشارد وكلارك، مارتل وكاثي، جاك،2006، نظرية المحاسبة، تعريب د. خالد علي احمد كاجيجي و أ.ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، القاهرة.
18. الصحن، عبد الفتاح، سرايا، محمد السيد، نصر، عبد الفتاح، شحاتة، شحاتة السيد، " المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
19. العواد، اسعد محمد علي وهاب، (2021)، " التدقيق المتقدم في إطار معايير التدقيق الدولية" ط1، دار الكتب، موزعون وناشرون، كربلاء، العراق.
20. لطفي، امين السيد احمد، (2005)، " المراجعة البيئية" الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
21. المحياوي، قاسم نايف عموان ،(2006) " إدارة الجودة في الخدمات: مفاهيم وعموميات وتطبيقات" ، دار الشروق للنشر، عمان.
22. مطر، محمد والسويطي ،وموسى (2012)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس – العرض – الافصاح ، دار وائل للنشر . الطبعة الثالثة . عمان الاردن.
23. الناغي، محمد السيد، 2011، دراسات في نظرية المحاسبة ، المكتبة العصرية للنشر مصر.
24. نور، احمد، السيد شحاته، (2005)، " مدخل معاصر في مبادئ محاسبة التكاليف لأغراض القياس والرقابة في بيئة التصنيع المعاصر" ، الدار الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

25. ياجين، مقداد، (2002)، " التربية الأخلاقية الإسلامية"، ط3، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

خامساً: الإطاريح والرسائل الجامعية

1. ال غزوي، حسين عبد الجليل (2010)، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
2. أبو سرعة، عبد السلام عبد الله سعيد، (2010)، "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة لخارجية" رسالة ماجستير في علوم التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
3. احمد عبد الهادي شبير، (2006)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. احمد، امنه شهاب (2017) (اكتشاف الاحتيال المالي باستخدام بعض الطرائق الإحصائية) رسالة ماجستير مقدمه إلى مجلس الكلية التقنية الإدارية /بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير التقني في تقنيات المعلوماتية الإدارية.
5. التل، هبه عمر محمد (2015) (أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال/جامعة الشرق الأوسط كجزء من متطلبات الحصول على ماجستير محاسبة.
6. ربايعة، عماد محمود عبد الله (2018)، " مدى تأثير اجراءات التدقيق الداخلي على مؤشرات أداء البلديات الفلسطينية وفق منهجية التقييم المطبقة من قبل صندوق تطوير واقتراض البلديات"، رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
7. رجب، ابتهال معين، (2013)، " واقع التدقيق التشغيلي في شركات المساهمة العامة في قطاع غزة – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين
8. رياض ، زلاسي ، 2012 ، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، ماجستير محاسبة وجباية ، جامعة قاصدي مرياح – ورقلة – الجزائر .
9. الزرفي، محمد محيسن (2018) (دور الحوكمة للحد من الاحتيال في البيانات المالية لنشاط البلديات) أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس المعهد العالي للدارسات المالية والمحاسبية للحصول على شهادة المحاسبة القانونية.
10. سويد، بسمة " دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي ،التكلفة التاريخية –القيمة العادلة" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر.
11. طرابلسي، سليم(2009)، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية دارسة حالة مؤسسة صوفية سوق أهارس LASA، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1002-1007.
12. الطيب، زين العابدين عبد الباقي (2013)، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

13. العايدي، إبراهيم نعيم (2016) (إطار مقترح لفحص الاحتيال ومنعه وتعزيز الثقة بالبيانات المالية) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد كجزء من متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في علوم المحاسبة.
14. عبد الصمد، عمر علي(2009)، "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية ، الجزائر.
15. علي، حامدي (2011)، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة.
16. العيساوي، كرار جاسم نجم (2018) (التدقيق المستند على مخاطر الاعمال وأثره على استمرارية النشاط) أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس المعهد العالي للدارسات المالية والمحاسبية للحصول على شهادة المحاسبة القانونية.
17. الفتلاوي، مرتضى عبد الزهرة (2020) (أثر هيكل الرقابة الداخلية على وفق إطار (COSO) في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية العراقية) رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم المحاسبة.
18. فليح، محمد زامل (2018) (دور جودة التدقيق الداخلي في تخفيض ممارسات التلاعب بالأرباح) أطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس المعهد العالي للدارسات المالية والمحاسبية للحصول على شهادة المحاسبة القانونية.
19. قلقول، نعيمة وشنيخر، عبد الوهاب، (2018) "دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية – دراسة حالة مؤسسة سون الغاز – أم البو اقي– "، رسالة ماجستير في علوم التيسير، الجزائر.
20. لظن، هيا مروان إبراهيم (2016) (مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO) قدمت هذه الدراسة الى مجلس كلية التجارة في الجامعة الإسلامية في غزة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.
21. المبارك، محمد عبد الله عثمان، (2017) " أثر الاحتيال على شركات التامين"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
22. مرابط، زينب، (2019)، " دور معيار المراجعة الجزائري رقم 530" السبر في المراجعة" في تحديد مسؤولية المراجع الخارجي" رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
23. يحيى، حسن عبد الهادي، (2013) "إطار مقترح لإجراءات التدقيق البيئي، بحث تطبيقي في محطة كهرباء الموصل الغازية" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

سادساً: البحوث والدوريات

1. إبراهيم، خالد ممدوح، " امن الجريمة الالكترونية" الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
2. بن علي بلعزوز، (2010)،" استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 70 ،ورقلة، الجزائر .
3. الجبوري، نبيل عبد الحر تومان، (2013) "أثر استقلالية التدقيق الداخلي على تحقيق أهدافه الحديثة"، ديوان رئاسة الجمهورية، الدائرة المالية، قسم التدقيق الداخلي، بغداد، العراق.

4. الجعارات، خالد جمال وأبو خليفة، دينا سليمان ، (2015). المحاسبة الإبداعية بين الموثوقية والتلاعب اقتراح نموذج لضوابط ممارسات المحاسبة الإبداعية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، العدد01 لسنة 2015.
5. جعارة، أسامة عمر، "(2012)، " أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة – دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن" دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 39 ، العدد 2.

6. الجليلي، ا.د مقداد احمد ورمو، ا.م.د وحيد محمود ، (2012)، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الإداري. مجلة تنمية الرافدين، العدد 106 مجلد 34 ،107-138.
7. جمعة ، هوام ولعشوري ، نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية جامعة العربي بن مهيدي – ام – البواقي ، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع . رهانات وافاق) .
8. خليل ، محمد أحمد أبراهيم ، 2007 ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على تحقيق سوق الاوراق المالية .
9. رستم، هشام فريد، (1995) " جريمة المحاسب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة"، مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة، للفترة من 29 نيسان الى 8 حزيران- مجلة الامن العام، العدد 151.
10. سرايا، محمد السيد، (2007)، أصول وقواعد والتدقيق الشامل"، المكتب الجامعي الحديث"، الإسكندرية.

11. سلطان، عبير رحمان، وهيب، حمزة فائق، (2019)، " تأثير الامتثال المصرفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد 49، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد العراق.

12. عبد القادر، حدبي، و زيدان، محمد، (2018)، " فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 14 العدد18، الجزائر.

13. العوضى ، رشاد محمد الهادي ، 2006 ، اقتصاديات المعلومات في دول النمور الاسيوية بالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية ، جامعة الزقازيق.
14. الفداغ، خالد، (2016)، "مخاطر الاحتيال ودور التدقيق الداخلي"، مجلة المدقق الداخلي، الشرق الأوسط.

15. كوكو، رضوان النيل كندة ومارن وجدو، يحيى مقدم أحمد والدومة، عبد الله عبدالرحمن، (2019)، أثر أخلاقيات مهنة المحاسبة على جودة التقارير المالية. Faculty of Administrative and Financial Sciences Journal، 1(3)، 129-149.
16. المعتاز، إحسان بن صالح، (2010)، " الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة و المراجعين الخارجيين"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ع، العدد1.

17. المقبول، العجب محمد ابراهيم والدخيري، بشارة فضيل ، (2019)، أثر كفاءة المدقق الداخلي في اكتشاف الاحتيال المالي، Faculty of Administrative and Financial Sciences Journal، 1(3)، 67-85.

18. الوردات، خلف عبد الله، (2017) " افضل ممارسات كتابة تقرير المدقق الداخلي"، مقال منشور في موقع مقال، منصة تدوين عربية حرة. https://mqqal.com.

19. ياسين، فيان عبد الرحمن، (2018)، " أثر التدقيق البيئي على إدارة النفايات الصلبة في الحفاظ على بيئة سليمة والحد من الآثار السلبية على البيئة– دراسة تطبيقية في دائرة بلدية الغدير – بغداد"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة عدد 54، العراق.

سابعاً: المواقع الالكترونية

1- https://chapters.theiia.org/IIA%20Canada%20French/Evenements/Documents/Operational-Auditing-Influencing-Positive-Change.pdf
2- https://gocardless.com/en-us/guides/posts/what-is-an-operational-audit/
3- https://na.theiia.org/standards
4- https://www.fasb.org
5- https://www.openriskmanual.org/wiki/IT_Availability_Risk
6- site:emirate.wiki

Foreign References

First: Books

1. Chambers Richard, (2016), "Five Powerful Statistics About Internal Audit From CBOK 2015 .
2. ACFE, (2019), "FRAUD EXAMINERS MANUAL", INTERNATIONAL EDITION, Association of Certified Fraud Examiners, Inc.
3. AICPA,(2016), " MANAGEMENT OVERRIDE OF INTERNAL CONTROL: The Achilles' Heel of Fraud Prevention, The Audit Committee and Oversight of Financial Reporting.
4. Anderson, Arton L, (2017), " Internal Auditing Assurance & Advisory Services" Internal Audit Foundation,Forth Editions, USA.
5. Anderson, Urton L. et all, (2017), "INTERNAL AUDITING ASSURANCE & ADVISORY SERVICES" The The Institute of Internal Auditors Chicago Chapter, USA.
6. ARA, (2020), "Internal Audit Plan 2019- 2020" Stroud District Council, England.
7. ASNZ 4360: (2004) (http://www.standards.com.au)
8. Betti, Nathanaël & Sarens, Gerrit (2018)"Aligning Internal Audit Activities and Scope Organizational Strategy" International Audit Foundation.
9. Boczko, T. (2012). Introduction to Accounting Information Systems. Pearson Custom Publishing.
10. Bodnar, G. H., & Hopwood, W. S. (2013). Accounting information systems. 11th ed.Prentice Hall Professional Technical Reference.
11. Bogdan, A.M., (2005), "Auditul financiar în condiiile armonizării cu standardele international de contabilitate [The Financial Audit in the Context of its

Harmonization to the International Standards on Accounting], Ed. Universitario, Craiova.

12. Bosua, W. S., & Schutte, M. (2002). Basic Financial Accounting. Juta and Company Ltd.
13. Carlson, Paul A., Forkner, Hamden L. and Prickett, Alva L. (1947). 20th Century Bookkeeping and Accounting, 8 ed. South-Western.
14. Christensen Brian , (2021), " Next-Generation Internal Audit: Getting Comfortable Doing What Is Uncomfortable" Corporate Compliance Insights.
15. Coram Paul et all, (2014), " The Importance of Internal Audit in Fraud Detection" The University of Melbourne
16. COSO ERM – Integrated Framework (http://www.coso.org).
17. CPCB, (2021), "Guidance Document for Conducting Environmental Audit of Common/Captive Treatment, Storage and Disposal Facilities (TSDFs)" Ministry of Environment, Forest and Climate Change, Govt. of India.
18. Cressey, D. R. (1953). Other People's Money. Montclair, NJ: Patterson Smith.
19. Department of Environmental Affairs and Tourism, (2004), "Environmental Auditing", South Africa .
20. Drennan, Lynn T, (2018), " Risk Guidance Paper Appetite & Tolerance" Crowe Horwath.
21. ECA, (2021), "Introduction to Performance Audit", European Court of Auditors.
22. Ergin, E., & Erturan, I. E. (2019). Fraud evasion triangle: why can fraud not be detected?.
23. Eulerich Marc & Georgi Christine & Schmidt Alexander, (2019), " Continuous Auditing and Risk-Based Audit Planning - An Empirical Analysis" University Duisburg-Essen, Mercator School of Management, Lotharstr.
24. European Court of Auditors, (2017), "PERFORMANCE AUDIT MANUAL" Directorate of Audit Quality Control.
25. EY. (2018). 15th, Global Fraud Survey: Integrity in the spotlight – The future of compliance. Retrieved.
26. Frost Lindsay, (2016) "Internal Auditors Eyeing Operational Risks" AGENDA, Financial Times Service.
27. Gelinas, U. J., Dull, R. B., & Wheeler, P. (2008). Accounting information systems. Cengage learning.
28. Grant, Bligh,(2015) " The role of internal auditing in corporate governance: a Foucauldian analysis" : Deakin University, Melbourne VIC 3125, Australia.
29. Group IV, (2010), "COST AUDIT & OPERATIONAL AUDIT", Second Edition, Directorate of Studies, The Institute of Cost and Works Accountants of India,
30. Hancox, Steven J., (2016), " Red Flags for Fraud" Deputy Comptroller, Division of Local Government and School Accountability.
31. HONEY, ANDREW, (2019), " Think Sales Is It Time To Hire A Sales Execution Auditor?"
32. Hopkin, Paul, (2010) "Fundamentals of Risk Management -Understanding, evaluating and implementing effective risk management" by Replika Press Pvt Ltd India.

33. Horngren, C., Harrison, W., Oliver, S., Best, P., Fraser, D., Tan, R., & Willett, R. (2012). Accounting. Pearson Higher Education AU.
34. Hurt, R. L., (2010). Accounting information systems: Basic concepts and current issues. McGraw-Hill Irwin.
35. IASB. (2010). Conceptual framework for financial reporting. Retrieved from http://www.iasb.orgInstitute of Internal Auditors [IIA]. (2008). International standards for the professional practice of internal auditing. The Institute of Internal Auditors.
36. IIA, (2013), "Effective Internal Audit in the Financial Services Sector", The Standards mapped to the recommendations.
37. IIAA, (2020), "Internal Audit in Australia" Second Edition, Bruce Turner AM and Andrew Cox.
38. IIAA, (2021), " Factsheet: Operational Auditing", The Institute of Internal Auditors – Australia.
39. ISACA, (2009)"THE RISK IT FRAMEWORK"Printed in the United States of America.
40. J. J. Champlain,(2003), " Auditing information systems", second ed., Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
41. Jamieson Grant & Wong Katy, (2014)," Fraud risk management Developing a strategy for prevention, detection, and response" independent member firms affiliated with KPMG International Cooperative.
42. Jerry Ravi, (2020), "On-Demand Webcast: Foundations for the Future-- Risk Management for Owners, Developers and Operators".
43. Johnstone Karla M. et all, (2014), Auditing - A RISK-BASED APPROACH TO CONDUCTING A QUALITY AUDIT,", Eight Edition, Nelson Education, Ltd.
44. Kagermann, Henning, Kinney, William, Küting, Karlheinz & Weber, Claus-Peter,(2008)," Internal Audit Handbook" Management with the SAP-Audit Roadmap, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
45. Katzenberg Roy, et all, (2008), "Fraud risk management: a guide to good practice" , 1st edition, Fraud and Risk Management Working Group.
46. Kay, D., & Ovlia, A. (2013). Accounting Information Systems: The Crossroads of Accounting and IT. Pearson Higher Ed.
47. Lahrmann Gerrit , et all, (2014), Business Intelligence Operational Structures: Towards the Design of a Reference Process Map" Felix Wortmann on 29 May 2014.
48. Laudon Kenneth C.& Laudon Jane P. k ,(2012) "Management Information System", Managing the Digital Firm, international edition, Pearson practice Hall, London.
49. Le Goff, J.,(1990), "Your Money or Your Life: Economy and Religion in the Middle Ages", Zone Books, New York.
50. Lerner, J. (2004). Schaum's Easy Outline of Bookkeeping and Accounting. McGraw Hill Professional.
51. Li, H., Dai, J., Gershberg, T., & Vasarhelyi, M. A. (2018). "Understanding usage and value of audit analytics for internal auditors: An organizational approach". International Journal of Accounting Information Systems.
52. Louwers Timothy J. et all, (2018), "Auditing & Assurance Services", McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, NY

53. Louwers, T. J., Sinason, D. H., Strawser, J. R., Thibodeau, J. C., & Blay, A. D. (2018). Auditing & assurance services. McGraw-Hill Education.
54. Mefford, Multimedia, LLC, (2014), "Risk-Based Internal Auditing" by Mefford Multimedia, LLC and Jason Lee Mefford, Produced in the United States of America.
55. Mubako, Grace, (2018), Internal Audit Outsourcing: A Literature Synthesis and Future Directions, California State University, Sacramento, CPA Australia.
56. NSAA and GAO. (2001), "Management Planning Guide for Information Systems Security Auditing". National State Auditors Association and the U. S. General Accounting Office.
57. Ogundana, Oyebisi, et al, (2017), "Quality of Accounting Information and Internal Audit
58. PATEL R, NITHYANANDA & MURTHY, T RENUKA, (2019), "INTERIM FINANCIAL REPORTING AND COMPLIANCE WITH SEBI'S GUIDELINES: THE CASE OF INDIA'S FINANCIAL INDUSTRY" GIBS B SCHOOL Bangalore.
59. Pickett, K H Spencer, (2011), " The Essential Guide to Internal Auditing" 2nd Edition, John Wlley & Sons Ltd, West Sussex, United Kingdom.
60. Pickett, K. H. Spencer, (2002) "THE INTERNAL AUDITING HANDBOOK" Second edition. Willy. London.
61. Pitt, Sally-Anne. (2014) Internal audit quality: Developing a quality assurance and improvement program. John Wiley & Sons.
62. PWC, (2018), " The foundational tools and talents of technology-enabled Internal Audit", State of the Internal Audit Profession Study.
63. Rezaee Zabihollah (2002), "Statement Fraud Prevention and Detection", John Wiley & Sons, Inc.
64. Riahi-Belkaoui, A. (2004). Accounting theory. Cengage Learning EMEA.
65. Richards, et all,(2019), " Managing the Business Risk of Fraud: A Practical Guide, Association of Certified Fraud Examiners, Inc.
66. Richardson, Robert, (2008), "CSI Computer Crime & Security Survey", "Retrieved January 2010, from Department of Computer Science and Engineering.
67. Ridley, Jeffrey, (2008)," Total Quality Management and Internal Auditing", QFINANCE.
68. Romney, M., Steinbart, P. (2018). Accounting Information Systems Australasian Edition. Pearson Higher Education AU.
69. Sanglier, T.C. (2015), 'The Versatile Auditor', Internal Auditor Institute.
70. SIDORENKO, ALEX & DEMIDENKO, ELENA, (2017) "GUIDE TO EFFECTIVE RISK MANAGEMENT"
71. Simkin, M. G., Norman, C. A. S., & Rose, J. M. (2014). Core concepts of accounting information systems. John Wiley & Sons.
72. SINGLETON, TOMMIE W. & SINGLETON, AARON J. (2010), "Fraud Auditing and Forensic Accounting, four edition, John Wiley & Sons, Inc.
73. Spiceland, J. D., Sepe, J. F., Nelson, M. W., & Thomas, W. (2020). Intermediate accounting (Vol. 10). New York, NY: McGraw-Hill/Irwin. Musvoto , Sartell, (2011), Implications of The Homomorphism Definition of

Measurement on Accounting Measurement Theory , Maui International Academic Conference , North West University- Val Triangle Campus, South Africa.

74. The Institute of Internal Auditors, (2020), Internal Auditing, Adding Value Across the Board.
75. The Institute of International Auditors (IIA), (2017), "International Standards for Professional Practices of Internal Auditing".
76. Weickgenannt, A., & Turner, L. (2008). Accounting Information Systems: Controls and Processes.
77. Weil, R. L., Schipper, K., & Francis, J. (2014). Financial accounting: an introduction to concepts, methods and uses. Cengage Learning.
78. Wells, J. T. (2011). Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection: 3rd Edition: Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons Inc.
79. Weygandt, J. J., Kieso, D. E., Kimmel, P. D., Trenholm, B., Warren, V., & Novak, L. (2018). Accounting Principles, 13 ed. John Wiley & Sons.
80. William, M. J., Glover, S., & Prawitt, D. (2016). Auditing and assurance services: A systematic approach. Metadata.
81. Yoon, K., Hoogduin, L., & Zhang, L. (2015). Big data as complementary audit evidence.

Second: Thesis and Dissertations

1- Baffour, Asare, (2009), "The Compliance or Non-Compliance of the Internal Audit Department of Organisations With the Guidelines Specified by the Institute of Internal Auditors(IIA) A Case Study of Star Assura nce Company Ltd" Thesis for the Master's degree in Business Administration, School of Management, Blekinge Institute of Technology.
2- Bi Lily, (2019), " The Complexity of Governance and Internal Audit Independence" Graduate Theses and Dissertations, University of South Florida.
3- Bitsika Christina, The effects of Fraud and Corruption and the role of Internal Audit, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Sciences, National and Kapodistrian University of Athens.2018
4- Do, Tiina Intal and Linh Thuy (2003), "Financial Statement Fraud - Recognition of Revenue and the Auditor's Responsibility for Detecting Financial Statement Fraud", Master's thesis submitted to School of Economics and Commercial Law Göteborg University.
5- Intal Tiina & Do Linh Thuy, (2002), "Financial Statement Fraud-Recognition of Revenue and the Auditor's Responsibility for Detecting Financial Statement Fraud", Master Thesis, School of Economics and Commercial Law Göteborg University.
6- Kovacs, Daniel, Mate, (2013), The Role and Application of fair Value Accounting in the Hungarian Regulatory Framework, A thesis Submitted to Curviness University of Budapest, in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Management and Business Administration.

Third: Research and foreign periodicals

1. ABDULLAHI Rabi'u & MANSOR Noorhayati , (2015), " Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory. Understanding the Convergent and Divergent For Future Research", nternational Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.4, October 2015, pp. 38–45.
2. Accounting Horizons, 29(2), 431-438. doi:org/10.2308/acch-51076
3. Akhmedjanov, K. B., (2016) "INTERNAL AUDIT AND ITS DEVELOPMENT PROSPECTS" nternational Journal of Economics, Commerce and Management, VOL 5. No. 8, United Kingdom.
4. Al karabsheh, Faris Irshaid, (2021), "THE ROLE OF THE EXTERNAL AUDITOR TO DETECT FINANCIAL (FRAUD-CORRUPTION) IN THE FINANCIAL STATEMENTS OF SERVICE CORPORATIONS LISTED ON THE ASE", Journal of Management Information and Decision Sciences, Volume 24, Issue 8, pp. 1-15.
5. Allegrin, Marco i & D'Onza, Giuseppe (2003), " Internal Auditing and Risk Assessment in Large Italian Companies: an Empirical Survey" International Journal of Auditing, VOL 7, No. 3.
6. Almansour, A. Z., Asad, M., & Shahzad, I. (2016). Analysis of corporate governance a compliance and its impact over return on assets of listed companies in Malaysia. Science International, 28(3), 2935-2938.
7. Al-Shetwi, M., Ramadili, S. M., Chowdury, T. H. S., & Sori, Z. M. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. African Journal of Business Management,VOL 5 No.27, pp 11189-11198.
8. Al-Shetwi, M., Ramadili, S. M., Chowdury, T. H. S., & Sori, Z. M. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. African Journal of Business Management, 5(27), 11189-11198.
9. Anand, Abhinav, (2019), "Influencer Marketing with Fake Followers", IIMB-WP N0. 580, pp. 1-22.
10. Andon Paul, et all, (2015), "Pathways to accountant fraud: Australian evidence and analysis", Accounting Research Journal, VOL. 28, NO. 1, pp. 10 - 44
11. Awang Naqiah, et all, (2021), " Fraud Triangle Theory: Calling for New Factors", Insight Journal Volume 7.
12. Badara, Mu'azu Saidu. & Saidin, Siti Zabedah , (2012), "Improving the Existing Functions of Internal Audit at Organizational Level, International Journal of Arts and Commerce, Vol. 1 No. 6.
13. Barać, Željana Aljinović, (2021), "THE EFFECTS OF COMPANY CHARACTERISTICS ON FINANCIAL REPORTING QUALITY – THE APPLICATION OF THE MACHINE LEARNING TECHNIQUE", Ekonomski Vjesnik; Osijek Vol. 34, No. 1, pp.57-72.
14. Barr-Pulliam, D.(2016), Engaging Third Parties for Internal Audit Activities, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Austin TX
15. Bartlett, G. D., Kremin, J., Saunders, K. K., & Wood, D. A. (2016). Attracting applicats from in house and outsourced internal audit positions: Views from external auditors. Accounting Horizons, 30(1), 143-156.

16. bin Haron, Mohamad Sabri, Idiab, Ali Idiab Mohamed, Ahmad, Shofian Bin Hj,(2012) "Total Quality Management and Its Relationship with the Internal Audit" Australian Journal of Basic and Applied Sciences, VOL.6 NO(9).
17. Brown-Liburd, H., Issa, H., & Lombardi, D. (2015). Behavioral implications of big data's impact on audit judgment and decision making and future research directions. Accounting Horizons VOL29 No.(2).
18. Caputo Fabio, et al, (2021), "The Non-Financial Reporting Harmonization in Europe: Evolutionary Pathways Related to the Transposition of the Directive 95/2014/EU within the Italian Context", Sustainability, Vol 12, No. 92, pp.1-13.
19. Caratas, M. A., & Spatariu, E. C. (2014). "Contemporary Approaches in Internal Audit". Procedia Economics and Finance, 15.
20. Carey, Peter, Subramaniam, Nava, Ching, Karin Chua Wee,(2006), " Internal audit outsourcing in Australia" Accounting & Finance, VOL 46, NO 1.
21. Catherine Wu. (2008),." Auditor Liability Risks – Discovery of Fraud, AICPA Codification of Statements on Auditing Standards AU §316, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit", para 75-76.
22. Chan, D. Y., & Kogan, A. (2016). "Data Analytics: Introduction to Using Analytics in Auditing" , Journal of Emerging Technologies In Accounting, VOL 13 No.(1).
23. Characteristics in Nigeria" , Journal of Modern Accounting and Auditing, August 2017, Vol. 13, No. 8, 333-344 - doi: 10.17265/1548-6583/2017.08.001
24. Christian, N., Basri, Y. Z., & Arafah, W. Analysis of Fraud Triangle, Fraud Diamond and Fraud Pentagon Theory to Detecting Corporate Fraud in Indonesia.
25. Christopher Joe, & Sarens Gerrit, & Leung Philomena, (2008) "A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia"
26. Chui, Lawrence & Pike, Byron, (2013), " Auditors' responsibility for fraud detection: New wine in old bottles?" Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol. 5, Issue 1
27. CPAA, (2011), Employee fraud A guide to reducing the risk of employee fraud and what to do after a fraud is detected" A Australia Ltd (ABN 64 008 392 452).
28. Črnjar, M. & Črnjar, K. (2009). "Menadžment održivog razvoja: ekonomija – ekologija – zaštita okoliša. Opatija: Fakultet za menadžment u turizmu i ugostiteljstvu u Opatiji Sveučilišta u Rijeci.
29. D.P.I,.Izevbigie, (2020), "RATIONALISATION RED FLAGS AND LIKELIHOOD OF FRAUD DETECTION IN NIGERIA" International Journal of Multidisciplinary Research, Vol11. No. 6, pp. 215-226.
30. Daniela, PETRAȘCU, (2010) "INTERNAL AUDIT: DEFINING, OBJECTIVES, FUNCTIONS AND STAGES" Studies in Business and Economics, Lucian Blaga University of Sibiu, Faculty of Economic Sciences, vol. 5 No. (3).
31. Demidenko, Elena & McNutt, Patrick, (2010), "The ethics of enterprise risk management as a key component of corporate governance", International Journal of Social Economics, Vol. 37 Iss 10 pp. 802 – 815.
32. Dimitrijevic, D., Milovanovic, V., & Stancic, V. (2015). The role of a company's internal control system in fraud prevention. e-Finanse, 11(3), 34-44.

33. Douglas, Thomas J. and Judge, William Q. (2017) "Total Quality Management Implementation and Competitive Advantage: The Role of Structural Control and Exploration" Academy of Management Journal VOL. 44, NO. 1.
34. Dozie , OKODO, Benedict & Mohammed, ALIU Momodu & Onipe, YAHAYA Adabenege (2019) "Assessing the Reliability of the Internal Audit Functions" Journal of Contemporary Research in Business, Economics and Finance, VOL1, No.3.
35. Drogalas, G., Pazarskis, M., Anagnostopoulou, E., & Papachristou, A. (2017). The effect of internal audit effectiveness, auditor responsibility and training in fraud detection. Accounting and Management Information Systems, 16(4), 434-454.
36. Dwi, W. R., & Renny, W. (2017). "Affecting compliant with the willingness to pay tax as an intervening variable factor" (studies on the taxpayer owners of SMEs in Pontianak KPP). Journal of Advances in Humanities and Social Sciences, VOL (3), NO (3).
37. Eden, Dov, and Leah Moriah. (1996): "Impact of internal auditing on branch bank performance: a field experiment." Organizational Behavior and Human Decision Processes 68, no. 3
38. Eze, Nwosu M. (2016) "Changes and challenges of auditing in 21 st. Century: The Nigerian experience." International Journal of Finance and Accounting VOL 5, NO. 1.
39. Frey Kelly L., Sr. & Hall Thomas J., (2008), " Employee Fraud", Nashville Bar Journal,
40. Garg Ashish, Curtis Jeffrey, Halper Hilary, (2003)," Quantifying the financial impact of IT security breaches" Information Management & Computer Security, VOL11, NO 2.
41. Garrett, Kwong Wing Chong, et al, (2020), " INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS AND EARNINGS MANAGEMENT: COMPARATIVE STUDY OF PRE-POST FULL CONVERGENCE OF IFRS IN MALAYSIA", Journal of Critical Reviews, Vol 7, No. 2, pp. 85-89.
42. Ghazali, Mohamad Zulkurnai, et all, (2014), "A preliminary study on fraud prevention and detection at the state and local government entities in Malaysia, Procedia - Social and Behavioral Sciences, VOL,164. PP. 437– 444.
43. Gurama1, Zakariya'u & Mansor, Muzainah, (2018) "Internal Audit Effectiveness in Tax Administration: A Model Proposition" Journal of Advanced Research in Business and Management Studies, VOL 12 NO.1.
44. Hegazy, Mohamed Abd El Aziz& Kassem Rasha, (2010), "FRAUDULENT FINANCIAL REPORTING: DO RED FLAGS REALLY HELP?", Journal of Economics and Engineering, №4, pp. 69-79.
45. Hillary Ruth, (2004), "Environmental management systems and the smaller enterprise", Journal of Cleaner Production 12 (2004) 561–569.
46. Holtfreter, Kristy, (2005), "Is occupational fraud typical white-collar crime? Acomparison of individual and organizational characteristics", Journal of Criminal Justice, No 33, pp.353 – 365.
47. Houdek, Petr, (020), " Fraud and Understanding the Moral Mind: Need for Implementation of Organizational Characteristics into Behavioral Ethics" Science and Engineering Ethics, No. 26, pp.691–707.

48. Jackson Phil & Truong Linh, (2019), "Assessing Corporate Culture", General audit management conference 11-13-2019.
49. Ježovita Ana & Tušek Boris & Žager Lajoš, (2018), " THE STATE OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDITING AS A CORPORATE GOVERNANCE MECHANISM" Journal of Contemporary Management Issues, VOL 23, No. 2
50. Karimjon, Akhmedjanov, (2016), " Normative and methodological regulation of internal audit in the Republic of Uzbekistan" , IJARIIE. VOL 2, No.1.
51. Kevin L. James, "The Effects of Internal Audit Structure on Perceived Financial Statement Fraud Prevention" American Accounting Association, Volume 17, No. 4.
52. Klamut, E. (2018). Internal Audit Tool for Minimizing the Risk of Fraud. e-Finanse, 14(1), 49-68.
53. KPMG. (2018), " Internal audit: Threading the needle. Retrieved"
54. Kusel, J, Schull, R. and Oxner, T.H. (2001), What Audit Directors Disclose About Outsourcing, Institute of Internal Auditors, Altamont Springs, FL.
55. Lin Chi-Chen, et all, (2015), "Detecting the financial statement fraud: The analysis of the differences between data mining techniques and experts' judgments", Knowledge-Based Systems, VOL. 89, PP. 459-470.
56. Ljubisavljević Snežana, et all, (2017), " ENVIRONMENTAL AUDIT FOR ENVIRONMENTAL IMPROVEMENT AND PROTECTION" ,Economic Themes, 55(4): 521-538
57. Macailao, Manuelito C., (2020), "RAISING THE RED FLAGS: THE CONCEPT AND INDICATORS OF OCCUPATIONAL FRAUD", Journal of Critical Reviews, Vol 7, Issue 11, pp. 216-29.
58. Meiryani, Aznar Susanto, (2019), "Full Disclosure In Financial Reporting", INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH VOL 8, No. 06, pp.340-345.
59. MORROW DAVID & RONDINELLI DENNIS, (2002), "Adopting Corporate Environmental Management Systems: Motivations and Results of ISO 14001 and EMAS Certification", European Management Journal Vol. 20, No. 2, pp. 159–171
60. Mubin, M., Rustandy, T., Lokamandala, M. A., & Nasihin, I. (2019). THE EFFECT OF INTERNAL AUDIT ON FRAUD PREVENTION AT PT POS INDONESIA. JASS (Journal of Accounting for Sustainable Society), 1(02), 126-135.
61. Nasution, Y., & Sukmadilaga, C. (2019). "The effect of solvency, activity and implementation of good corporate governance on pro- it ability". Journal of Administrative and Business Studies, 5(1), 1-12.
62. Navarrete Alberto Clavería & Gallegos Amalia Carrasco, (2021)," NEURAL NETWORK ALGORITHMS FOR FRAUD DETECTION: A COMPARISON OF THE COMPLEMENTARY TECHNIQUES IN THE LAST FIVE YEARS" Journal of Management Information and Decision Sciences, Volume 24, Special Issue 1, pp. 1-16.
63. Nesterenko, Oksana, et al, (2021), " TRANSPARENCY OF FINANCIAL REPORTING IN THE CONDITIONS OF MODERN INFORMATION TECHNOLOGY", Research and Innovation Conference proceedings, Research and Innovation · Yunona Publishing · New York, USA, pp. 120-136.
64. Ngai E.W.T. et all, (2011), " The application of data mining techniques in financial fraud detection: A classification framework and an academic review of literature.

65. Ngai E.W.T., et all,(2011), " The application of data mining techniques in financial fraud detection: A classification framework and an academic review of literature", Decision Support Systems, VOL. 50, NO. 3., PP.559-569.
66. Nicolson Ross & Wackett Ben (2015), "Environmental Compliance Audit -Clyde Transfer Terminal", Veolia Environmental Services Australia Pty Ltd. PP. 1-55.
67. Ogundana, O., Ojeka, S., Ojua, M., & Nwaze, C. (2017). Quality of Accounting Information and Internal Audit Characteristics in Nigeria. Journal of Modern Accounting and Auditing, 13(8), 333-344.
68. Ogundana, Oyebisi et all, (2017), " Quality of Accounting Information and Internal Audit Characteristics in Nigeria", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 13, No. 8, PP. 333-344 DOI:10.17265/1548-6583/2017.08.001
69. Okoye E. I. and Akenbor Cletus O.(2009), " A CRITICAL ANALYSIS OF THE FRAUD TRIANGLE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN AFRICA", International Joul-nal of Management Science, Vol 1, NO. 1,
70. OMOOLORUN1A. J. & ABILOGUN2T. O. , (2017), " Fraud Free Financial Report: A Conceptual Review", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 7, No. 4, pp. 83–94
71. Oussii, Ahmed Atef, and Neila Boulila Taktak. (2018)."The impact of internal audit function characteristics on internal control quality." Managerial Auditing Journal, VOL 33 NO. 5
72. Petraşcu Daniela &Tieanub Alexandra, (2014), "The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection" 21st International Economic Conference 2014, IECS 2014, 16-17 May 2014, Sibiu, Romania.
73. Petraşcu, D., & Tieanu, A. (2014). The role of internal audit in fraud prevention and detection. Procedia Economics and Finance, 16(8), 489-497.
74. Ravisankarav P. et all, (2011), "Detection of financial statement fraud and feature selection using data mining techniques" Decision Support Systems, VOL 50, NO. 2.,PP. 491-500
75. Ridley, Jeffrey.(2008) "Cutting edge internal auditing". John Wiley & Sons.
76. Sahiti, A., & Bektashi, M. (2015). Detection Techniques of Fraud in Accounting. European Journal of Economics and Business Studies, 2(1).
77. Sarens, Gerrit.(2009) "Internal auditing research: Where are we going? Editorial." International Journal of Auditing VOL 13, NO. 1.
78. Sikka, Prem, Steven Filling, and Pik Liew. (2009) "The audit crunch: reforming auditing." Managerial Auditing Journal VOL 24, NO. 2 .
79. Singh, A. & Jain, A. (2019). "An Empirical Study of AML approach for credit card fraud detection-financial transactions". International Journal of Computers Communications & Control, 14(6), pp.670-690.
80. Sri Mulyani, Erlynda Kasim, Winwin Yadiati & Haryono Umar. (2019). Influence of accounting information systems and internal audit on fraudulent financial reporting. Opción, Año 35, Especial No.21 (2019): 323-338.
81. Suduc Ana-Maria, Bizoi Mihai, Filip Florin Gheorghe, (2009) "Ethical Aspects on Software Piracy and Information and Communication Technologies Misuse," Preprints of IFAC SWIIS Conference, Bucharest, VOL42, NO 25.

82. Suduc, Ana-Maria, BÎZOI1,Mihai, FILIP, Florin Gheorghe , (2010), " Audit for Information Systems Security" Informatica Economică VOL. 14, NO 1.
83. Sulashvili, G., & Murvanidze, I. (2017). "Priorities for strategic management improvement of companies". In International Scientific Conference on Globalization and Modern Business Challenges, Tbilisi, Georgia.
84. Suyono, E. (2012). "Determinant Factors Affecting The Audit Quality: An Indonesian Perspective". Global Review of Accounting and Finance, 3 (2). 42 – 57.
85. Tehrania Reza & Ghorbani Amir Hasan, (2013), "Operational auditing versus traditional method: A comparative investigation" Management Science Letters 3, pp. 1805–1814
86. Tehrania, Reza & Ghorbanib, Amir Hasan,(2013) "Operational auditing versus traditional method: A comparative investigation" Management Science Letters, 3, University of Tehran, Tehran, Iran.
87. Thabit, Thabit H., and Jasim, Yaser A. (2016) The Role of Environmental Accounting Disclosure to Reduce Harmful Emissions of Oil Refining Companies, 3rd International Conference on Energy, Environment, and Applied Science, Ishik University, Erbil, Iraq.
88. UCHENNA, EGOLUM, PRISCILLA & BLESSING, NDUM, NGOZI, (2021), " THE EFFECT OF INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR ACCOUNTING STANDARDS (IPSAS) ON FINANCIAL REPORTING QUALITY OF ANAMBRA STATE PUBLIC SECTOR", International Journal of Management, Social Sciences, Peace and Conflict Studies (IJMSSPCS), Vol.4 No.3, pp.51-67.
89. Willingham, R K Elliot; J J, (1980), "Management Fraud - Detection and Deterrence",Peat, Marwick, Mitchell and Co., 345 Park Avenue, New York, NY
90. Zahra Shaker A., et all, (2005), " The Antecedents and Consequences of Top Management Fraud", Journal of Management, Vol. 31 No. 6, pp. 803-828 DOI: 10.1177/0149206305279598
91. Zainal, Andri, and Muda, dan Iskandar, (2009), "PENGARUH PENERAPAN TOTAL QUALITY MANAGEMENT (TQM) TERHADAP FUNGSI AUDIT INTERNAL," Jurnal Riset Akuntansi Indonesia, Vol. 4 No.1.

Fourth: Professional Issues

1- (FASB), Financial Accounting Standards Board (United States), Statement of Financial Accounting Concepts No. (5), (1984), Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises, Stamford.
2- (IASB), (2001), Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements, approved by the IASC Board, April 1989, Adopted by the IASB, April.
3- (IASC), International Accounting Standards Committee, (1989), Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements, London.
4- AAA "Report of the Committee on Foundations of Accounting Measurement" The Accounting Review, vol 46,1971, www.Jstor.org
5- American Accounting Association. Committee to Prepare a Statement of Basic Accounting Theory. (1966). A statement of basic accounting theory. American Accounting Association.

6- American Institute of Certified Public Accountants. Committee on Terminology. (1953). Accounting Terminology Bulletins (No. 1). Committee on Terminology, American Institute of Accountants.
7- Board, A. P. Statement No. 4. (1970). Basic Concepts an Accounting Principles Underlying Financing Statement of Business Enterprises. New York: American Institute of Certified Public Accountants.
8- FASB, SFAC, No. 8, 2010 “Qualitative Characteristics of Accounting Information".
9- Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants 2014 Edition – ISBN 978-1-60815-174-5.

Abstract

The research aims to clarify the importance of integration between accounting and internal auditing to reduce fraud and produce high-quality financial reports, through the use of business intelligence represented by process maps / detailed instructions to determine the procedures, processes, documents, people, powers and responsibilities that must be applied to track the economic event or financial transaction from the moment of initiation To the end, that is, it provides a path for the flow of data from the moment it is generated and processed until it is disclosed as information in financial reports, and the control keys that accompany its life cycle. Since accounting and internal auditing are among the internal control mechanisms, the first is concerned with reviewing the validity of the data flow represented by financial transactions, recording and disclosing them as financial reports, while internal auditing is concerned with giving credibility to the validity of operations and activities represented by financial and non-financial transactions and recording and disclosing them as financial reports. The researcher was able to depict and identify the proposed procedures that integrate accounting with internal auditing to reduce fraud and produce high-quality financial reports. The researcher concludes that the application of the proposed process maps, including the procedures and objectives they contain, that clarify the integration of accounting with internal auditing, will greatly reduce fraud, but it does not lead to zero fraud. Also, limiting fraud requires an understanding of the basic business operations of a company and the documents that document these operations, including the procedures it contains, as well as an understanding of accounting as an information system, including the principles, standards, policies, and methods of measuring measurement and accounting disclosure for the production of financial reports through the accounting cycle, and finally understanding the keys to internal control that It aims to ensure the protection of the company's assets. The researcher recommended the necessity of defining the main operations of the company from its beginning to its end, and that the company’s board of directors adopt the policies, methods and procedures that are adopted and implemented by the administration and not change them except with the approval of the board of directors. Legislation must be issued that requires management to attach the annual internal auditor's report to the company's annual financial reports.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Kerbala
Faculty of Administration and Economics
Accounting Department

Integration Between Accounting and Internal Auditing to Reduce Fraud and Produce High Quality Financial Reports

Ph.D. Thesis Submitted

To

Council of the Faculty of Administration and Economics
University of Kerbala

As part of the requirements for obtaining a philosophy degree in Accounting

Submitted By
Azher Subhi Abdulhussein Aljeboori

Supervision By
Prof.Dr
Talal Mohammed Ali Aljajawi

A.D 2021 **1443 A.F**